عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت
480

إعادة النظر في النظام الدولي الجديد

تأليف: يورغ سورنسن
ترجمة: أسامة الغزولي




المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب



Withe

عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود. فؤاد زكريا (1927-2010)

إعادة النظر في النظام الدولي الجديد

تأليف: يورغ سورنسن
ترجمة: أسامة الغزولي



يناير 2020
480



سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي:

السيد الأمين العام

للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب: 28613 - الصفاة

الرمز البريدي 13147

دولة الكويت

هاتف: 22431704 (965)

www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ

وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 654 - 6

العنوان الأصلي للكتاب

Rethinking the New World Order

By

Georg Sorensen

Palgrave

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

جمادى الأولى 1441 هـ ـ يناير 2020

المحتوى

تقديم المترجم 11

تمهيد بقلم مايكل كوكس 17

قائمة المختصرات 21

مقدمة:

موجز الأطروحة 27

الفصل الأول

الجدل حول النظام الدولي بعد الحرب الباردة 35

الفصل الثاني

هشاشة الدول 67

الفصل الثالث

تراجُع خطر الحرب بين الدول 97

الفصل الرابع

توزيعات القوة والنظام الدولي 123

الفصل الخامس

الأمن: التدخل والنظام والمشروعية 147

الفصل السادس

الاقتصاديات: ديناميات العولمة 177

الفصل السابع

المؤسسات: حوكمة أو جمود؟ 213

الفصل الثامن

القيم: انتصارُ الليبرالية أو أزمتُها؟ 249

الفصل التاسع

الخلاصة: إعادة النظر في النظام الدولي الجديد 277

ببليوغرافيا 291

تقديم المترجم

«قد يكون الجنس البشري في طريقه
إلى مدينة فوق التل»

في نهاية كتابه هذا يتركنا يورغ سورنسن على أول الطريق الذي يرى أنه قد يمضي بنا إلى «التحليل التعددي الانتقائي» للنظام الدولي. وبهذا المعنى يكون الكتاب، في مجمله، هو أطروحة معنية بالانعتاق من «النظرة الواحدية للتاريخ» وهي النظرة التي دعا إليها أول مبشر بالماركسية في روسيا، جيورجي فالينتينوفيتش بليخانوف، في كتابه الشهير الذي نشره في العام 1895 «تطور النظرة الواحدية للتاريخ»(*). وقد بقي الماركسيون (والماركسيون-اللينينيون تحديدا)، منذ لحظة ظهور هذا الكتاب، الذي

(*) ترجمة دار التقدم، موسكو 1981. [المترجم].

انتقل مؤلفه بعد ذلك إلى صفوف المناهضين للبلاشفة، وإن بقيت مؤلفاته السابقة لذلك التحول موضعَ احترام البلاشفة وزعيمهم فلاديمير لينين، بقُوا أحرص الناس على «الواحدية»، على أن يبقى خطابهم «ماديا» خالصا لا تشوبه شائبة من «المثالية»، وعلى أن تكون رؤيتهم لكل شيء، وبالتالي للنظام الدولي، لا تعددية pluralistic ولا انتقائية eclectic.

هذه «الواحدية» هي ما يرفضه المؤلف حين يستبعد التحليلات التي تقوم على «شيء واحد كبير» بالتركيز على جانب واحد من جوانب موضوع التحليل، وهو هنا النظام الدولي، معتبرة ذلك الجانب «الخاصيةَ المركزية» له التي يمكن اختزاله فيها. ويذكرنا هذا الاستبعاد للاختزالية القائمة على ما يشبه الهوس بفكرة واحدة بالمقالة الشهيرة التي نشرها سير إيسايا برلين في خمسينيات القرن الماضي، وسط عنفوان الحرب الباردة، بعنوان «القنفذ والثعلب: مقالة عن رؤية تولستوي للتاريخ». وقد تكون هذه المقالة، التي يشير إليها سورنسن إشارة عابرة في كتابه هذا، هي – على رغم ما يبدو التفاتا عنها - الخلفية النظرية المهيمنة على فكر سورنسن في هذا الكتاب، على الأقل. ومن دون الدخول في تفصيلات نظرية من شأنها تعقيد هذا التقديم، ليست مقالة سير إيسايا مجرد تمييز بين صنفين من الكُتّاب، هما «أولئك الذين يربطون كل شيء برؤية مركزية مفردة، بنظام واحد، يزيد أو يقل حظه من الاتساق أو دقة الصوغ، يرتكز عليه فهمهم وتفكرهم وشعورهم – كمبدأ مفرد وشامل ومنظم هو وحده مصدر كل دلالة لما هم عليه ولما يقولون به – ويقابلهم، على جانب آخر، أولئك الذين يسعون وراء كثرة من الغايات، التي يغلب عليها أن تكون غير مترابطة بل ومتناقضة، وإن قام بينها أي نوع من الترابط فهو لا يكون سوى ترابط فرضه الواقع ولا أساس قانونيا له، لسبب سيكولوجي أو فسيولوجي، لا يتصل بمبدأ خلقي أو جمالي».

هذه المقالة هي مساهمة أدبية في الحرب الباردة التي دارت، ليس بين الليبرالية والماركسية، بل – كما نفهم عن سورنسن، في هذا الكتاب – بين

الليبرالية والماركسية–اللينينية، كما تجدها في الإمبراطورية السوفييتية، من بدايتها إلى نهايتها، وكما تجدها في التجربة الصينية، بين قيام جمهورية الصين الشعبية في العام 1949 وإقصاء وإدانة سدنة الموروث الماوي وصعود المصلح الاقتصادي والسياسي دينغ هسياو بينغ (الذي أطلقت عليه الجماهير – أو الأجهزة التي تدير الخطاب العام - اسم التدليل «زيكسين») في العام 1978. وإذا كانت مقالة سير إيسايا قد سبقت سقوط الماركسية–اللينينية في الاتحاد السوفييتي ثم في الصين بعدة عقود، فهذا دليل على أصالتها.

لكن الدليل الأهم تجده في عبارة لرئيس الوزراء البريطاني في القرن التاسع عشر بنجامين ديزرائيلي، نقلها عنه هذا الكتاب الذي لم يُعْنَ بالتدليل على أصالة منطق سير إيسايا، على نحو مكشوف، وإن كان الكتاب كله، من أول صفحة إلى آخر صفحة، تدليلا مقنعا وهادئا وغير مباشر على هذه الأصالة. تقول عبارة ديزرائيلي التي أوردها سورنسن: «تصرفاتنا هي في نطاق قدرتنا». وكما أوضح المترجم في هامش الصفحة التي وردت فيها هذه العبارة، إن «ما يقصده ديزرائيلي، وكذلك المؤلف، هو أن الظروف قد تكون خارجة عن سيطرتنا، لكن تبقى لنا القدرة على التصرف». وهذا يعني أن الإنسان، فيما هو عليه وفيما يقول ويفعل، ليس بالضرورة نتاجا «حتميا» لـ «هذه الخاصية أو تلك من خواص المادة» كما زعم بليخانوف وغيره من القنافذ (بلغة سير إيسايا). الإرادة الإنسانية تتعامل مع تفاعلات لا حصر لها ولا يمكن التنبؤ بها مقدما، وهي بذلك توسع حدود القدرة وتساعد على الانعتاق من سطوة الظروف المحيطة به، ليمضي في اتجاه يقرره لنفسه: يبلغه أو لا يبلغه؛ وقد يغير وجهته قبل أن يبلغ ما يريد، أو حتى قبل أن يكتشف أنه يطارد قوس قزح.

وإذا كان سورنسن قد ألمح إلى أن بيروقراطية البلاشفة وماركسيتها اللينينية، وليست الماركسية في ذاتها، هي المشكلة التي تخلص منها العالم بعد نهاية الحرب الباردة، فالثنائية التي ركز عليها الكتاب لم تكن ثنائية الماركسية والليبرالية، بل

ثنائية التفاؤل الليبرالي والتشاؤم الواقعي. وحين يستبعد كل تحليل يعتمد على «شيء واحد كبير»، سواء كان ذلك الشيء متفائلا ليبراليا أو متشائما واقعيا، فهو يضعنا – كما يتبين للقارئ وهو يطالع صفحات هذا الكتاب - في فضاء الحداثة المتأخرة أو الحداثة السائلة، التي (يُفْتَرَض أننا) خرجنا إليها آتين من الحداثة، وهي فضاء (يُفْتَرَض أننا) انتقلنا إليه بعد أن غادرنا فضاء التنوير، الذي (يُفْتَرَض أننا) خرجنا إليه، في القرنين السابع عشر والثامن عشر، من «عصر الظلمات». ويقوم التنوير على «العقل والحرية والمنهج العلمي»، ويتشكك بالدين، ويتشكك بـ «بالكنيسة الكاثوليكية القوية، على نحو خاص» كما يقول جيسي شالاي Jessie Szalay على موقع «لايف ساينس» (2016) Live Science. والغريب أننا نعود، مع الحداثة المتأخرة (أو السائلة)، إلى الدين.

يضفي التطرف الأصولي (المسيحي واليهودي والمسلم) على العودة إلى الدين طابعا كابوسيا يجعلنا نتساءل إن كان وزير الثقافة الديغولي آندريه مالرو كان يستشعر هذا الخطر وهو يقول، قبيل وفاته في العام 1976: «القرن الحادي والعشرون سوف يكون قرن الدين أو لن يكون أبدا»، وقد قرأ كاتب هذه السطور عبارة مالرو هذه، أول مرة، في كتاب «الثورة والتمرد والمقاومة – قوة الحكاية»(*)، ثم تبين له، بعد الانتهاء من ترجمة الكتاب، انشغال كثرة من المعلقين بها ونظرهم إليها باعتبارها «نبوءة!» لكن رجل الدولة البريطاني توني بلير كرَّر، في العام 2008 في نيويورك، ما قاله مالرو، مع تغيير في الألفاظ، حين أعلن وهو يدشن منظمته «مؤسسة الإيمان»، أن «العقيدة الدينية سيكون لها، بالنسبة إلى القرن الحادي والعشرين، من الأهمية مثلُ ما كان للأيديولوجية السياسية في القرن العشرين». وقبل بلير تحدث صمويل هنتنغتون، أول مرة في العام 1992، عن حلول الديانات المتصارعة محل الأيديولوجيات المتصارعة. وكل هذا يعني ببساطة، ويؤكده ما يدور في عالمنا اليوم، أننا نعود، في أمور بالغة الخطر، إلى ما قبل عصر التنوير.

(*) تأليف إيريك سيلبين وترجمة أسامة الغزولي/المركز القومي للترجمة 2013. [المترجم].

هذا يؤكد أن التصورات القديمة المتصلة بمفهوم «التقدم»، على الأقل منذ بداية عصر التنوير(عصر العقل)، والتي تتمحور حول فكرة مُفادها أن الإنسان يمضي قدما نحو غاية ما، تبدو اليوم محوطة بالشكوك. ولأن فكرة التقدم مركزية لدى المتفائلين الليبراليين فوقوف سورنسن عند هذه النقطة هو في صلب موقفه النقدي منهم، وهو أميل إليهم منه إلى المتشككين الواقعيين الذين يوجه إليهم انتقادات أهمها تركيزهم على «شيء واحد كبير» هو «فكرة أن التقدم لا يحدث وأن المنافسات الأمنية والصراع هي احتمال ماثل في العلاقات بين الدول المستقلة»، كما يأخذ عليهم تجاهلهم الظروف الداخلية للدول. وأهم من ذلك أن تركيزه على أن الحل السلمي للتناقضات هو جوهر الليبرالية يبدو لكاتب هذه السطور خروجا بالليبرالية من النطاق المسيحي الذي يعتبر التاريخ الإنساني صعودا نحو «نور العالم. المدينة التي تقوم فوق التل»(*).

وبعد أن أصبحت الولايات المتحدة أعظم القوتين العظميين (بنهاية الحرب العالمية الثانية وليس بنهاية الحرب الباردة)، صار من غير المستغرب أن تصبح المدينة فوق التل امتيازا للبيت الأبيض، من جون كينيدي إلى باراك أوباما. لكن سورنسن لا يستبعد كسر ذلك الاحتكار بأن تتحول القوى الناشئة، خصوصا البرازيل والهند والصين إلى الليبرالية، بمعنى حل التناقضات بالتفاهم. وإذا كانت الثقافات الأصلية لايزال لها وجود محسوس في البرازيل وفي بقية أقطار أمريكا اللاتينية، على نحو لا تجده في أمريكا الشمالية، ففي الهند وفي الصين أيضا ثقافات تفاعلت مع المسيحية من دون أن تفقد تميزها القوي عنها. وهكذا فالليبرالية - كما يفهمها سورنسن - تمضي باتجاه فضاءات جديدة عليها.

وبالتالي، فقد يكون الجنس البشري في طريقه إلى مدينة فوق التل، ليست بالضرورة المدينة التي يمكن أن تزعم عاصمة من عواصم التحالف الأطلسي

(*) متى 5:14/ ترجمة كاتب هذه السطور، نقلا عن الإنجليزية. [المترجم].

احتكارها. مدينة يمثلها كوكب الأرض الذي يتقاسم قيادته وتسيير شؤونه البيض والحمر والصفر والسمر والسود، وهذه المدينة العالمية سوف تُحَل الصراعات فيها – هذا هو المأمول على الأقل - بالطرق السلمية. وبلوغنا تلك المدينة ليس مستبعدا، فوفق ما قاله لنا سورنسن، تراجع خطر الحروب بين الدول، وهو خطر قديم لطالما عذب الإنسانية. لكن عذابات الإنسانية في الحربين العالميتين الأولى والثانية، والجحيم النووي الذي انفجر مرتين: في هيروشيما وناغازاكي في نهاية الحرب الثانية، هي عذابات لم يسبق لها مثيل، ويبدو أنها الثمن الباهظ الذي دفعته الإنسانية لتنعم بالسلام الأمريكي الذي أسس لنهاية الحروب بين الدول، وإن كان متهما من قِبَل كثيرين بأنه المسؤول الأول عن البلاء الذي حل محلها، وهو الحروب الأهلية والصراعات داخل الدول.

تمهيد

«هو يلفت انتباهنا بكل صراحة إلى الحاجة إلى تبني طرائق جديدة في تدبر أحوال العالم، على نحو يأخذ بعين الاعتبار ما هو «إنساني» والحاجة إلى حماية الفرد من أخطار عديدة لها تأثير مباشر في الحياة الفردية».

بقلم: مايكل كوكس

Michael Cox

ظل الأكاديمي الدنماركي يورغ سورنسن Georg Sørensen طوال ربع القرن الأخير - البالغ الاضطراب – أحد أكثر الباحثين غزارة في الإنتاج والأرسخ تأثيرا في حقل العلاقات الدولية. يورغ سورنسن الدائم التأني، الذي لا يندفع أبدا إلى أحكام متسرعة، في وسط مهني أصبح معتادا فيه، في الآونة الأخيرة، تكريس الأقلام لمعالجة الموضوعات المؤهلة لتوليد عناوين رئيسة للصحف، هو – في أكثر من معنى – النموذج الأكاديمي الذي يجدر بكثرة من العاملين في هذا الحقل أن يحذوا حذوه.

سورنسن الذي لا يعمد أبدا إلى الإثارة، المستمسك بالحكمة في كل الظروف، وغالبا ما يحالفه الصواب، أكثر من أولئك الأعلى صوتا في مجاله، يبقى الكاتب الذي نرجع إليه، المرة تلو المرة، بحثا عن صورة واضحة للعالم المحيط بنا.

في هذا الكتاب، الذي يفتح لقارئه أفقا رحبا، ينجح يورغ سورنسن في أن يقول الشيء الكثير عن أمور كثيرة في عدد قليل نسبيا من الكلمات. وهو يبدأ من حيث يتعين، منطقيا، أن يبدأ كل الباحثين تقريبا، في حقل العلاقات الدولية: بتقييم ما يدعيه المتفائلون الليبراليون والمتشككون الواقعيون بخصوص النظام الدولي، كما تكشفت ملامحه عقب انتهاء الحرب الباردة – وهو الحدث الأكثر أهمية، بأكثر من معيار، في ثلاثة أرباع القرن الماضية. وقد يجادل آخرون، ولهم الحق في ذلك، فيما يزعمه من أن «مواقف الليبراليين والواقعيين هي التي تقرر الموضوع الأوسع» في المناقشات حول «النظام الدولي» الطالع. أما بالنسبة إلينا، نحن المشتغلين بتدريس العلاقات الدولية، فلاتزال هاتان المقاربتان، في حقيقة الأمر، هما الأقدر فيما يبدو على اكتساب المعقولية لدى أغلبية الدارسين مقارنة بغيرهما مما هو مطروح على موائد البحث، وإن رأى بعضنا غير ذلك!

وعلى رغم ذلك فإن سورنسن لا يتجنب الموقف النقدي إزاء الواقعية أو الليبرالية. كما أنه ليس من أولئك الذين لا يدركون الوجه الآخر المظلم لليبرالية في الشكل الاقتصادي للاقتصاد الرأسمالي الحديث. وبصراحة هو ليس شديد التمسك بـ «الطرائق العتيقة» للتفكير في العالم، وإلى درجة قد تدفعه صوب التجاهل الطوعي لطرائق أخرى للتفكير في الأمن الدولي. والحقيقة أنه يلفت انتباهنا بكل صراحة إلى الحاجة إلى تبني طرائق جديدة في تدبر أحوال العالم، على نحو يأخذ بعين الاعتبار ما هو «إنساني» والحاجة إلى حماية الفرد من أخطار عديدة لها تأثير مباشر في

الحياة الفردية، من بينها الفقر وغياب العدالة الاجتماعية والتدهور البيئي والنظم السياسية التي لا تعترف بحقوق الإنسان. لكن سورنسن يذكرنا بأن الدول لم تزل اللاعب الرئيس في السياسات الدولية؛ وقد تكون الطريقة الأسهل لإدراك أهمية الدول باعتبارها لاعبين على الساحة الدولية أن ننظر إلى ما يحدث عندما تفشل الدول أو عندما تصبح «هشة». لكنه يبين لنا أيضا أنه، وإن بقيت الدول الوحدات المنشئة للمجتمع الدولي - حتى في زماننا هذا - فاحتمالات الحرب بينها صارت أمرا مستبعدا، إلى حد كبير. وهكذا نحن نعيش في عالم تحرر من خطر الحرب على نحو غير مسبوق، لكن الأخطار الناجمة عن فشل دول مثل سورية أو ليبيا تتسم بحدة لم تبلغها من قبل قط. وقد يتجه الحال إلى مزيد من التدهور، كما تبين بكل جلاء من الفظاعات في لندن وباريس وبروكسل - فضلا عن أنقرة وبغداد ولاهور. وفوق ذلك هذا هو ما يحدث في عالم، يقول لنا سورنسن، تبدو فيه «الدول الليبرالية المتقدمة أقل استعدادا وأقل قدرة على اتخاذ موقع القيادة»، وتبدو فيه مؤسساتنا التقليدية في سبيلها إلى تدهور بالغ.

ومن ثم الليبرالية الذكية التي يدعو إليها سورنسن هي في الموقف الأضعف: فإن كانت نقاط قوتها النظرية لا تحتاج إلى توضيح، فنقائصها تبقى أكثر وضوحا في عالم تنعدم فيه المساواة على نحو مُطَّرِد، حيث تفضي التحولات الاجتماعية في البلدان المتقدمة وحدها إلى إجهاض التعاقد المكرس بين الطبقة السياسية وأولئك الذين يقولون إنهم يحكمونهم. وفي هذه الحدود قد يكون دونالد ترامب Donald Trump أبعد عما يصفه به البعض من الغفلة وأقرب إلى نذير بما سيأتي. وهكذا ليس التقدم محتوما، على الإطلاق، كما أوحى لنا المتفائل الليبرالي فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama، في وقت غير بعيد: ويبدو أن سورنسن يوافقه الرأي، بقدر من التردد. فنحن مقبلون، إذن، على أوقات صعبة، وقد تكون

خطيرة. لم تكن التحديات التي يواجهها المشروع الليبرالي، قط، أخطر مما نحن مقبلون عليه. وإحدى الميزات الكثيرة التي يمتاز بها مجلد سورنسن أنه لا يجفل من مواجهتها.

بروفيسور مايكل كوكس Michael Cox

مدير مركز أبحاث «آيدياز»

التابع لكلية لندن للاقتصاد LSE IDEAS(*)

(*) وفق «الفهرس الدولي لمراكز الأبحاث غو تو» Global Go To Think Tank Index يُعَد مركز أبحاث «آيدياز» التابع لكلية لندن للاقتصاد LSE IDEAS هو الثالث عالميا بين المراكز المعنية بدراسة السياسات الخارجية. [المترجم].

قائمة المختصرات

AIIB	Asian Infrastructure Investment Bank	البنك الآسيوي لاستثمارات البنية التحتية
AMISOM	African Union Mission in Somalia	بعثة الأمم الأفريقية في الصومال
ASEAN	Association of Southeast Asian Nations	اتحاد أمم جنوب شرق آسيا
AU	African Union	الاتحاد الأفريقي
BIC	Brazil, India, China	البيك (البرازيل والهند والصين)
BRICS	Brazil, Russia, India, China and South Africa	البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا)
CAR	Central African Republic	جمهورية أفريقيا الوسطى
CCP	Chinese Communist Party	الحزب الشيوعي الصيني
CFR	Council on Foreign Relations	مجلس العلاقات الخارجية
COP	Conference of the Parties	مؤتمر الأطراف
DFS	Department of Field Support	إدارة الإسناد الميداني
DPA	Department of Political Affairs	إدارة الشؤون السياسية

DPKO	Department of Peacekeeping Operations	إدارة عمليات حفظ السلام
EU	European Union	الاتحاد الأوروبي
FDI	foreign direct investment	الاستثمار الأجنبي المباشر
FPÖ	Freiheitliche Partei Österreichs	مؤتمر الحرية النمساوي
FSB	Financial Stability Board	مجلس الاستقرار المالي
GATS	General Agreement on Trade in Services	الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (غاتس)
GAVI	Global Alliance for Vaccines and Immunization	الاتحاد العالمي للقاحات والتحصين
GCI	global connectedness index	مؤشر الترابط العالمي
GDP	gross domestic product	إجمالي الناتج المحلي
GEF	Global Environment Facility	مرفق البيئة العالمي
IEA	International Energy Agency	الوكالة الدولية للطاقة
IGO	intergovernmental organization	منظمة حكومية دولية
IIPE	illicit international political economy	الاقتصاد السياسي الدولي غير المشروع

IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
INGO	international non-governmental organization	منظمة أهلية دولية
IPE	international political economy	الاقتصاد السياسي الدولي
IR	international relations	العلاقات الدولية
ISIL	Islamic State of Iraq and the Levant	الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)
LDC	Least Developed Country	بلد من البلدان الأقل نموا
MAD	mutually assured destruction	الدمار المتبادل المؤكد
MEF	Major Economies Forum	منتدى الاقتصادات الرئيسة العالمية
NAFTA	North American Free Trade Agreement	اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية
NATO	North Atlantic Treaty Organization	منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو)
NCSES	National Center for Science and Engineering Statistics	المركز الوطني للعلوم والإحصائيات الهندسية
NGO	non-governmental organization	منظمة أهلية
NPT	treaty on the non-proliferation of nuclear weapons	منظمة الحد من انتشار الأسلحة النووية

NZEC	near-zero emissions coal	الفحم ذو الانبعاثات القريبة من الصفر
OAS	Organization of American States	منظمة الدول الأمريكية
OCHA	Office for the Coordination of Humanitarian Affairs	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
OSCE	Organization for Security and Co-operation in Europe	منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
PPP	purchasing power parity	تعادل القدرة الشرائية
R&D	research and development	البحث والتنمية
R2P	responsibility to protect	مسؤولية الحماية
TOC	transnational organized crime	الجريمة المنظمة عبر الوطنية
TRIMS	trade-related investment measures	تدابير استثمارية مرتبطة بالتجارة
UIA	Union of International Associations	اتحاد الروابط الدولية
UN	United Nations	الأمم المتحدة

UNCED	United Nations Conference on Environment and Development	مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية
UNDP	United Nations Development Programme	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNEP	United Nations Environment Programme	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNESCO	United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونيسكو)
UNFCC	UN Framework Convention on Climate Change	اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي
UNSC	United Nations Security Council	مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
US	United States	الولايات المتحدة
WEO	World Environmental Organization	المنظمة الدولية للبيئة
WHO	World Health Organization	منظمة الصحة العالمية
WMD	weapons of mass destruction	أسلحة الدمار الشامل
WTO	World Trade Organization	منظمة التجارة العالمية

المقدمة

موجز الأطروحة

بنهاية الحرب الباردة انتهى أيضا النظام العالمي أو النظام الدولي كما عرفناه: التعادل الثنائي القطبية بين قوتين عظميين وحلفائهما. أنهى تفكك الاتحاد السوفييتي ذلك النظام، عمليا، فاتحا الطريق أمام – ماذا على وجه التحديد؟ يقينا لم يكن الأمر واضحا في ذلك الحين؛ ومن الغريب أنه ليس واضحا الآن، بعد مرور أكثر من ربع قرن. ومن المفهوم أن أول رد فعل كان التفاؤل الليبرالي؛ وإن كان هناك ما يمكن قوله فهو ينحصر في أن الأحداث أشارت إلى انتصار اتسم بتبجح الليبرالية السياسية والاقتصادية

«أين نحن اليوم، بالضبط، فيما يتعلق بالنظام الدولي؟ هذا هو السؤال الذي يعنى به هذا الكتاب».

بأنه آن الأوان لأن تحتوي الديموقراطية الليبرالية واقتصاد السوق الليبرالية العالمَ بأسره، وأن يتبع ذلك، بعد حين، السلام والتعاون والأمن والنظام والقيم المشتركة والرفاه، بل ورغد العيش للجميع (Fukuyama 1989, 1992).

لكن رد الفعل التالي كان أكثر تشاؤما وأكثر تشككا، بكثير؛ ظهر ذلك في بواكير التسعينيات من القرن الماضي، حتى إن كان ذلك العقد فترة شهر العسل الليبرالية بآمالها العِراض. توقع الباحثون الواقعيون أن ينفجر العداء بين الأصدقاء القدامى بعد أن اختفى العدو المشترك (Mearsheimer 1991). وفي الوقت ذاته، نتج عن الخُيلاء الليبرالية شكل متبجح من العالمية الليبرالية التي بلغت مستوى الإمبريالية. وساعد هذا المسلك على إنتاج صدام بين الحضارات، مع تزايد احتمالات الصراع، على الفوالق بين الحضارات (Huntington 1993, 1996). وأصبح الانقسام المركزي هو ذلك الذي يفصل بين الدول الغربية، من جهة، والدول/الحضارات الإسلامية والكونفوشية، من جهة مقابلة.

لكن التفاؤل الليبرالي لم ينل منه الإحباط؛ دفع أحد المحللين في أواخر التسعينيات إلى أن الاقتصادات المتزايدة النضج سوف يتعين عليها الدخول في شبكات تعاونية أكثر إحكاما. وكان المتوقع أن تبقى الدول الوطنية باعتبارها وحدات رئيسة في السياسة الدولية، مع اضطرارها إلى التعاون بغرض تأمين مظلة حماية لاقتصاد معولم (Rosecrance 1999).

ثم غَيَّر الحادي عشر من سبتمبر 2001 الأجندة الدولية. وأطلقت الدولة القائدة، وهي الولايات المتحدة، حربا عالمية على الإرهاب، أفضت إلى تدخلات في أفغانستان والعراق. أصبح الإرهاب الدولي قضية أمنية رئيسة. وفي وقت لاحق من ذلك العقد تبين أن الاقتصاد المعولم ليس حجر الأساس الراسخ للعالم القائم على التعاون الذي تصوره بعض الليبراليين. وسببت الأزمة المالية التي اندلعت في العام 2008 اضطراب النظام الاقتصادي بكامله وإن كانت الاقتصادات الراسخة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية الأكثر

تضررا. لم يُصب الاقتصاد العالمي بانهيار تام، ولكن من المحتمل أن الأزمة لم تنقضِ بعد، لكنها كانت خطيرة بما يكفي لأن تطلق مناظرة حول النموذج الرأسمالي الأنسب للنظام، خصوصا حول العلاقة الصحيحة بين قوى السوق الحرة والضوابط السياسية.

وفي نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين وصفت مجلة تايم Time Magazine العَقد الأول من القرن الحادي والعشرين بأنه «عقد من الجحيم»؛ السنوات «الأكثر إثارة لليأس» في حياة الأمريكيين، منذ الحرب العالمية الثانية (Serwer 2009). وراح المتشككون يكررون رسالتهم: نهاية التاريخ حلت محلها عودة التاريخ. لم تختفِ المنافسات العنيفة الطابع بين القوى العظمى، وبدلا من ذلك أصبحت أشد وطأة، خصوصا بين الدول الليبرالية والأوتوقراطية، في سياق عودة الصراع بين الإسلاميين الراديكاليين وبين الثقافات والقوى العلمانية الحديثة (Kagan 2007).

وبقي المتفائلون الليبراليون على اختلاف. قدَّم واحد من المراقبين الليبراليين نظرية حول الامتزاج تقول بأن قوى لها أهميتها تدفع بالإنسانية في اتجاه مزيد من التقارب، في اتجاه تخليق عالم واحد يتألف من مواطنين عولميين. والعوامل الرئيسة في عملية الامتزاج العولمي هذه هي العولمة الاقتصادية والتحولات التكنولوجية والطموحات المادية المشتركة والمخاطر البيئية التي تهددنا جميعا (Mahbubani 2013).

وأدلى مراقبون عديدون آخرون، تباينت توجهاتهم النظرية، بِدِلائهم في المناظرة حول النظام الدولي. وسوف أعرض لهؤلاء في الموضع المناسب. وعلى رغم تباين الرؤى، سوف أدفع بأن الهوة بين المتفائلين الليبراليين والمتشككين الواقعيين هي الفالق الرئيس في المناظرة حول النظام الدولي. فالمتفائلون الليبراليون يتطلعون إلى عمليات تعاون وإلى امتزاج وقيم مشتركة في عالم تتنامى فيه الليبرالية؛ ويؤكد المتشككون الواقعيون الصراع والتنافر وغياب

القيم المشتركة في سياقِ تَبَارٍ وتنافسٍ. ويمكن النظر في مساهمات أخرى تتصل بهذا الاختلاف الأوليّ.

ومن المؤكد أن المناظرة بين المتفائلين الليبراليين والمتشككين الواقعيين سوف تتواصل. فتطورات العالم المعيش لا تكف عن توليد أحداث تؤكد وجهة النظر هذه أو تلك. لكن طبيعة الوقت الحاضر تحتم إعادة النظر: فاثنا عشر عاما من الآمال الليبرالية، بعد نهاية الحرب الباردة، أخلت مكانها لاثني عشر عاما من التهديدات الأمنية الجديدة، ولكثرة من الصراعات العنيفة، ولأزمة اقتصادية قاسية. فأين نحن اليوم، بالضبط، فيما يتعلق بالنظام الدولي؟ هذا هو السؤال الذي يُعنى به هذا الكتاب. وسوف أبين كيف أن كلا من المتفائلين الليبراليين والمتشككين الواقعيين مُصيب في بعض ما ذهب إليه، وإن شابت رؤى الفريقين أوجه قصور.

النظام الدولي مفهوم مُخْتَلَفٌ عليه؛ وسوف أقدمه تفصيلا، في الموضع المناسب، وإن كنت سأكتفي هنا بتعريف مختصر. النظام الدولي هو، في أحد وجوهه، ترتيبٌ حاكمٌ بين دول، بمشاركة من أطراف أخرى. وهذا هو البعد الدولي. ومن جانب آخر، فللنظام الدولي أيضا بعده الداخلي المتصل بالجوانب الرئيسة للشروط الاجتماعية–السياسية داخل الدول. وتتشارك كثرة من المتشككين في النظر إلى النظام الدولي باعتباره نظاما «رهيفا» على اعتبار أن التباري والتنافس بين الدول وداخل الدول يهددان دائما بصراعات عنيفة. وتتشارك كثرة من المتفائلين في النظر إلى النظام الدولي باعتباره نظاما «غليظا» تتزايد فيه احتمالات «رغد العيش» للجميع.

وسأبدأ بعرض المساهمات الرئيسة في المناظرة حول النظام الدولي (الفصل الأول) لتقرير السياق الذي أطرح فيه التحليل الخاص بي. وترسم الفصول التالية (الثاني والثالث والرابع) الشروط المؤطِّرة للنظام الدولي الحالي. ويعالج الفصل الثاني الشروط المحلية، داخل الأنماط الرئيسة للدول

في النظام القائم. وأزعم أننا نعيش في عالم تتزايد فيه هشاشة جميع الدول. ويستخدم مصطلح «الدولة الهشة» للإشارة إلى الدول الضعيفة ما بعد الكولونيالية في المناطق الجنوبية من عالمنا، حيث الاقتصاد متهالك والنظام السياسي فاسد وغير فعّال، والمجتمع الوطني مفتقَد. لكن كلا من الدول على طريق التحديث، مثل البرازيل والهند والصين، وما يسمى الدول المتقدمة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وشرق آسيا، تتميز هي الأخرى بهشاشة متفاقمة. فالنظم السياسية فيها تقل كفاءتها وتفسد أحيانا؛ كما أن قدرة الدولة مهددة لأن النظام الاجتماعي في هذه الدول أقل تجذرا، ومساهمتها الكثيفة في الاقتصاد العولمي تحد من قدرتها على المناورة. والمجتمع الدولي يضعف هو الآخر، تحت ضغط التفاوتات الاجتماعية-الاقتصادية ومختلف أشكال الهجرة. وهذا كله يؤثر في النظام الدولي لأنه يؤثر في الدور الدولي الذي يمكن للدول والمجتمعات أن تمارسه.

وهشاشة الدول تضر بالمواطنين، بالطبع، فهي تقلِّص فرصهم في «رغد العيش»، الذي يعني الأمن والنظام والعدل والرفاه والحرية باعتبارها قيما يريد معظم الناس أن يحققوها. ويبلغ الحال أقصى درجات السوء في الدول البالغة الهشاشة في جنوب الكوكب، حيث يتعين على الناس أن يعيشوا، على الدوام، في حال من انعدام الأمن والصراعات العنيفة. لكن هناك مشكلات في دول أخرى كثيرة، تتصل بالبيئة والصحة والتفاوتات الاقتصادية والأمن الشخصي. وهذا عنصر من عناصر القلقلة في النظام الدولي الراهن.

وينتقل الفصل الثالث إلى معالجة الأحوال الدولية، مع التركيز على العلاقات بين الدول. وسوف أبرهن على أن المشكلة التقليدية المتصلة بخطر الحرب بين دول ذات سيادة تراجعت أهميتها، إلى حد بعيد، في النظام الراهن. والليبراليون محقون في ما يقولون: هناك «سلام ديموقراطي» بين الديموقراطيات الراسخة؛ وفوق ذلك، فحتى الدول غير الديموقراطية لديها الرغبة في العولمة

الاقتصادية وفي المؤسسات الدولية. ويُفْهَم من هذا، ومن تطورات أخرى، أن الحرب التقليدية بين الدول يتراجع خطرها، تراجعا حادا. وغالبا ما يحدث تجاهل هذه النقطة المهمة لأن العالم مازال يحفل بكثير من العنف.

ويعد تراجع خطر الحرب بين الدول وهشاشة الدول شرطين رئيسين من الشروط المؤطِّرة للنظام الدولي. ويناقش الفصل الرابع شرطا إطاريا رئيسا ثالثا؛ ويتصل هذا الشرط ببنية القوة في النظام الراهن. ونرى أن الولايات المتحدة، فيما يتصل بالقوة المادية، لاتزال الدولة الأقوى في النظام الحالي. لكن القوة لها أيضا وجه اجتماعي يتصل بالقدرة على تخليق وإدامة نظام مشروع؛ وتواجه الولايات المتحدة، في هذه الناحية، مشكلات لها أهميتها. فقوتها المادية المسيطرة لا تكفي، في حد ذاتها، لإنشاء وإدامة نظام مستقر وفعال، ولا وجود لقوة عظمى، أو لائتلاف من قوى عظمى، قادر أو مستعد للنهوض بهذه المهمة.

وهكذا تشير الشروط الإطارية إلى اتجاهات متباينة؛ فمن ناحيةٍ الدول المتزايدة الهشاشة أقل قدرة وأقل استعدادا لتخليق وإدامة نظام مؤثر ومشروع. ومن ناحية أخرى إن تراجع خطر الحرب بين الدول من شأنه أن يعزز احتمالات نشوء نظام دولي مكين. وفي ما يتصل بالقوة المادية فالولايات المتحدة والبلدان الغربية لم تزل قوية؛ والسؤال هو ما إذا كانت هذه الدول قادرة على المبادرة إلى تأسيس نظام دولي فعال ومشروع.

وفي ضوء هذه الشروط الإطارية الثلاثة تناقش الفصول، من الخامس إلى الثامن، نماذج النظام الدولي في المجالات الأكثر أهمية. ويركز التحليل المفصل على أربع مناطق: الأمن والاقتصاد والمؤسسات والقيم. ويناقش الفصل الخامس المفردات الرئيسة الثلاث على أجندة الأمن: الدول الهشة، ثم التباريات بين القوى العظمى والمنافسات في مختلف المناطق، ثم الأمن الإنساني. ويخلص الفصل إلى أننا ماضون باتجاه تأزم واضطراب متفاقمين.

ويعالج الفصل السادس الشؤون الاقتصادية والديناميات المتغيرة للعولمة. وقد ثبت أن التوقعات الليبرالية بخصوص التلاقي والتعاون في الشؤون الاقتصادية صحيحة، إلى حد ما، وإن بقيت العولمة الاقتصادية مشوبة بتفاوت شديد وبقي التلاقي محكوما في حدود صارمة. وهذا يسبب ردود فعل سلبية تجاه العولمة وتجاه التعاون المكثف.

ويستقصي الفصل السابع أحوال المؤسسات الدولية والوضع الراهن للحوكمة العالمية. هل هي «حوكمة جيدة بما يكفي» أو أنها في حالة جمود؟ ويدفع الفصل بأنها حوكمة جزئية، بمعنى أن هناك قدرا كبيرا من الحوكمة، لكنها لا تتجاوز تأمين حلول قصيرة المدى لإدارة الأزمات.

وأخيرا يدور الفصل الثامن حول موقع القيم الليبرالية داخل النظام الراهن. ويؤسس الفصل مناقشاته على التوتر بين اثنتين من القيم الليبرالية الأساسية: قيمة الاستقلال مقابل قيمة الاعتماد المتبادل. وقد تميزت الفترة التالية على نهاية الحرب الباردة بتحرك باتجاه تكثيف الاعتماد المتبادل، لكن البندول يتحرك الآن في الاتجاه المعاكس: في اتجاه مزيد من تأكيد الاستقلال. وهذا لا يُحَسِّن شروط تأسيس نظام دولي فعال.

وفي خلاصة عامة الليبراليون محقون في تشخيصهم لتقدم كبير باتجاه الليبرالية بعد نهاية الحرب الباردة. لكنهم يقللون، على نحو خطير، حجم التوترات والتناقضات التي لحقت بالعملية. فالتحولات داخل البلدان والتحولات في العلاقات بينها، من ناحية، نشأت عنها مشكلات عديدة يميل الليبراليون إلى استبعادها من فرضياتهم؛ ومن ناحية أخرى التوترات بين القيم الليبرالية، بما فيها التوترات بين الاستقلال والاعتماد المتبادل، هي توترات عميقة في بنية النظام الدولي الحالي. ونتيجة لذلك قد تتغلب الديناميات التدميرية على الديناميات البناءة، ليس لأن الواقعيين محقون في افتراض الحضور الكلي للصراع والتنافس في أي نظام دولي كان، ولكن

لأن الشروط المحلية والدولية الراهنة تعوق التقدم الذي يعتبره الليبراليون أمرا مسلما به.

وفي اللحظة التي بلغ فيها النظام الدولي درجة لم يعرفها من قبل، قط، من الليبرالية، يتأزم كل من البعدين السياسي والاقتصادي للنظام الليبرالي. فاقتصاد السوق الليبرالية يتزايد فيه التفاوت وبنيته التمويلية باقية على هشاشتها وعلى قابليتها للتأزم. هناك مجموعة واسعة من المؤسسات الدولية لكنها على درجة من الضعف وهي في حاجةٍ إلى إصلاح. والقيم الليبرالية تلقى اعترافا شكليا في معظم الدول، لكن هذه القيم تدور حولها صراعات داخلية، ولا تشكل أساسا متينا لنظام دولي مستقر. نحن نعيش في نظام عالمي ليبرالي، لكنه لم يقارب ما توقعه له الليبراليون من سلمية وتعاونية وتلاقٍ.

الجدل حول النظام الدولي بعد الحرب الباردة

«نحن مقبلون على عالم تتبعثر فيه القوة بأكثر مما سبق»

مقدمة

سيطرت الأحداث على الجدل حول النظام الدولي بعد الحرب الباردة: سقوط حائط برلين؛ تفكك الاتحاد السوفييتي؛ تشظي يوغوسلافيا؛ الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر 2001؛ الحربان في أفغانستان والعراق؛ الأزمة المالية والاقتصادية؛ العنف البالغ داخل وحول الدول الهشة، ومن بينها سورية وليبيا والكونغو. لكن الأحداث لا تنطق بلسان؛ ولكي يجري تقييم لدلالاتها الحقيقية، وأهميتها النسبية، فيما يتصل بعدد وافر من الأحداث الأخرى، لا بد لنا من نظرية. لكن النظريات تختلف حول أمور مثل: ما الأحداث

المهمة؟ وكيف يتعين فهم أحداث بعينها؟ والنظريات وحدها لا يمكن أن تقرر لنا، وسط زحام النظريات المتنافسة، أيها الأفضل. ولأنه لا توجد طريقة موضوعية لاختيار النظرية الأفضل، فسوف يتقرر اختيارنا في ضوء قيمنا الشخصية وأولوياتنا السياسية. وهذا هو السبب في أن جدلا حول النظام الدولي يصبح جدلا بلا انتهاء: فتحليل أوضاع العالم من زوايا الرؤية الخاصة بموروثات سياسية متباينة يمكن إرجاعه إلى ثلاثة مكونات مترابطة: ما يدور في العالم الواقعي، والرؤى النظرية التي نوظفها في دراستنا، والقيم والأولويات التي تستند إليها هذه الأدوات.

ويعرض هذا الفصل، في إيجاز، للتحليلات الرئيسة السابقة للنظام الدولي بعد الحرب الباردة. سيطر المتفائلون الليبراليون على السنوات الأولى (ولاتزال رؤيتهم تحظى بتأييد واسع)؛ كانوا واثقين بأن نهاية التاريخ حانت لحظتها؛ لأن آخر المنافسين الخطرين لعالم يقوم على الديموقراطية الليبرالية لحقت به الهزيمة. وفي المقابل تخيل الواقعيون عالما يحكمه تنافس جديد وشديد بين الدول، يفضي بنا إلى حالةٍ سرعان ما نفتقد فيها الاستقرار النسبي إبان الحرب الباردة. وتضيف نظرياتٌ أخرى، إلى الجدل المركزي بين الليبراليين والواقعيين، عناصر مهمة. تعترف نظرية المدرسة الإنجليزية بأهمية القوة، لكنها في الوقت ذاته تعطي أهمية مكافئة لوجود قواعد مشتركة. ويفضي بنا ذلك إلى تحليل للنظام الدولي أكثر ثراء، لكنه معقد إلى حد ما. ويؤكد الاقتصاد السياسي الدولي (IPE) عند الماركسيين الأهميةَ الباقية للاقتصاد الرأسمالي العالمي في النظام الدولي. وعند رسم صورة تقريبية لهذه النظريات الرئيسة فإنني أركز على الملامح الرئيسة للمشهد؛ فبعض المناقشات بين الواقعيين الأكثر تشاؤما ونظرائهم الأقل تشاؤما، أو بين منظّري الاقتصاد السياسي الدولي الماركسيين حول موضوعات بعينها، لن تكون واردة هنا. وفي الوقت ذاته سوف أوضح الكيفية التي توجه بها هذه النظريات التحليلات الحالية.

وسوف أعالج أيضا ثلاث مجادلات إضافية حول النظام الدولي؛ وهي ليست نظريات بالمعنى الأوسع لكنها تغطي تطورات لها أهميتها الخاصة بالنسبة إلى النظام الدولي. فهناك، أولا، الجدل حول «الإمبراطورية مقابل الأقاليم»؛ فلا نحن نعيش زمن إمبراطورية أمريكية، ولا نحن في عالم يتألف من مجرد أقاليم، لكن

هذه التحليلات لها أهميتها عند الحديث عن النظام الدولي. وثانيا هناك اللاعبون من غير الدول، وسواء كانوا من الأشرار، مثل الإرهابيين، أو من الأخيار، مثل شبكات المجتمع الدولي العابرة للوطنية، لهم أهمية متزايدة لكنهم ليسوا أكثر أهمية من الدول، كوحدات يتألف منها النظام الدولي. وأخيرا أصبحت الاهتمامات البيئية اليوم ملمحا دائما من ملامح النظام الدولي الحالي، لكن المسألة في حد ذاتها هي، بالنسبة إلى النظام الدولي، موضع مساومات بين مصالح متباينة بأكثر مما هي مسألة اهتمام يفوق ما عداه بمستقبل الكوكب.

وينتهي الفصل بعرض موجز للإطار التحليلي ومناقشة للمفهوم الأساسي للنظام الدولي.

الرؤية الليبرالية

سبقت الرؤية الليبرالية غيرَها من الرؤى إلى التأثير في عالم ما بعد الحرب الباردة؛ ولم تكن هذه مجرد مصادفة. انتهى ما يزيد على أربعة عقود من المواجهة الثنائية القطبية بين قوة عظمى ديموقراطية ليبرالية ومنافسها الشيوعي الأوتوقراطي إلى انتصار مؤزر لليبرالية السياسية والاقتصادية. وتحول ذلك إلى سند مباشر للرؤية السياسية المتفائلة الليبرالية بخصوص التقدم. كان لدى الفلاسفة الليبراليين، ابتداء من جون لوك John Locke في القرن السابع عشر، إيمان راسخ بإمكانات التقدم الإنساني في المجتمع المدني الحديث، وفي الاقتصاد الرأسمالي الذي يمكن أن يتقدم في دولة تضمن الحرية الفردية. وقد كان هذا النظام القائم على ليبرالية سياسية واقتصادية، تحديدا، هو المنتصر في الحرب الباردة، ما فتح الباب أمام اتساع النظام الليبرالي ليشمل بقية الكوكب. وهذا هو ما تعنيه نهاية التاريخ: «عالمية الديموقراطية الغربية الليبرالية كشكل نهائي للحكم» (Fukuyama 1989: 3, 4; 1992). كان من المتوقع أن يسارع النظام الدولي إلى التحول إلى الليبرالية والديموقراطية، ولأن الديموقراطيات يساعد بعضها بعضا ولا يستخدم بعضها العنف ضد بعض، فسرعان ما سيكون النظام سلميا وتعاونيا. ويتعين أن نلاحظ أن الليبراليين يأخذون التطورات الداخلية مأخذ الجد، وبالنسبة إليهم يكون التحول إلى الديموقراطية داخل الدول هو حجر الزاوية في نظام عالمي جديد.

وتتمحور أطروحة فوكوياما Fukuyama حول الآفاق الواسعة للديموقراطية الليبرالية في العالم، لكنها تتصل أيضا بعناصر رئيسة أخرى في النظرية الليبرالية الدولية. وتتنبأ ليبرالية الاعتماد المتبادل بمستوى عالٍ من الاعتماد المتبادل الاقتصادي وغير الاقتصادي بين البلدان السائرة على طريق التحديث والتحول الديموقراطي. وعندئذ سينصبّ التركيز على التعاون بدلا من الأمن العسكري. وتؤكد الليبرالية السوسيولوجية على اللاعبين عبر الوطنيين من غير الدول non-state actors. فالشبكات التي يُخَلِّقونها عبر الحدود تقلل من الأهمية النسبية للحكومات وتضيف إلى أشكال التعاون. وأخيرا تُبرز الليبرالية المؤسسية كيف أن المؤسسات الدولية تُيَسِّر التعاون بين الدول بتخليق ساحات للتفاوض وتبادل المعلومات (لإطلالة واسعة على النظرية الليبرالية الدولية، انظر جاكسون وسورنسن Jackson and Sørensen 2016). وتبدو النظرية الليبرالية الدولية الحالية، في بعض جوانبها، أكثر تحفظا عن احتمالات تقدم ليبرالي مؤزَّر (Milner and Moravcsik (eds) 2009)؛ ويبقى الآخرون متفائلين (Deudney and Ikendberry 2009; Mahbubani 2013). لكن كل الليبراليين يتشاركون في رؤيةٍ جوهرها إمكانية التقدم.

وبالطبع السؤال هو إلى أي مدى يمكن قبول التفاؤل الليبرالي؟ كان يبدو معقولا في البداية. فانهيار الاتحاد السوفييتي كان علامة على انتصار الفكرة الليبرالية. وما تبقى كان المشكلة العملية المتمثلة في إنشاء نظم سياسية واقتصادية ليبرالية عبر العالم. وحقق ذلك قدرا من النجاح، في البداية. فقد قبلت أغلبية الدول مبادئ السوق الحرة التي يقوم عليها الاقتصاد الرأسمالي. تضاعف عدد الديموقراطيات في العالم، من 43 في مطالع السبعينيات من القرن الماضي إلى 88 بنهاية تسعينياته (Sørensen 2008). أرادت أغلبية البلدان أن تشارك في التعاون العابر للقوميات عبر مؤسسات دولية. وأكد إعلان الألفية Millennium Declaration، الذي أقرته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في العام 2000، التزاما عالميا بمبادئ الليبرالية.

لكن الأمور مضت في الاتجاه المعاكس في القرن الجديد. وفي مواضع كثيرة تبين أن الانتقال إلى الديموقراطية كان انفتاحا مرتبكا أكثر منه تحولا حقيقيا في النظام السياسي؛ وبقيت أغلبية الدول شبه ديموقراطية أو شبه سلطوية. وكانت الأزمة

المالية في العام 2008 أخطر كساد اقتصادي منذ ثلاثينيات القرن العشرين. وكثيرا ما كان الالتزام بالمبادئ الليبرالية سطحيا، مجرد مجموعة من الإيماءات البلاغية التي تخلو من قيمة حقيقية تركن إليها. وفي الوقت ذاته أبرز الحادي عشر من سبتمبر مجموعة مختلفة من الأخطار الأمنية.

ولهذه الأسباب ليس بوسعنا الاطمئنان إلى فكرة ليبرالية تقول بتقدم لا يقف في وجهه عائق. فالمجتمع لا يتقدم إلى الأمام في كل الأحوال. ولا ينطوي التاريخ على قانون للتقدم باعتباره جزءا من طبيعة التاريخ. الجمود والارتداد ممكنان أيضا. وقد اتضحت هذه النقطة لليبراليين الأكثر تشككا في وقت مبكر. وفي عبارة استعارها إيسايا برلين Isaiah Berlin (1988) من أليكساندر هيرتسين Alexander Herzen: «ليس للتاريخ ليبريتو»(*). ولكن إلى أي مدى يمكن أن نمضي في تشاؤمنا، إذن، ونحن نرى أن قدرا ما من التقدم الليبرالي الذي يعتد به قد تحقق بالفعل؟ هل الانتكاسات الحالية مهمة إلى هذا الحد فعلا، في الإطار العام للأمور، أو أنها ارتباك مؤقت في سياق أكبر لتقدم ليبرالي لا يتوقف؟

وكما أشرنا يبقى التفاؤل الليبرالي قويا عند بعض الأطراف. وفي مساهمة قريبة العهد إلينا يذهب كيشور محبوباني Kishore Mahbubani إلى أننا نشهد «الاختفاء المتواصل للفقر المطلق» (18 :2013)، وهو ما يعود بالأساس إلى النمو المتسارع في الصين والهند. ورؤيته العامة هي أيضا شديدة التفاؤل. فسكان العالم يتقاسمون الآن مجموعة مشتركة من الطموحات المادية والتربوية. وقد خلَّقت هذه القوى قيما مشتركة. فحتى ونحن «نبقي على هوياتنا الدينية والثقافية المتباينة، سوف نلتقي على بعض القيم المهمة والأساسية» (84 :2013)؛ وهذه القيم المشتركة تتسم بطابع ليبرالي واضح: فهي تشمل اقتصاد سوق عالمية يمكنه تعزيز النمو والتطوير الاقتصاديين، ومبادئ سياسية ليبرالية أساسية، بينها سيادة القانون.

باختصارٍ لقد تحقق قدر من التقدم الليبرالي الاقتصادي والسياسي بعد نهاية الحرب الباردة، ولا بد أن توضع هذه الحقيقة موضع الاعتبار في تحليلنا للنظام

(*) الـ Libretto نص يقوم عليه العمل الأوبرالي أو أي عمل صوتي مطول. [المترجم].

الدولي الحالي؛ لكن ذلك لا يستتبع إقرارا كاملا برؤية ليبرالية متفائلة حول نظام دولي ليبرالي متناغم وسلمي. فلا يتحتم أن يتحرك التاريخ إلى الأمام وإلى الأعلى، والمبادئ الليبرالية هي كيانات دينامية قد تتمكن أو لا تتمكن من مجابهة التحديات الرئيسة في كوكب معولم. وهذا يستدعي تقييما أكثر حذرا للحالة الحالية للقيم الليبرالية في النظام الدولي الحالي. التقدم الليبرالي ممكن لكن الرؤية الليبرالية القائمة على تقدم مؤكد وآمن بعد نهاية الحرب الباردة ليست بالدليل المناسب إلى تقييم النظام الدولي الحالي. فهناك صعوبات لم تواجهها النظرية والممارسات الليبرالية، مواجهة كافية، سواء في عُقور ديار الديموقراطيات الليبرالية واقتصادات السوق أو في المملكة العالمية للنظام الليبرالي الدولي.

الرؤية الواقعية

بالنسبة إلى معظم الواقعيين الأفرادُ معنيون بذواتهم ومتنافسون في طرائق من السهل أن تفضي إلى الصراع. والنظام العالمي للدول ذات السيادة فوضوي؛ فهو يفتقد سلطة واسعة النفوذ، ولا وجود لحكومة عالمية. وفي نظام من هذا النوع يتعين أن تتحمل الدول مسؤولية أمنها، وهي تعيش على الدوام في ظل أخطار ممكنة لأن الدول الأخرى قد تكون لديها نوايا شريرة.

ووفق التحليل الواقعي لقد بقي النظام الدولي آمنا نسبيا، في معظم فترات الحرب الباردة، بفضل استقرار توازن القوى. والثنائية القطبية بنية واضحة وشفافة لأنها قامت على قوتين عظميين، لكل منهما عدد كبير من الدول الحليفة. وفوق ذلك كان بوسع كل من القوتين أن تركن إلى ترسانة ضخمة من الأسلحة النووية. وكان من شأن حرب نووية شاملة أن تُلحق بالجانبين دمارا هائلا. وفي حالة «الدمار المؤكد المتبادل» (mutually assured destruction (MAD لا يسعى أي منهما إلى مواجهة نووية شاملة.

وفي العام 1991 ذهب أحد الواقعيين المؤثرين، وهو جون ميرشايمر John Mearsheimer، إلى أن الحال في فترة ما بعد الحرب العالمية تنطوي على قدر أكبر من احتمال اختلال التوازن، مقارنة بما سبق، ومن ثم يمكن اعتبارها أشد خطرا، بكثير، وأكثر عرضة لتفجر الصراع. فمع اختفاء العدو المشترك صار واردا أن يعود

إلى الظهور التنافس والتباري، سواء داخل أوروبا أو عبر الأطلسي. وهذه حالة يتصاعد فيها خطر الحرب وفق سيناريو شبيه بسيناريو الفيلم السينمائي «عودة إلى المستقبل» Back to the Future (Mearsheimer 1991).

لكن لم يحدث شيء من هذا. فبدلا من احتدام المنافسات كثفت دول أوروبا الغربية التعاون فيما بينها، وبخاصة في إطار الاتحاد الأوروبي. وأدى ذلك إلى أن تمضي الأنشطة البحثية الواقعية إلى اتجاهات أخرى. فهناك، من ناحية، مناقشة جديدة حول محتوى مفهوم توازن القوى، بما يشمل الفكرة القائلة بإمكانية وجود أشكال مختلفة من التوازن «الصلب» و«الناعم» (Pape 2005; Paul 2005; Brooks and Wohlforth 2008). ومن ناحية أخرى أُدْرِج تحليل توازن القوى في سياق أوسع، شمل شخصيات القادة والسياسات الداخلية والأفكار والاحترازات (Wohlforth 2011: 456; Lobell, Ripsman and Taliaferro (eds) 2009).

ويقر واقعيون كثيرون اليوم بأن التنافس بين القوى أو حتى الصراعات العنيفة، بين الحلفاء الغربيين، ليست أمرا واردا. لكنهم على رأيهم القائل بأن أخطار المواجهة العنيفة باقية في أجزاء أخرى من النظام الدولي. ومن أبرز التحليلات التي سبقت إلى هذا الرأي ما طرحه صمويل هنتنغتون Samuel Huntington (1993; 1996). وقد أكد أن الدول ذات السيادة تبقى هي اللاعبين الأكثر أهمية في السياسات الدولية، لكن الصراعات بينها في المستقبل سوف تقررها الفوالق بين الحضارات. وهذا يتصل بحقيقة أن أغلبية القوى العظمى في عالم ما بعد الحرب الباردة تنتمي إلى حضارات مختلفة. وبهذا المعنى سوف يهيمن «صراع الحضارات» على السياسات الدولية. وسوف تنخرط في الصدام، على وجه الخصوص، الدول الغربية في مواجهة الدول المسلمة والكونفشيوسية (في نقد هذه الرؤية، انظر Katzenstein 2009).

وقد عجزت التحليلات الإمبريقية(*) التي عالجت العنف بين الدول ذات السيادة في النصف الثاني من القرن العشرين عن تأكيد أطروحة هنتنغتون حول النزاعات الدائرة عبر الحدود الفاصلة بين الحضارات (Russett et al. 2000).

(*) أي التجريبية empiricism التي تتخذ الملاحظة أو الخبرة، لا النظرية، مرجعا أساسيا. [المترجم].

وفي الحدود التي تكون فيها الصراعات شاملة لهويات متباينة، مثل الصراعات بين المسلمين السنة والشيعة أو بين المسيحيين الكاثوليك والبروتستانت، فكثيرا ما تكون هذه الصراعات صدامات داخل الحضارات. وقد تبدو حزمة واحدة من صراعات ما بعد الحرب الباردة، وهي الصراعات بين الشعوب المسلمة والكاثوليكية في البلقان، كأنها تؤكد فكرة هنتنغتون. ولكن من الممكن، حتى في هذه الحالة، الدفع بأن المصالح الشخصية للزعامات السياسية المهيمنة هي العامل المركزي ذو الصلة (Kaldor 1999).

وعوضا عن «صدام الحضارات»، يركز الواقعيون الآن على التنافس والتباري بين الغرب والقوى العظمى الناشئة غير الليبرالية، وبخاصة روسيا والصين. والرأي عند هؤلاء هو أن هذا يعد «عودة إلى الجيوبوليتيكا»(*) بعد فترة ظن فيها مراقبون كثيرون أن السلام والتعاون سوف يسودان (Russell Mead 2014)؛ (انظر أيضا Kissinger 2014).

وباختصار حتى إن لم تكن هناك «عودة إلى المستقبل»، إلى واقع يشهد تنافسا عدوانيا بين القوى الأوروبية العظمى، فهناك قدر فائق من التنافس والتباري. ويمكن أن نجد عمليات الصراع والتنائي التي أكدها الواقعيون فيما يتصل بعديد من جوانب النظام الدولي، وهو ما ستوضحه الفصول التالية.

المدرسة الإنجليزية والنظام الدولي

كثيرا ما يُنْظَر إلى المدرسة الإنجليزية باعتبارها الوسط الذهبي بين الرؤيتين الليبرالية والواقعية للعلاقات الدولية. ويقبل منظرو المدرسة الإنجليزية بنقطة البداية الواقعية، وهي الفوضى وتوازن القوى المنطوي على احتمالات العدوان والخطر الماثل للحرب بين دول ذات سيادة. لكنهم يقرون، في الوقت ذاته، بوجود مجتمع دولي بين دول يعترف بعضها ببعض وتتفق على الالتزام بمجموعة مشتركة من القواعد؛ وهكذا هناك تأكيد على التعاون بقدر ما أن هناك تأكيدا على الصراع (كتقدمة لهذه المدرسة، انظر Jackson and Sørensen 2016).

(*) السياسات، وبخاصة الدولية منها، التي تتأثر بالعوامل الجغرافية (geopolitics). [المترجم].

وقد تناول عديد من منظّري المدرسة الإنجليزية النظام الدولي بالتحليل؛ وأَعْتَمِدُ هنا على مساهمتين شاملتين قدَّمهما آندرو هاريل Andrew Hurrell (2007) وباري بوزان Barry Buzan (2004). ويناقش هاريل ثلاثة أطر لمقاربة النظام: أولا نظام «رهيف» بؤرته الدول ذات السيادة، وفي هذا الإطار تكون المسألة المركزية في النظام هي الحرب والسلام بين الدول؛ وثانيا نظام «غليظ» يقوم على قواعد دولية تشمل حقوق وواجبات الأفراد والجماعات. ويواصل الإطار الثالث تطوير النظام «الغليظ» بالتركيز على حوكمة تتجاوز الدولة وتشمل جماعات المجتمع المدني ودور اللاعبين في السوق.

وانطلاقا من هذه النقطة يفحص التحليل خمس مناطق في النظام السياسي العالمي: الحرب واختلال الأمن؛ حقوق الإنسان والتحول الديموقراطي؛ القومية وسياسات الهوية؛ العولمة الاقتصادية؛ والتحدي البيئي. وتقدم الدراسة تقريرا تاريخيا عن كل واحدة من هذه المناطق مع توصيف للمعضلات الرئيسة الحالية ولحدود التحول. ويقارن هاريل أيضا بين دور الأقاليم ودور الإمبراطورية بالنسبة إلى النظام العالمي.

وفي حين تتركز خلاصة هاريل على التحول المرغوب فيه أخلاقيا، فالتحليل عند بوزان معني بتخليق إطار مفهومي يمكننا الاعتماد عليه في تقييم أكثر دقة لتطورات النظام الدولي عبر الزمن. ولتحقيق هذه الغاية فهو يوصِّف ثلاثة أنماط من النظم الاجتماعية الدولية: المجتمع البين-دولتيّ (القائم بين الدول)، وعبر الوطني (القائم بين لاعبين عبر-وطنيين) والبين-إنساني (بين الأفراد). ولا بد لاكتمال التحليل من تغطية المجالات الثلاثة والتفاعلات بينها. وهو يظهر اهتماما خاصا بالمجتمع البين-دولتيّ. وينتهي بوزان إلى أننا نعيش في «مجتمع دولي معولم يتسم بقدر متواضع من التعاونية والأدلجة الليبرالية» (2004: 233).

والجانب السلبي في هذه المعالجات المتعددة الأوجه والمتنوعة الدلالات هو أنها تترك التمايزات بين العناصر الأكثر أهمية وتلك الأقل أهمية في النظام الدولي الحالي بغير توضيح كاف. وبدلا من ذلك هي تمدنا بمسح شامل للتوجهات والأنماط والمناظرات الرئيسة حول النظام العالمي. ويعود ذلك، وبقدر غير يسير، إلى الإطار التحليلي للمدرسة الإنجليزية. فهذه المدرسة لا تطرح نظرية تقليدية للعلاقات

الدولية، فهي أقرب إلى أن تكون معالجة تحكمها اهتمامات نظرية مختلفة - بينها الاهتمام الواقعي بتوازن القوى، والاهتمام الليبرالي بالمؤسسات والتعاون، والاهتمام البنائي(*) بالأحكام والمعايير المشتركة - وكل واحد من هذه الاهتمامات يجد مكانه في تحليل شامل للنظام الدولي.

يزودنا منظرو المدرسة الإنجليزية بتحليل مركب ومتعدد الظلال للنظام الدولي، ويقر التحليل الذي يعتمده هذا الكتابُ طموحَ المدرسة الإنجليزية إلى تشييد وسط ذهبي يقوم بين التأكيد الواقعي على الصراع وبين التأكيد الليبرالي على التعاون. ولكن المسحين الشاملين عند هاريل وبوزان يجعلان من الصعب التوصل إلى أي تمييز واضح للتحولات الأكثر أهمية. ويقرن هاريل بين ثلاثة أطر وهو يحلل خمس مناطق وبديلين اثنين؛ ويُبرز بوزان ثماني مؤسسات كبرى وما يفوق ضعف هذا العدد من المؤسسات المشتقة. والربط بين كل هذا هو مهمة شاقة؛ وتسعى هذه الدراسة إلى تعزيز الاتجاه إلى إدخال أبعاد عديدة في تحليل النظام الدولي، ولكن ليس إلى هذا الحد. ومن الغريب أن التطورات الداخلية تُجوهلت في هذين التحليلين اللذين يبقيان، فيما عدا ذلك، تحليلين واسعي الأفق. وسوف تكون وجهة نظري هي أن تجاهل التطورات الداخلية هو سقطة لها خطرها.

الاقتصاد السياسي الدولي عند الماركسيين

يركز الاقتصاد السياسي الدولي (IPE) على العلاقات بين الدول والأسواق، بين السياسة والاقتصاد. وهو يأتينا في عديد من المعالجات النظرية المتباينة (Cohen 2014)؛ أبرزها المعالجات النظرية الليبرالية والواقعية والماركسية للاقتصاد السياسي الدولي. وبعد أن قدمنا المعالجات الليبرالية والواقعية للنظام الدولي يبقى أن نركز هنا على المعالجة الماركسية. لدينا اليوم عدد كبير من التحليلات الماركسية التي تغطي الاقتصاد الرأسمالي العالمي والأزمة المالية القريبة العهد (من أجل عرض شامل، انظر Frandsen 2011). وتقدم هذه التحليلات تنويعات كثيرة للماركسية؛

(*) من النظرية البنائية constructivism. [المحرر].

وما يربط بينها هو رفض الاعتراف بفكرة الضعف الإنساني أو بتعثرٍ مؤسسيٍّ بعينه، كأساس للمشكلة. ويُنْظَر إلى المشكلة الأساسية باعتبارها مرتبطة بطبيعة النظام الرأسمالي ذاته.

إحدى الرؤى، والتي تبناها إيمانويل وولرستين Immanuel Wallerstein (2010) وديفيد هارفي David Harvey (2010)، تقوم على أن الرأسمالية تنطوي على منطق نظامي منغرس في صلب تكوينها يجعل التأزم ملمحا باقيا لا يفارق النظام؛ فالأزمات تتكرر بطرق عديدة وتتراكم على نحو يجعل الأزمة التالية أخطر من سابقتها. ويدفع ديفيد هارفي بأن «مشكلة استيعاب فائض رأس المال» (26 :2010) هي المشكلة الرئيسة في النظام. ولكي يطَّرِد التراكم الرأسمالي لا بد لرأس المال من منفذ لفائض دائم التنامي. وفي العام 1970 نشأت الحاجة إلى العثور على منافذ استثمارية جديدة لمبلغ 0.4 تريليون دولار سنويا؛ وهو المبلغ الذي أصبح اليوم 1.6 تريليون دولار؛ وبحلول العام 2030 سوف يصبح ثلاثة تريليونات سنويا. والعثور على منافذ مربحة لفائض بهذه الضخامة هو أمر «بالغ الصعوبة» (27 :2010) وربما كنا نقترب، بكل بساطة، من نقطة لم يعد فيها هذا الأمر ممكنا؛ وهذا هو الأصل في عمق التأزم الحالي.

وبالنسبة إلى وولرستين لا يمكن تحقيق أرباح كافية لرأس المال في حالة التنافس الكامل؛ وبالتالي، «لا بد، على الأقل، من شبه احتكار للقوة الاقتصادية العالمية» (133 :2010). لكن الاحتكارات تتحلل ذاتيا بمرور الوقت لأن منتجين جددا يدخلون السوق العالمية. ومع تراجع ربحية المنتجات الرئيسة يكف الاقتصاد العالمي عن النمو ويدخل مرحلة ركود. ويزيد الأزمةَ احتداما عنصران إضافيان: من ناحيةٍ تزايدُ كُلف الإنتاج (العمالة، والمدخلات، والضرائب)، ومن ناحية أخرى الضغط الإضافي على النظام، الناشئُ عن النمو في الصين وفي بقية آسيا، الذي يعود إلى «التوسع المفرط في توزيع فوائض القيمة» (139 :2010). وبنحوٍ عام لقد دخلنا فترة تأزم بنيوي لم يعد في وسع النظام الرأسمالي فيها أن يُقوِّم اعوجاجه؛ والأرجح هو أن السؤال الرئيس قد يكون «ما الذي سيحل محل هذا النظام؟» (139 :2010).

وحتى إذا كان المؤلفان يؤكدان أن نتائج الأزمة البنيوية للنظام الرأسمالي ليست من المعطيات المسبقة لأن الصراعات السياسية تؤدي دورا أساسيا فيها،

فالميل إلى الحتمية واضح في تحليلهما. فالتوترات الموجودة في جوهر النظام هي التي تتولد عنها القوى الدافعة الحاسمة التي تمضي بالنظام إلى التأزم البنيوي وإلى التحول. وتعترف هذه الدراسة بأن الأسس الاقتصادية للنظام الدولي والتوترات المرتبطة بها هي عناصر مهمة في التحليل؛ لكن لا بد من النظر إليها في تفاعلها مع عناصر مادية مهمة أخرى، مثل القوة السياسية-العسكرية، ومع عناصر غير مادية، مثل الأفكار والقيم.

ويقدم روبرت كوكس Robert Cox (1996; 2002; Schouten 2009) عرضا لهذه المقاربة الأوسع، المستلهمة من جيامباتيستا فيكو Giambattista Vico وأنطونيو غرامشي Antonio Gramsci. والرسالة الرئيسة المتصلة بـ «النظام الدولي» عند كوكس هي أن توازن القوى الدولي يتغير (Shouten 2009)؛ فالسيطرة العالمية للولايات المتحدة سوف يحل محلها شيء آخر. وليس واضحا بعد، على نحو كامل، ما هو ذلك الشيء الذي سيحل محلها، قد يكون نظاما تعاونيا لما بعد الهيمنة، تتفق فيه الدول على تعاون سلمي من أجل منفعة متبادلة، وقد يكون عالما يحكمه التنافس المفتوح بين مراكز قوة متصارعة.

وكما سبق أن أوضحت، فإن تحليلي يتفق مع ما يذهب إليه كوكس من أن دراسة النظام الدولي يجب أن تشمل البُعد الاقتصادي وعلاقته بالعوامل السياسية-العسكرية والمؤسسية والقيمية. ويشير كوكس أيضا إلى ضرورة دراسة العلاقات الدولية، وكذلك التطورات الداخلية في مجموعات الدول الرئيسة، وهي رؤية عَبَّرْتُ هنا عن تأييدي لها. ولكن سيتضح أيضا أن هذه الدراسة تؤكد بمزيد من القوة مسائل الصراع العنيف، مسائل الحرب والسلام، عند النظر في البعدين الدولي والداخلي.

وفيما يتصل بالنظام الدولي بمعناه الضيق، فإن تحليل كوكس، وتحليلات كثيرة أخرى، تتنبأ بتراجع مركز الولايات المتحدة وبظهور نظام جديد يقوم على ما بعد الهيمنة. ويجادل في هذه النقطة كتاب «تخليق الرأسمالية العالمية» The Making of Global Capitalism لليو بانيتش Leo Panitch وسام جندين Sam Gindin (2013)، وهو مساهمة ماركسية أخرى لها أهميتها. فهما يذهبان إلى أن تخليق الرأسمالية الكونية لا يمكن أن تنهض به قوى السوق وحدها. فهو

يحتاج إلى دولة تملك القوة والإرادة والقدرة على خلق الإطار الضروري لقوى السوق الرأسمالية، وعلى الإشراف عليها، من حيث القواعد، والضوابط، واحترام الملكية الخاصة.

وقد باشرت الولايات المتحدة بأداء هذا الدور، بالفعل، في 1939 عندما تبينت مجموعة من رجال الأعمال الكبار الحاجة إلى إحلال نظام يقوم على التجارة الحرة وتشرف عليه الولايات المتحدة، محل نظام تجاوزته الأيام، قائم على الإمبريالية. ولتحقيق هذه الطموحات تعين تنفيذ المهمة الأولى المتصلة بها، وهي إعادة تنشيط الرأسماليتين الأوروبية الغربية واليابانية بعد الحرب العالمية الثانية. وقد انطلقت هذه المهمة بقوة خطة مارشال Marshall Plan وبتكريس نظام بريتون وودز Bretton Woods (صندوق النقد الدولي IMF وما يعرف اليوم بالبنك الدولي World Bank)؛ وأفضى ذلك إلى «العصر الذهبي» للنمو والتوسع الرأسماليين بين 1950 و1967. وتلت ذلك فترة تأزم (1968-1982)، حلت محلها النيوليبرالية الريغانية في الثمانينيات والتسعينيات.

وحتى هنا ما يقوله بانيتش وجندين يصعب الاختلاف حول صحته، لكن الأمر بعد ذلك مختلف. ففترة التأزم لا يُنْظَر إليها باعتبارها مقدمة لتراجع اقتصادي طويل المدى في الولايات المتحدة. لقد كانت مرحلة إعادة هيكلة لاحتواء وتقليص مطالب المنظمات العمالية؛ وكان ذلك نجاحا تاما. فقد كانت الأجور الحقيقية في القطاع الخاص في الولايات المتحدة في 1999 أدنى منها في 1968. وانفتحت النيوليبرالية على العولمة التي قادتها الولايات المتحدة باعتبارها المُيَسِّر و«المستهلك المنقذ». فاقمت العولمة ضعف المنظمات العمالية، لكنها عززت، في الوقت ذاته، الموقع القيادي للولايات المتحدة في الصناعات الأساسية للحواسيب والبرمجيات والصيدلة والطيران.

وبدلا من الغرق في وحل الأزمة، تولت الولايات المتحدة قيادة صريحة لعولمة الرأسمالية. أشرفت الولايات المتحدة على دمج الصين في الاقتصاد العالمي. وتبقى الصين معتمدة على الولايات المتحدة باعتبارها سوقا لجانب رئيس من إنتاجها وهي مخترقة على نحو كثيف من قبل الاستثمار الأجنبي الغربي المباشر. لكن أصل الإطار الأساسي لاقتصاد رأسمالي عالمي ينبع من الولايات المتحدة التي

تبقى مهيمنة على المؤسسات الدولية فيما يتصل بالقواعد والضوابط والاستجابة للأزمات. وفي الوقت ذاته تفاقم اللامساواة والاستغلال في الولايات المتحدة وفي غيرها من البلدان ينتقل، بسهولة، إلى مختلف فضاءات نظام كثيف العولمة.

وبإيجاز، فالبعد الاقتصادي مهم في حد ذاته، لكن التأثير المتبادل بين الدول والمؤسسات الدولية لا يقل أهمية؛ ومواصلة البحث في توزيع القوة هي واحدة من طرق توضيح هذه العلاقة. ولا يمكن اختزال النظام الدولي في توترات صُلْبية متأصلة في بنية الاقتصاد الرأسمالي.

الإمبراطورية مقابل الأقاليم

ما تحولات القوة التي تميزت بها نهايةُ الحرب الِباردة؟ تفكك الاتحاد السوفييتي؛ واحدة من القوتين العظميين خرجت من اللعبة مخلِّفة وراءها بلدا يُدعى روسيا القوية بترسانتها النووية، وإن كانت مُبْتَلاة بسلسلة من المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتصلة بالانتقال من الاقتصاد المخطط ومن حكم الحزب الشيوعي إلى شيء آخر لايزال في دور التَّشَكُّل، تاركة وراءها في المشهد قوة عظمى واحدة.

ومن حيث القوة العسكرية، فالولايات المتحدة كانت ولاتزال أقوى بكثير من أي قوة أخرى، إذ إن حصتها تبلغ واحدا وأربعين في المائة من الإنفاق العسكري العالمي (معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI - 2012). ولا بد من أن نضيف إلى ذلك قدرةً على التلويح بالقوة العسكرية الرادعة وكفاءة قتالية لا تُبَارَى. وفيما يتصل بالاقتصاد فالولايات المتحدة محتفظة بتفوق كبير على الصين من حيث نصيب الفرد من إجمالي الناتج العام؛ ومن حيث الابتكار وإنشاء المشروعات التجارية، فالتفوق الأمريكي أكثر إبهارا. وقد مثلت هذه العوامل خلفية المناظرة التي بدأت تدور حول الإمبراطورية (Cox 2003)؛ (لنظرة عامة إلى أدبيات الموضوع، راجع Tønnesson 2004)؛ وتبلغ سيطرة الولايات المتحدة درجة من القوة تجعل من الممكن القول بأنها تضاهي الإمبراطورية الرومانية أو البريطانية، أو حتى تفوقهما.

لكن فكرة إمبراطورية أمريكية هي فكرة مضللة، لأن الإمبراطورية هي حالة سيطرة رسمية. فالإمبراطورية تعني الاستيلاء على أقاليم من قِبل غرباء يتولون

مقاليد السيطرة الرسمية. وليس هذا حال الولايات المتحدة اليوم. ولهذا فمن يتحدثون عن إمبراطورية أمريكية يعتمدون على حِيَل بلاغية: كقولهم «إمبراطورية مخففة» أو «إمبراطورية غير رسمية» أو حتى «إمبراطورية ما بعد الإمبريالية»، وهكذا. وبتعبير آخر البلدان التي قد تكون خاضعة للسيطرة الأمريكية هذه الأيام لاتزال تحتفظ بسيادتها الرسمية. وهذا أمر فائق الأهمية، لأن السيادة الرسمية مصدرُ قوة. فلا يتيسر للغرباء أن يقتحموا المشهد ويصنعوا ما يشاءون؛ بل يتعين عليهم أن يتفاوضوا مع اللاعبين المحليين حول الشروط المحددة لحضورهم؛ ويتعين أن يعود الغرباء من حيث أتوا، فهم لن يبقوا إلى الأبد. وبالتالي، يعتمد التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي على استعداد الداخل للتعاون.

ولا تُعَد «الإمبراطورية» التسمية المناسبة لحالة كهذه. وعلى سبيل المثال، يساوي كريستوفر لين Christopher Layne وبرادلي ثاير Bradley Thayer، على نحو مُشَوِّش، بين الإمبراطورية وبين القوة الغالبة، ويمضي مراقبون عديدون آخرون في الاتجاه ذاته. فأمريكا إمبراطورية لأن «قدراتها تفوق قدرات الآخرين جميعا» (3 : 2006). ولكنك لا تجد هنا الكثير مما ييسر لك فهم الكيفية التي تُستخدَم بها هذه القدرات والتأثير الذي ينجم عن ذلك. لكن المؤلِّفَين يقران بأن الإمبراطورية لم تعد تعني المستعمرات، وإن كانا يمضيان إلى القول بأنه لم يعد يوجد فارق حقيقي بين المستعمرات، من ناحية، والإمبراطورية غير الرسمية، التي «تمارس الحكم غير المباشر من خلال النخب المحلية» (59 :2006)، من ناحية أخرى.

وهذا خطأ، فالفارق كبير بين الحكم المباشر والحكم غير المباشر. الكولونيالية لم تعد واردة في زمننا هذا؛ ولا أحد يريد لها العودة. وعندما تحدث سيطرة غير رسمية، إن سمحت لها الظروف بأن تحدث من الأصل، فهي تأتي تحت شروط مختلفة تماما. والحقيقة أن عددا من الدول التامة الهشاشة، في أفريقيا والكاريبي وآسيا الوسطى، لم يكن لها أن تبقى، على الإطلاق، في غياب السيادة الرسمية (Jackson 1990). فقد كان واردا أن يقتطعها ويستولي عليها الغرباء الأكثر قوة.

لكن إن لم تكن إمبراطورية، فماذا تكون؟ يتحدث الصينيون عن نظام دولي حالي يتألف من «قوة عظمى واحدة وقوى كبرى عديدة» (Noesselt 2012)؛ وهم محقون في ذلك، خصوصا عند التركيز على القوة العسكرية. ولكن عند

الحديث عن الاقتصاد، أو عن الموقع داخل المؤسسات الدولية، أو حتى عن حالة القيم الليبرالية، فإن موقع الولايات المتحدة كقوة عظمى يبدو أكثر التباسا. وبالتالي تتعلق المسألة التي تتطلب مزيدا من التحليل بالقوة الفعلية وبطابع السلطة الأمريكية في مختلف المجالات وبالنسبة إلى عديد من مجموعات الدول.

وهناك توجه قوي آخر في النظام الدولي الحالي يجعل تفحص هذه المسائل أكثر أهمية. ويتصل ذلك بتقاسم السلطة والنفوذ، بما في ذلك القدرات الاقتصادية، بين كثير من أجزاء العالم المختلفة. وقد أفضى هذا التوجه إلى ظهور فكرة أقاليم العالم (Söderbaum 2015; Weber and Jentleson 2010; Kupchan 2012).

ولا شك في أن أقاليم بعينها في عالمنا لقيت من الاهتمام ما يفوق غيرها، في السنوات الأخيرة، لأسباب ليس أقلها أهمية أنها تضم بلدانا على طريق التحديث، مثل البريكس BRICS. لكن مفهوم الإقليم مركب، وليس واضحا بما يكفي إن كانت الأقاليم مكونات ذات مغزى في النظام الدولي الحالي. وهناك، على الأقل، طرائق ثلاث لمقاربة الكيان الإقليمي. أولا، المقاربة الجغرافية التي تحدد كيانات إقليمية بعينها على أسس مناطقية. وثانيا هناك «الروابط الإقليمية» التي تتقرر وفق تقييم وتحليل الروابط الاقتصادية أو السياسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الأمنية أو غيرها، في إقليم بعينه. وتكتسب أهمية خاصة هنا مسألة المجمعات الأمنية الإقليمية التي تربط بينها اهتمامات أمنية مشتركة ومسألة الاعتماد الاقتصادي المتبادل. ويفضي تحليل الروابط إلى تقييم مستوى «الإقليمية» في مختلف المناطق. وأخيرا فإن «الإقليمية» تتصل بالمبادرات السياسية المؤيدة للتعاون والتكامل الإقليميين (Hettne 2005). وإجمالا يمكننا تعريف الأقاليم باعتبارها «عنقوديات من دول متقاربة ومترابطة... على نحو مهم ومائز» (Paul 2012: 4). وتعد أوروبا الغربية والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وكذلك آسيا الجنوبية والشرقية وجنوب شرق آسيا من أكثر الأقاليم أهمية.

ولم تصبح الأقاليم، بعد، من اللاعبين الرئيسين في السياسات الدولية، باستثناء الاتحاد الأوروبي فيما يتصل بالتجارة وبقلةٍ من أمور أخرى. وغالبا ما يتركز التعاون الإقليمي على الداخل، خصوصا على التعاون الاقتصادي، كما تجد في آسيان ASEAN في جنوب شرق آسيا أو في ميركوسور Mercosur في أمريكا اللاتينية.

لكن أقاليم أخرى، بينها الشرق الأوسط، عُرفت بمشكلاتها، أكثر مما عرفت بالحلول؛ فهي مبتلاة بأشكال من العداوة تجعل الأمن على قمة الأجندة.

لكن لا يصح التغاضي عن الأهمية الخاصة للأقاليم. وقد كانت الحرب الباردة غطاء حجب هذه الأهمية، من حيث إنها أخضعت الشؤون الإقليمية والمحلية لتأثير قوي مصدره المواجهة بين القوتين العظميين وأشكال العداء والتعاون المتولدة عنها. وكما رأينا من قبل، فقد كان الليبراليون واثقين بأن القيم الليبرالية الكونية القائمة على الديموقراطية واقتصاد السوق، من شأنها أن تصبح الغطاء العالمي الجديد الذي سيجبر جميع البلدان على التحرك باتجاه التكامل العولمي. ولكن لأن التحديث الناجح لن يفضي في كل الأحوال إلى سبيل ليبرالية مائزة، فمن الأرجح أن تزيد أهمية الأقاليم، على نحو يكاد يكون تلقائيا. لن يكون عالمنا «عالم أقاليم»، فالترابط بيننا قائم بفضل العولمة، بمؤسساتها وبمشكلاتها المشتركة، لكنه سيكون عالما تتزايد لا مركزيته.

وباختصارٍ المناظرة حول «الإمبراطورية مقابل الأقاليم» تثير التساؤل حول توزيع القوة في النظام الدولي الحالي. لسنا في عالم الإمبراطورية الأمريكية، لكن الولايات المتحدة تبقى الدولة القائدة، من حيث القوة المادية. ولسنا في عالم يقوم على أقاليم، لكننا مقبلون على عالم تتبعثر فيه القوة أكثر مما سبق. وهذا يلفت الأنظار إلى تحليل للقوة يقيم توازنا بين «الإمبراطورية» من ناحية، والأقاليم من ناحية أخرى (تجد نسخة مختلفة من هذه الرؤية ذاتها عند آتشاريا 2014 Acharya؛ انظر أيضا الفصل الرابع من هذا الكتاب).

اللاعبون من غير الدول: الأخيار والأشرار

يعتبر الواقعيون الدولَ ذات السيادة الكتلَ الرئيسة التي يتألف منها بنيان النظام الدولي: فهي تنتج القواعد التي تحكم حركة الآخرين، وهي تسيطر على وسائل العنف؛ وهي أعضاء نظام الأمم المتحدة الذين يدور بينهم التفاوض وتصدر عنهم ضوابط الشؤون الدولية. وفي الأساس النظام الدولي هو ترتيب للحكم يقوم بين الدول. ويشير الليبراليون إلى الأهمية المتصاعدة للاعبين من غير الدول. وهم محقون هنا؛ فقد اتضح في السنوات الأخيرة أن لاعبين متباينين غير دولتيين يؤثرون

في النظام الدولي على نحو غير مسبوق من الأهمية. لكن الليبراليين يُصرون على التركيز على اللاعبين غير الدولتيين non-state actors الذين يؤمِّنون المنافع عبر-الوطنية، مثل الشبكات ومختلف أشكال التعاون. لكن اللاعبين غير الدولتيين يمكن أن تصدر عنهم أيضا الشرور عبر-الوطنية، مثل الإرهاب الدولي والجرائم عبر-الوطنية وتجارة المخدرات.

وبين هذا الذي أشرنا إليه، قد يبرز الإرهاب باعتباره التهديد الأشد خطرا. والإرهاب موجود من زمن طويل، لكن القتل الجماعي الإرهابي في الحادي عشر من سبتمبر، المنسوب إلى القاعدة، كان ظاهرة جديدة، وقد جعل جورج دبليو بوش يعلن «الحرب العالمية على الإرهاب»؛ وحددت إدارة بوش مهمتها، على نحو واضح، بأنها «حرب مطولة»، مشيرة إلى أنها حلت محل الحرب الباردة، باعتبارها التهديد العالمي الجديد للعالم الحر (Buzan 2006: 1101).

والمجتمعات الغربية مجتمعات متزايدة التركيب، وبالتالي فهي أكثر عرضة لصدمات خارجية، مثل الإرهاب. ويظن بعض الباحثين أن الإرهابيين قد يُتاح لهم، في وقت قريب، الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل، ما يفتح الباب للإرهاب النووي (Allison 2004). وحتى وإن كان الإرهابيون الدوليون هم، في المقام الأول، إرهابيين مسلمين راديكاليين، فإن قسما ثانويا من السكان المسلمين في العالم الغربي وفي غيره من أنحاء العالم هم مجندون محتملون للأنشطة الراديكالية. وتترتب على التدخلين الغربيين في العراق وأفغانستان تأثيرات مرتدة تدفع بالناس نحو تطرف يفضي بهم إلى نشاط إرهابي (Mann 2003).

وفي الوقت ذاته، لا يسهل على الإرهابيين الوصول إلى أسلحة الدمار الشامل، خصوصا الأسلحة النووية (Bowman 2002)؛ وقد تكون المجتمعات الغربية مركبة، لكنها قادرة أيضا على اتخاذ تدابير مضادة للإرهاب الدولي؛ وفي بواكير العشرية الثانية من الألفية ظن سياسيون كُثْرٌ أننا تجاوزنا «عشرية الرعب» ونستقبل زمن تراجع الأنشطة الإرهابية. ولم يكن التدخلان الغربيان في العراق وأفغانستان عمليتين بالغتي النجاح من حيث بناء الدول والتحول الديموقراطي، لكنهما نجحا في المساعدة على تحييد الإرهاب الدولي. وقد كفت القاعدة عن أن تكون قوة لها قيمتها في أفغانستان، لبعض الوقت؛ وقد تكون بعض مكونات قوات

طالبان إرهابية، لكنهم ليسوا إرهابيين دوليين لأن طموحات النفوذ والسيطرة عندهم، شأنها شأن مجالهم العملياتي لا تتجاوز حدود أفغانستان. وعموما أغلبية الإرهابيين محليون أكثر مما هم دوليون؛ هم يسعون إلى النجاح في بلد بعينه، قد يكون أفغانستان أو العراق أو سريلانكا أو الهند أو السودان أو نيجيريا.

لكن جاءت بعد ذلك هجمات باريس في العام 2015 وهجمات سان برناردينو في الولايات المتحدة، في ديسمبر من العام ذاته. واتصل كل ذلك، على نحو مباشر أو غير مباشر بالدولة الإسلامية في العراق والشام. وتَمَثل مصدرٌ إضافيٌّ للقلق في أن الهجوم الأخير نفذه شخصان من الطبقة المتوسطة يبدو أنهما مندمجان وناجحان على نحو جيد، وليست بينهما وبين دوائر التطرف الإسلامي صلات مباشرة (Hautkapp 2015). وتجددت المخاوف، إلى حد ما، في أوساط الجمهور العام (Burger 2015)؛ ومن الواضح أن خطر الإرهاب الدولي مهم ولا بد من أخذه مأخذ الجد.

لكن هذا النوع من الإرهاب ليس خطرا وجوديا يتهدد النوع الإنساني لدرجة تسمح بمقارنته بخطر سيناريو التدمير المتبادل إبان الحرب الباردة. والرأي عندي هو أنه جزء من مجموعة من التهديدات المتغيرة. لقد كانت المشكلة الأمنية الأكبر في النظام الدولي القديم هي الحرب النووية بين القوتين العظميين؛ والمشكلة الأمنية الأكبر في النظام الدولي الحالي هي الصراع العنيف داخل الدول الهشة. ويعمل قدر من هذا الصراع على تحفيز الهجمات الإرهابية داخل الدول الغربية، مستهدفا، في الأغلب، تلك الدول المتورطة في الصراعات داخل الدول الهشة.

ومن الآثار الجانبية للإرهاب الدولي النمو الهائل لمؤسسات الأمن والرصد في البلدان الغربية عموما وفي الولايات المتحدة على نحو خاص. وأنفقت الواشنطن بوست Washington Post عامين في محاولة الكشف عن «العالم الخفي الذي ينمو على نحو تستحيل السيطرة عليه» (Priest and Arkin 2010). وقد ذكرت 1271 منظمة حكومية و1931 شركة خاصة تشتغل على برامج متصلة بمكافحة الإرهاب والأمن الداخلي والاستخبارات في قرابة عشرة آلاف موقع في الولايات المتحدة؛ وحصل 854 ألف شخص على تصريحات أمنية بالغة السرية. وهي محاطة بالتكتم وغير شفافة ولا تخضع لتنسيق أو سيطرة من أيٍّ أحد. وبهذا المعنى، فحالة الأمن الداخلي لها تأثيرات سلبية على الديموقراطية الليبرالية.

وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ومنظمة القاعدة مثالان على الشبكات الإرهابية التي تعد خطرا عبر-وطني. وتحتوي هذه الفئة على شبكات أخرى، تتصل بشرور إضافية عبر-وطنية، مثل الجريمة والمخدرات والتلوث والغش الاقتصادي. لكن هناك أيضا شبكات كثيرة تشتغل على تأمين الطيبات العابرة للقومية. ووفق واحد من التحليلات الليبرالية المبكرة قدمه جيمس روزنو James Rosenau (1993)، فنحن نتحرك مبتعدين عن نظام دولي يتمركز حول الدولة باتجاه نظام دولي متعدد المراكز، يتألف من أفرادٍ أقل ارتباطا، بالدول التي هم مواطنوها، بقدر أقل كثيرا مما كان معتادا؛ أفرادٍ جيدي التعليم وحركيين ولديهم قدرة هائلة على الوصول إلى المعلومات، وهم متزايدو الوعي بالطرائق التي تؤثر بها الديناميات العولمية في حيواتهم. ويتزايد انخراط هؤلاء الأفراد في المنظمات والشبكات التي تضع الأجندة العالمية وتؤثر فيها. وبتعبير آخر ما يجري هو تقاسم واسع النطاق للقوة.

وبالنسبة إلى روزنو تُعَد هذه التطورات مؤشرا على تحول عميق في النظام الدولي. العالم القديم «المتمحور حول الدولة» لايزال قائما، لكنه داخل في تنافس متصاعد مع عدد هائل ومتنوع من الأفراد الذين يضطلعون بالتنظيم عبر الحدود، ويبرزون وجهات نظرهم فيما يتصل بمستقبل النظام الدولي. ومن الأمثلة المشهورة على ذلك الأمر «معركة سياتل» the Battle in Seattle في 1999 حيث احتج ألوف الناشطين على المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية مطالبين بوقف محادثات منظمة التجارة الدولية واتخاذ إجراءات أكثر راديكالية للحد من الجوع والمرض في العالم.

ويطرح كتاب صدر أخيرا لموازيه نعيم Moisés Naím (2013a) تحليلا أكثر شمولا لما يبدو مشاركةً أوسع في القوة. وتقوم أطروحته على أن من يمسكون، تقليديا، بزمام القوة في «البنى الكلية» للقوة السياسية والعسكرية والشركاتية يجري إسقاطهم وتحديهم، بقدر متزايد، من قبل «القوى الصغيرة»، وعلى أن «المتمردين، والأحزاب السياسية الهامشية، والمبتكرين المبتدئين، والقراصنة، والناشطين المنخرطين في تنظيمات غير محكمة، والمنافذ المبتدئة لأوساط إعلام المواطنين، والشبان الذين لا قائد لهم في ميادين المدن، والأفراد الكاريزميين الذين

يبدو أنهم «جاءوا من اللامكان» يهزون دعائم النظام القديم» (2013b:1). ويعود صعود القوى الصغيرة إلى ثلاث «ثورات»؛ من ذلك «ثورة الزيادة» More revolution التي تعني أن عددا بالغ التزايد من الأشخاص يعيشون حياة أطول وأكثر صحة، وأن هذا يزيد من صعوبة «تجييشهم والسيطرة عليهم» (2013a:85). و«ثورة الحركة» Mobility revolution وتعني أن الناس أقدر بكثير على التنقل، مقارنة بما سبق؛ فهم يجتازون الحدود، ويتواصلون عالميا، ويسهل عليهم التحول من ولاء إلى غيره، على تنوع الولاءات. وأخيرا «الثورة العقلية» Mentality revolution المتصلة بطموحات متسارعة النمو لدى الطبقات الوسطى في جميع أنحاء العالم. هذه الثورات تزلزل القيم التقليدية، ولا تقبل مسلمات من أي نوع ولا يسهل انصياعها للسلطات؛ مما يجعل الأشخاص جاهزين لـ«النزول إلى الشارع والقتال» من أجل مكتسباتهم (2013a :64).

لكن هذه التحليلات تفرط في التركيز على استقلالية الأفراد والجماعات بالنسبة إلى الدول وغيرها من القوى الكبيرة. لا شك في أن الأفراد والجماعات أنشط بكثير من قبل في الحركة عبر الحدود؛ وبهذا المعنى فقد ظهر مجتمع مدني عالمي، يتألف من ألوف من المنظمات غير الحكومية، والاتحادات المهنية، والجماعات الدينية وما إلى ذلك. ولكنه في الأغلب الأعم لا ينافس الدول ذات السيادة ولا يحل محلها. والعكس صحيح، فهذه التنظيمات ترتبط أوثق الارتباط بدولها الوطنية وبالمنظمات الحكومية الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، وتعمل معها (Friedman et al. 2005). كما أنها منخرطة على نحو متصاعد في الحوكمة الدولية، أي في ضبط كوكب معولم على نحو كثيف.

ويرسم كل من روزنو ونعيم صورة مبالغا في تجانسها لكل من القوى الكبرى والقوى الصغرى بهدف إبراز المواجهة بينهما. لكن خطوط القتال تمتد عبر هذه التمايزات: فالقوى الصغرى تستهلك جانبا كبيرا من وقتها في محاولة الاشتباك مع القوى الكبرى التي تختارها؛ وتحاول القوى الكبرى التواصل مع مناصرين قدامى وجدد لحشدهم لمصلحة مجهوداتها.

وفي حين تبقى الدول هي اللاعبين الرئيسين في الحوكمة الدولية، فقد تغيرت هي أيضا. طرأ توسع في الشبكات العابرة للحكومات. وفي أزمنة سبقت،

كانت الاتصالات الخارجية تحدث عبر وزارات الخارجية؛ وفي زمننا هذا تتلاقى ألوف اللجان عبر-الحكومية لوضع ترتيبات معينة لأمور مختلف عليها، مثل الصحة والهجرة والأنشطة الشرطية والبيئة والزراعة والتربية، وهلم جرا. وهذه الشبكات عبر-الوطنية المعنية بالسياسات والحوكمة (Cerny 2010: 22) هي من اللاعبين الرئيسين في وضع قواعد معينة لتشغيل مختلف القطاعات في العالم المعاصر.

ويرى بعض الباحثين أن الشبكات بلغت من الأهمية قدرا يقترب بها من «نظام عالمي جديد» (Slaughter 2004) يقوم على تعاون وتنظيم من أجل المصلحة العامة. وهذا ينطوي على قدر من الحقيقة؛ في غياب حكومة عالمية، لن تتحقق قط على الأرجح، فإن شبكات الضبط تشغل وظائف مهمة بتأمينها شكلا من الحوكمة «المتعددة المراكز» (Scholte 2010). لكنها لم تبلغ في تطورها المستوى الذي يجعل منها نظاما عالميا جديدا. وفي الوقت الحالي تخضع الشبكات خضوعا كاملا لأفراد وجماعات من الغرب، تمثل ما يمكن تسميته عالم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Slaughter 2004: 228- OECD9)، أي أن الحوكمة المتعددة المراكز ليست حقا مؤسسة عالمية. وأهم من ذلك أن الشبكات ليست بالغة القوة فيما يخص قضايا رئيسة مثل التصرف حيال أزمة مالية أو التمهيد لإصلاح نظام الأمم المتحدة أو تأمين الدول الهشة. هذا يبقى امتيازا خاصا بالدول ذات السيادة، ولايزال القسم الأكبر من العمل على هذه القضايا الأكبر تنهض به وزارات الخارجية.

وبإيجاز، يُمثل اللاعبون من غير الدول أحد الملامح المتزايدة الأهمية في النظام الدولي الحالي. فهم منخرطون في إحداث شرور عبر-وطنية بمثل ما هم منخرطون في تحقيق منافع عبر-وطنية. فالإرهاب الدولي شر عبر-وطني، على قدر كبير من الأهمية، لكن توصيف النظام الدولي الحالي باعتباره نظاما يغلب عليه الانشغال بـ «حرب عالمية على الإرهاب» من شأنه أن يكون توصيفا مضللا. يؤمِّن المجتمع المدني العالمي بمنظماته وشبكاته منافع عبر-وطنية بما يعني أن هذه المنظمات والشبكات تساعد على تأمين الحوكمة العالمية. لكنها مرتبطة بالدول ولا ترقى جهودها إلى مستوى نظام دولي جديد. وهي أقرب إلى أن تكون مؤشرا إلى تحول

الدول الحديثة على نحو يبتعد بها عن نمط الحكومة الوطنية باتجاه الحوكمة المتعددة المستويات في عالم أكثر عولمة.

وعلى العموم، يتعين تجنب الفصل المصطنع بين تحليل اللاعبين من غير الدول وبين تحليل الدولة. فاللاعبون غير الدولتيين يمثلون قطاعات مهمة من المجتمعات المدنية التي تبعث الحياة في تنمية الدول وفي تحولاتها. وسواء كان الحال أن لاعبين كهؤلاء هم مصدر متاعب وقد يدفعون باتجاه ظهور «دولة أمنية»، أو أنهم نافعون وقد يدفعون باتجاه «دولة حوكمة متعددة المستويات»، فلهم نفوذهم ويجب أن يُحْسب حسابهم. لكنهم ليسوا ظواهر منفصلة أو منعزلة من شأنها أن تنفخ الروح في «نظام عالمي جديد» تصبح الدول فيه مهمشة أو زائدة على الحاجة. وسوف تعود المناقشة التي تعالج بنية القوة في الفصل الرابع إلى المناظرة حول تركيز أو اقتسام القوة.

التحدي البيئي

بدأ الاهتمام بالمخاطر البيئية مع بداية الثورة الصناعية، لكن بقيت المشكلات البيئية، وقتا طويلا، يُنْظَر إليها باعتبارها أمورا ثانوية من حيث الاهتمام الوطني؛ فلم يكن لها وجود على الأجندة الدولية. لكن ذلك تغيّر في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين؛ وانعقد أول مؤتمر بيئي دولي في ستوكهولم في العام 1972 وشاركت فيه 114 دولة. ونشرت المؤسسة البحثية «نادي روما» Club of Rome في ذلك العام التقرير «حدود النمو» Limits to Growth الذي تحدث عن الاستنزاف الذي تتعرض له الموارد الطبيعية ومحدودية قدرة الأرض على الاستيعاب. وكان هذا يُقصد به تبيان محدودية احتمال البيئة العالمية لتبعات النمو السكاني، إذا كان لنا أن نتجنب مشكلات خطيرة تنشأ عن التدهور.

وأفضى ذلك إلى أفكار تتصل بالتنمية المستدامة، التي يُقْصَد بها إشباع الحاجات البشرية بطرائق تضمن استدامة البيئة والنظم الطبيعية. ويعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية United Nations Conference on Environment and Development (UNCED) في ريو دي جانيرو علامة

على بدء سياق تفكر في أثنائه جميع البلدان في طريقة تضمين أهداف التنمية المستدامة في سياساتها للتنمية الاقتصادية.

هذه الاهتمامات أثارتها تحولات عالمية كبرى مقلقة. فقد مرت 123 عاما قبل أن يتضاعف عدد سكان العالم، من مليار إلى مليارين (بحلول العام 1927)؛ واحتاج الأمر إلى خمسين عاما فقط ليزيد عدد سكانه من أربعة مليارات إلى سبعة مليارات (بحلول 2013). وأدى اقتران النمو السكاني السريع بالطلب العالمي على رفع مستويات المعيشة إلى زيادة هائلة في النشاط الاقتصادي العالمي. وهذا يعني الزيادة السريعة في استهلاك الطاقة والاحتباس الحراري global warming. ومن التأثيرات الإضافية المترتبة على ذلك تدهور التربة واستنزاف الغابات وفقدان التنوع الحيوي والضغط على موارد الماء العذب وعلى الموارد البحرية (Chasek, Dawnie and Brown 2010).

وبالطبع هناك مناظرة طال بها العهد، حول مدى خطورة المشكلات البيئية. وهي قضية معقدة لأن تقييم الأحوال الحالية وكذلك سيناريوهات التنمية المستقبلية يتعين أن تعتمد على تقديرات غير يقينية وعلى افتراضات قابلة للجدل. وعلى الطرفين المتقابلين للمناظرة يقف «الحداثيون» و«المتطرفون البيئيون». ويذهب الفريق الأول إلى أن المشكلات البيئية المتنامية سوف يقابلها نمو أكثر سرعة في الكفاءة التقنية والمعرفة العلمية اللتين ستُدخلان تحسيناتٍ كبيرة على قدرتنا على حماية البيئة. خذ مثلا الاحتباس الحراري الناشئ عن استخدام الوقود الأحفوري؛ وهذه المشكلة تراجعت أخطارها على نحو دراماتيكي، بفضل طرائق أكثر فعالية في تأمين الطاقة الشمسية. ووفق الحداثيين، سوف تحل تكنولوجيات الطاقة الشمسية مشكلة الاحتباس الحراري قبل أن تبلغ مستوى من الخطورة المستعصية.

ومن ناحية أخرى، فإن «المتطرفين البيئيين» مقتنعون بأن الطاقة الاستيعابية للنظام البيئي للأرض له حد، وبأن النمو السكاني يقترب بنا، على نحو خطير، من هذا الحد. وليس من المرجح أن تعالَج المشكلة، ولا بد من تحولات فارقة في أساليب الحياة الحديثة، مقرونة بتنظيم صارم لزيادة السكان. وفي الوقت ذاته، المتطرفون البيئيون هم جماعة بالغة التنوع، وتمضي مقترحاتهم في اتجاهات متباينة (Best and Nocell 2006).

ومن المؤكد أن وجهات النظر السائدة في الغرب حاليا بخصوص مشكلات البيئة ليست وجهات نظر المتطرفين البيئيين، لكنها أيضا ليست وجهات النظر

الحداثية التقليدية. فقد ظهرت أجندة «خضراء» بخصوص الأولويات البيئية في معظم بلدان الغرب. وهناك أيضا اعتراف واسع النطاق بالحاجة إلى أن تلحق بالفكرةِ التقليديةِ عن الأمن القومي (في مواجهة تهديد خارجي بالقوة المسلحة) فكرةُ الأمنِ الإنساني التي تركز على أخطار تهدد الأفراد بينها التدهور البيئي وتحولات المناخ. بل إن تقريرا صادرا عن اليونيسكو في العام 2008 يحتوي على مجموعة محكمة الصياغة من التوصيات الخاصة بالأقاليم والأقاليم الفرعية، بهدف تعزيز الأمن الإنساني في مختلف أنحاء العالم (UNESCO 2008).

وعلى رغم ذلك، من الممكن القول إن الأمن الإنساني اتخذ مكانه على قمة الأجندة في تسعينيات القرن الماضي لأن نهاية الحرب الباردة جعلت الاهتمامات الأمنية التقليدية أقل إلحاحا، ولأن ميخائيل غورباتشيف أيد، بكل وضوح، أجندة للأمن الإنساني. لكن في الألفية الجديدة، تراجعت الاهتمامات بالأمن الإنساني، نسبيا، تحت تأثير أخطار الإرهاب الدولي، والصراعات العنيفة الواسعة النطاق في الدول الهشة، والأزمة المالية. ولكن، وفيما يتصل بالهموم البيئية، تواصل الأمم المتحدة عقد مؤتمر سنوي يدعى مؤتمر أطراف اتفاقية المناخ Conference of the Parties (COP)، كان آخرُ انعقاد له هو «مؤتمرَ أطراف اتفاقية المناخ الحادي والعشرين (COP 21)» في باريس في ديسمبر 2015. ويناقش المجتمعون، كل عام، طائفة من القضايا البيئية تشمل بروتوكول كيوتو Kyoto Protocol ونقل التكنولوجيا وتقارير الانبعاثات وتمويل التدابير البيئية، وما إلى ذلك.

وتبرهن هذه الاجتماعات السنوية على أن الهموم البيئية هي الآن قضية كبرى في السياسات الدولية. وفي الوقت ذاته، فهي ليست مسألة ساخنة على رأس الأجندة العالمية. ولو كانت كذلك، لأثار تردُّد القوة القائدة في النظام الدولي، وهي الولايات المتحدة، في الانخراط في هذه المسألة والالتزام بقضاياها على نحو جدي، قلقا دوليا أكبر بكثير. فالولايات المتحدة لم تصادق، مطلقا، على بروتوكول كيوتو ولم تُعرب عن أي التزام بتأمين تمويلات للمناخ في العالم النامي. وكان في يونيو 2013، فقط، أن طرح الرئيس باراك أوباما أول خطة أمريكية لخفض التلوث بالكربون.

وبعد فترة من بروز متصاعد على الأجندة الدولية، في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، اتخذت الشواغل البيئية مكانا على جداول الأعمال في أغلبية البلدان.

لم تحل الشواغل البيئية محل القضايا الاقتصادية والأمنية، ولم تتفوق عليها من حيث الأهمية. وهناك الآن قاعدة قوة دولية لقضايا البيئة في اليونيسكو وفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي اجتماعات مؤتمر أطراف اتفاقية المناخ. وبدلا من أن تكون الأخطار البيئية قضية ملحة، فهي قضية تكتسب قوتها من تراجع قوة القضايا الأخرى، فتحرز تقدما في غياب أخطار اقتصادية وأمنية ضاغطة. وغالبا ما تبرز في عمليات تبادل اللوم بشأن من يتعين أن يبذل هذا المقدار من الجهد أو ذاك، ومن يتحمل الفاتورة. قضية البيئة هي قضية «سياسات يومية»، ولم تصبح بعد مسألة متصلة بقدرة الكوكب على البقاء. وبإيجاز، فالمشكلات البيئية خطيرة، ولها مكانها المقرر على الأجندة الدولية الحالية، ولكن ليس على النحو الذي يجعلها من محددات النظام الدولي الحالي.

ويؤمن الليبراليون، على وجه العموم، بأن المشكلات المتصلة بالبيئة تمثل تحديا عالميا مشتركا يواجه النوع البشري، ويجبر الدول على التعاون في البحث عن أفضل الطرق لمواجهته. أما الواقعيون فيرون في قضايا البيئة مصدرا آخر للصراع يمكن أن يضاف إلى قائمة هي بالفعل قائمة طويلة. ويناقش الفصل السادس خليط «المصير المشترك» والمصالح المتناقضة، فيما يتصل بالبيئة.

إطار للتحليل

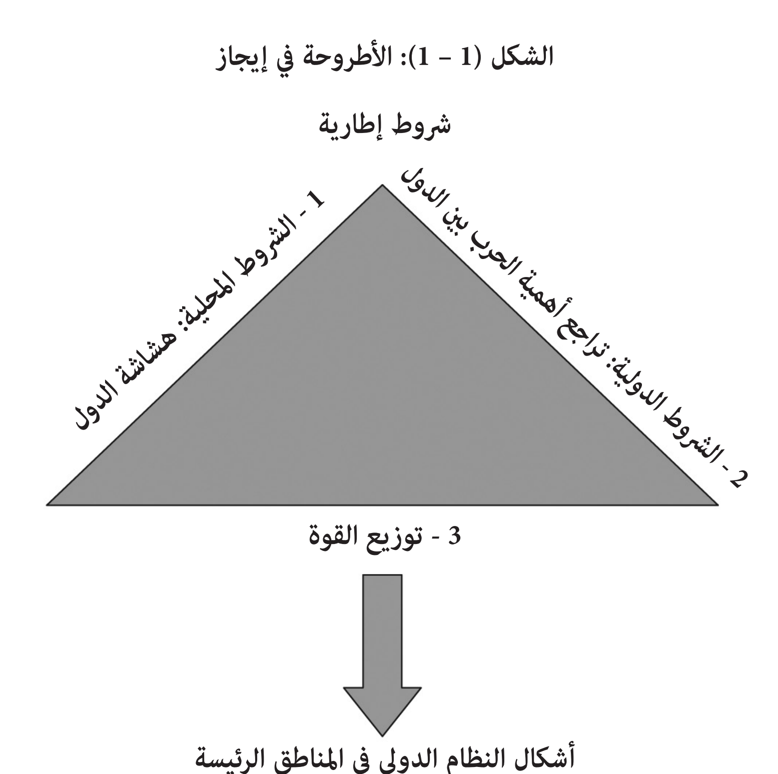
يؤكد المتفائلون الليبراليون الانتصار الأيديولوجي لليبرالية وانتشار القيم الاقتصادية والسياسية في عالم يقوم على التعاون المتزايد؛ ويركز الواقعيون على منافسات القوة وعلى الصراعات الحالية بين الدول ذات السيادة؛ وكلاهما على حق. لكن التحليلين هما أقرب ما يكون إلى «تحليلات القنفذ» (Berlin 1953)(*) بمعنى أن كلا منهما ينصرف اهتمامه إلى «شيء كبير واحد» باعتباره الملمح الرئيس للنظام الدولي الحالي.

ومن هذه الناحية هما يتشابهان مع مساهمات أخرى سبقت مناقشتها، مثل المساهمات الماركسية التي تركز على التوترات المتأصلة في النظام الرأسمالي، ومثل

(*) إشارة إلى مقالة شهيرة، في كُتَيِّب من مائة صفحة، لإيسايا برلين بعنوان «القنفذ والثعلب»، حيث يكون القنفذ هو الإنسان التبسيطي الذي يتمحور فكره ووجوده حول فكرة واحدة، بعكس الثعلب الواسع الأفق الذي يدرك تعقيدات الواقع. وأشهر قنفذ في القرنين التاسع عشر والعشرين قد يكون الإنسانَ الماركسي. [المترجم].

مناظرة «الإمبراطورية مقابل الأقاليم» التي تطرح رؤى أخرى حول موضع تمركز القوة في عالم اليوم. ويرى البعض أن اللاعبين غير الدولتيين، «أشرارا» كانوا أو «أخيارا»، هم الملمح الحاسم الجديد الذي يقرر طبيعة النظام الدولي. وأخيرا يرى آخرون أن التحديات البيئية الآن تمد ظلها فوق كل ما عداها.

الشكل (1 – 1): الأطروحة في إيجاز



أشكال النظام الدولي في المناطق الرئيسة

- **الأمن: التدخل، والنظام، والشرعية**
- **الاقتصاديات: ديناميات العولمة**
- **المؤسسات: حوكمة أو جمود؟**
- **القيم: انتصار أو تأزيم لليبرالية؟**

والمشكلة هي أن المبالغة في تأكيد بُعد واحد، قد تفضي إلى صورة عامة متحيزة؛ ومن المحتم أن يكون «تحليل القنفذ» غير كافٍ، على الدوام، لأن النظام الدولي لا يمكن اختزاله في جانب واحدٍ وحيدٍ، يفوق كل ما عداه؛ من الضروري أن يحتوي على العديد من الأبعاد الرئيسة. لا بد أن يكون «تحليل الثعلب»، فالثعلب يعرف الكثير من الأمور المهمة وليس مجرد شيء كبير واحد. والسؤال المهم هنا هو، من غير شك: ما عدد الأمور المهمة بالضبط؟ وإن مضينا إلى الطرف الآخر فسوف نجد أن النظام الدولي هو مجموعة مركبة تركيبا لا نهائيا من بنى ولاعبين وعمليات. و«تحليل الثعلب»، بين كل ما سبق هو، بالطبع، تحليل المدرسة الإنجليزية كما تجده في مساهمات هاريل وبوزان، في المقام الأول. وأنا أقر بثراء مساهماتهما وأنتقد ميلها إلى المبالغة في التركيب.

وهذا يثير التساؤل حول كيفية الانطلاق من هذا التحليل، مع مراعاة الحاجة إلى تجنب المبالغة في التحليل الاختزالي («تحليل القنفذ») أو في التحليل المفرط التعقيد («تحليل الثعلب»). وإجابتي عن هذا التساؤل مطروحة في الفصول التالية. وأنا أقترح حلا وسطا، ما يجعل تحليلي منطويا على عنصر من «القنفذ» بمثل ما هو مُحْتَوٍ على عنصر من «الثعلب». والأول هو، بالطبع، المناظرة الموسعة بين المتفائلين الليبراليين والمتشككين الواقعيين؛ والأخير هو تبيان مختلف البنى واللاعبين والعمليات الداخلة في الصورة الكبيرة للنظام الدولي.

وتعالج الفصول، من الثاني إلى الرابع، الشروط الإطارية العامة التي تُقرر سياق النظام الدولي الحالي. وبعد تقرير هذه الشروط الإطارية تركز الفصول، من الخامس وحتى الثامن، على الأشكال المحددة للنظام الدولي في أربع مناطق رئيسة. ويمكن تلخيص الأطروحة على النحو الذي تجده في الشكل (1-1).

خلاصة: إعادة النظر في النظام الدولي الجديد

عند اختيار «المناطق الرئيسة» استلهمنا التقاليد النظرية الأساسية التي تحكم دراسات العلاقات الدولية. فالواقعيون يركزون على الأمن؛ وكثرة من الليبراليين تخص باهتمامها شبكات الحوكمة، وتحديدا المؤسسات الدولية؛ وفي وسعنا القول إن المدرسة الإنجليزية تجمع بين اهتمامات الليبراليين واهتمامات الواقعيين

وتضيف إليها صياغتها الخاصة. والاقتصاد السياسي الدولي حقل متنوع الفضاءات، لكنه يركز عموما، عندما ينظر في النظام الدولي، على النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي. وفي النهاية بعض الليبراليين، ومثلهم البنائيون الاجتماعيون، يتخذون من الأفكار أساسا لتحليلهم. وفي السياق الحالي للنظر في النظام الدولي، يكون من المنطقي التركيز على مسألة القيم الليبرالية المشتركة في العالم (لإلقاء نظرة شاملة على التقاليد النظرية، انظر Jackson and Sørensen 2016).

ولكن قبل الخوض في هذا كله، يتعين الوقوف برهة أمام المفهوم الجوهري في هذه الدراسة، وهو مفهوم النظام الدولي.

النظام الدولي: المفهوم

مفهوم النظام الدولي هو ما دعاه غالي Gallie (1956) «المُخْتَلَف عليه جوهريا»، ما يعني الغياب الكامل حول أي اتفاق بشأن معناه الفعلي، أو بشأن كيفية تعريفه. لكن التعريفات مهمة لأنها هي ما تقوم عليه الطروحات؛ وبمعنًى ما هي نظريات مصغرة في حد ذاتها. وينبع التشوش المحيط بمفهوم «النظام الدولي» من عدة مصادر؛ سوف أسمي اثنين منها. فمن ناحيةٍ يستخدم السياسيون هذا المصطلح لتوصيف أو لتبرير سياسات بعينها. ففي العام 1991 رأى جورج دبليو بوش «نظاما دوليا جديدا» يتشكل في أعقاب حرب الخليج الأولى، نظاما «يخضع فيه سلوك الدول لسيادة القانون». وقد استخدم كل من بوش الأب وغورباتشيف المصطلح ذاته للإشارة إلى تعاون أوثق بعد انقضاء الحرب الباردة. ومن ناحية أخرى يستخدم كبار المعلقين هذا المصطلح للإشارة إلى كل تحول ممكن في أوضاع العالم، مادام يبدو لهم مهما؛ وقد يتصل ببعض أوجه البيئة أو الاقتصاد أو الحوكمة أو المجتمع الدولي، أو ما شابه (مثلا، الغارديان The Guardian 2015).

ولكن لا رؤية السياسي للنظام الدولي ولا رؤية المعلق لذلك النظام بكافيتين لأغراض هذه الدراسة، ما يقتضي تعريفا أكثر عمومية. وبهذا المعنى المناقشةُ الكلاسيكية للنظام هي تلك التي تجدها عند هدلي بُل Hedley Bull، الذي ينطلق من المجتمع الدولي المؤلف من دول ذات سيادة. ويكون للنظام الدولي وجود عندما يتيسر للدول ذات السيادة أن تعيش في سلام نسبي يقوم بينها

وعندما يكون في وسعها الحفاظ على أمنها واستقلالها (Bull 1995: 16-19)؛ ويمكن أن نعتبر أن هذه هي النسخة «الرهيفة» للنظام الدولي؛ وهي تتأسس على رؤية واقعية للعالم: فالنظام الدولي تعمه الفوضى؛ والسلطة السياسية منوطة بالدول ذات السيادة؛ ولا وجود لحكومة دولية. وتحت شروط كهذه يمكن، على الدوام، أن ينفجر الصراع العنيف بين دول مسلحة تعيش في خوفٍ بعضها من بعض. وفي نظام بهذه الهشاشة يكون أقصى ما يمكن التطلع إليه هو قيام نظام «هش» للسلام والأمن والاستقلال. وأخطر ما يتعرض له نظام كهذا هو التهديد بظهور قوى عظمى جديدة مثل الصين والهند، لأنها تقلقل توازن القوى.

وقد ركز هدلي بُل على هذه النسخة «الرهيفة» للنظام، وإن كان قد عرَّف أيضا نسخة «غليظة» أكثر اتساعا لمفهوم النظام الدولي لا تقوم على العلاقات بين الدول فقط؛ بل هي تتصل بـ «الأهداف الأولية للحياة الاجتماعية للنوع البشري في عمومه» (Bull 1995: 19). وبهذا المعنى الأكثر اتساعا، فإن النظام الدولي يتصل بالحياة الطيبة لجميع الكائنات البشرية؛ فهو لا يشمل النظام والأمن فقط، بل يتسع للرفاه والحرية والعدالة لكل سكان الكوكب. ومثل هذا الفهم للنظام الدولي يتعين أن يتجاوز مجرد العلاقات بين الدول، فلا بد أن يشمل أيضا نشاطات منظمات المجتمع المدني الدولية والسوق الدولية. وفوق ذلك، لا ينحصر اهتمام النظام الدولي بالمعنى «الغليظ» في العلاقات عبر الحدود. فلا بد له من النظر أيضا إلى داخل الدول، ليتبين إن كان المواطنون يعيشون، أو لا يعيشون، حياة طيبة.

وربما كان مبرر انشغال هدلي بُل بالنسخة «الرهيفة» للنظام الدولي أنه أنجز دراسته لذلك النظام في منتصف سبعينيات القرن الماضي، حينما أدت المواجهة الثنائية القطبية بين القوتين الأعظم إلى أن يصبح التسلح الكثيف على رأس الأجندة الدولية. لكن النصف الثاني من القرن العشرين شهد تحولا فارقا في هذا الأمر، خصوصا بعد نهاية الحرب الباردة. وإبان تلك الحقبة تنامت التطلعات لنظام دولي، من حيث الاتساع والطموح. وحدد إعلان الألفية الذي تبنته 150 دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة في العام 2000 العديدَ من القيم الأساسية التي عُدَّت «جوهرية، بالنسبة إلى العلاقات الدولية في القرن الواحد والعشرين». وشملت

هذه القيم الديموقراطية والمساواة في الحقوق والعدالة الاجتماعية واحترام التنوع والتنمية المستدامة والمسؤولية المشتركة في إدارة التنمية الاجتماعية والسياسية ومواجهة ما يهدد السلم والأمن (UN 2000).

ويمكن اعتبار النسختين «الرهيفة» و«الغليظة» طرفين متقابلين لسياق واحد. فالنظام «الرهيف» محدود وهش، دائم التعرض للأزمات لأن التحولات في علاقات القوة قد تنشأ عنها صراعات جديدة تهدد على الدوام باكتساب طابع عنيف. والنظام «الغليظ» نظام مفرط الطموح لأن اكتمال تطبيقه يعني أن تكون «الحياة الطيبة»، بما تنطوي عليه من رفاه وحقوق وأمن وعدالة ونظام، متاحة للجميع. وبين الاثنين، بالطبع، عدد كبير من الممكنات المختلفة لنظم دولية أقل تشاؤما من «الرهيف» وأقل تفاؤلا من «الغليظ». ويسعى هذا الكتاب إلى اقتراح تشخيص يتميز بأعلى درجة ممكنة من الدقة للحالة التي نحن عليها، في الوقت الحالي، بالنسبة إلى النظام الدولي.

فالنظام الدولي لا ينحصر في العلاقات بين الدول ذات السيادة فقط. إنه يتصل أيضا بالنظام داخل الدول؛ فملايين البشر مهددون اليوم بخطر الموت لأنهم مجبرون على العيش في دول عاجزة عن توفير الأمن لهم، فضلا على تحقيق الرفاه والحقوق. والشروط الداخلية لا ينحصر أثرها في الداخل فقط، بل يمتد إلى المشهد الدولي. فإذا نشبت أزمة اقتصادية واجتماعية عميقة، إذا تداعت التوافقات الاجتماعية، وتحركت السياسات الداخلية في اتجاهات جديدة، فسوف يؤثر ذلك فيما يتسنى للدول عمله خارجيا. وبتعبير آخر: النظام الدولي وثيق الارتباط بالنظام الداخلي.

باختصار: النظام الدولي يُعَرَّف بأنه ترتيب للحكم داخل الدول وفيما بينها، بمشاركة من لاعبين آخرين. وفيما يتصل بنظام دولي مستقر وجيد الأداء هناك قيود نسقية، لكن هناك أيضا قيودا داخلية؛ ولا بد من معالجة البُعدين معا، لإنجاز استقصاء سليم للنظام الدولي.

2

هشاشة الدول

مقدمة

ينتقل بنا هذا الفصل إلى معالجة الأوضاع الداخلية للدول. يطمح النظام الدولي الحالي إلى تأمين حياة طيبة لكل الناس، وفقا لما جرى تأكيده في إعلان الألفية. ولكي يتضح ما إذا كانت هذه الشروط حاضرة أو غير حاضرة فالعلاقات الدولية مهمة لكن لا يمكن أن ننظر في العلاقات الدولية وحدها؛ لا بد أن نركز أيضا على التطورات الداخلية لأن ما يتاح من فرص للناس العاديين هو وثيق الاتصال بالشروط داخل الدول التي يقضون فيها حيواتهم. والتفاعل بين التطورات الدولية والداخلية هو الذي يقرر نوع النظام الدولي

«إننا نعيش في عالم تتزايد فيه هشاشة الدولة»

الذي يقوم في أي مرحلة من المراحل. وبالنسبة إلى المناقشة العامة بين الليبراليين والواقعيين، يُعدُّ هذا الفصل تحذيرا من المبالغة في تأكيد التفاؤل الليبرالي.

وتتجاهل الظروفَ الداخليةَ كثرةٌ من دارسي النظام الدولي ولا تركز إلا على العلاقات الدولية. لكن ما يتسنى للدول عمله على الساحة الدولية يتوقف على الشروط الداخلية، إلى حد بعيد. وإذا كانت الجبهة الداخلية بخير ونظامها السياسي مؤثرا وجيد الأداء، والسكان راضين وميسورين، نسبيا، والاقتصاد الوطني قويا، تصبح لدى الدول حرية الالتفات إلى المجال الدولي. والرأي عندي أن المشكلات تتفاقم في هذه المجالات، ليس فقط في الدول الضعيفة في جنوب الكوكب – وهي الكيانات التي صُكَّ مصطلح «الدول الهشة» للإشارة إليها – بل في جميع أنواع الدول، وبينها تلك المدعوة دولا ليبرالية متقدمة في شمال الكوكب.

ولهذا يتعين أن ننظر داخل مختلف أنواع الدول لنقيم الشروط الداخلية المتصلة بالنظام الدولي. ولا يسعنا النظر في كل ما يتصل بكل الدول، بالطبع، بل لا حاجة بنا إلى ذلك. فالهدف هو الكشف عن الملامح التي تمنح الدولة صفتها كدولة، من حيث علاقة هذه الملامح بالنظر في النظام الدولي. وأطرح وجهتَي نظر في هذا الفصل. فمن ناحيةٍ أقول بوجود ثلاثة أشكال رئيسة لتمتُّع كيان ما بصفة الدولة المستقلة في النظام العالمي الحالي. أول هذه الأشكال يتمثل في الدول الرأسمالية المتقدمة في شمال العالم، وبخاصة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة. وثانيا هناك الدول على طريق التحديث في الصين والهند وروسيا والبرازيل، حيث سينصب التركيز الرئيس على الصين. وأخيرا الدول الضعيفة بعد الكولونيالية في جنوب العالم؛ فقد كانت دائمة الهشاشة، والرأي عندي هو أن عمليات النمو الاقتصادي الحالية في بعض هذه الدول لا تمثل ابتعادا يُعتد به عن تلك الحالة من الهشاشة.

ومن ناحية أخرى أنا أقول بأن المشكلات المتصلة بالتماسك الاجتماعي– السياسي (Buzan 1991) تمثل تهديدا متصاعدا وخطيرا لكل الدول، حتى إن تباينت تجلياته الملموسة في مختلف الأنماط الرئيسة للدول. وهذا هو المقصود بالزعم القائل بأننا نعيش في عالم تتزايد فيه هشاشة الدولة.

أنماط الدول في النظام الدولي الحالي

تتأسس الصورة المعيارية للدولة في دراسات العلاقات الدولية على الدولة التي تمخضت عنها عملية تكوُّنِ الدولة في أوروبا (Sørensen 2001). والدولة في تلك الصورة هي كيان واسع الحيلة؛ فلديها القدرة على أن تحكم نفسها بنفسها، وقاعدة من الموارد الاقتصادية وقدرة على الدفاع عن نفسها عسكريا. وهكذا تُعدُّ الاقتصادات الحديثة اقتصاداتٍ وطنيةً وفق فهم أساسي مؤداه أن النمو الوطني جرى في سياق وطني، حتى إن كان ذلك شمل تبادلا واسعا مع اقتصادات أخرى. للدولة حق احتكار الاستخدام المشروع للقوة؛ ويقوم القانون الداخلي، في الأساس، على مساندة شعبية لنظام الحكم. وأخيرا هناك مجتمع وطني يضم مواطنين تربط بينهم روابط ثقافية وتاريخية.

ومن الواضح أن الدول في عالم اليوم لا تتطابق حالاتها مع هذه الصورة الكلاسيكية للدولة المعاصرة. فالتحولات السياسية والاقتصادية والمعيارية، وغيرها، يترتب عليها تحول الدولة، فالدولة لا تبقى على حالها. والنظام الدولي الراهن فيه ثلاثة أنماط رئيسة للدولة.

والنمط الأكثر اختلافا عن نمط الدولة الحديثة هو الدولة الضعيفة بعد الكولونيالية في جنوب العالم. أفضى انهيار الكولونيالية إلى منح السيادة لمؤسسات دولة ضعيفة ومتخلفة النمو. وفي أفريقيا، على سبيل المثال، لم يكن هناك موروث دولتيّ قبل الاستقلال، ولم تكن المؤسسات التي نشأت في المرحلة الكولونيالية صالحة بما يكفي للبقاء بعد الاستقلال. وهكذا أصبحت سلطات الدولة مركزة في أيدي قادة سياسيين أفراد، و«الاقتصاد الوطني» فضاءً بالغ التنوع قائما على زراعة الكفاف وعلى قطاع غير رسمي واسع. وبدلا من نشوء مجتمع وطني انقسم الناس فئات إثنية ومجتمعية.

وقد تحولت الدول الليبرالية المتقدمة التي برزت نحو منتصف القرن العشرين، في أوروبا الغربية والولايات المتحدة، أساسا. وبدلا من تسميتها الدول الحديثة أقترح، في موضع آخر، تسميتها الدول بعد الحديثة (Sørensen 2001, 2004). وفي حين كانت الدول الحديثة، في المقام الأول، كيانات وطنية، لها حكومة وطنية واقتصاد وطني ومجتمع وطني، كانت الدول بعد الحديثة أكثر اندماجا بعضها مع بعض

على كل المستويات. وعلى المستوى السياسي هناك حوكمة متعددة المستويات، في سياق العلاقات فوق الوطنية والعلاقات الدولية وعبر-الحكومية وعبر-الوطنية. ومن الناحية الاقتصادية، هناك «تكامل عميق» بمعنى أن أجزاء رئيسة من نشاط الاقتصاد الوطني منغرسة في شبكات عابرة للحدود. والمجتمع الوطني باق، لكن الولاءات الجمعية يطَّرد ابتعادها عن الدولة.

وأخيرا تنطوي الدول على طريق الحداثة، مثل دول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا) تنطوي على خليط من ملامح الدولة الحديثة وبعد الحديثة والضعيفة. وتنطبق كثرة من المميزات الاقتصادية للدولة الحديثة، مثلا، على أجزاء كثيرة من الهند، لكن ذلك البلد يملك أيضا الكثير من العناصر الرئيسة لبنية الدولة الحديثة وبعد الحديثة. ويمكن أن تجد خليطا مشابها في الصين، لكن هذا البلد هو مشارك أكثر نشاطا بكثير في العولمة الاقتصادية. وعلى المستوى السياسي الصورة مختلطة أيضا. فالدول الخمس كلها تتميز كل واحدة منها بخواص دولة ضعيفة (مؤسسات متدنية الكفاءة وفساد وقدر متدنٍّ من سيادة القانون)، لكنها تملك أيضا خواص الدولة ذات الكفاءة. وباختصار الدول على طريق التحديث هي، بحكم التعريف، بين بين.

ومن الواضح أن إمكانية الحياة الطيبة تتنوع تنوعا هائلا بتنوع أنماط الدول؛ فالحالة تبلغ أفضل مستوياتها في الدول الليبرالية المتقدمة، وهي في أدنى مستوياتها في الدول بعد الكولونيالية الضعيفة. وقد أدى التحول في الدول الحديثة والدول على طريق التحديث وحتى في بعض الدول الضعيفة بعد الكولونيالية إلى تقوية هذه الدول، من بعض النواحي؛ فقد جعلها أغنى وأقدر على تأمين الحياة الطيبة لبعض الأقسام من السكان، على الأقل. ولكن التحولات أضعفتها أيضا، وكما أبين في الأقسام التالية، بمعنى أنها كلها مبتلاة بتراجع التماسك الاجتماعي-السياسي. ومن الناحية السياسية يعني تراجع التماسك السياسي تدني كفاءة جهاز الدولة، وتدني قدرته ومشروعيته. ومن الناحية الاقتصادية يعني تراجع التماسك الاجتماعي-السياسي أن الاقتصادات الوطنية تفقد طابعها الوطني في سياق عولمي، وأن أساس الرفاه المادي للسكان يتراجع. وبالنسبة إلى الجماعة الوطنية، يعني تراجع التماسك تدني قدرة الدول على تأمين حقوق المواطنة وفقدانها السند الشعبي في المقابل.

ولا نذهب إلى القول بأن كل الدول تمضي في اتجاه واحد، في اتجاه هشاشة متفاقمة؛ الدول تمر بعمليات تحول تجعلها أضعف، من بعض الوجوه، وأقوى من وجوه أخرى (Sørensen 2004). لكن أوجه الضعف تكتسب أهمية خاصة عند النظر في قدرة الدول على المساهمة في إنشاء نظام دولي فعال ومشروع.

ويدور الجدل حول اتساع دلالات مفهوم «الدول الهشة»، عند ربطه بدول جنوب العالم. وما يقال هو أن المفهوم «أداة تقييم وتوصيف للسياسات» (Grimm et al. 2014:205)، وبذلك فهو قليل الجدوى كأداة للتحليل (Call 2008) بسبب الفروق الواسعة بين دول الجنوب. والرأي عندي أن المفهوم يمكن شرحه بوضوح وأن المشكلات المتصلة بهشاشة الدولة يمكن تحديدها في أي من الدول الموجودة في النظام الدولي. وهذه المشكلات مهمة بالنسبة إلى دراسة النظام الدولي.

الدول الليبرالية المتقدمة

القول بأن الدول ذات السيادة هي دول قوية ومقتدرة، وأنها أطر ذات فعالية وكفاءة في تأمين الحياة الطيبة لمواطنيها، هو قول يرتبط دائما بالديموقراطيات الليبرالية المتقدمة. وقد كان أول ظهور للدولة الحديثة في أوروبا؛ وعندئذ وقع تصديرها إلى أمريكا الشمالية، وفي مرحلة متأخرة استُنْسِخَت في شرق آسيا. وقد تأخر ظهور الديموقراطية الليبرالية الناضجة في أوروبا: فعديد من دول أوروبا، مثل ألمانيا وإيطاليا، لم يكن ديموقراطيا في معظم الفترة بين الحربين العالميتين. وفي الوقت ذاته الديموقراطية عميقة الجذور: عرفت الدولة الرومانية القديمة النظام النيابي والحكم السياسي على أساس من سيادة القانون، وكان الحكام يعتبرون أنفسهم حراس المصلحة العامة.

وهكذا يُعدُّ تطور الدولة عملية متصلة استغرقت، في حالة أوروبا، أكثر من ألفي عام: ولم يكتمل ظهور الدول الحديثة حتى انتصاف القرن العشرين. وكان أول تحقق للنموذج المحدد للحياة الطيبة في الديموقراطيات الليبرالية المتقدمة في الولايات المتحدة. وهو يتمحور حول طبقة وسطى ناجحة وميسورة، تنعم بوظائف جيدة ومداخيل آمنة وأساليب حياة مريحة وقدرة على تأمين مستقبل أطفالها وتأمين حياة أفرادها بعد التقاعد. وكان هذا هو النموذج الذي تبنته أوروبا الغربية واليابان في سياق إعادة التعمير بعد الحرب.

ودارت وقائع هذه العملية في إطار نظام بريتون وودز لـ «الليبرالية المضمَّنة» (Ruggie 1982). وكان بين أهم أهداف هذا النظام تعزيز التعاون الاقتصادي بغرض تجنب السياسات الحمائية لفترة ما بين الحربين. لكنه لم يكن نظاما حكمته حرية سوق مفرطة. فبعض القطاعات لم تُحرَّر، أو بقي تحريرها جزئيا؛ وشمل ذلك الزراعة ومعظم الخدمات. وفُرِضت الحماية، وفق ترتيبات خاصة، على القطاعات الصناعية التي يهددها المصدرون قليلو الكلفة، مثل الأنسجة والملبوسات. وهذا النظام شبه الليبرالي هو ما سمح للبلدان بإقامة «نسخ خاصة من الرأسمالية» وفق مقاربات وطنية لترتيبات الرفاه والنظم الضرائبية وأسواق العمل وتباين أساليب حوكمة الشركات (Rodrik 2011: 67-76).

وفي سبعينيات القرن العشرين دخل نظام بريتون وودز مرحلة تأزم (Gilpin 1987). أول ما ظهر من توجهات كان عمليات الرجوع إلى سياسات الحماية، لكن بنهاية السبعينيات عاد إلى الظهور إجماع نيوليبرالي جديد، قاده رونالد ريغان ومارغريت تاتشر. وتهيمن القيم الرئيسة للإجماع الليبرالي، منذ فترة طويلة، على عمليات صنع السياسات في الديموقراطيات الليبرالية المتقدمة بغض النظر عن صبغة الحكم. وقعت تحولات بمرور الوقت، بالطبع، لكن بقي مبدآن رئيسان:

- اقتصاد عالمي مفتوح: خفض الحواجز في وجه التجارة وتدفقات رأس المال، وتعزيز عولمة الإنتاج.

- أرثوذكسية تمويلية جديدة: بالسيطرة على التضخم وتأمين تخفيضات ضريبية والسعي إلى ضبط الموازنات وزيادة كفاءة الوزارات والهيئات الحكومية (بتصرف، نقلا عن Cerny 2010: 140-56).

هذه المبادئ النيوليبرالية هي التي أفضت إلى مرحلة جديدة من العولمة الاقتصادية المكثفة (Dicken 2011). والعولمة الاقتصادية هي، بدورها، القوة الدافعة وراء تراجع التماسك الاجتماعي–السياسي في الدول الليبرالية المتقدمة. ولأبدأ بالاقتصاديات؛ من الواضح أن الاقتصادات اليوم أقل جنوحا للتباعد على أسس وطنية عما كانت عليه في مراحل مضت. وتعني عملية «التكامل العميق» تزايد تنظيم سلسلات إنتاج السلع والخدمات على أسس عابرة للحدود. وبدلا من الشركة الوطنية صارت المؤسسة النموذجية هي الشركة عبر-الوطنية، أي الشركة

العاملة في أكثر من بلد. وجاءت صناعة السيارات في طليعة عملية الجمع بين مُدْخَلاتٍ من بلدان كثيرة ثم تسويق المنتج النهائي في جميع أنحاء العالم. واليوم تحذو كل الصناعات حذوها (Dicken 2011).

قطاعٌ رئيسٌ آخر دُوِّل على نحو شامل منذ ثمانينيات القرن العشرين: التمويل. توجد اليوم سوق متكاملة عالميا للتمويل تجاوز فيها حجمُ الصفقات التجارةَ الدوليةَ التجارة العالمية، بالفعل، بمعدل 60:1 في العام 1995؛ وفي العام 2013 كانت الكلفة المُجَمَّعَة لمبادلات النقد الأجنبي كافية لتغطية عام كامل من التجارة الدولية (Chandler 2013).

وقد تمحور ما مضى من تاريخ الدول الليبرالية المتقدمة حول تخليق تماسك اقتصادي وطني، من أسفل إلى أعلى: وتعهدت الدول مشروعات البنية التحتية ومشروعات تشييد الأسواق التي من شأنها الربط بين الدوائر الاقتصادية المحلية المتمركزة حول المدن وتحقيق التكامل بينها. وكانت السكك الحديد عنصرا حاسما في هذا التطور (Zürn 1998: 41-63). لكن التطورات في ظل نظام العولمة النيوليبرالية مضت في الاتجاه المعاكس: مضت في اتجاه التفكيك لأن الشبكات الوطنية هي الآن مشتبكة مع عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك عبر-الوطنية. في وقت مضى كان عالم الأشغال مؤطرا بنظام المصنع الفوردي، لكنه اليوم يعتمد، بشكل متصاعد، على عمليات اقتصادية معقدة عبر-وطنية. «ويتزايد إدراك الناس العاديين في حياتهم اليومية، على نحو مطرد، حقيقةَ أن مصائرهم لا ترتبط بقرارات تُتَّخذ على المستوى الوطني بقدر ما ترتبط بتطورات وتحولات على المستويات الدولية وعبر-الوطنية وعبر-المحلية» (Cerny 2010: 78-9).

وتبقى الآثار الاجتماعية المترتبة على العولمة النيوليبرالية محل جدل لسببين: فمن جهة ساعدت المبادئ النيوليبرالية على تعزيز النمو الاقتصادي في عديد من البلدان، بالفعل، واقترنت بانخفاض التضخم. ومن ناحية أخرى، تتباين نظم الرفاه الاجتماعي تباينا كبيرا، حتى بين الدول الليبرالية المتقدمة، وهذا يفسر بعض أوجه التباين في تأثيرات العولمة (Rodrik 2011; Cerny 2010). وعلى رغم ذلك من الواضح أن هناك بعض الآثار العامة التي تحتفظ بأهميتها على رغم هذه التباينات والتي تشير إلى قدر من التراجع في التماسك الاجتماعي باعتبار هذا التراجع واحدا من الآثار الرئيسة المترتبة على العولمة.

فلعبة العولمة النيوليبرالية، أولا، تُخَلِّق رابحين وخاسرين، سواء في الدول الليبرالية المتقدمة أو في غيرها. والرابحون هم أولئك القادرون على انتزاع فوائد العولمة. وهم في الغالب من النخب الجيدة التعليم: وهم مالكو الشركات ومديروها والهيئة المهنية الفنية والبيروقراطية في الشركات والمؤسسات العامة والخاصة. والخاسرون هم الذين يقاسون سلبيات العولمة، من حيث البطالة وتضاؤل الفرص وتراجع المداخيل والتهميش (Cerny 2010: 174).

وثانيا ائتلاف الرابحين هو المسيطر على المشهد السياسي في البلدان الليبرالية المتقدمة. والسياق العولمي هو ذاته الذي ضيق المجال أمام البدائل، فيما يتصل بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية لأن الأسواق تتوقع «ليس التعزيز المالي فقط، بل أيضا - وفي الوقت ذاته - احتمالا معقولا لنمو اقتصادي في المستقبل» (Streek 2011: 12). وهذه الضغوط هي القوة الدافعة لسياسات الإنقاذ الحكومي للمؤسسات التمويلية ولتدابير التقشف العام وللضغوط التي تستهدف خفض التأمينات الاجتماعية. وفي حدود التأثير الذي يمكن أن يترتب على السياسات الاجتماعية، فهي تستخدم لزيادة مرونة أسواق العمل وللحد من مجال زيادات الأجور (Jessop 2002: 168). وفي الوقت ذاته تُعَدُّ «الاستئثار التنظيمي» جزءا من الحكاية: فالمنظمون العموميون للتمويل يُختارون من تلك الشركات التي يتعين عليهم وضع حدود لما تسعى إلى تحقيقه من مصالح؛ وهذا ما يدعوه بوزنر Posner (2010:173) مشكلة «الباب الدوار».

والنتيجة التي ترتبت على ذلك هي أن الهوة اتسعت بين المواطنين وحكوماتهم. فعندما تتصرف الحكومات على نحو «مسؤول» بمعايير الأسواق والمؤسسات الدولية يضيق مجال استجابة هذه الحكومات لمواطنيها (Mair 2009). ويتحدث بعض المعلقين عن «أزمة جديدة للديموقراطية» (Zakaria 2013)؛ ويصدر واحد من المؤشرات عن استطلاعات الرأي حول الثقة بالحكومة في الولايات المتحدة: في العام 1964 وافق 76 في المائة من الأمريكيين على أن «بوسعك أن تثق بتفويض الحكومة في واشنطن لاتخاذ ما تراه مناسبا من تدابير، على الدوام أو في معظم الأحوال تقريبا». وبحلول العام 2010 انخفض المعدل إلى 19 في المائة (Zakaria 2013: 23).

وجانب كبير من الإحباط السياسي البالغ التزايد ناشئ أيضا عن هذه التطورات. ففي الولايات المتحدة هناك «سياسة تطرف جديدة». وعندما يحلل مان Mann وأورنستين

Ornstein (2012) الجمود السياسي المتصل بتصاعد التحزُّبات، وخصوصا في أوساط الجمهوريين، فهما يستشهدان بما قاله المسؤول الجمهوري المخضرم في الكونغرس مايك لوفغرن Mike Lofgren، من أن الجمهوريين «تتراجع صفتهم كحزب سياسي تقليدي في ديموقراطية نيابية ويتزايد تحولهم إلى طائفة مبشرة بيوم القيامة... [حيث] يتعرض كل مشروع بقانون... لمماطلات جمهورية» (منقول عن Mann and Ornstein 2012: 54-5). وتجد تفسيرا بسيطا لهذا السلوك عند أحد التنفيذيين الجمهوريين: «إذا نجح الجمهوريون في الحيلولة دون اضطلاع مجلس الشيوخ بعمله، فإن ذلك سيؤدي، بدوره، إلى تراجع القيمة المؤسسية لمجلس النواب عند الأمريكيين. وبتدمير سمعة مؤسسة من مؤسسات الحكم فإن الحزب المناهض للحكومة، على نحو مبرمج، سوف يكون هو المنتصر، نسبيا» (منقول عن Mann and Ornstein 2012: 55). والعولمة النيوليبرالية، كما نصفها هنا، ليست العامل الوحيد وراء هذه التطورات. ويشير تحليل قريب العهد إلى دور جماعات المصالح في شؤون السياسة، وتأثيرات التلاعب بالانتخابات، وتحولات مُرَكَّبِ البنيةِ العرقية للسكان في الولايات المتحدة، وازدياد عدم المساواة واتساع الهوة بين الأجيال الأصغر والأكبر، في القضايا الاجتماعية (McCarty et al. 2006).

ويشهد الاتحاد الأوروبي أيضا عملية استقطاب سياسي متصاعد، أبرزته الأزمة المالية التي تحولت إلى أزمة خطيرة للمشروع الاقتصادي الأكثر تكاملية في إطار الاتحاد الأوروبي: وهو عملة اليورو المشتركة. وللأزمة تجلياتها على مستوى كل من الدولة العضو والاتحاد الأوروبي. وبعض الدول الأعضاء، مثل اليونان، قد تكون المثال الأوضح على الهشاشة وتدني الفعالية واستشراء الفساد وضعف القدرة على تبني وتنفيذ القواعد والضوابط والخضوع الشديد لسيطرة المصالح المستترة التي نجحت في تحقيق مصالحها ومواصلة الادعاء بأنها تعمل للمصلحة العامة.

وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي كان التركيز، ولايزال، منصبا على تحقيق استقرار قصير المدى في البلدان المثقلة بالديون عبر تدابير تقشفية. ويبدو الاتحاد الأوروبي، في الوعي الشعبي، وهو ليس بغير دقيق تماما، شديد الاهتمام بمساعدة البنوك وإن كان قليل الاهتمام إلى حد بعيد بمساعدة الناس العاديين. والنتيجة هي الميل إلى التشكك في الاتحاد الأوروبي، وهو ما عززته الهجرة من بلد أوروبي إلى آخر، وارتفاع معدلات البطالة و«الأوروقراطية» Eurocratic system المنغلقة على ذاتها

في بروكسل. ومن ناحيةٍ هناك إقرار واسع النطاق بالحاجة إلى تعاون أوثق، لمزيد من «الأوربة» لمواجهة تحديات متصاعدة نشأت عن الأزمة.

ومن ناحية أخرى يواجه قادة أوروبا مواطنين وبرلمانات وطنية ومحاكم وطنية يغلب عليها المتشككون. وهذه هي النسخة الأوروبية للجمود: الوعي المزدوج «بضرورة وباستحالة» التكامل (Leonard 2011).

ووراء هذه التطورات توتر أوسع، يقوم بين الديموقراطية والعولمة. لقد تطورت الديموقراطية الليبرالية، على الدوام، داخل دول ذات سيادة، والسبب بسيط. والسبب الأساس للديموقراطية هو وجود الـ «ديموس» demos، وجود المواطنين الذين يوافقون على تشكيل مجتمع سياسي. ولا وجود لمجتمع كهذا خارج نطاق الدولة الوطنية المستقلة، ولهذا السبب ليست «الديموقراطية الحقيقية» واردة خارج حدود الدولة المستقلة (Kymlicka 1999: 124).

وترتبط الصعوبات العملية التي تحيط بالديموقراطية عبر الحدود بالمحاسبية الديموقراطية. فليس من السهل على المؤسسات الدولية أن تؤمِّن للمواطنين فرص المشاركة والتأثير والرقابة. فهي بعيدة للغاية، وتحد من قدرتها بيروقراطيات ضخمة، وهي أقل قدرة على الانفتاح على المناظرات العامة عبر الحدود (Dahl 1999). وعلى سبيل المثال في الاتحاد الأوروبي لا وجود لمجال عام عبر الحدود، يمكن أن يتيح للمواطنين الانخراط في مناظرات عن مستقبل أوروبا. لا وجود للغة مشتركة ولا لأحزاب سياسية أو منافذ إعلامية يمكنها السيطرة على اهتمام الجمهور وعواطفه. وقد يكون أفضل ما يمكن قوله عن الاتحاد الأوروبي من وجهة نظر ديموقراطية أنه يساعد على تأمين مشروعية المساهمات (Scharpf 1997)؛ لأن العمل المشترك يضفي شرعية على آليات الضبط لا يمكن تأمينها داخل حدود الدولة الوطنية. ولكن بالنظر إلى الطريقة التي يعمل بها النظام حاليا فهي ليست كافية لتأمين مساندة عامة ومشاركة واسعة.

والرأي عندي أن العولمة النيوليبرالية أفضت إلى تراجع التماسك الاقتصادي وتراجع التماسك السياسي في الدول الليبرالية المتقدمة. وقد أوضحت فيما سبق أنني أرى أن الطبقات الوسطى الميسورة هي، أكثر من غيرها، جوهر التعبير عن الحياة الطيبة في تلك البلدان. وتتعرض هذه الطبقات الوسطى حاليا لهجمة شديدة، سواء من أعلى أو من أسفل. فالتفاوتات، أولا، تتفاقم على نحو صارخ. وعند انتصاف سبعينيات القرن

العشرين كان 1 في المائة من السكان يحصلون على 9 في المائة من المدخول الكلي، واليوم يحصلون على أكثر من 23 في المائة منه. وفي الوقت ذاته راوحت أقسام واسعة من الطبقات الوسطى في مكانها من دون تقدم كبير طوال ما يقارب ثلاثة عقود؛ وقد بقي متوسط المدخول، بالأسعار الحقيقية، راكدا منذ سبعينيات القرن العشرين. وتقلل التحولات التكنولوجية من المتاح للطبقات الوسطى من فرص العمل متوسطة المهارة؛ وبالإضافة إلى الاستعانة بمصادر خارجية في إطار العولمة الاقتصادية، فقد تزايدت الضغوط على الطبقات الوسطى (Fukuyama 2012).

وتتشابه المشكلات في كل من أوروبا واليابان على رغم الاختلاف في المعدلات العامة لانعدام المساواة. ويسجل تقرير صدر أخيرا عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن تفاقم اللامساواة في المدخول وتفاقم الفقر النسبي أثَّرا في جميع الدول الأعضاء في المنظمة، تقريبا، في العقدين الأخيرين (OECD 2011). والرد المعياري على هذه المشكلات هو، في العادة، التوصية بمزيد من التركيز على التعليم: التعلم مدى الحياة وتعزيز المهارات. وهذا يتصل مباشرة بالحلم الأمريكي: عبر العمل المتواصل والدؤوب يمكنك الصعود إلى أعلى وإحراز النجاح. لكن دراسة قريبة العهد تضع هذه الرؤية موضع التساؤل (Pickety 2014).

ويسجل تحليل بيكيتي Pickety أنه في اقتصاد يفوق معدل العائد على رأس المال فيه معدل النمو تنمو الثروة الموروثة دائما أسرع من نمو الثروة المكتسبة، وبهامش واسع. ومدخولات الواحد في المائة السابق ذكرها لا تتأتى من عمل؛ فهي تصدر عن أرباح رأسمالية: وكلما زاد المدخول زادت الحصة المتأتية عن أصول مالية. وعلى امتداد فترة أطول، في منتصف القرن العشرين، ساعد التأثير المشترك لارتفاع معدلات النمو بعد الحرب وتصاعد قوة نقابات العمال مع ارتفاع معدلات الضرائب على وقف التوجه نحو تفاقم اللامساواة، لكن تلك الفترة كانت استثناء لا قاعدة. والوصول إلى العائدات الرأسمالية أكثر ربحية من العمل الشاق. وقد عدنا، بعض الوقت، إلى «عالم جين أوستن»(*): حيث الاقتران بعروس ثرية يمثل استراتيجية أقدر على تحقيق النجاح من الكدح على طريق الصعود.

(*)جين أوستن Jane Austen، روائية بريطانية وُلدت في العام 1775 وتوفيت في العام 1817، وتدور رواياتها حول البحث عن زيجة تحقق الطموح المادي والاجتماعي. [المترجم].

وسوف يكون صعبا، إن لم يكن مستحيلا، التحول إلى الوجهة المعاكسة للاتجاه السائد: فلاتزال الرأسمالية المتقدمة مقترنة بمستويات مرتفعة من انعدام المساواة ومستويات متدنية من الحراك الاجتماعي. وما يوصي به بيكيتي هو ضريبة «مصادرة» عالمية تُفرَض على الثروة الموروثة مع فرض الشفافية على كل العمليات المصرفية. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة أوصى بضريبة تبلغ الثمانين في المائة على المدخولات التي تتجاوز نصف مليون دولار سنويا. وليس من المرجح أبدا أن تجد توصيات كهذه طريقها إلى التطبيق؛ وهذا يعني أن الاتجاه الراهن نحو تصاعد التفاوتات هو اتجاه مرشح للاستمرار.

ويقترن اعتصار الطبقات الوسطى من أعلى، في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، بتدفق للمهاجرين الذين غالبا ما يشغلون الوظائف المتدنية المهارة في قطاعي الصناعة والخدمات. وهذا يمثل ضغطا اجتماعيا واقتصاديا على الطبقات الوسطى من أسفل. وتتباهى ألمانيا، على سبيل المثال، بدرجة عالية من التوظيف، مقارنة بغيرها من دول الاتحاد الأوروبي، لكن ألمانيا أيضا لديها 4.3 مليون من المشتغلين بدوام كامل ممن يحصلون على أجور متدنية، إضافة إلى أعداد كبيرة من المشتغلين بنصف دوام من فئة الأجر ذاتها. تلك هي حشود «العمالة الفقيرة»، الناس الذين يُرجَّح أن يقاسوا الفقر حتى عندما تكون لديهم وظائف. وقد بلغ عدد العمال الفقراء والعاطلين في ألمانيا في العام 2013 عشرة ملايين شخص من إجمالي عدد السكان الذي بلغ 43 مليونا (DW 2015). وقد شهدت الولايات المتحدة تدفقا هائلا لمهاجرين هسبانيين(*) يتمركزون هم أيضا في الدرجات الدنيا في سوق العمل؛ وقد مثَّل هؤلاء 12 في المائة من إجمالي السكان في الولايات المتحدة في العام 2000 (Huntington 2004).

ويعتبر صمويل هنتنغتون أن ما يدعوه «التحدي الهسباني» هو خطر محدق بالتماسك الاجتماعي-الثقافي للولايات المتحدة؛ لأنه يهدد بتحويلها إلى بلد «مزدوج اللسان ومزدوج الثقافة» (Huntington 2004: 45)، حيث يعتنق المهاجرون الهسبانيون قيما بعيدة للغاية عن الثقافة الأنجلو-بروتستانتية للمستوطنين

(*) سكان أمريكا اللاتينية الناطقون بالإسبانية النازحون إلى الولايات المتحدة. [المترجم].

المؤسسين. وحتى إن بدا هذا القول منطويا على مبالغة، فهو يبين التحديات التي تهدد التماسك الاجتماعي-الثقافي الناشئة عن الهجرة الواسعة النطاق.

وفي أوروبا ظهرت الحركات القومية التي تؤكد على تعريف إقصائي لحد بعيد للهوية الوطنية. ومن الأمثلة على ذلك الجبهة الوطنية Front National في فرنسا، وحزب الاستقلال في المملكة المتحدة UK Independence Party، وحزب الشعب الدنماركي Danish People's Party. وبعض هذه الحركات شديد التركيز على قضية الهجرة، لكن كثرة منها هي أيضا متشككة للغاية في فكرة التعاون الأكثر كثافة عبر الحدود. فمطالب «الغرباء» تبدو لهم مهددة للرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين «الأصليين»؛ كما يبدو أن المهاجرين يمثلون خطرا، أيضا، على المفهوم التاريخي المحدد والضيق للهوية الوطنية، ما يضيق المجال أمام القادمين الجدد الذين لم يتكيفوا مع الواقع الوطني.

وباختصار، فبعد أكثر من ثلاثة عقود من العولمة النيوليبرالية تراجع التماسك الاجتماعي-السياسي مقارنة بما سبق. الاقتصادات المعولمة، بما في ذلك الأسواق المالية المعولمة، تعني أن هناك الآن تماسكا اقتصاديا وطنيا أقل بكثير مما كان موجودا في السابق. وهذا يمثل ضغطا على الحكومات لأن قدرتها على السيطرة والضبط قد تراجعت على المستوى الوطني، ولم يعد من السهل عليها الإبقاء على هذه القدرة على المستوى الدولي (Rodrik 2011). وفي الوقت ذاته فالحكومات الوطنية يسيطر عليها الرابحون في لعبة العولمة، وهي تفقد المصداقية بالنسبة إلى الناس العاديين، الذين هم في الأغلب من الخاسرين. ومن وجهة نظر الطبقات الوسطى التي يجري اعتصارها، فالدول أقل مشروعية وأقل التزاما بالمحاسبية الديموقراطية؛ وقد نشأت عن ذلك أشكال مختلفة من الجمود السياسي وليس من السهل معالجة التوتر بين الديموقراطية والعولمة. فالمشكلات تتفاقم بسبب اتجاهات تمضي نحو تماسك أقل للجماعة الإنسانية للأمة.

***

وتحت الشروط الحالية يعجز النظام الدولي عن تأمين الحياة الطيبة لأقسام واسعة من السكان في الدول الليبرالية المتقدمة. ولا تنحصر المشكلة في مجرد الحاجة إلى مزيد من إعادة التوزيع لأنها تتصل بمشكلات لها علاقة بالتماسك الاجتماعي-

الثقافي في مجالات عديدة تشمل الاقتصادات والسياسات والمجتمع. ويعتقد داني رودريك Dani Rodrik أننا نواجه خيارات صعبة لأن النسخة الراهنة من العولمة الليبرالية عاجزة عن التواؤم مع دولة وطنية قوية ومتماسكة، وعن التواؤم مع الديموقراطية. وإن بقيت النسخة الراهنة من العولمة فسوف تكون الطريقة الوحيدة لصون الديموقراطية هي تخليق شكل أشد قوة من أشكال الحوكمة العالمية، بل تخليق دولة عالمية.

ولكن هذا النوع من «الحلول الكبيرة» ليس مطروحا على موائد البحث بعد. هناك حوكمة عالمية، لكنها أقل بكثير مما هو مطلوب للسيطرة على العولمة الحالية ولضبطها، وأساسها الديموقراطي هو على قدر من الهشاشة. وبالأساس فالعولمة النيوليبرالية لاتزال على جموحها: لا توجد اتجاهات قوية لكبح هذا الجموح أو لإخضاعها لمزيد من السيطرة الديموقراطية. وقد يعود ذلك لحقيقة أنه لا يسهل تأمين نسخ مقبولة وطنيا من عولمة معدلة تكون أقدر على معالجة سلبيات النموذج الحالي مع تجنب عودة مثيرة للمشكلات لحمائية وطنية بسيطة. والسبب الأول والأهم هو أن الائتلافات السياسية المسيطرة في الدول الليبرالية المتقدمة لا تنظر في ذلك الاتجاه وهي تبحث عن الحلول المفضلة لديها.

الدول على طريق التحديث: الصين وغيرها من دول البريكس

الدول على طريق التحديث هي دول يبدو أنها على الطريق باتجاه التنمية الاقتصادية. ونركز هنا على الصين وغيرها من دول البريكس. لكن هذه الفئة تضم دولا أخرى عديدة، بينها تشيلي والمكسيك والأرجنتين، في أمريكا اللاتينية، وإندونيسيا وتايلند وفيتنام وماليزيا والفلبين، في آسيا، ونيجيريا وكينيا في أفريقيا. لكن القائمة لا تنتهي هنا، ويمكن توسيعها أو تضييقها وفقا للكيفية التي يعرِّف بها المرء «التنمية الاقتصادية الناجحة».

وتلك المناقشة ليست وثيقة الاتصال بموضوعنا، حيث ينصب التركيز على هشاشة الدول التي يقال إنها الأهم بين تلك التي تسير على طريق التحديث: دول البريكس، وخصوصا الصين. كثر الحديث عن تراجع الغرب وعن الطرق التي يمكن بها أن يفضي صعود الصين وغيرها من دول البريكس إلى نظام عالمي جديد؛ وسوف

نعود إلى هذه المسألة المتصلة بالقوة النسبية في الفصل الرابع. وما نقوله هنا هو أن دول البريكس، على وجه الإجمال - والدولة القائدة بينها، وهي الصين، على وجه التخصيص - هي دول هشة، من عدة وجوه.

ولمناقشة هذا الوضع، لا بد لنا من أن نبدأ برؤية نقدية لنظرية التحديث الليبرالي. وتميل هذه الرؤية إلى تطبيق صورة متماثلة للتنمية في جميع البلدان: فكل البلدان كانت فيما مضى تقليدية ومتخلفة، وتبقى كثرة من بلدان العالم الثالث على هذه الحال في وقتنا الراهن. لكن هذه البلدان سوف تمضي، مع الوقت، على الطريق ذاتها إلى التنمية، الطريق التي سبقت إليها الدول المتقدمة في الغرب: وهي رحلة تمضي قدما من المجتمع التقليدي قبل الصناعي، المجتمع الزراعي غير الديموقراطي، باتجاه مجتمع ديموقراطي صناعي يقوم على الاستهلاك الجماعي. وهذا «التجمع الكبير» هو الذي يجري الآن في آسيا وفي غيرها (Mahbubani 2013).

لكن الرؤية التطورية مخطئة من جهتين: أولاهما أن نقاط الانطلاق تختلف اختلافا جذريا في معظم الدول على طريق التحديث، عنها في دول الغرب المتقدمة؛ ربما كانت جميع البلدان، عند نقطة ما، أقل تصنيعا مما هي الآن، لكن ذلك لا يضعها في فئة واحدة: فوصف الدولة بـ «التقليدية» أو «المتخلفة» تختلف دلالاته باختلاف البلدان والأمور التاريخية. والأمر الثاني هو أن نجاح عملية التصنيع والتنمية الاقتصادية لا يعني بالضرورة أن الدول تتلاقى. فالمسالك التي تتبعها القوى الصاعدة اليوم، في مسيرتها نحو الحداثة، ليست مستنسخة من الغرب؛ فكل واحدة منها تسلك «مسارات فريدة باتجاه الحداثة، نشأت عن الشروط السياسية والديموغرافية والطوبوغرافية والاجتماعية-الاقتصادية الخاصة بها» (Kupchan 2012: 87). وهذا يعني أيضا غياب قانون تاريخي متأصل يضمن، بمرور الوقت، وصول أي بلد من البلدان إلى التقدم والحداثة كما نفهمهما الآن. وبهذا المعنى فإن مصطلح «التحديث» قد يكون مضللا.

ومن ثم في كل واحدة من الدول على طرق التحديث أخلاط غير متماثلة من خواص بالغة الاختلاف. في الهند، مثلا، يقوم الاقتصاد على قطاع كبير من الزراعة التقليدية، وعلى قطاع حضري غير رسمي بسيط، لكن البلد يمتلك أيضا عناصر أكبر من بنية صناعية حديثة. بل يمتلك عناصر اقتصادية متقدمة تسعى الآن إلى التكامل

النشط مع شبكات عابرة للحدود عبر الاستثمار المباشر. ويمكن أن تجد صورة مماثلة في الصين، وإن كان هذا البلد، بالفعل، مشاركا بالغ النشاط في العولمة الاقتصادية. وربما قطعت روسيا شوطا أبعد على طريق التحديث، لكنها، في الوقت ذاته، شديدة الاعتماد على صادراتها من الطاقة والمواد الخام، وعلى استيراد المنتوجات الأكثر تعقيدا.

وتنطبق هذه الصورة المختلطة أيضا على الأوضاع السياسية. فالفساد الهائل والبنى الدولتية المعيبة تبقى مشكلة خطيرة في عموم دول البريكس، لكن بعض المجالات فيها تتميز بكفاءة أعلى في أداء الحكومة الوطنية. وفي الصين عديد من عناصر الحكومة الوطنية القوية، وهي العملاق الاقتصادي الذي تضخم إلى درجة قد ينافس السيطرة الغربية في المستقبل القريب. وبما أن الصين هي المتحدي الأول للسيطرة الغربية بين جميع الدول على طريق التحديث، فمن البديهي التركيز على تلك الدولة. فما الذي يؤشر إلى الهشاشة في الصين؟ ليست هناك مؤشرات كثيرة إلى الهشاشة، وفقا لكثرة من المراقبين الذين يرون في الصين القوة الكبرى الصاعدة والواعدة، مع تأكيد خاص على إنجازاتها الاقتصادية: وفقا لأحد أجرأ التقديرات (Schuman 2014)، فقد كان من المقرر أن تسبق الصين الولايات المتحدة في العام 2014 كأكبر اقتصاد في العالم. لكن هذا مؤشر مضلل، بأكثر من معنى، بخصوص القوة الصينية (Beckley 2011)، والتحديات التي تواجه الصين خطيرة.

ولنبدأ بالسياسة: الصين هي القوة الكبرى الوحيدة التي يقودها حزب شيوعي. والقانون مهم بالنسبة إلى الحزب الشيوعي الصيني بوصفه أداة للحوكمة، لكن سيطرته على القيادة ليست مباشرة. الحزب يعتبر نفسه فوق القانون وليس في وسع سلطات القانون الانفراد بالتحقيق مع أعضاء الحزب؛ فهم يحتاجون إلى موافقة الحزب. وفي حالة المسؤولين رفيعي المقام، مثل الأمين العام للحزب في تشونغتشينغ Chongqing وهو بو شيلاي Bo Xilai، أجرى الحزب التحقيقات الخاصة به قبل أن يسلم القضية للمحاكم. وتشرف هيئات الحزب على عمل المحاكم والمدعين العموميين والشرطة، ومن حقها التدخل لإحداث النتائج المرغوب فيها (Lawrence and Martin 2013: 27).

وهكذا تبقى قوة غير مقيدة بأيدي قلة تقود الحزب: الأعضاء السبعة في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني، التي يرأسها حاليا شي جينبينغ

Xi Jinping، يليها المكتب السياسي ذاته، ويتألف من 25 عضوا. وهناك تراتبية على القمة، لكن لا يوجد قائد أعلى، منذ أيام دينغ شياوبينغ Deng Xiaoping. والهدف هو توقي التطرفات، إما باتجاه اليسار (باتجاه نموذج الرئيس ماو) وإما باتجاه اليمين (باتجاه نسخة صينية من ميخائيل غورباتشيف).

وبالطبع لا تتحقق القيادة الفعالة لبلد فيه 1.3 مليار من السكان بسبعة أو بخمسة وعشرين، لا غير، من القادة. لا بد للقادة الناجحين من كسب الإجماع، سواء على القمة أو على مستويات أدنى في تراتبية السلطة. والتحزبات شائعة: فكبار القادة يعتمدون على من يثقون بولائهم ممن ينتمون إلى الشبكات الخاصة بهم، ويرقونهم. وتعتمد كثرة من المتنافسين داخل الحزب والدولة على قواعد بيروقراطية موالية لهم. وتفاقم المنافسات البيروقراطية التحزبات: بسبب كثرة حالات الغموض أو التداخل في الاختصاصات تنخرط كيانات رسمية مختلفة في «تنافس غير منتج» من أجل السيطرة (Lawrence and Martin 2013: 7-14).

وفي أيام القادة الأعلى، أو الرجال الأقوياء، كان تركز القوة يسمح بإصلاحات شاملة، لكنه كان يسمح بأخطاء بشعة. ومن ذلك، مثلا، ما يُدْعى الوثبة الكبرى إلى الأمام Great Leap Forward في العام 1958 التي كان يفترض أن تعزز التصنيع لكنها كانت كارثة أفضت إلى مجاعة وحرمان واسعي النطاق. وعلى رغم ذلك بقي ماو تسي تونغ مستمسكا باستراتيجيته وقتا طويلا، حتى بعد أن ثبت خطؤها المأساوي (Riskin 1987: 276). ونظام القيادة الحالي يؤمِّن الحماية من مثل هذه المغالاة؛ فمن ناحيةٍ ضاق المجال الذي قد يسمح بظهور رجل قوي يمكن أن يمضي بالبلاد إلى اتجاه خاطئ؛ ومن ناحية أخرى هناك إجماع عام على الأولويات الكبرى: (أ) بقاء الحزب الشيوعي الصيني قائدا للبلاد. (ب) النمو الاقتصادي. (ج) الاستقرار. وبالطبع في هذا الإطار يبقى مجال واسع للاختلافات حول سياسات محددة؛ لكن يبقى السؤال الجوهري حول ما إذا كانت أي سياسة محددة قادرة على الحد من التوترات وأوجه الضعف المتأصلة في النظام الراهن وعلى إدارتها.

هناك، أولا، مسألة الفساد. فالرأسمالية بخصائصها الصينية تصنع تكاملا بين السلطة السياسية والاقتصادية. وتملك النخبة السياسية القدرة على الوصول إلى المشروعات المملوكة للدولة والمشروعات المختلطة، وفي وسعهم إنشاء المؤسسات

المملوكة لهم؛ وبهذا المعنى هي طبقة رأسمالية بيروقراطية يتاح فيها التورط في استغلال السلطة العامة لتحقيق منافع خاصة، وهذا هو التعريف المعياري للفساد (Wedeman 2004). وبالطبع فالفساد موجود على المستويات الدنيا أيضا. ووفقا لتقرير صدر في العام 2011 عن بنك الصين المركزي فقد هرب من البلاد قرابة 18 ألف موظف فاسد، في الفترة من 1994 إلى 2008، آخذين معهم 120 مليار دولار من الأموال المنهوبة (Broadhurst 2013).

وقد تساعد الممارسة الصينية القديمة للتشبيك الاجتماعي المدعوة غوانشي guanxi على الإنجاز لكنها أيضا إطار يساعد على الفساد. وغوانشي تعني «الاعتماد على العلاقات للحصول على امتيازات تفضيلية في العلاقات الشخصية» (Luo 1997: 2). وتنشأ الفصائل المحيطة بالمسؤولين الكبار على أساس من شبكات غوانشي هذه، القائمة بين الأشخاص. ومن ثم للحرب على الفساد بُعد سياسي واضح لأنها تضع الشبكات المتنافسة بعضها في مواجهة البعض الآخر. وفي العام 2012 عرّف الأمين العام الحالي للحزب الشيوعي الصيني شي جينبينغ الفساد والمحسوبية باعتبارهما «مشكلتين ضاغطتين»، وتعهد بـ «العمل على أن يكون هناك إشراف حزبي على سلوك الحزب وفرض للانضباط الصارم» (نقلا عن Wedeman 2013). لكن بعض أقاربه راكموا، هم أيضا، ثروة هائلة في قطاعات العقارات والتعدين وغيرها. وهكذا تبقى العدالة التي يطبقها الحزب ذاته معرضةً، دوما، لخطر الانتقائية: «المسؤولون الذين يحافظون على علاقات مناسبة مع رؤسائهم وزملائهم قد يكون في وسعهم الانخراط في فساد واسع النطاق، في حين قد يخضع مسؤولون آخرون للتحقيق بسبب مخالفات أقل خطرا لأنهم فقدوا مساندة المسؤولين الأقوياء لهم» (Lawrence and Martin 2013:19).

والفساد وباء متفشٍّ في النسخة الصينية الراهنة من الرأسمالية البيروقراطية. وتحتل الصين المرتبة الثمانين على مؤشر مدركات الفساد للعام 2014 Corruptions Perceptions Index، في مركز مماثل لمركزي السنغال وسوازيلاند. ويتطلب العمل الجاد لاقتلاع الفساد تعزيزا كبيرا لاستقلال المحاكم، ودورا أكثر استقلالية بكثير لوسائل الإعلام واستعداد الحزب للقبول بإشراف من الخارج؛ وليس واردا حدوث شيء من هذا.

وهذه الحالة تهدد، بدورها، هدف الاستقرار لأنها تنطوي على تدمير للمشروعية، أي لحق الحزب في الحكم، كما يراه الناس. وهذا موضوع صعب نظرا إلى تعدد مصادر الشرعية ولأن المستويات الفعلية للشرعية لا يسهل قياسها. وقد وجد المحللون الصينيون قدرا متزايدا من الأدلة على تراجع الشرعية بل على أزمة شرعية، كما ورد في عدد كبير من الصحف اليومية للمدارس الحزبية وللجامعات والصحف اليومية المعنية بالسياسات العامة، في الفترة بين 2003 و2007 (Holbig and Gilley 2010).

وذهب مراقب، في زمن أقرب إلينا، إلى أن الفساد «هو أكبر خطر محدق بالاستقرار الاجتماعي وببقاء الحزب الشيوعي في السلطة» (Richburg 2014)، لكن هذا القول ربما كان منطويا على مبالغة. فمشروعية النظام ترتكز، أولا وقبل كل شيء، على قدرته على تحقيق نمو اقتصادي وتحسن في مستوى الرفاه المادي. ومادام الحزب نجح في هذا الأمر سيكون الناس مستعدين لقبول قدر من الفساد (Feldman 2013). والمشكلة هي أن النمو الاقتصادي تنشأ عنه مجموعة المشكلات الخاصة به، وبينها اللامساواة والتدهور البيئي وتراجع الاستقرار الاجتماعي. وسوف أعود لاحقا إلى المشكلات التي تواجه الاقتصاد.

والمصدر الرئيس الآخر للمشروعية يتمثل في القومية. ولكن، مرة أخرى، هذا سلاح ذو حدين. فقد تدل العاطفة الوطنية على قوة الاحتشاد والتماسك الاجتماعيين، لكنها قابلة للخروج عن السيطرة لتصبح قوة عدوانية مدمرة. وهذا ينطبق على المستوى الداخلي، لأن الصين دولة متعددة الإثنيات، ما يعني أن القومية قد تهدد التماسك القومي؛ وينطبق هذا أيضا على المستوى الدولي، لأن السياسات التي تتأسس على القومية يمكن أن تؤدي إلى تخبط يسفر عن مجابهات غير مرغوب فيها (Holbig and Gilley 2010:402).

وقد ذهبتُ أنا إلى أن القيادة الصينية بالغة القوة، بمعنى أنها تتمتع بسلطة غير مقيدة، لكن هذه الحالة تنطوي على نقاط ضعف متأصلة تهدد التماسك الاجتماعي. والسؤال هو ما إذا كانت السلطة غير المتنازع عليها للحزب يمكن أن تبقى مقترنة بهدفي النمو الاقتصادي والاستقرار.

وننتقل إلى التحديات التي تواجه الاقتصاد؛ ما العوائق الرئيسة بوجه تواصل النمو الاقتصادي وتواصل التحسن المادي لغالبية السكان؟ من الواضح أن بوسع

الصين التباهي بإنجازات اقتصادية هائلة منذ بدأت الإصلاحات في أواخر سبعينيات القرن الماضي. نمت الصين بمعدلات أسرع وفترةً أطول من أي اقتصاد آخر في التاريخ. وقد انتشلت معدلات النمو السنوية المزدوجة الأرقام المتواصلة ثلاثة عقود ستمائة مليون إنسان من الفقر، وهذا إنجاز مذهل. وهناك أيضا إجماع عام على أن الفترة الحالية تمثل نهاية مرحلة «النمو الهائل».

وقد أكدت الإصلاحات الاقتصادية الباكرة الإصلاح في قطاع الزراعة المقترن بمشروعات في المدن الصغيرة والقرى. لكن التركيز انتقل، منذ العام 1989، إلى المدن الكبرى، مع استثمارات في البنية التحتية والإسكان والتمويل اقترنت بتدفق هائل لاستثمار أجنبي مباشر. واستراتيجية النمو هذه هي التي تواجه مشكلات متصاعدة. لا يمكن أن تواصل الصادرات نموها بالمعدلات السابقة؛ ولا يمكن أن يبقى معدل الاستثمار مرتفعا على النحو الفائق الذي شهدته السنوات من العام 2007 حتى العام 2011، بما يقارب 50 في المائة من إجمالي الناتج المحلي (Wagstyl 2012)، كما أن المتاح من العمالة الرخيصة يتراجع.

وإحدى المشكلات هي الاستثمار المفرط غير المنتج؛ فبهدف الإبقاء على الاقتصاد فائق النشاط، كثفت المؤسسات المملوكة للدولة الاستثمار في البنية التحتية وفي العقارات، وفي الوقت ذاته، هناك إفراط خطير في المعروض من الأغذية الرئيسة المصنعة. وفي الصين اليوم عدد من «مدن الأشباح»، بينها أوردوس Ordos في قلب منغوليا، حيث يعيش عشرون ألفا في مدينة بُنيت ليسكنها أكثر من مليون من البشر. ومن المشكلات الأخرى التحدي الذي يواجهه قطاع الصادرات. فالصين راغبة في الترقي بصادراتها إلى فئة صناعات التكنولوجيا العالية high-tech، لكن هذه الأنشطة تخضع لسيطرة محكمة من قبل مؤسسات أجنبية (تقارب حصتها 85 في المائة من صادرات التكنولوجيا العالية)، كما أن الطلب من الدول المتقدمة متباطئ. وتريد الصين أيضا تعزيز الاستهلاك المحلي الذي شهد تناميا، في القطاعات الترفية على وجه الخصوص، لكن يبقى الاستهلاك عند معدل 35 في المائة من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بـ 70 في المائة في الولايات المتحدة. ومن ثم ليس «تغيير الموازنات» هو الحل المناسب، وربما كان واردا حدوث «كساد بشع» (Krugman 2013; The Economist 2015).

باختصارٍ قد يبدو الاقتصاد قويا لكنه يواجه عددا من المشكلات المتصلة بنموذج للتراكم اقترب من نقطة الإرهاق ومشكلات حادة تحتاج إلى إصلاحات رئيسة. تضاف إلى ذلك سلبيتان جوهريتان في نموذج التنمية الصيني هما التدهور البيئي وتفاقم اللامساواة. الصين تعيش أزمة بيئية، أخطر مظاهرها هو تلوث الهواء والماء وتدهور التربة. هذا البلد يستهلك قرابة نصف ما يستهلكه العالم من الفحم؛ وتضافر هذا مع تسارع عملية الحضرنة فسببا مشكلات الضباب المدخن smog الذي يدعوه سكان بكين «قيامة الهواء الملوث» (airpocalypse). وفي العام 2015 تجاوز معدل تركيز الجزيئات الضارة في هواء المدينة مستوى التركيز الذي تعتبره منظمة الصحة العالمية WHO مستوى آمنا، بأربعين ضعفا؛ والمدن التي تلتزم بمعايير منظمة الصحة العالمية لضمان سلامة الهواء يقل معدلها عن 1 في المائة بين أكبر المدن الصينية؛ ووفق تقرير صدر في العام 2015 يسبب تنفس هواء بكين أضرارا تعادل ما يسببه تدخين أربعين سيجارة يوميا (Ferris 2015). ووفقا لتقارير حكومية أكثر من 70 في المائة من أنهار الصين وبحيراتها ملوث؛ والوصول إلى الماء النظيف مشكلة كبرى في كل من المدن والأرياف، حيث يعجز ما يترواح بين 300 و500 مليون إنسان عن الحصول على ماء الصنابير (Xu 2014). ويتضاعف أثر مشكلة تلوث المياه بمشكلة التصحر التي نشأت عن الإفراط في استخدام الأسمدة الكيماوية وفي الري الجائر وفي العجز عن تدوير المحصولات، وهذه مشكلات تؤثر في أكثر من 400 مليون إنسان. وقد أفضت مبادرات حديثة العهد إلى اتخاذ إجراءات أشد ضد من يسببون التلوث (Bloomberg 2014)، لكن المشكلات هائلة وستبقى الصين معتمدة على الفحم، اعتمادا كبيرا، حتى العام 2030 على الأقل.

ولا بد من توقع التفاوتات الاجتماعية وتفاوتات المدخول مع تسارع عملية النمو الاقتصادي، لكن تصاعد تفاوتات المدخول في الصين حادة على نحو غير معتاد. والمعيار القياسي هو معامل جيني Gini coefficient حيث يمثل الصفر المساواة الكاملة، ويمثل الرقم واحد التفاوت الكامل (أي كامل المدخول لشخص واحد). وكان معامل جيني في الصين في العام 1980 هو 0.3، وقد ارتفع بحلول العام 2013 إلى 0.55 (الإحصائيات الرسمية تحدده بـ 0.47)، ما يعكس تفاوتات عميقة بين المناطق الحضرية والريفية، وبين المناطق الساحلية الأكثر تقدما وتلك الأقل تقدما

في الداخل (Swanbrow 2014). والرقم الحالي يحشر الصين في زمرة الثلث الأشد تفاوتا بين بلدان العالم.

وقياسات الفقر أشد تعقيدا لأن اختيار خط الفقر عامل رئيس في تحديد نتيجة القياس. كل الدراسات تؤكد حدوث تراجع كبير للفقر في الصين. وعلى سبيل المثال فقد كان الفقر الريفي في الصين يؤثر في أكثر من 30 في المائة من سكان الريف في العام 1987، والرقم الحالي (2011) يقل عن 5 في المائة. وقد حددت الدولة خطا جديدا للفقر في 2011؛ وبناء على هذا الخط، بلغ عدد فقراء الريف في ذلك العام 122 مليونا (Li and Sicular 2014). وإجمالا، لايزال قرابة 170 مليون إنسان تحت خط 1.25 دولار يوميا (تعادل القوة الشرائية PPP) وهو خط الفقر الدولي؛ وقد كان 30 في المائة من السكان دون مستوى دولارين يوميا في العام 2008 (World Bank 2012).

الإنجازات في مجال تخفيف حدة الفقر هي إنجازات باهرة، لكنها تقترن بتنامي الشعور بالحرمان النسبي في الريف وبين الطبقات العاملة. وفي مناطق كثيرة فإن الحد الأدنى للأجور لا يكاد يبلغ حد الكفاف؛ وحتى في منطقة شنجن Shenzhen الصناعية فإن ارتفاع مستوى المعيشة يزيد من صعوبة اجتذاب العمالة. وقد كانت هذه التطورات وراء ما عبر عنه رئيس الوزراء وين جياباو Wen Jiabao من قلق في العام 2007 عندما تبين أن نموذج التنمية الصيني غير مستقر (تفاوتات المدخول)، وغير متوازن (الهوة بين الحضر والريف)، وغير متناسق (استثمار يفوق الاستهلاك)، وغير مستدام (التدهور البيئي)، وقد كرر التعبير عن هذا القلق عند مغادرته منصبَه في العام 2013 (انظر Chan 2013).

ما احتمالات احتفاظ النظام بمشروعيته واستمرار قدرته على ضمان الاستقرار في مواجهة هذه التحديات؟ عززت التحولات السريعة المتصلة بالنمو الرأسمالي اتجاها نحو التعددية في المجتمع الصيني، يشمل تجمعات قديمة وجديدة. ويميز أحد التحليلات بين «المجتمع الشعبي» و«المجتمع المدني»، حيث يتمثل الأول في جماعات من أتباع الكنائس العائلية(*) والديانات الشعبية وما يُدعَى جماعات تشي

(*)الكنائس غير المعترف بها من قبل الدولة (Family Churches). [المترجم].

غونغ Qigong (التأمل) وفي عدد من الأقليات الإثنية. أما وحدات المجتمع المدني فهي جماعات اجتماعية ومنظمات غير حكومية ونقابات وجماعات محلية وروابط مهنية وغير ذلك مما يتصل بعملية التحديث العامة؛ وهم مرتبطون بعدد متزايد من المنظمات الأهلية الدولية الناشطة في الصين (Xia 2014).

والسؤال هو إلى أي مدى تتراجع مشروعية النظام (واستقراره) في مواجهة مجتمع مدني أشد قوة وأكثر سرعة في الكشف عن سلبيات نموذج التنمية الصيني. وعند البحث عن جواب لهذا السؤال، لا بد من الاهتمام بالإطار الثقافي الخاص بالصين. في الغرب تقوم الاحتجاجات الشعبية على أساس من الحريات المتصلة بحقوق الفرد. أما في الصين فالاحتجاجات الاجتماعية هي أكثر ارتباطا بواجب الدولة في تأمين حقوق معترف بها، اعترافا واضحا، لكل المواطنين في حياة طيبة. ويعني ذلك أنه بالنسبة إلى الغربيين، تكون «الحريات، وبأكثر من احتياجات المعيشة، هي أساس الاستقامة السياسية» (Perry 2008: 44). وفي الصين الأمر معكوس تماما. ويترتب على ذلك أن الاحتجاجات الاجتماعية في الصين، في الغالب، لا تتجاوز النظام السياسي القائم بمطالب تتصل بالحريات والحقوق الفردية. الاحتجاجات أقرب إلى التوافق مع النظام، فهي تطالب الدولة بالوفاء بالتزاماتها المتصلة بتأمين العيش الآمن لمواطنيها (Perry 2008)، ولا يكون ذلك بنية تحويل النظام إلى وجهة أكثر ديموقراطية.

وفي الوقت ذاته الدولة بالغة النشاط في سيطرتها على المجتمع المدني في الصين. ويدعو أحد المراقبين النظام الصيني «السلطوية الاستشارية»؛ وهذه السلطوية الاستشارية تقرن نوعا من التعددية المقبولة رسميا بآليات سيطرة تستخدمها الدولة لتوجيه أنشطة المجتمع المدني إلى الوجهة المرغوب فيها. وفي النتيجة «هذا ليس تحولا نحو الديموقراطية بقدر ما هو سلطوية مركبة تستخدم مزيدا من الأدوات غير الرسمية للسيطرة الاجتماعية... [فالنظام] يوازن توسع المجتمع المدني بسيطرة دولتية أكثر تعقيدا» (Teets 2013: 36).

وهكذا من ناحيةٍ الديموقراطية ليست واردة؛ ومن ناحية أخرى، التوازن بين الدولة والمجتمع المدني لا بد أن يكون، بطبيعته، غير مستقر لأنه يقوم على السيطرة والإجبار. ويتجسد ذلك في التوسع في جهاز القمع في الصين. وفي العام 2014 تجاوزت ميزانية الأمن الداخلي، التي بلغت 124 مليار دولار، ميزانية الأمن الخارجي (الإنفاق

العسكري) التي بلغت 114 مليارا. وتعكس الأرقام أهمية الأخطار الداخلية لدى النظام (Chan 2013).

وباختصار الصين هي الدولة القائدة بين الدول على طريق التحديث بفضل تقدمها الهائل على طريق النمو الاقتصادي والتحول الاجتماعي. وقد بينت كيف أن الصين ليست بالقوة التي تبدو عليها، وأن لديها من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ما يهدد التماسك المجتمعي. والنظام يجمع بين القوة وسعة الحيلة، ولكنه ينطوي على نسخة من الرأسمالية البيروقراطية التي استشرى فيها الفساد، وربما شمل ذلك القادة على قمة التراتبية. الاقتصاد في ازدهار، لكن نموذج التراكم الحالي مثقل بتوترات اعترف بها النظام، إلى حد ما، لكنها لاتزال في انتظار إصلاح واسع. تحقق «توسع محكوم» في المجتمع المدني، داخل إطار من «السلطوية الاستشارية»، لكن هذا النظام غير المستقر نما داخل إطار دولة قمعية تركز على المشهد الداخلي، بأكثر مما تركز على الخارج، فيما يتصل بالتهديدات الأمنية الخطيرة. لن تتداعى الدولة الصينية؛ فهي تبقى نظاما عفيا في عديد من الوجوه. لكن المشهد الداخلي سيجبر الصين على الاهتمام بالداخل، بمشكلاتها هي، فترةً معتبرة من الزمن. لا شك في أنها ستعتني بمصالحها الإقليمية والكونية، لكنها لن تكون لاعبا رئيسا في تشييد نظام دولي.

ويواجه العملاق الآخر بين الدول على طريق التحديث، وهو الهند، على معظم الجبهات، مشكلات أشد خطرا مما تواجهه الصين. شهدت الهند هي الأخرى فترة نمو اقتصادي قوي، منذ الإصلاحات الليبرالية في بواكير التسعينيات من القرن الماضي. لكن يبقى أنه، من الناحية الاقتصادية، نصيب الفرد من إجمالي الناتج العام في الهند هو نصف نظيره في الصين (3285 دولارا مقابل 7945 دولارا في العام 2005 على أساس تعادل القوة الشرائية) والفقر مستشر: قرابة 30 في المائة من سكان الهند (300 - 400 مليون) يعيشون في «فقر مدقع» (UNDP 2013) ويعاني قرابة النصف من أطفال الهند سوء التغذية.

وبالطبع النظام السياسي في الهند أكثر انفتاحا وشفافية من النظام الصيني، إلى حد بعيد. وفي الوقت ذاته يسيطر على الديموقراطية الهندية، تقليديا، ائتلاف يتكون من الصناعيين والأنساق العليا من البيروقراطية وأثرياء المزارعين؛ وقد

تنامت في العشريات الأخيرة قوة جماعات الأعمال التجارية. وغالبا ما تتشكل السياسات في الحدود التي يرتضيها أعضاء التحالف: الإصلاحات الرئيسة أو إعادة التوزيع تكون غير ممكنة إذا تصادمت مع مصالح الائتلاف (Kohli 2012). وهذا يحافظ على تراتبية حادة في المجتمع الهندي، يعززها نظام الطوائف. والفساد وسوء الحوكمة هما مشكلتان رئيستان؛ وعلى الرغم من النمو بقوة، فالهند لم تتمكن من مواجهة التحديات البيئية أو مواجهة مشكلة الوصول إلى الماء النظيف وتجاوز الحواجز الخاصة بالبنية التحتية على نحو ينفتح على عملية تنمية اقتصادية أكثر انفتاحا. والافتقار المتصل إلى تماسك اجتماعي - سياسي في الهند سوف يجبرها على التركيز على القضايا الداخلية. وفيما يتصل بالنظام الدولي الهند لاعب إقليمي وليست لاعبا عالميا.

وروسيا، على الورق، هي الأغنى بين كل دول البريكس، إذ بلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 14461 دولارا على أساس تعادل القوة الشرائية في العام 2005 (UNDP 2013). لكن ثروة روسيا هي كاملة الاعتماد على النفط والغاز اللذين يؤمنان 75 في المائة من ريوع التصدير و50 في المائة من عائدات الدولة. ولم تنشأ عن السنوات العديدة من ارتفاع أسعار الطاقة حوافز كافية لإصلاحات يمكن أن تخلق قاعدة اقتصادية أعرض. ويقوم حكم فلاديمير بوتين على تحالف مع النخبة الاقتصادية بقيادة الأوليغاركيين. إنه نظام الزبائنية الذي يتميز باتساع نطاق الفساد. وأدى مزيج من القمع والإضعاف المتواصل للمؤسسات العامة إلى مزيد من إلحاق الضرر بالدولة في عهد بوتين (Mendras 2012) (لمناقشة الأزمة الأوكرانية، انظر الفصل السادس).

باختصارٍ حققت كثرة من الدول على طريق التحديث تقدما باهرا، إذا اقتصر تركيزنا على النمو الاقتصادي. لكن النظرة المدققة تكشف عن أنها، أيضا، دول هشة تعاني مشكلات عميقة تتصل بالتماسك الاجتماعي-السياسي. وقد ركزت على أهم دولة على طريق التحديث، وهي الصين، لكن دولا رئيسة أخرى على طريق التحديث، مثل الهند وروسيا، لديها هي الأخرى مشكلات. وهذه البلاد مجبرة على النظر إلى الداخل، إلى حد بعيد، والتركيز على مشكلاتها الداخلية. وهذه الدول تمارس، أيضا، دورا دوليا متناميا، ولكن على نحو ملتبس: فهي تشترك في النظام

القائم، لكنها تعد مصدر تحدٍّ له، أيضا، وبخاصة في حالة الدول غير الليبرالية مثل الصين وروسيا (انظر الفصلين السادس والسابع).

الدول الهشة في جنوب الكوكب

نأتي إلى دول جنوب الكوكب التي هي المقصودة، في الأصل، بمصطلح «الدول الهشة». دخلت تلك الدول مرحلة الاستقلال وهي هشة، ولاتزال هشة إلى اليوم. لم تراوح هذه الدول مكانها، بالطبع، فقد شهد عديد منها قدرا من النمو الاقتصادي، وكذلك عمليات بناء الدولة والأمة. وعلى رغم ذلك تبقى القطاعات الاقتصادية في الدول الهشة ضعيفة ومعتمدة على الخارج. والحوكمة متدنية، من حيث إن المؤسسات متدنية الكفاءة وفاسدة؛ ولا وجود لمجتمع وطني قوي لأن المواطنة غير متطورة (فما يمكن للدولة أن تمنحه قليل) والولاءات موجهة إلى مجتمعات إثنية محلية بأكثر مما هي موجهة إلى الدولة (Brock et al. 2011).

كيف اتسمت الدول الهشة بكل هذا الضعف منذ بداياتها؟ كانت أغلبيتها مستعمرات في مراحل سابقة؛ تطلع السادة الكولونياليون إلى السيطرة والاستقرار بأكثر مما تطلعوا إلى التنمية والتحول الاجتماعي. وغالبا ما عقدوا تحالفات مع بعض الجماعات الإثنية ضد البقية، حتى تتسنى استدامة سيطرة الحلفاء المحليين: وكان هذا عنصرا حاسما في تشكيل التوترات الإثنية. وارتبطت التوجهات الاقتصادية، ليس بالاحتياجات المحلية، بل بما يحتاج إليه الوطن الأم(*) من المواد الخام والسلع الأولية. وكانت المؤسسات العامة الأكثر تطورا هي تلك المتصلة بقمع السكان المحليين وضبطهم؛ أُهمِلت المؤسسات المتصلة بالتنمية، على اختلاف أنواعها.

وعند الاستقلال كانت الجائزة الكبرى للنخب المحلية هي السيطرة على جهاز الدولة. ومكَّنهم ذلك من الوصول إلى الموارد، والمساعدات، والحضور في مؤسسات دولية مثل الأمم المتحدة وأرباح جديدة تتأتى بتنظيم الصفقات عبر الحدود. لم يواجه الحكام المحليون الجدد مجتمعا شعبيا أو أمة، ولم يكن متاحا لهم الركون إلى أي نوع من الشرعية التي تقوم على إجماع وطني. ارتبط الحكام بجماعات إثنية معينة: كان هؤلاء

(*) المركز الاستعماري في أوروبا. [المترجم].

هم الأزلام الذين أصبح الحكام حُماتهم، ولم يعد متاحا لهؤلاء الحكام ادعاء شرعية سوى الشرعية المستندة إلى علاقات الزبائنية هذه (Jackson and Rosberg 1994).

وقد أُتيحَ لقادة الدول الهشة، إبان الحرب الباردة، اللعب على ما أتاحته المجابهات بين الشرق والغرب من فرص لإنشاء تحالفات تفضيلية مع رعاة خارجيين، على رغم أنه كان معروفا للجميع أنهم مستبدون يسعون إلى مصالحهم الذاتية ولا يعبأون كثيرا برفاه وسلامة شعوبهم. وازداد تعقيد اللعبة بعد نهاية الحرب الباردة: في الوقت ذاته حُشِد مزيد من الجماعات المحلية وراء المطالبة بتحول اجتماعي وسياسي.

لكن كان من النادر أن يُظهِر القادة استعدادا للتنحي والتخلي عن السلطة، حتى بعد عقود عديدة في المنصب. وهكذا بدأت مرحلة جديدة من تصاعد الصراعات العنيفة داخل الدول الهشة، واقترنت الصراعات، في الغالب، بتدخلات خارجية، كما حدث في الصومال وأفغانستان والسودان ورواندا وهايتي وليبيريا. وهذا هو ما أطلق الجدل الدولي حول التدخل الإنساني وحول «مسؤولية الحماية»؛ وسوف نعود إلى هذه المسألة في الفصل الخامس.

وأغلبية الدول الهشة موجودة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي أجزاء من جنوب آسيا وأمريكا الوسطى والشرق الأوسط. وتتباين هذه الدول تباينا شديدا، من عدة وجوه، لا شك في ذلك. فبعضها شق طريقه داخلا في زمرة الدول متوسطة المدخول (مثل باكستان واليمن)؛ وبعضها يكابد تبعات التدخل الأجنبي (مثل أفغانستان والعراق)؛ ولبعضها الآخر تاريخ طويل من الصراع المحلي العنيف (مثل جمهورية الكونغو الديموقراطية، وجمهورية أفريقيا الوسطى). وتبدو بعض الدول منخرطة في عملية تجاوز حالة الهشاشة (مثل تنزانيا وغانا) ولكن هناك أيضا حالات من الانهيار غير المتوقع، ظهرت في فترة غير بعيدة (كما في سورية). وعلى رغم التباين الشديد هي كلها جزء من مجموعة أكبر، هي مجموعة الدول في جنوب الكوكب التي تبقى مثار مشكلات تعترض تشييد نظام دولي فعال.

خلاصة

يحتوي ميثاق الأمم المتحدة للعام 1945 على فكرة أن كل البشر متمتعون بحقوقٍ تؤهلهم للعيش الكريم. وقد تكرر إعلان هذه الفكرة أكثر من مرة بعد ذلك، وكان

آخرها إعلان الألفية في العام 2000. والطموح إلى العيش الكريم يرفع مستوى الشروط المطلوبة لإقامة نظام دولي: فلا يكفي استقرار توازنات السلطة أو استتباب السلام الداخلي في كل دولة لكي ينشأ نظام فعال؛ ولا يكفي أن يكون متاحا لبعض الناس في بعض الدول أن ينعموا بطيب العيش. هذا الطموح الكبير يجبرنا على النظر فيما يجري داخل الدول للتيقن من مدى صدقية التفاؤل الليبرالي بخصوص التقدم.

ويقدم هذا الفصل]من الكتاب[مسحا للشروط الداخلية في ثلاثة أنماط رئيسة للدولة: الدول الرأسمالية المتقدمة في شمال الكوكب؛ والدول على طريق التحديث، مع تركيز على الصين وعلى دول البريكس الأخرى؛ والدول الضعيفة في جنوب الكوكب. وقد انطلقنا من القول بأن كل أنماط الدول هي دول هشة بمعنى أن لديها مشكلات تتصل بالتماسك الاجتماعي-السياسي. ولهذا السبب تعترض التطلعَ إلى تأمين العيش الكريم لكل الناس صعوباتٌ متفاقمة في أغلب البلدان.

وقد مرت مجموعة البلدان الرأسمالية المتقدمة بثلاثة عقود من العولمة النيوليبرالية. وأدى ذلك إلى تفكيك كتلة الاقتصادات الوطنية، ودفع بالنظم السياسية في اتجاه الاستقطاب والجمود السياسيين وأضعف الروابط بين المواطنين والدولة ومهد لتراجع كبير للتماسك الاجتماعي. والطبقات الوسطى تُعتَصَر من أعلى ومن أسفل، والهوة تزداد عمقا بين الرابحين والخاسرين في عملية العولمة. وليس واردا الآن ظهور نموذج بديل للتنمية.

حققت الدول على طريق التحديث تقدما كبيرا من حيث النمو الاقتصادي، ومن حيث تخفيض حدة الفقر في عدد منها. وهي تواجه الآن مشكلات جديدة، وتعد الصين مثالا على ذلك. فنموذج التراكم القائم على تنامي الصادرات يفقد قوة الدفع، والتدهور البيئي وتفاقم التفاوتات هما مشكلتان خطيرتان، والنظام السياسي الاستبدادي مصرٌّ على الاستمساك بسيطرته الاجتماعية الصارمة، في حين يواصل النضال للحفاظ على مشروعيته. وتملك الصين النسخة الخاصة بها من الرابحين والخاسرين في عملية العولمة، ويتراجع أكثر فأكثر مقدار ما يمكن أن يتيحه، لمن هم على الجانب الخاسر، النموذجُ الحالي للتنمية.

والدول الهشة في جنوب الكوكب لا تراوح مكانها. شهد بعض هذه الدول نموا بمعدلات طيبة وانتقل ببعض سكانها بعيدا عن الفقر. لكن هذه الدول لم تتخلص

من النظام السياسي المعيب، ولا من الانقسامات الاجتماعية-السياسية العميقة، ولا من تفاقم اعتمادها على الخارج. وفي عدد من الدول الهشة مستوى بالغ الارتفاع للصراع الداخلي العنيف.

ومن المحتم أن يترتب على الشروط الداخلية في الدول ذات السيادة أعمقُ الأثر على مستقبل النظام الدولي. والرأي عندي هو أن ما يعوق تأمين العيش الكريم لمعظم الناس يتمثل في عمليات تفضي إلى ظهور مزيد من الدول الهشة ذات تماسك اجتماعي-سياسي أقل. وسوف تبين الفصول التالية كيف أجبرت هذه الشروط المعاكسة الدولَ على إعطاء الأولوية للمشكلات الداخلية، وعلى مزيد من التركيز على المصالح الذاتية مع تراجع إيجابياتها كلاعبين يمكن أن ينخرطوا في إنشاء نظام دولي جيد الأداء.

3

تراجُع خطر الحرب بين الدول

«تاريخ الأمم وتاريخ الحروب متشابكان»

مقدمة

يحفل عالم اليوم بالصراعات العنيفة. والحروب الأهلية تدور رحاها داخل عدد من الدول الأشد هشاشة، مثل سورية والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى والكونغو وغيرها. وتتصل بذلك عودة الإرهاب الدولي إلى التصاعد. لكن هناك مجالا واحدا بالغ الأهمية، مجالا تراجعت فيه الصراعات العنيفة، ألا وهو الحرب بين الدول، أي بين الدول المستقلة. ولا يُظهر المتشائمون الواقعيون انبهارا ملحوظا بهذا التطور، في حين يجد فيه المتفائلون الليبراليون ما يشجعهم بدرجة أكبر كثيرا. وأرى أن الليبراليين هم الأكثر توفيقا بخصوص هذه المسألة.

ويتبنى هذا الفصلُ وجهةَ النظر القائلة بأن الحرب بين الدول تتراجع أهميتها على نحوٍ ملموس في السياسات الدولية. وبالنسبة إلى الواقعيين يظل تاريخ السياسات الدولية هو تاريخَ الحروب، وتتصل أطروحتهم بوجود الفوضى في المشهد الدولي. فالنظام الدولي هو نظام يضم وحدات سياسية مستقلة، هي الدول ذات السيادة. لا وجود لسلطة مركزية تعلو على الدولة، ولا وجود لحكومة متجاوزة لكل حد؛ وبذلك المعنى يكون النظام فوضويا. وبسبب الفوضى تكون الحرب إمكانية واردة دوما والسِّلم موقوتا بالضرورة.

وقد كانت الحرب الباردة استراحة مُؤقَّتة من هذا الخطر الواضح والماثل. وإبان تلك الفترة كان هناك ضبط أو نظام يُعتدُّ به، اتسمت فيه الشؤون الدولية بقدر من المعقولية والاستقرار. قامت مجابهة بين قوتين عظميين، يساند كلا منهما حلفاؤها؛ والقوتان المسلحتان بترسانتين نوويتين كانتا، تقريبا، متساويتين من حيث القوة العسكرية، ومهمومتين باحتمالات الدمار المتبادل المؤكد، ما جعل الجانبين يحرصان على تجنب المسّ بالتوازنات الحرجة على نحو يتجاوز الحد. ويرى بعض الواقعيين أن الاستقرار القائم على ثنائية قطبية هو الآن في سبيله إلى أن يخلي مكانه لحالة من عدم الاستقرار متعددة الأطراف، من النوع الذي أفضى إلى حربين عالميتين في أوروبا؛ عاد انعدام الاستقرار وعاد الاضطراب وخطر الحرب. وقد أعلن جون ميرشايمر John Mearsheimer في 1990، بالفعل، أننا «سوف نفتقد الحرب الباردة قريبا».

ويزعم البعض أيضا أن المشكلة أكبر كثيرا من مجرد تحول في إعادة توزيع القوة بين الدول. والسياسات الدولية في الحقبة الجديدة يُنْظَر إليها باعتبارها حقبة «اضطراب وأخطار وتأزم وعلامات استفهام» (Booth and Wheeler 2008: 266). وبالنسبة إلى بوث Booth وهويلر Wheeler يعني هذا أن ما نشأ عن الفوضى من أخطار وتشوشات صار أكثر حدة وأشد اتصالا بالواقع من أي وقت مضى (Booth and Wheeler 2008: 265, 267).

وانطلاقا من موقف معاكس لهذه الرؤى، سوف نذهب في هذا الفصل إلى أن السياسات الدولية تشهد تحولات مهمة. وليس من الضروري أن تصبح الفوضى شرطا لحرب وشيكة بين قوى متعادية؛ إذ يمكن أن تصبح أيضا شرطا لتعاون وثيق بين أصدقاء. وخطر الحرب الوشيكة ليس بالشيء الذي قد يظهر في كل مكان: إنه

مشروط بشروط معينة من العداء الناشب بين دول ذات سيادة، وهذه الشروط المعينة تتراجع بدرجة كبيرة. وقد تكون المسألة أن المتمتعين بالسيادة في وقت مضى لم يكونوا يفكرون إلا في شيء واحد: أن تَقْتُلَ أو تُقْتَل (Hobbes 1946: 101). لكن المسؤولين في الدول ذات السيادة اليوم مشغولون بكثير من الأمور المختلفة الموضوعة على الأجندة؛ فالخطر القاتل الخارجي المصدر لم يعد حتى بين أول الاهتمامات لديهم.

والنتيجة الملموسة التي ترتبت على هذا التحول هي أن الحرب بين الدول ذات السيادة يتراجع خطرها، أكثر فأكثر. وعادة ما تُعَرَّف الحروب بأنها صراعات تسبب ما لا يقل عن موت ألف شخص في المعارك، سنويا؛ ووفقا لهذا التعريف كانت آخر حرب نشبت هي عملية غزو العراق التي استمرت ثلاثة أسابيع في العام 2003 (Goldstein and Pinker, 2011). وقد تراوح عدد حالات الحرب بين الدول في كل عام من أعوام الألفية الراهنة بين صفر واثنتين (Pettersson and Wallensteen 2015). وبنحوٍ عام تكاد الحرب بين الدول تكون كليةَ الغياب منذ العام 1945. ووفقا لحسابات جاك ليفي Jack Levy «تُقارب احتماليةُ عدم نشوب أي حرب بين حفنة الدول التي تقود النظام [مدة طويلة على هذا النحو] 0,005» (Levy 1991: 147)؛ (انظر أيضا Mueller 2009; Vayrynen (ed.) 2005; and Fettweis 2010).

ولأن الفوضى (والمعضلة الأمنية المتصلة بها) تُوَظَّف دائما باعتبارها التفسير الرئيس لتكرار الحروب بين الدول، لا بد من أن أوضح لماذا أعتبرُ أن ذلك الشرط ليس مصدر قلقلة على النحو الذي قد يبدو عليه.

الفوضى ومعضلة الأمن

الفوضى تعني غياب الأمن؛ لا يمكن لدولة أن تتيقن من نوايا الآخرين. وغياب سلطة مركزية يدفع بالدول إلى «التنافس على القوة» (Mearsheimer 2001: 414). وهي تفعل ذلك بهدف البقاء وبهدف الحفاظ على الأمن «بالحفاظ على تكاملها الإقليمي وعلى استقلال نظامها السياسي الداخلي» (Mearsheimer 2001: 31). والتنافس على القوة يطلق شرارة معضلة الأمن: ذلك أن «سعي [الدول] إلى حماية نفسها من الهجوم يجبرها على اكتساب مزيد ومزيد من القوة لكي تنأى بنفسها

عن قوة الآخرين. وبدوره يزيد هذا شعورَ الآخرين بانعدام الأمن ويجبرهم على الاستعداد للأسوأ. ولأنه يستحيل أن يشعر أحد بالأمان في مثل هذا العالم القائم على وحدات متنافسة، فإن التنافس على القوة يحتدم، وتتواصل الدائرة المفرغة للأمن وتراكم القوة» (Herz 1950: 157).

ويختلف مناصرو هذه الرؤى حول الكيفية التي تكون عليها الدول المتلهفة لاكتساب القوة، وهذه الكيفية ليست وثيقة الصلة بموضوعنا. والمهم هو أن رؤاهم تتقارب عندما يرون في مسألة الفوضى ومعضلة الأمن جوهر المنطق الذي يُفضي إلى الحرب أو السببين الدائمين في اندلاع الحرب بين الدول ذات السيادة. ولا يناصر هذا المنطقَ الواقعيون فقط، بل مفكرون كثيرون غيرُهم تتباين منطلقاتهم النظرية، مثل مُنَظِّري المدرسة الإنجليزية، والبنائيين الاجتماعيين، بل الماركسيين وبعض الليبراليين. لكنهم يختلفون أشد الاختلاف حين يفكرون في مدى إمكانية تخفيف حدة الفوضى وحدة المعضلة الأمنية، أو في تجاوزهما (Booth and Wheeler 2008).

ويُشخص جون هيرتس John Herz «الطبيعة الخاصة» للدولة الإقليمية الحديثة بالقول إنها «محوطة بما تمكن تسميتُه «صَدَفَتَها الصلبة» التي تحميها من الاختراق الخارجي؛ وهذا هو العنصر الذي يُيَسِّر لها الدفاعَ عن نفسها ويؤمِّنه، ولو إلى حد ما، في علاقتها بالوحدات الأخرى» (Herz 1959: 40). وهذا الخط الفكري على اتصال مباشر مع توماس هوبز Thomas Hobbes الذي علَّمَنا أن الأمن – شأنه شأن القيم الاجتماعية الأساسية الأخرى – مصدره الدولة. والغرض الذي يحكم كل غرض آخر تسعى إليه الدولة هو تأمين قدرٍ كافٍ من الحماية من الأخطار الخارجية والداخلية معا. ومن دون الدولة لا وجود للحماية، لا وجود للأمن؛ إذ يعيش الناس عندئذ في «حالة طبيعية» تسودها الفوضى، لأن البشر بما فيهم من ذاتيةٍ سوف يحز بعضهم رقاب بعض. وسوف تصبح الحياة «موحشة وبائسة وقذرة وقاسية وقصيرة» (1946: 129). وفي المقابل في ظل حماية الدولة يصبح في وسع الناس الاستمتاع بالأمان الذي ييسر لهم السعي من أجل السعادة والرفاه، وهو ما يعبر عنه هوبز بلفظ «الرغد» felicity. وبدلا من التوترات الداخلية تنتقل الفوضى وانعدام الأمن إلى مستوى النظام الدولي والعلاقات بين الدول ذات السيادة.

باختصارٍ ليست الفوضى والمعضلةُ الأمنية المتصلة بها حالتين متجاوزتين للتاريخ لهما منطق كوني عبر العصور. فهما لا تظهران إلا تحت شروط معينة، لأنهما تتطلبان وجود نظام يتألف من دول مستقلة ذات سيادة، تتولى الدولة فيه تحقيق الأمن الداخلي، وتحتمي الدولة فيه من الأخطار الأمنية الخارجية وراء «الصَّدَفة الصُّلبة» الخاصة بها. وفي معظم العصور السابقة لظهور الدولة الحديثة واللاحقة به، لم تتحقق تلك الشروط المعينة. ومن ثم لم تكن الفوضى والمعضلة الأمنية بين المشكلات الكبرى، بالنسبة إلى الأمن وخطر العنف. وبتعبير آخر لم يكن مصدرُ الأمن الداخلي هو الدولةَ، والتهديد الخارجي لم يكن هو المشكلةَ الكبرى لدى الناس.

ولكي تنجح الدولة في تحقيق الأمن، لا بد لها من احتكار العنف وفق مفهوم فيبر Weber (Sørensen 2011). وفي تاريخ نشوء الدولة في أوروبا (وفي غيرها من المناطق) تحقق ذلك في وقت متأخر نسبيا. وعندما كان احتكار الدولة للعنف غير وارد، كان المفترض أن يتولى تحقيقَ الأمن الحكامُ المحليون، وهم الفرسان والنبلاء الذين توافرت لديهم قوة كافية لحماية مدنهم أو قلاعهم أو إقطاعاتهم. لكن الناس في قاع المجتمع كانوا يجدون من حكامهم في الداخل خطرا يماثل الخطر الخارجي أو يفوقه. كانوا يحتملون «حبس قادةٍ محليين كرهائنَ حتى تُدفَع الضرائب المتأخرة المفروضة على المجتمع المحلي، وشنقَ قادة آخرين لأنهم تجرأوا على الاحتجاج، وإقدامَ جنود غلاظ على نهب المدنيين التعساء، وتجنيدَ شبان هم الأمل الوحيد لدى ذويهم في شيخوخة مريحة» (Tilly 1990: 99).

في العصور الخوالي، إذن، لم تتيسر للأفراد حماية داخلية شاملة وراء الحاجز الذي تمثله «الصَّدَفة الصلبة» للدولة. وعلى مدى وقت طويل لم يتحقق «الأمن في الداخل» ولم يختلف العنف المحلي، نوعيا، عن العنف الصادر عن قوى خارجية. لم يكن السلام قيمة جوهرية؛ وكانت النخبة المجتمعية أقرب شيء إلى طبقة حربية اعتبرت العنف والقتال «الغرض المحوري لوجودها» (Porter 1994: 25). وتعكس أشكال العقوبات في ذلك الوقت الثمن المتدني المقرَّر لحياة الإنسان. وغالبا ما كان يُعفَى عمن قتل نفسا مقابل غرامة مالية، وإن بقي واردا أن يعاقَب المتورط في جرائم قليلة الخطر بعقوبة الإعدام. كما أن «اعتبار القتل ذروة الإجرام... والفصل

الواضح بين القتل وإبادة السكان الأجانب في زمن الحرب هما موقفان مميزان للقرنين الأخيرين أو نحو ذلك» (Giddens 1992: 187).

باختصارٍ لم يكن ينطبق على البنى المجتمعية في العصور الخوالي مفهومُ النظام الداخلي كما يجري تعريفه بالنسبة إلى الفوضى ومعضلة الأمن. لم يكن هناك نظام داخلي، بمعنى الأمن والسلامة اللذين تضمنهما النخب السياسية والعسكرية. العكس هو الصحيح، إذ كانت تلك النخب، تحديدا، أهم مصادر انعدام الأمن والسلامة لدى الناس العاديين الذين تعين عليهم، من ثم، البحث عن بدائل تحقق لهم الحماية. وعلى سبيل المثال عندما زادت إسبانيا أعباء الحرب على كاتالونيا في أربعينيات القرن السابع عشر، مطالبة بضرائب أعلى على المدخول وبمزيد من المجندين، طالب السكانُ لويس الثامن عشر الفرنسي بتسلم مقاليد السيادة على تلك المنطقة (Tilly 1990: 101).

بتعبير آخر لم يكن هذا ظهورا للفوضى ومعضلة الأمن، لأن ما كان مَرْجُوًّا من نظام داخلي وحماية وسلامة، من ناحية، كان غائبا، وكان توقع فوضى دولية وخطر خارجي مدمر، من ناحية أخرى، غائبا أيضا. كانت الحالة أقرب شيء إلى مخاطرة مزدوجة فُرضت على الناس والجماعات حيث يتعين عليها أن تحسب مقدار كفاية الحماية التي يضمنها الحاكم المحلي باعتبارها مبررا لاحتمال الصعوبات والمخاطر التي تنشأ كمقابل لها.

وقد ظهرت الفوضى ومعضلة الأمن في إطار الدول الحديثة الراسخة، ولكن ليس إلى الحد الذي يزعمه بعض المراقبين. وكما سوف نوضح، في كثير من الدول في النظام الدولي القائم لا يمثل خطر الحرب بين الدول مشكلة أمنية رئيسة.

المجتمع الأمني للديموقراطيات الليبرالية

يتعين أن تكون الدول الليبرالية المتقدمة هي الحالاتِ النموذجيةَ المعنية بمنطق الفوضى ومعضلة الأمن التي تفضي إلى حرب بين الدول. ومن الناحية الأمنية تتصرف هذه الدول على النحو الذي توقعه هيرتس وافترضه هوبز؛ فهي دول قوية، من الناحيتين العسكرية والاقتصادية وغيرهما، كما أن تراكم قوة الدولة يُتَرجم على نحو ذي مغزى إلى تأمين لكيانها وحماية لمواطنيها. لكن على المستوى الخارجي تتنافس هذه الدول فيما بينها.

وانسجاما مع هذا المنطق توقع عدد من المراقبين الواقعيين، مع نهاية الحرب الباردة، عودة إلى تكثيف المنافسات على القوة بين الحلفاء الغربيين، بما في ذلك القوى الكبرى في أوروبا الغربية، مثل ألمانيا وفرنسا (Mearsheimer 1991)؛ (لإطلالة شاملة، انظر Fettweis 2004). لكن منافسات القوة والمناكفات لم تظهر، وما حدث كان العكس، إلى حد بعيد: استمر تكثيف وتنمية التعاون والتكامل. ويتألفُ من الديموقراطياتِ الليبراليةِ في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان مجتمعٌ أمنيٌّ، أي مجموعة من الدول التي تكاملت، أي أنها حققت «صورة من صور المجتمع». وقد تنشب خلافات بين أعضاء المجتمع، لكن ذلك لا يمضي بها إلى صراع عنيف «بل هي تسوي خلافاتها بطريقة ما، مختلفة» (Deutsch et al. 1957: 5; Adler 2008; Laporte 2012).

وبتعبير آخر: جرى تجاوز الفوضى ومعضلة الأمن؛ والحرب بين الدول في مجتمع أمني هي مسألة غير واردة. فكيف يحدث ذلك؟ ما القوى المحركة لتخليق مجتمع أمني؟ قبل الإجابة عن هذا السؤال لا بد من الإشارة إلى نقطة تكرر طرحها من قِبَل أليكساندر فيندت Alexander Wendt: الفوضى، غيابُ حكومة عالمية لا يترتب عليه، بالضرورة، أن تصبح الدول متعادية أو متخاصمة في عالم تُتْرَكُ فيه الدول وشأنها، لتُصَرِّفَ أمورها بنفسها. وفي عمليات التفاعل الاجتماعي يمكن للدول أن تطور هويات متباينة؛ يمكن أن تنشأ بينها الصداقات لا العداوات (Wendt 1992, 1999). وقد طور المجتمع الأمني هويات مشتركة تقوم على معايير اللاعنف. وقد سبق جون مويللر John Mueller إلى طرح هذا الرأي في العام 1989، عندما ذهب إلى القول بأن «الحرب تبدو غير مُتَصَوَّرةٍ عقليا، في البداية – مرفوضة لأن الحسابات تشير إلى عدم جدواها و/أو إلى انعدام الرغبة فيها، ثم تصبح غير متصورة فعليا - مرفوضة، ليس لأنها فكرة خاطئة ولكن لأنها تبقى في اللاوعي ولا تبرز كإمكانية متماسكة أبدا. وبتعبير آخر يمكن أن يصبح السلام مصدر اعتياد وإدمان» (Mueller 1989: 240). هذه هي وجهة النظر الليبرالية المتفائلة والحسنة النية المطروحة كمقابل للموقف الواقعي المتشائم القائل بتكرار نشوب الصراعات العنيفة بسبب الفوضى ومعضلة الأمن.

فالدنمارك والسويد نشبت بينهما الحرب 29 مرة؛ ويزعم البعض أنهما حققتا رقما عالميا في هذه المسألة. وقد انفجرت إحدى عشرة حربا من هذه الحروب بعد العام 1521 (Historienet 2010). وبتعبير آخر استغرق الأمر بعض الوقت قبل أن تصبح الحرب بين دولتين غير متصورة عقليا؛ واليوم من المؤكد أن الحرب بين دولتين غير متصورة فعليا.

ولكن كيف تأتّى أن يحدث هذا التحول؟ كيف تأتى أن ينبثق عن ماض من الصراعات العنيفة والمناكفات التي لا تهدأ مجتمعٌ أمني شامل يضم عديدا من القوى العالمية الكبرى؟ هذا سؤال مهم لسببين. أولا لأن الإجابة عنه قد تخبرنا بشيء يتصل بقوة المجتمع الأمني؛ وسوف يواصل المتشككون القول إن الصداقات بين الدول ليست سوى مظهر سطحي، على الأقل لأن ضبابية الفوضى تجعل من الصعب، دائما، الحصول على معلومات يُعتد بها حول دوافع الدول الأخرى ونواياها (Copeland 2000). ولكن يمكن التخلص من هذه المخاوف إن توافرت للمجتمع الأمني أسس راسخة. وثانيا تلقي الإجابة بعض الضوء على المدى الذي يمكن للمجتمع الأمني أن يمضي إليه ليتسع، أو الذي مضى إليه فعلا حين اتسع، ليشمل بلدانا أخرى.

وتعود فكرة مجتمع أمني ليبرالي، في الأصل، إلى تصورات إيمانويل كانْت Immanuel Kant ([1795] 1992) حول اتحاد سلمي بين الجمهوريات الليبرالية. ويتأسس الاتحاد السلمي على ثلاثة عناصر (Doyle 1983; Russett and O'Neal 2001)؛ أول هذه العناصر مجرد وجود هذه الديموقراطيات وما تملكه من ثقافة الحل السلمي للصراعات؛ وثانيها الوشائج الأخلاقية المشتركة التي تصاغ فيما بين الديموقراطيات بقوة التزامها بقيم مشتركة وتعاونها في مؤسسات دولية؛ وثالثها رابطة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وهذا يعني التعاون الاقتصادي بين الديموقراطيات باتجاه المنفعة المتبادلة.

وفيما يتصل بالنقطة الأولى من المقبول، ومن غير تحفظ، أن يكون جوهر الديموقراطية - الحل السلمي للصراعات المتصلة بالأحكام والمعايير - هو أساسَ العلاقات السلمية بين النظم الديموقراطية. لكن معالجة «كانْت» لهذه المسألة تنطوي على إشكالات (Sørensen 2008: 136-43)؛ فقد كان معدل احترام

الصراعات العنيفة، في مراحل سابقة من تطور الديموقراطية، أكثر من معدل انحسارها، فيما يتصل بتحولاتها السياسية.

وهكذا هناك الكثير مما يتعين عمله بشأن الآليات الداخلية للانضباط الديموقراطي؛ وفي الوقت ذاته يؤيد الاختبار الإمبيريقي لهذا الرأي ما يذهب إليه. ومن الصعب طرح أمثلة مقنعة على حرب نشبت بين ديموقراطيات راسخة (انظر، بخصوص هذه المناظرة، White 2005). وتحديد الآليات الداخلية التي تفضي إلى السلام، تحديدا دقيقا، هو مهمة معقدة (Hegre 2014)، وإن كان القول بوجود رابط بين رسوخ الديموقراطيات وقيام علاقات سلمية أمرا يصعب دحضه. (وفي الوقت ذاته حاربت ديموقراطيات كثيرة ضد نظم لاديموقراطية، منذ نهاية الحرب الباردة؛ انظر Geis, Brock and Müller 2006).

وتتحول النقطة الثانية بانتباهنا من المشهد الداخلي في النظم الديموقراطية إلى العلاقات بينها. من الواضح أن الديموقراطيات تؤيد قيما مشتركة وأنها تعمل معا، وبشكل وثيق، في المؤسسات الدولية. فقيم حرية التعبير والتواصل الحر تعزز التفاهم المتبادل، دوليا؛ والحكومات المستندة إلى تفويض شعبي تثير من الاحترام والثقة ما يفوق ذلك الذي قد تحظى به النظم الاستبدادية التي هي في حالة تنذر بصراعات مع شعوبها.

وكانت الولايات المتحدة أيضا هي من دفع باتجاه علاقة مؤسسية وثيقة بين الخصوم السابقين في أوروبا. كان الدمج المحكم لألمانيا التي اكتسبت الطابع الديموقراطي، في تحالف غربي وفي شبكة من الالتزامات المؤسسية، جزءا مهما من هذه العملية. وكان دمج اليابان في النظام الليبرالي عنصرا مهما آخر. حتى إن كانت الولايات المتحدة لم تُخضع نفسها للالتزامات المتجاوزة للمؤسسات، الالتزامات ذاتها التي قررت طابع الاتحاد الأوروبي (حيث يجوز للاتحاد الأوروبي، في مجالات بعينها، أن يقرر القواعد الملزمة للدول الأعضاء)، فقد أنشأت نظاما للمساومات والمشاورات والتنسيق مع الديموقراطيات الليبرالية الأخرى، معززا بشبكة من المؤسسات الدولية (Ikenberry 2011).

والتعاون الوثيق بين الديموقراطيات الليبرالية هو ابتعاد عن الفوضى ومعضلة الأمن. ويرى الواقعيون أن الدول تريد الحفاظ على «استقلال نظامها السياسي

الداخلي» (Mearsheimer 2001: 31). ومن الواضح أن الدول المنخرطة في تعاون مؤسسي وثيق تنأى بنفسها عن هذا المبدأ؛ فهي تلزم نفسها بشبكات حوكمة عابرة للحدود، يحتوي بعضها على عناصر متجاوزة للوطنية. لقد اختفت «الصَّدَفة الصلبة» للدولة، وحلت محلها علاقات متنوعة بين من كانوا يُعْتَبَرون أهلَ الداخل وأهلَ الخارج. وبتعبير آخر حلت محل الشروط الممهدة لحرب بين الدول شروطٌ ممهدة لسلام بينها.

والعنصر الثالث في مجتمع الأمن يتمثل في علاقات الاعتماد الاقتصادي المتبادل. وما كان يدعوه كانت «روح التجارة» يعني إمكانية العوائد الاقتصادية المتبادلة الناشئة عن الانخراط في التبادل الاقتصادي. وتمثل التدفقات الاقتصادية اليوم مستوى من التكامل بين الدول يفوق ما عرفته في مراحل سابقة. فالتجارة التقليدية هي التبادل التجاري المتحفظ بين مؤسسات مستقلة تنتمي إلى اقتصادات وطنية مختلفة، وهو ما يُدْعَى «التكامل السطحي». وتمثل التدفقات المعاصرة مستوى مرتفعا من «التكامل العميق»، أي النشاط الاقتصادي المنظم في نسق عابر للحدود والذي تمارسه هيئات عابرة للحدود ومتجاوزة للقومية تُشَظِّي عملية الإنتاج وتوزع مكوناتها بين مواقع تتحدد بناء على القرب من السوق وكلفة العمالة وغير ذلك.

وقد خلَّق نظام «بريتون وودز» إطارا سياسيا أفضى إلى تحرير العلاقات الاقتصادية، وبخاصة بين الدول الليبرالية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان. وتتميز هذه الدول بارتفاع مستوى التجارة في إجمالي الناتج المحلي وارتفاع مستوى التكامل العميق، وهي مميزات يتسارع انتشارها بين بلدان كثيرة أخرى (Nayar 2003).

وتنشأ عن التحولات الاقتصادية تحولاتٌ في القيمة النسبية للأرض. ففي الاقتصادات المتقدمة يقل اعتماد العوائد الاقتصادية على ملكية الأرض، فالأرض لم تَعد العامل الحاسم في الإنتاج، بل إن الكفاءات التكنولوجية والإدارية والعلمية تفوقها من حيث الأهمية. واستغلال هذه المهارات في علاقات مع بلدان أخرى يكون أكثر ربحية من استغلالها في السعي إلى تحقيق مكاسب إقليمية. وخيار «الدولة التجارية» يكتسب جاذبية مطردة تفوق جاذبية الخيار «الإقليمي» التقليدي؛ وقد ازدهرت اليابان وألمانيا، سلميا، بعد الحرب العالمية الثانية (Rosecrance 1986: 16; 1999).

لكن الاعتماد الاقتصادي المتبادَل لم يكن كافيا، في مراحل سابقة، لضمان السلام. فالأطراف المتحاربة الرئيسة في الحرب العالمية الأولى كانت بينها درجة يُعتَد بها من الاعتماد المتبادل (Copeland 2015)، وفي الوقت ذاته يتميز الاعتماد الاقتصادي المتبادل القائم اليوم في مجتمع الأمن الليبرالي بمستوى أعلى كثيرا وبنوعية أشد عمقا، مقارنة بما سبق. ويبقى أن قوة العناصر الكانْتية الثلاثة السابق ذكرُها، مجتمعةً، لا تعني التزاما حديديا بألا يعود أعضاء المجتمع الأمني، أبدا، إلى محاربة بعضهم بعضًا. ولاتزال النقاشات محتدمة حول احتمالات استمرار السلام بين أعضاء المجمتع الأمني الليبرالي (على سبيل المثال، ;Hegre 2014; Schneider 2014 .(Dafoe, Oneal and Russett 2013; Gartzke and Weisiger 2013

وما يمكن قوله، في يقينٍ كامل، هو أن حربا كهذه لن تحدث إلا بعد وقوع تحولات بالغة الخطر في الشروط التي ناقشناها هنا. وإن كان للبُلدان المنخرطة في المجتمع الأمني أن تتورط في حرب فسوف يتعين عليها، أولا، أن تُظهر العداوة؛ وبغير ذلك فسوف يصعب أن يكون خيارُ الحرب مطروحا، وهو الآن غير مُتصوَّر. وبتعبير آخر سوف يتعين أن تتحرك هويات الدول ومصالحها في اتجاهات مختلفة على نحو فارق.

ولكي يحدث ذلك سوف يتعين أن تتغير الشروط التي يقوم عليها المجتمع الأمني إلى الأسوأ. سوف يتعين أن تتراجع الديموقراطية في بلد واحد أو أكثر، لمصلحة الاستبداد، وأن يتراجع التعاون المؤسسي العابر للحدود على نحو ملحوظ، وأن تتقلص أشكال الاعتماد المتبادل بشكل خطير. ولا وجود لأمثلة على تطورات كهذه داخل المجتمع الأمني. وقد تكون الحالة الأقرب إلى ذلك هي الفتورَ في العلاقات عبر الأطلسي بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر. فقد أصبحت السياسات الأمريكية أُحادية الجانب بدرجة أكبر، وبلغ ذلك الأمرُ الذروةَ في استراتيجية الأمن القومي للعام 2000، التي اعتمدت الحاجة إلى العمل الإجهاضي. وقد عارضت دول أوروبية عديدة هذا التطور، لكن الخلافات لم تتسم، قط، بدرجة شديدة من العمق. لم يطرأ انهيار خطير في المؤسسات عبر الأطلسية. ولم يتأثر الاعتماد المتبادل الكثيف في المجالات الاقتصادية وغير الاقتصادية، ولم تتأثر القيم (الليبرالية) المشتركة، تأثرا خطيرا، بالخلافات. وقد انتهت الآن هذه المشاحنات، لكن المجتمع الأمني لم يتعرض، على الإطلاق، لخطرٍ جِدي (Sørensen 2008b).

ومن ثم يبقى السؤال الأجدر بالاهتمام متصلا بالمدى الذي بلغته الآليات المُفضية إلى علاقات سلمية في المجتمع الأمني الليبرالي في تمددها إلى دول أخرى، في النظام الدولي، ليست ديموقراطيات راسخة.

الدول على طريق التحديث والحرب بين الدول

جرى تجاوز الفوضى في المجتمع الأمني الليبرالي، والأعداء والخصوم السابقون هم الآن أصدقاء، ونشوب الحرب بين هذه الدول غير وارد، فماذا عن الدول على طريق التحديث والقوتين الكبريين غير الديموقراطيتين، الصين وروسيا؟

تتصل القضية المهمة الأولى بالقوة العالمية لـ «العوامل الليبرالية» التي أوضحنا صلتها بالمجتمع الأمني الليبرالي. فإذا كانت الديموقراطية الليبرالية والقيم المشتركة، بالإضافة إلى التعاون المؤسسي والاعتماد الاقتصادي المتبادل، تنتشر في جميع أرجاء النظام الدولي، فلا بد أن يكون الأساس لمجتمع أمني عالمي في سبيله إلى الظهور.

ولنبدأ بالديموقراطية. للوهلة الأولى يبدو أن الديموقراطية على ما يرام. في العام 1946 كان عدد البلدان التي تحكمها نُظم ديموقراطية 20 بلدا، وبحلول العام 2015 صار العدد 88. وهنا مشكلتان؛ تتصل الأولى بالقياسات: ما الشروط الواجبُ توافرها في النظام ليكون ديموقراطيا؟ والثانية سبق ذكرها: ما القدْر اللازم من الديموقراطية لتخليق الأثر المهدئ؟ قياسات الديموقراطية صناعة قائمة بذاتها (Coppedge et al. 2011)، لكن هناك إجماعا على أن الديموقراطية ليست مفهوما ينطوي على ثنائية متناقضة الدلالات (أي أن البلدان إما أن تكون ديموقراطية وإما ألا تكون)، بل إن مفهومها ثابت، وتتوافر للبلدان درجاتٌ متباينة من الديموقراطية. والتعريف المتساهل يعطينا ما يتراوح بين 90 و118 ديموقراطية في العالم في العام 2013 (Freedom House 2013)؛ أما التعريف البالغ التشدد فلا ينتج عنه أكثر من 25 ديموقراطية (Economist 2012).

وبخصوص المشكلة الثانية فقد بينتُ في موضع آخر (Sørensen 2008a) أن السلوك السلمي للديموقراطيات يستند إلى وجود ثقافة ديموقراطية تتصل بالحل السلمي للصراعات. ومن الواضح أن ظهور ثقافة كهذه هو عمليةٌ أطول مدى، وهي في بداياتها، عند المرحلة الافتتاحية لتغيير الأنظمة والانتخابات المبكرة. وما

يدعو إلى التفاؤل أنه على الرغم من ذلك لا تنزلق الدول في المراحل المبكرة للتحول الديموقراطي - وكذلك الدول غير الديموقراطية - إلى حروب بين الدول. لكن ذلك يتركنا مع أُحجية: لماذا السلام مُتَفشٍّ بين الدول على الرغم من وجود عدد كبير من الديموقراطيات السطحية نسبيا واستمرار الكثير من الأنظمة غير الديموقراطية؟

وهذا يأخذنا إلى العنصر التالي في السلام الليبرالي، القيم المشتركة والتعاون المؤسسي. والإجابة المختصرة عن السؤال هي أنه على الرغم من تأخر التقدم على طريق الثقافة الديموقراطية، فإن كلًّا من الديموقراطيات الجديدة والدول غير الديموقراطية يحترم، بالفعل، المعاييرَ الأساسية، وينخرط في التعاون المؤسسي. والعُرف التأسيسي هنا هو المادة (4)2 من ميثاق الأمم المتحدة: «يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة». وهذا يرقى إلى مستوى عرف للتكامل الإقليمي: إلى النهي عن اللجوء إلى القوة لتغيير الحدود بين الدول.

ويسجِّل مارك زاكر Mark Zacher تطورَ هذا العرف في تحليله المُفَصَّل (Zacher 2001). ظهر هذا العرف عقب الحرب العالمية الأولى في ميثاق عصبة الأمم؛ لكن قبوله على نطاق واسع بدأ مع ميثاق الأمم المتحدة للعام 1945، وإن لم تبدأ المساندة القوية والشاملة للعرف إلا في الستينيات والسبعينيات. وأشار زاكر في العام 2001 إلى أنه منذ العام 1976 «لم تقع عمليات رئيسة ناجحة للتوسع الإقليمي» (Zacher 2001: 237).

وحتى إن كانت الحال كذلك فقد وقع عدد من الاعتداءات الإقليمية بين الدول منذ العام 1946؛ ويحصي زاكر 40 اعتداء حتى العام 2000. ومعظم هذه الاعتداءات لم تترتب عليها تحولات إقليمية، وإن كان هذا ما نشأ عن بعضها، ومن ذلك قيام بنغلاديش والجمهورية التركية في قبرص وتوحيد فيتنام؛ وسوف نعالج مسألة روسيا والقرم في الفصل الخامس.

والتعاون المؤسسي هو ابتعاد عن اللايقين الذي يترتب على الفوضى، إذ تُؤمِّن المؤسسات منتدياتٍ للتفاوض وتبادل المعلومات، كما أن التعاون يحسِّن الفرص المتاحة للحكوماتٍ ليرصد بعضُها بعضا، ومن ثم لتعلن التزاماتٍ يُعتَد بها. وقد

شهد التعاون المؤسسي زيادة فارقة، مع مرور الوقت. ويحصي أحدُ التحليلات زيادة تبلغ 83 في المائة في عدد المنظمات الحكومية الدولية IGOs في الفترة من 1965 إلى 2000 (COW 2015). لكن هذا، بالطبع، لا يعدو كونه قمة جبل الجليد العائم، وعدد المنظمات الحكومية الدولية ليس، في حد ذاته، الجزءَ الأهم في القصة، فكثرة من المنظمات الحكومية الدولية اتسعت أدوارها وأصبحت متزايدة الأهمية بالنسبة إلى الدول الأعضاء.

أما الاعتماد الاقتصادي المتبادَل فقد شهد نموا فارقا. تنامت التجارة الدولية منذ بواكير الثمانينيات في القرن الماضي بمعدلات تفوق نمو الناتج الدولي بكثير، وتنامت التدفقات المالية الدولية بمعدلات أعلى حتى من معدلات تنامي التجارة. والتجارة الدولية تكاد تكون قد تضاعفت ثلاث مرات، في الفترة بين العامين 1980 و2000، في حينَ زاد الناتج بمقدار الضعف (Dean and Sebastia-Barriel 2004). ولا يحدث تنامي التجارة وفقا للفكرة الكلاسيكية للميزة النسبية حيث تنشأ التجارة بين بُلدان تتباين عناصرُ تَمَيُّزِها النسبي(*). التجارة تنشأ، في المقام الأول، بين اقتصادات متقدمة: على سبيل المثال 80 في المائة من تجارة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقوم بين اقتصادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. والمحددات الرئيسة لهذا النمو التجاري هي تعدد تخصصات التصنيع intra-industry specialization، وعائدات الإنتاجية productivity gains، وانخفاض تكلفة النقل (Dean and Sebastia-Barriel 2004).

وفي الوقت ذاته تلتزم جميع دول العالم، على وجه التقريب، وبينها الدول غير الديموقراطية، باقتصاد السوق وبالملكية الخاصة والمشاركة الكثيفة في المبادلات الاقتصادية عبر الحدود. وبالطبع تبقى الصين هي المثالَ الأبرز على هذه التطورات. وعندما أُعلِنَت إصلاحات دينغ شياو بينغ في العام 1978 كانت حصة الصين من التجارة العالمية تقل عن 1 في المائة، وبحلول العام 2010 قاربت حصتها 10 في المائة من الواردات والصادرات في العالم، ما يجعلها أكبر مُصَدِّر وثاني أكبر مستورد للسلع في العالم (Li 2010). الاقتصادات تتكامل إذن، حول العالم، بوتائرَ متصاعدةٍ داخلة في شبكات للتبادل الاقتصادي. وتبقى بينها، بالطبع، اختلافات هائلة؛ ولا بد أن

(*) factor endowments عناصر مثل العمالة ورأس المال وشروط إنشاء المشروعات وما إلى ذلك. [المترجم].

انتشار الرأسمالية على المستوى العالمي يعني تزايد التنوع الرأسمالي (Buzan and Lawson 2014)؛ (انظر أيضا الفصل السادس).

وبغض النظر عن هذه الاختلافات ينشأ عن الالتزام بالرأسمالية، بالفعل، التزامٌ كبير إزاء المؤسسات والأحكام والأعراف المشتركة التي لا بد منها لتفعيل النظام الرأسمالي. وقد أصبحت الصين عضوا في منظمة التجارة العالمية في العام 2001، وبعدها روسيا في العام 2012. والإسهام في شبكة عالمية نشطة، للإنتاج والتجارة والتمويل، هو الآن شرط مُسبق للنمو والازدهار في معظم البلدان. ومفارقة النظام أو حتى الوقوف وراء اضطراب خطير فيه، يمكن أن تترتب عليه نتائج سلبية، اقتصادية واجتماعية، خطيرة.

ومن ثم تضعُف العناصر الليبرالية، إذن، فيما يتصل بالنظام كله، بما في ذلك الدول على طريق التحديث. والديموقراطية في بلدان كثيرة ليست راسخة، كما أن الثقافة الديموقراطية للتسوية السلمية للصراعات ليست من الثوابت. لكنَّ هناك مستوى مرتفعا من الالتزام بالأعراف الدولية الأساسية، وبينها عرف التكامل الإقليمي. وقد شهد التعاون المؤسسي زيادة هائلة ونحن نعيش في عالم من اقتصادات السوق المنخرطة، انخراطا كثيفا، في العولمة الاقتصادية.

فهل هذا كافٍ لجعل الحرب بين الدول أمرا انقضى زمانه؟ يذهب روزكرانس Rosecrance إلى أنه بين الدول التي يتاجر بعضها مع بعض «يغيب الحافز على شن الحرب» (Rosecrance 1986: 24). ويرى مويلر أن الحرب «تصبح غير مرجَّحة عندما تَعتبر الدول أن الازدهار هو هدفُها الرئيس، وعندما تقتنع بأن التجارة أفضل السبل لتحقيق ذلك الهدف» (Mueller 2009: 317). ومن الواضح أن المستوى المجتمعي المشار إليه هنا أدنى من المستوى المجتمعي القائم في المجتمع الأمني الليبرالي. فهذا الأخير مجتمع غليظ يقوم على قيم مشتركة، وعلى تعاون واعتماد متبادل مؤسَّسيَّين. أما المجتمع النظامي فهو مجتمع رهيف، حيث القيم المشتركة أقل تطورا، شأنها شأن التعاون والاعتماد المتبادل المؤسسيين.

لكن وقعت تحولات لها مغزاها. فقد لا تكون القوى الكبرى غير الديموقراطية أفضل أصدقاء الغرب الديموقراطي-الليبرالي، لكن لم تعد بينها وبينه عداوة مباشرة. الطرفان منافسان وقد يصبحان صديقين، ولكن من الوارد أيضا أن يعودا عدوَّين.

الفوضى الداخلية في الدول الهشة

وبالنسبة إلى الدول الهشة في جنوب الكوكب، جرى تجاوز الفوضى على النحو الذي تبنى به المجتمع الدولي أعرافا جديدة ضمنت الحفاظ على حق الدول الهشة في الاستقلال. والمشكلات التي تواجهها هذه الدول تتصل بالصراعات الداخلية وليس بالحرب بين الدول.

وتبدو الدول الهشة في جنوب الكوكب في حالة فريدة عند النظر إليها من زاوية الفوضى ومعضلة الأمن. فهي كيانات بالغة الضعف، من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويعود هذا، في جانب كبير منه، إلى تاريخ من السيطرة الخارجية. فمعظم الدول الهشة ظهرت بعد نهاية حقبة كولونيالية كان لها تأثير عميق في جميع النواحي السياسية والاجتماعية. وفي أفريقيا أصبح الإداريون الكولونياليون المصدر الأعلى للسلطة؛ وتعيَّن على القادة المحليين التزام الطاعة حتى عندما كانت شعوبهم تعترض. وعند الاستقلال ورِث الأفارقة شكلا سلطويا وأبويا للحكم داخل أقاليمَ رسَم حدودَها غرباءُ لا يعبأون بالناس الذين يعيشون على أرضها. وبقيت الاقتصادات ذات المحصول الواحد والمعتمدة على التصدير شديدةَ الاعتماد على السوق العالمية التي سرعان ما أصبحت المصدر الأول للدخل (Brock et al. 2011).

ووفقا لمنطق الفوضى ومعضلة الأمن تبقى الدول ذات السيادة على قيد الوجود، على رغم التنافس الدولي على السلطة؛ لأن قوتها تنمو وقدراتها على الدفاع عن نفسها ضد الأخطار الخارجية تتحسن. ففي ظروف الفوضى، وفقا لكينيث وولتز Kenneth Waltz، تضطر الدول، ببساطة، إلى تقليد الدول الأكثر نجاحا في النظام. هذا هو خيارها الوحيد؛ ولا بديل سوى «السقوط على جانب الطريق» (Waltz 1979: 18). وكما هي حال الشركات الناجحة في الأسواق، تجمع بين الدول المزدهرة سماتٌ مشتركة معينة، في حين أن الدول التي تفتقر إلى هذه السمات محكوم عليها بالإفلاس.

لكن من الواضح أن هذا المنطق لا ينطبق على الدول الهشة، فهي ليست مطالَبة بالدخول في منافسات عنيفة لتتدبر أمرها وتحافظ على بقائها. هي لا تبقى على قيد الحياة ولا تواصل البقاء بفضل قوتها أو بقدرتها على النجاح في

المنافسات. وبالنسبة إليها ليس النظام الدولي نظامَ انعدام الأمن، وليس نظاما ينطوي على تهديدات محتملة تصدر عن دول قوية. ولو كان كذلك لابتلعتها الدول الأقوى منذ وقت طويل. وفي إيجازٍ لا تتصل الفوضى ومعضلة الأمن، على نحوٍ يُذْكَر، بالدول الهشة.

فما الذي حل محلها؟ الإجابة المختصرة هي: تحوُّل عميق في الأعراف في النظام الدولي في سياق تصفية الاستعمار بعد العام 1945. قبل ذلك كانت الكولونيالية المُعَرَّفة بأنها «سيطرة قوة ما على منطقة تابعة أو شعب تابع» (Merriam Webster Online) مؤسسة رئيسة في المجتمع الدولي. لكنها سرعان ما أصبحت «خطأ مطلقا: مساسا بكرامة واستقلال تلك الشعوب وأداة لاستغلالها اقتصاديا ولقمعها، بالطبع» (Jackson 1993: 48). وبعد الحرب أصبح حق المستعمرات في تقرير مصيرها هو العرف الدولي المقبول، في سرعة بالغة. تنامت قوة الأفكار حول المساواة إبان الحرب وضَعُفت الارتباطات مع المستعمرات. ساعدت المستعمرات والمناطق التابعة المجهود الحربي للحلفاء وتطلعت إلى الحصول على مقابل. وبدأت الدول الآسيوية والأفريقية التي سبقت إلى الاستقلال الدفع باتجاه تصفية شاملة للكولونيالية. ولم يكن التوزيع الجديد للقوة العالمية في مصلحة المراكز الكولونيالية القديمة. وفي العام 1960 أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن «لكل الشعوب الحق في تقرير المصير» (القرار 1514).

وبإيجاز، فلم تكن الدول والنظم بعد الكولونيالية عرضة لنظام دولي فوضوي أو لمعضلة أمن محتدمة. لم تكن تواجه تهديدات خارجية تبلغ مسألة الحياة والموت، بالنسبة إلى الدولة أو النظام؛ وعوضا عن ذلك فهي كانت في حماية معايير دولية أكدت حقوق الاستقلال والسيادة، بغض النظر عن مدى هشاشتها (فلم يكن لـ «انعدام كفاءتها سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، أو انعدام جاهزيتها تعليميا أن يؤجلا الاستقلال» وفقا للقرار 1514 للعام 1960 للأمم المتحدة). وترتب على ذلك أن خطر الحرب بين الدول، المرتبط بالفوضى وبالمعضلة الأمنية، لم يعد بين الهموم الرئيسة لدى الدول الهشة الحديثة الاستقلال، كما أنه لا يُعد اليوم بين همومها الرئيسة.

ولا يعني ذلك أن الدول الهشة الحديثة التمتع بالسيادة أصبحت، بين ليلة وضحاها، سيدةَ مصيرها. إذ يجعلها ضَعفُها السياسي والاقتصادي والاجتماعي شديدةَ الاعتماد على المجتمع الدولي، وفي حالات كثيرة، بينها أفغانستان والكونغو وهايتي، تمثل المساعدات الخارجية جزءا مهما من موارد الدولة. وإبان الحرب الباردة تنافست القوتان العظميان على النفوذ داخل الدول الهشة، ومازال التنافس مستمرا، إلى حد ما، وبمشاركةٍ من قوى جديدة ليست الصين أقلها شأنا.

لكن تبقى النقطة الأساسية صحيحة: الحرب بين الدول ليست من الهموم الرئيسة لدى الدول الهشة، لأنها محمية بإطارٍ معياري جديد للمجتمع الدولي: عمليات الاستيلاء الإمبريالية العتيقة الطراز على الدول الهشة لم تعد واردة. بقيت الكولونيالية مؤسسة رئيسة في المجتمع الدولي حتى العام 1945 (Buzan 2004: 181). واليومَ حلَّ محلَّ هذه المؤسسةِ مبدَآ تقريرِ المصير وسيادة الشعوب.

ولسوء الحظ لم يعُدْ هذا الأمر – في معظم الأحوال – على شعوب المستعمرات السابقة بالأمن والسلامة وغير ذلك من القيم الاجتماعية الأساسية. لم تكن الأغلبية الساحقة بين القادة السياسيين في مرحلة ما بعد الكولونيالية متحمسة لبناء دول قوية وفعالة؛ لأن مؤسسات كهذه كان من شأنها أن تصبح تهديدا لسيطرتهم المحكمة على السلطة. وفي الوقت ذاته لم يكُن القادة يواجهون أمة، لم يكونوا يواجهون مجتمعا يتألَّف من شعوب تملك ثقافات مشتركة وتواريخ من التكامل. كانوا يواجهون مجتمعات منقسمة بسبب الفواصل القوية، الإثنية والعرقية والدينية وغيرها. وكانت الوشائج بين القادة والناس تقوم على ارتباطات العشيرة والقرابة والإثنية. وهذا فتح الباب للزبائنية والمحاباة والمحسوبية.

وقد تكون حقيقة الحال أن سعي النخب الحاكمة إلى تحقيق مصالحها الخاصة ترتبت عليه بعضُ النتائج الإيجابية، من حيث الأمن والنظام، لأن قادة الدول يحتاجون قدرا من المساندة الأساسية للبقاء في السلطة، لكن مسار الحكم في الدول الهشة يُبرهن على أن السعي وراء المصالح الخاصة لم يحُلَّ المشكلة. معظم حكومات الدول الهشة مُتنازَع عليها وغير مشروعة، وليست مصادرَ حماية موثوقًا بها لمواطنيها. والعكس صحيح، فحكومات كهذه هي مصادر رئيسة للخطر وانعدام الأمن.

الدول الهشة، إذن، لا تجد في الحرب بين الدول مشكلةً رئيسة. وبدلا من ذلك هي تواجه صراعاتٍ داخليةً عنيفة تصحبها تدخلاتٌ خارجية في بعض الأحيان (كما هي الحال في سورية الآن)؛ لأن الأطراف الخارجية معنيةٌ بنتائج الصراع؛ وتمثلت الصراعات الداخلية، في عدد من الدول الهشة، في صراعات استرجاعية وانفصالية (Ambrosio 2001). وأيًّا كان الأمر، لا تتصل الأسباب الجذرية للصراعات في هذه الدول بالفوضى ومعضلة الأمن.

دور الأسلحة النووية

وفق مراقبين عديدين، أسهمت الأسلحة النووية بقدر كبير في إرساء السلام بين الأمم. وسبب ذلك أنها تجعل الحرب بين القوى النووية أمرا غير عقلاني؛ فحرب كهذه يستحيل أن يفوز فيها أي طرفٍ بأي معنى معقول للفوز، فالجانبان سيكونان معرَّضَين لدمار لا يمكن إصلاحه. ويرى كينيث وولتز أن «السلاح النووي قلَّص احتمال الحرب بين الدول التي تملكه، على نحو جذري» (Waltz 1990: 745). وهكذا، فإن «احتمال نشوب حرب بين الولايات المتحدة وروسيا أو بين الناتو وحلف وارسو هو عمليا صِفر، وذلك لسببٍ محدد هو أن الخوف من أن تتصاعد الحرب حتى مستوى المواجهة النووية الشاملة يُبقي الأمر على حالته الحالية» (Art and Waltz 1983: 28).

والمشكلة هي أن عناصر أخرى تؤدي دورا في استبعاد الحرب بين القوى الكبرى، ما يجعل من الضروري تقييم الأهمية النسبية للأسلحة النووية. فبالإضافة إلى العناصر الليبرالية التي سبقت مناقشتُها، من الممكن أن تكون كلفة الحرب التقليدية الشاملة أكثر من كافية لردع خيار الحرب. وسواء كانت الأسلحة النووية موجودة أو غير موجودة، فما سببته الحرب العالمية الثانية من دمار كان رادعا كافيا في عالم ما بعد الحرب. وقد أوضح أليكساندر هيغ Alexander Haig هذه النقطة في العام 1982: «النتائج الكارثية لحرب عالمية أخرى – بالأسلحة النووية أو بغيرها – تجعل الردع أهم أهدافنا وتجعله استراتيجيتنا العسكرية الوحيدة» (نقلا عن Mueller 1995: 64). وقبْل هيغ بعام، ذهب مايكل ماندلبوم Michael Mandelbaum إلى أن «الدبابات والمدفعية التي شاركت في الحرب العالمية الثانية، وتحديدا الطيران

الذي حوَّل درسدن وطوكيو إلى ركام، ربما كانت مرعبةً في حد ذاتها، ولدرجةٍ حافظت على السلام بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي» (21 :1981).

وفي الوقت ذاته فقد صحب تشييد الترسانات النووية ظهور عرف دولي تمتع بقوة خاصة، وكان يَعتبر المبادرةَ إلى استخدام القوة النووية خيارا لا يمكن التفكير فيه (Schelling 2000). هذا «التابو النووي» هو «تحريم، وهو يحيل على الخطر وينطوي على توقع نتائج مخيفة أو غير مؤكدة وعلى عقوبات تلحق بمن ينتهكه» (Tannenwald 2005: 9). ظهر العرف في خمسينيات القرن الماضي وعززته سياسات أسست النظر إلى الأسلحة النووية باعتبارها أسلحة من نوع خاص يتعين التعامل معها بمعزل عن الأسلحة التقليدية. تأسس التابو عبر اتفاقات متعددة الأطراف، وفي مواثيق ثنائية لتنظيم التسلح، بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وأقرت معاهدة الصواريخ المضادة للباليستية للعام 1972 التوافق حول عدم المبادرة إلى استخدام الأسلحة النووية، ما جعلها أسلحةً للردع وليس للاستخدام (Tannenwald 2008).

ويعكس التحذير من سيناريو القيامة النجاح النسبي للتابو. وقد دأبت «مطبوعة علماء الذرة» The Bulletin of Atomic Scientists على نشر «ساعة القيامة» Doomsday clock منذ العام 1947، مشيرة إلى أن خطر حرب نووية شاملة هو خطر ماثل. وتبقى هذه الساعة معنية بالخطر النووي، لكنها أصبحت معنية أيضا، منذ العام 2007، بأخطار التحول المناخي وأخطار تكنولوجيات جديدة في مجالات أخرى في تقييمها. وقد أوضحت النشرة في العام 2014 أن البشرية على مبعدة خمس دقائق من منتصف الليل؛ وهي مازالت على اهتمامها بالخطر النووي، لكنها أكثر اهتماما بتحولات المناخ.

ومن قوة التابو النووي تنبع مساهمة السلاح النووي في السلام. لكنَّ هناك، من ناحيةٍ، التساؤلَ عن مدى رسوخ هذا السلام: نظرا إلى أنه يقوم على الردع، فالفرضية التي يستند إليها هي أن الحرب واردة، وهذا يعني أن الأسلحة النووية ليست كافية في حد ذاتها لتخليق مجتمع أمني تكون الدول فيه أصدقاء وليست أعداء محتمَلين. ومن ناحية أخرى، هناك عنصر اضطراب محتمل: فالاتفاق على أن الحرب النووية يمكن تجنبها وسوف تُتَجنَّب، بأي ثمن، قد يفضي إلى عداوات على مستويات أدنى لأن الفرقاء واثقون بأن الخيار النووي مستبعد (Jervis 2002).

وبإيجاز تعزز الأسلحة النووية السلامَ لأنها تساعد على الحذر والتعقل. لكن الرئيس كينيدي كان يعلم أن «الغباوات والخصوصية الفكرية والسلوكية للفرد وسوء الفهم وما كان يعانيه بعض الأشخاص من مركبات النقص والعظمة» أدت دورا كبيرا في انفجار الحرب العالمية الأولى؛ تعلم الرئيس ذلك الدرس من كتاب باربارا تكمان Barbara Tuchman «مدافع أغسطس» (The Guns of August). وإبان أزمة الصواريخ الكوبية في أكتوبر العام 1962 كان مصمما على ألا يجعل من نفسه شخصية مشابهة تظهر في كتاب مماثل حول هذه الفترة: «صواريخ أكتوبر» The Missiles of October (نقلا عن Mueller 1995: 73).

وقد انضم إلى معاهدة حظر الانتشار (NPT) ما إجماليه 190 دولة. ولم تنضم أربع دول هي الهند وإسرائيل وباكستان والسودان؛ وانسحبت كوريا الشمالية في العام 2003. وهناك قلق بالغ من احتمال حصول «دول مارقة» مثل إيران، أو جماعات إرهابية، على سلاح نووي. وفيما يتصل بالإرهابيين، يبدو أن القلق مبالغ فيه إلى حدٍّ بعيد (Lieber and Press 2013)؛ فمن المستبعد أن يتسنى للإرهابيين الوصول إلى أسلحة للدمار الشامل، وأن يستخدموها (Pearlstein 2004). أما فيما يخص إيران، فقد اتفقت القوى الكبرى على وضع حدود لبرنامجها النووي. وفوق ذلك في حال وقع المحظور وحصلت إيران على القنبلة، وانتهى بها الأمر إلى استخدامها فما الذي سيُتاح لها إنجازه سوى «إمكانية تدمير نظامها؟» (Shelling 2005).

وقبل عدة سنوات، امتلكت دولة مارقة أخرى، هي كوريا الشمالية، قدرات نووية؛ ولم يحدث شيء يُذكر (Pinker 2011: 375). ذلك لأن «ما استُخدمت فيه الأسلحة النووية على نحو ناجح، بالفعل، طوال ستين عاما، لم يكن في ميدان القتال ولا ضد جماعات بشرية: لقد استُخدمت لاكتساب نفوذ» (Shelling, Nobel lecture 2005).

سلام مركب: مشكلة المشروطية الفائقة والأفكار والبنى والسببية

يعود التراجع الحاد في خطر الحرب بين الدول إلى أكثر من سبب: فلكي نفهم هذا التطور يتعين الرجوع إلى عدد متباين من القوى أو العناصر. وتدور مناقشة كبرى بين المثاليين والبنيويين حول المصدر الرئيس للسلام. يؤمن المثاليون بالقوة الذاتية للأفكار، ويرجعون الفضل في السلام إلى تحولات فكرية؛ ويؤكد الفريق

الآخر تحولات البنى المادية والاجتماعية. يركز المثاليون على اللاعبين وعلى تحولاتهم الفكرية؛ ويركز البنيويون على السياقات المادية والاجتماعية التي تُجبر اللاعبين على اتخاذ مسارات فعل بعينها. ويذهب هذا القسم إلى أن الفصل بين اللاعبين/ الأفكار وبين البنى المادية والاجتماعية أمرٌ مضلل، ولا يساعد على فهم السلام بين الدول. فالجانبان جزء من كلية أوسع، كلية اجتماعية، ولا بد لنا من التركيز على التفاعل بينهما، من أجل فهم أفضل للسلام القائم بين الدول.

ويعد جون مويللر من الممثلين الرئيسين للرؤية المثالية. وقد دأب، منذ انتصاف ثمانينيات القرن العشرين وعبْرَ عديد من الكتب والمقالات، على تأكيد أن الحرب «هي مجرد فكرة، مجرد مؤسسة جرى غرسها في الوجود الإنساني... وقد تكون هذه المؤسسة في حال تراجع واضح، مع تغير المواقف إزاءها، ربما على نمط مشابه لفقدان العبودية كل احترام وتحوُّلِها إلى شيء عفَّى عليه الزمن» (Mueller 2009: 320). يجري الترويج لكراهية الحرب منذ أكثر من مائة عام، وفق مويللر (1995: 152). سعى أصحاب مشروع مناهضة الحرب إلى إثبات لاجدوى الحرب وميزات السلام، ونجحوا في إبراز ما عاد به السلم على أوروبا في القرن التاسع عشر، لكن تعين أن تقع الحرب العالمية الأولى قبل أن يستوعب الناس الرسالة. وتقع المسؤولية عن الحرب العالمية الثانية على عاتق هتلر؛ وبعد تلك الحرب، انتهى درس الحرب العالمية الأولى إلى تحقيق «قبول واسع» حتى في ألمانيا واليابان وإيطاليا (Mueller 2004: 65).

ووفق مويللر، فقد وقع هذا التحول الفارق في الأفكار من الترويج للحرب إلى كراهية الحرب من دون أي تحول بنيوي من أي نوع: «... من دون تخليق حكومة عالمية فعالة أو نظام للقانون الدولي؛ من دون تعديل طبيعة الدولة أو الدولة الوطنية؛ من دون توسيع التجارة الدولية أو الاعتماد المتبادل أو الاتصالات؛... من دون أن تعمر الأرض الديموقراطية أو الازدهار... من دون تغيير النظام الدولي؛ من دون تأسيس مجتمعات أمنية... ومن دون بذل جهود تُذكر بخصوص التسلح النووي» (Mueller 2009: 320).

ومشكلة هذا النمط من التفكير أنه يخلق فاصلا مصطنعا بين اللاعبين وأفكارهم، من ناحية، وبين البنى الاجتماعية والظروف المادية، من ناحية أخرى. الأفكار لا تأتي من فراغ، فهي مشروطة ببنى اجتماعية ومادية. إلغاء العبودية كان جزءا من تحرك

أوسع باتجاه الحداثة، وليس فكرة منعزلة؛ ولم يكن من الممكن اختراع «آي فون» iPhone أو اختراع محرك البحث «غوغل» Google في القرن التاسع عشر، لم تكن الظروف التكنولوجية قد تهيأت. ويقر مويللر بأن الظروف الاجتماعية والمادية، مثل تجربة الحرب العالمية الأولى، كان لها تأثيرها القوي في الأفكار المتصلة بكراهية الحرب وبالسلام. لكن الغريب أنه يرفض أن يكون لظروف مادية أو اجتماعية أخرى، مثل الديموقراطية أو الاعتماد المتبادل أو المؤسسات الدولية أو الأسلحة النووية، أي أثر في الأفكار حول السلام.

وبلغ إصرار مويللر على إبراز استقلالية الأفكار درجة أضعفت منطقه. فلو أن الأفكار هي التفسير الوحيد للسلام، لكان من الممكن أن تعود الحرب، من فورها، لأن الأفكار يمكن أن تتغير سريعا. ويكاد مويللر يُقر بذلك الاحتمال قائلا إن تراجع خطر الحرب «ليس من الضروري أن يكون تراجعا دائما» لأن المشروعات الابتكارية المنطوية على المخاطرة «قد تتمكن من إحياء فكرة الحرب» (Mueller 1995: 153). قد يعود شبح الحرب بين القوى الكبرى، في غمضة عين؛ وقد تبنى عدد من المراقبين هذا الرأي، بالفعل، إبان أزمة أوكرانيا في العام 2014 (Roberts 2014).

وفي المقابل إذا كان مويللر يعترف بدورٍ للأفكار في تحولات البنى الاجتماعية والمادية، فيُفترَض فيه أن يدرك كيف انغرست كراهية الحرب في تلك البنى وصعوبة الارتداد عنها في وقت قصير. وفوق ذلك أطروحةُ مويللر تجبره على تشييء البنى الاجتماعية والمادية. وهو يدفع بأن الفوضى لاتزال قائمة، لأنه لا وجود لحكومة عالمية، ولأن الدول لم تتغير (Mueller 2009: 317). وما نرمي إليه هو القول بأنه عندما يَعتبر المرء أن كراهية الحرب هي مجرد فكرة مستقلة عن الإطار البنيوي، يكون لزاما عليه أن يدفع بأن الأفكار هي وحدها التي تغيرت، والبنى باقية على حالها. ولكن بما أن البنى وعوامل التأثير لا ينفصل بعضها عن بعض (Hay 2001)، فهذا منطق لا أساس له. ولهذا ليس مفاجئا أن يُقر مويللر، في موضع آخر، بأن بقاء الفوضى على حالها يتصل بالشكل فقط (أي بغياب حكومة عالمية) (Mueller 1995: 39). وبتعبيرٍ آخر يؤدي تحوُّل الأفكار دورا في التحرك باتجاه السلام بين الدول، لا شك في ذلك، لكنه يفعل ذلك في ارتباط وثيق بالتحولات في البنى الاجتماعية والمادية.

وبمثل ما أن الرؤية المثالية أحادية الجانب، فالرؤية البنيوية أحادية الجانب وإشكالية على نحو عميق. وهذا هو موقف الواقعية الجديدة الذي يَعتبر الحرب بين الدول خطرا ماثلا على الدوام بسبب الفوضى التي تعني، بالضرورة، السعيَ وراء المصالح الذاتية ومنافسات القوة. ووفقَ الصيغة التي وضعها جون ميرشايمر: «يُعَد توزيع القدرات المادية بين الدول المفتاح الرئيس لفهم السياسات الدولية. وبالنسبة إلى الواقعيين لا محيص عن مستوى معين من التنافس الأمني بين القوى الكبرى، بسبب البنية المادية للنظام الدولي» (Mearsheimer 1995: 91).

ووفقا لهذا الرأي لا قيمة للأفكار أو للخطاب، على وجه الإطلاق، لأن «النظام يجبر الدول على التصرف وفقا لإملاءات الواقع، وإلا تعرضت لخطر الدمار» (Mearsheimer 1995: 91). ومن الغريب أن ميرشايمر يعمد هو أيضا إلى تشييء البنية: فبعد أن نقرر أن تحولات البنية غير واردة، وأن الأفكار لا يمكنها التأثير في البنية، لا يبقى لدينا سوى خيار الحرب. لكن هذا الرأي واضح الخطَل؛ فالأفكار والبنى كل منها يتغير؛ ويمكن أن تحل الصداقة بين الدول محل العداوة (Sørensen 2008). والواقعيون أنفسهم يقرون بأن وجود الأسلحة النووية يُحدث فارقا بالنسبة إلى خيار السلام.

وباختصارٍ هناك تفاعل بين البنى من ناحية، وبين الأطراف الفاعلة وما لديها من أفكار من ناحية أخرى، والفصل المصطنع بين الجهتين أمر مضلل، بمثل ما أن الزعم بأنه لا تأثير متبادلا بينهما هو زعم مضلل. وهذه الرؤية للسلام بين الدول باعتبارها شيئا ينبثق من كلية اجتماعية تشمل الأفكار بمثل ما تشمل البنى، وبوصفها شيئا يعد متغيرا مستقلا بمثل ما هو غير مستقل، هي بالتأكيد خطوة إلى الأمام، لكنها لا تحل المشكلات الناشئة عن تعدد وتعقد شروط السلام ولا توضح علاقات السببية. فكل من الأطراف الفاعلة وأفكار هذه الأطراف وعديد من العناصر البنيوية لها دورها في ظهور السلام بين الدول؛ ومن المؤكد أنه بمجرد أن يتأسس السلام تنشأ عنه تأثيرات مرتدة في البنى وفي الأطراف التي ساعدت على تخليقه في المقام الأول.

خلاصة

نعود إلى المناظرة بين المتشككين الواقعيين وبين المتفائلين الليبراليين. فالحرب بين الدول حقيقة ماثلة، وفق الواقعي كينيث وولتز في تحليل له حول أسباب

الحرب؛ والمحاولات لاستئصال خطر الحرب «لم تثمر سوى لحظات عابرة من السلام» (Waltz 1959: 1). تاريخ الأمم وتاريخ الحروب متشابكان (Tilly 1990) والحكمة المستخلصة أن الحال سيبقى على ذلك دوما. لكن الدول تتغير، وما من قانون منزرع في جوهر التاريخ ينص على أن الدول يتعين أن يحارب بعضها بعضا على الدوام. وما يفترض أنه يحتم الحرب بين الدول – الفوضى ومعضلة الأمن – هي بنى تاريخية لا تنشط على نحو يفضي إلى حرب إلا تحت شروط معينة.

وحتى عندما تكون هناك فوضى بمعنى ألا تكون هناك حكومة عالمية، فيبقى في وسع الدول أن تتصادق وأن تتعايش في سلام في مجتمعات أمنية؛ ويمكنها تغيير الأعراف الدولية على نحو ينزع الشرعية عن عمليات اجتياح الأراضي، كما هو الحال بالنسبة إلى الكولونيالية، وإرساء أعراف أخرى تؤكد حق الدول في الاستقلال، حتى وإن كانت ضعيفة.

وهذا بالضبط هو ما يحدث منذ العام 1945. فقد شيّدت الديموقراطيات الليبرالية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان فيما بينها مجتمعا أمنيا، والحرب بينها غير واردة. وفي الوقت ذاته لم تعد الكولونيالية مؤسسة مقبولة في المجتمع الدولي. وقد تكون الدول بعد الكولونيالية ضعيفة وهشة، لكنها محمية بأعراف دولية قوية تصون استقلالها.

والدول على طريق التحديث، وبينها قوى كبرى غير ديموقراطية، ليست بين أعضاء المجتمع الأمني الليبرالي، لكن السلام يشملها على أي حال. أولا، لدى هذه الدول درجة عالية من الاحترام لعرف التكامل الإقليمي، أي لحظر استخدام القوة لتغيير الحدود بين الدول. وثانيا، هي منخرطة بقوة في الشبكات الدولية للاعتماد الاقتصادي المتبادل وفي التعاون المؤسسي. وثالثا، هناك التزام مشترك اقتصاد السوق الحرة الرأسمالية وبأحكامها وأعرافها. وأخيرا الترسانات الضخمة للقوى الكبرى تسند السلام، بمعنى أنها تساعد على توخي الحذر والتعقل.

في بعض جوانب النظام الدولي، إذن، بين أعضاء المجتمع الأمني الليبرالي، يوجد سلام لا يمكن أن ينفرط عِقده. وفي جوانب أخرى من النظام يقوم سلام أكثر رهافة، لكنه سلام منيع يقوم على أعراف دولية وعلى تعاون مؤسسي وعلى تكامل اقتصادي وعلى أسلحة نووية.

وهكذا فالحرب بين الدول تراجع خطرها بقدر يعتد به؛ والشروط المقررة للسلام متعددة ومركبة، وتقوم على كل من البنى الاجتماعية والمادية، وعلى أفكار اللاعبين ومعتقداتهم. ولا يعني هذا أن السلام لا يمكن له أبدا أن ينهار؛ فبمثل ما إنه لا توجد قوانين تاريخية تحتم حدوث الحرب بين الدول، فلا وجود لقوانين تضمن استدامة السلام. لكنه سلام راسخ إلى حد بعيد، ما يعني أنه لا يتيسر نقضه على المديين القصير والمتوسط، فنقضه يحتاج إلى عملية تفتت تشمل البنى الاجتماعية والمادية التي تسند السلام. وقد يحتاج أيضا التخلي عن الإيمان بأن العلاقات السلمية تتناسب مع المصالح العليا للاعبين. ولن ينتهي الصراع الحالي في أوكرانيا إلى حرب بين القوى الكبرى (انظر الفصل الخامس)، لكنه مثال على تآكل الركيزة التي يقوم عليها التعاون المؤسسي والاعتماد الاقتصادي المتبادل والثقة بين القوى الكبرى.

وفي الإطار الأوسع للمناظرة بين المتفائلين الليبراليين والمتشائمين الواقعيين، فهذا تطور يعزز وجهة النظر الليبرالية المتفائلة، حتى إن أشار الواقعيون أنفسهم إلى دور الأسلحة النووية في تعزيز السلام. لكن لا تتعين المبالغة في التفاؤل الليبرالي. فتراجع خطر الحرب بين الدول لا يمهد الطريق إلى عالم يسوده السلام والوئام. قد تجد الدولُ الهشة في الجنوب العالمي الحمايةَ في أعراف احترام حق تقرير المصير والاستقلال، لكنها مبتلاة بصراعات داخلية عنيفة وخطيرة. ويلوح خطر الصراع أيضا في الجوار القريب للقوتين الكبريين غير الديموقراطيتين، روسيا والصين. كما يتعين على الدول أن تواجه مخاطر جديدة، مثل الإرهاب والأزمة الاقتصادية والجريمة عبْر الوطنية والمشكلات البيئية. لكن يبقى أن الإجماع على لاجدوى الحرب بين الدول، خصوصا بين القوى الكبرى، هو تطور هائل. لن يشهد العالم، مجددا، مآسي مثل موقعتي السوم وفردان(*)، أو معركة ستالينغراد(**)، ولا مذبحة نانجنغ(***).

(*) في الحرب العالمية الأولى. [المترجم].

(**) بين السوفييت والنازيين في الحرب العالمية الثانية. [المترجم].

(***) التي ارتكبتها القوات اليابانية بحق الصينيين في العام 1937 إبان الحرب بين البلدين. [المترجم].

4

توزيعاتُ القوة والنظامُ الدولي

«نحن في حاجة إلى رؤية للقوة تكون أشمل من الرؤية التقليدية التي تركز على القدرة على كسب الحرب»

مقدمة

وضع الفصلان السابقان الخطوطَ العريضة للمُعَلِّمات parameters الدولية والمحلية الأساسية للنظام الدولي القائم. الحرب بين الدول تصبح شيئا فات زمانه؛ وفي الوقت ذاته تعاني أغلبية الدول مشكلاتٍ تتصل بالتماسك الاجتماعي-السياسي تفضي إلى مزيد من الهشاشة. ويعالج هذا الفصل الشرط الإطاري الثالث والنهائي في الدراسة الحالية للنظام الدولي: توزيع القوة في عالم اليوم. وتنبع أهمية هذه المسألة من أن استقرار النظام الدولي وفاعليته يحتاجان إلى إسناد من العوامل الاقتصادية والعسكرية وغيرها من أشكال القوة.

فأين مكمن القوة في النظام الدولي، وما تأثيرها في الترتيبات الدولية، في ظل الشروط الدولية والمحلية الحالية؟ هذه مسائل جوهرية يدور حولها الجدل، وقليلا ما يقع الاتفاق بشأنها. فالقوة تحتل موقعا مركزيا بين اهتمامات المعنيِّين بالشؤون الدولية على الأقل منذ أيام ثوسيديديس Thucydides ومكيافيلي Machiavelli، من ناحية، ومن ناحيةٍ أخرى لم تكن مفاهيم القوة محلَّ رصد منهجي إلا في العقود الأخيرة من زماننا (Berenskoetter and Williams (eds) 2007; Acharya 2014). وحيث إن ذلك لم يفْضِ إلى إجماع، أيا كان شكله، بخصوص طبيعة القوة وتوزيعاتها الحالية بين اللاعبين، فأفضل ما يمكن عمله هو رسم صورة تقريبية للمواقف الرئيسة وطرح رؤى التحليل الراهن على هذا الأساس. يميل الواقعيون إلى إبراز تركيز القوى المادية في قبضة الدول القوية؛ ويميل الليبراليون إلى تبيان توزيع عديد من أشكال متنوعة من القوة بين كثرة من اللاعبين. وينطوي الموقفان على قدر من التبصر وقدر من النقائص؛ وعلى هذا الأساس سوف أطرح وجهة نظري.

القوة، وفقا للتمييز الأكثر شيوعا، هي ما يتيح لأحد اللاعبين (أ) أن يجعل لاعبا آخر (ب) يفعل شيئا لم يكن ليفعله لولا ذلك (Dahl 1957). وهذه هي القوة في حال الفعل: عند نشوب صراع بين لاعبين ينتصر الأكثر قوة. ومن الواضح أن القوة قد تفعل فعلها حتى عندما لا يكون الصراع الواضح واردا. فاللاعب المتحكم في الأجندة قد يحُول، تماما، دون طرح مسائل معينة على الطاولة. وهذا شكل من القوة البنيوية: القدرة على تقرير القواعد التي يعمل الآخرون وفقا لها (Strange 1988: 24). وغالبا ما تمضي القوة البنيوية حتى إلى ما هو أبعد من ذلك، لأنها تعمل حتى في غياب صراع معترف به: فاللاعبون الأقوياء قادرون على تحديد الأجندات وصوغ بُنى التفاعل مع من هم أقل قوة؛ وهذا ما يدعوه ستيفن لوكس Steven Lukes (2005) بالسيطرة.

وعلى هذه الخلفية تدور سلسلة من المجادلات حول القوة في العلاقات الدولية. ومثال ذلك ما يقترحه مايكل بارنيت Michael Barnett ورايموند دوفال Raymond Duvall (2005) من تصنيف يحدد أربعة مجالات للقوة؛ ويناقش ديفيد بالدوين David Baldwin (1979) العلاقة بين القوة الممكنة والمتحققة، ويسعى إلى إثبات ضرورة الاهتمام بمدى انتشار القوة وبثقلها ومجالها، وهو موضوع تابعه جوزيف

ناي Joseph Nye (2002). ويتفحص باري بوزان (2004b) مسألة القطبية (ما هي القوى الكبرى والقوى العظمى؟) في عالم ما بعد الحرب الباردة، ويذهب إلى ضرورة دراسة هذه المسألة في تفاعلها مع الهوية؛ وتجمع المساهمات التي حررها بيرينسكتر Berenskoetter ووليامز Williams (2007) بين عدد متنوع من الرؤى النظرية للقوة (انظر أيضا Acharya 2014; Weber and Jentleson 2010).

وعندما تدور المناقشات على خلفية كهذه فقد لا تكون هناك غرابة في أن يشوب المناقشات حول القوة في النظام الدولي في عالم ما بعد الحرب الباردة قدرٌ من التشوش. ويكفي أن نذكر هنا رأيين يقعان على طرفي المجادلات: يذهب أحدهما إلى القول بتركيز كلي للقوة؛ ويذهب الآخر إلى القول بانتشار كلي للقوة. برز الرأي الأول، بكل جلاء، إثر انتهاء الحرب الباردة، حين لم يبقَ على المسرح سوى قوة واحدة؛ بدا من المنطقي افتراض تركُّز القوة بيدَي تلك الدولة القائدة. تحدث المؤرخ بول كينيدي Paul Kennedy عن «فارق القوة» بين الولايات المتحدة وبقية العالم: «لم يحدث قط مثل هذا التفاوت في القوة؛ لم يحدث قط. راجعتُ جميع الإحصائيات المقارَنةَ للإنفاق العسكري ولأفراد القوات العسكرية، عبر القرون الخمسة الأخيرة، كما دونتُها في كتابي «صعود القوى العظمى وسقوطها» The Rise and Fall of the Great Powers ، فلم أجد أمة أخرى تقترب من هذا المستوى» (Kennedey 2002). وبعد ست سنوات وجد ستيفن بروكس Stephen Brooks ووليام وولفورث William Wohlforth أن تقييم بول كينيدي لايزال صحيحا: «وحتى عند فهم القدرات على نحو أوسع، يشمل مصادر القوة الوطنية الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها، فهي تتركز في الولايات المتحدة بدرجة لم يقع مثلها قط في تاريخ النظام الدولي الحديث» (27 :2008).

أما عن وجهة النظر الأخرى فتذهب سوزان سترينج Susan Strange، في العام 1996، إلى أن سلطة الدولة يضيق نطاقها لأن قوة الدول تتراجع لمصلحة الأسواق بشكل خاص؛ فالدولة برأيها تصبح «مجرد مصدر واحد، محدود القوى والموارد، بين مصادر عديدة للسلطة» (Strange 1996: 73). ويتحدث عالم الاجتماع يان آرت شولت Jan Aart Scholte عن تبعثر القوة بين «خليط متنافر من اللاعبين في نظام متعدد القطبية» (2013). ويمضي كتاب أصدره

أخيرا موازيه نعيم Moisés Naím، الذي سبق تقديمه (انظر الفصل الأول)، بهذا الرأي إلى مدى أبعد. فهو يرى أن «القوى الصغيرة تُلحق الهزيمة باللاعبين العمالقة»؛ القوة تنتقل باتجاه القاع، لأن «الناس صار قيادهم أقل سلاسة وصاروا أكثر ميلا إلى مساءلة السلطة» (2013b: 1).

ومن الممكن فهم هذين الموقفين المتقابلين على نحو أفضل بوضعهما في سياقهما النظري المناسب. تعتمد الرؤية القائلة بتركيز القوة على فهم واقعي للقوة يؤكد القوة المادية في بيئة دولية معادية. وتعتمد الرؤية القائلة بتبعثر القوة على فهم ليبرالي/ بنائي يبرز مفهوما اجتماعيا/ غير مادي للقوة في بيئة دولية متعاونة. ولكل منهما وجاهته، لكن لا يمتلك أحدهما دقة وافية في توصيفه للقوة في النظام الراهن. ونطور وجهة النظر هذه فيما يلي.

تركيز القوة: القوة المادية والفوضى

يقوم التحليل الواقعي على افتراض أن النظام الدولي يتألف من دول ذات سيادة (ولا حاجة بنا إلى توضيح مختلف تفريعات التحليل الواقعي هنا). والدول تسيطر على أدوات العنف؛ فهي تحدد قواعد اللعبة لجميع اللاعبين الآخرين وبينهم الشركات والأفراد والمنظمات. والنظام الدولي تسوده الفوضى (انظر الفصل الثالث)؛ والفوضى تعني انعدام الأمن. لا يسع الدول أن يثق بعضها بنيَّات البعض الآخر. ولكي تدافع الدول عن نفسها فهي في حاجة إلى القوة، وبخاصة القوةُ العسكرية، لكنها تحتاج أيضا إلى الحجم (السكان والإقليم)، إضافة إلى القدرات الاقتصادية والتكنولوجية وغيرها.

وهذا هو التفكير الذي يحكم الرؤية التي تعطي الأولوية للدولة ذات السيادة، وتركز على القدرات المادية باعتبارها المصدر الرئيس لقوة الدولة. الدول هي الوحدات الأساسية التي يتألف منها النظام الدولي. وللقوة العسكرية للدول أهمية خاصة لأنها هي ما تلجأ الدولة إلى استخدامه حال نشوب صراع عنيف، لكن القوة العسكرية لا بد لها من موارد قوة مادية أخرى أيضا، من بينها القدرة الاقتصادية. ووفقا لهذه الرؤية تكون القوة المقتدرة هي دولة لديها «قدرة صناعية وعسكرية يُعتد بها» (Posen and Ross 1996-7: 17). ويؤكد جون ميرشايمر على القوة

العسكرية حين يدفع بأن «القوة الفعالة لدى الدولة تتحقق بقواتها العسكرية... لأن القوة هي المرجع النهائي في السياسات الدولية» (Mearsheimer 2001: 55-6).

ويدرك الواقعيون، تمام الإدراك، وجود فارق مثلا بين امتلاك قدرة عسكرية من ناحيةٍ، واستخدامِها استخداما فعالا في موقف معين من ناحيةٍ أخرى. لكنهم يقللون من أهمية هذا التمييز بسبب الخطر المتأصل في الفوضى. وعندما تكون المواجهات العنيفة إمكانية دائمة، فالمعيار النهائي للقوة هو القدرة على الانتصار (القدرة على كسب الحرب)، وهذا يعطي الأولوية، بالضرورة، للقدرات العسكرية والاقتصادية. وأكثر من ذلك تُعَدُّ الدول ذات السيادة لاعبين يتصفون بالوحدة والتماسك، أشبه بكرات البلياردو التي تتدحرج على الطاولة التي هي النظام الدولي. وهي تتصف بالوحدة بمعنى أن قادة الدول يتحدثون ويتصرفون نيابة عن دولهم. وهي متماسكة بمعنى أن قوة الحكومة وقوة الدولة كوحدة إقليمية لها سكانها ومواردها، يُنْظَرُ إليها بوصفها شيئا واحدا. وقادة الدول وحكوماتها يتعرضون لضغط دائم من قبل النظام، لأن الفوضى تعني انعدام الأمن، وانعدام الأمن قد يُفضي إلى صراع عنيف تترتب عليه نتائج كارثية بالنسبة إلى الدولة. وفي الحالات التي يكون الصراع فيها احتمالا ماثلا، يُفْتَرَض ببساطة أن قيادات الدولة قادرة على استخدام الموارد العسكرية وغيرها من الموارد المادية للدولة على النحو المناسب. وبتعبير آخر ليس استخدام القدرات مشكلةً، ومن ثم في وسعنا التركيز على القدرات المادية للدول ونحن نسعى، عبر التحليل، إلى معرفة من يمتلك القوة.

وتجبرنا هذه الرؤية للقوة، إذن، على التركيز على موارد القوة المادية للدول حتى نكتشف من يملك القوة في النظام الدولي. وتعين الاهتمام، على نحو خاص، بالقوة العسكرية، لكن المصادر الأخرى للقوة، وبينها القدرة الاقتصادية، لها أهميتها هي أيضا. وإن تبنينا هذه الرؤية، فهل أولئك الواقعيون محقون فيما يذهبون إليه من أن الولايات المتحدة تتركز في يديها القوة على نحو هائل؟ قد تكون الإجابة المختصرة هي «نعم»، إن نظرنا في بعض الأرقام الأكثر أهمية:

- الإنفاق العسكري: إذا أخذنا أكبر 15 دولة من حيث الإنفاق العسكري في العام 2013 فسوف نجد أن حصة الولايات المتحدة منه تبلغ 37 في المائة، وتبلغ حصة الصين 11 في المائة، وحصة روسيا 5 في المائة، في حين تبلغ حصة الاثنتي عشرة

دولة الباقية 4 في المائة من الإجمالي (SIPRI 2013). وهذا يعني أن الولايات المتحدة متفوقة على ما عداها بدرجة كبيرة، من حيث الإنفاق العسكري؛ وفي الوقت ذاته لا يتجاوز هذا الإنفاق 3.8 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الأمريكي. وفي العام 1988 بلغ إنفاق الولايات المتحدة 5.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي؛ وإبان حرب فيتنام قارب الإنفاق 10 في المائة (Brown 2013: 36). وهناك اتفاق عام على أن هذه القدرة العسكرية الهائلة تضمن للولايات المتحدة قيادة المشاعات العالمية، من بحر وجو وفضاء، وهي التي «لا تخص أحدا في حين أنها تضمن الوصول إلى كثير من أنحاء الكوكب» (Posen 2003).

● القدرة الاقتصادية: في العام 2013 بلغت حصة الولايات المتحدة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، محسوبة على أساس تعادل القوة الشرائية، 19.3 في المائة؛ وبلغت حصة الصين 15.4 في المائة (Quandl 2014). وفيما يتصل بنصيب الفرد من إجمالي الدخل تختلف الصورة بدرجة أكبر بالطبع: فهي تبلغ في الولايات المتحدة 53101 دولار أمريكي للفرد، في حين تبلغ في الصين 9844 دولارا أمريكيا، أي أن حصة الفرد من إجمالي الناتج العام في الصين أقل من 19 في المائة من مثيلتها في الولايات المتحدة.

● الابتكار والتكنولوجيا: يفوق الإنفاق الأمريكي على البحث والتنمية R&D إنفاق أي دولة أخرى، بهامش بالغ الاتساع، عند حسابه بالقيمة المطلقة (408 مليارات دولار أمريكي، وفق تعادُل القوة الشرائية، في 2010، انظر NCSES 2013). ولكن كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي (2,81) فإن الرقم يبدو أقل إبهارا؛ فالأرقام في دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية وفنلندا تفوقه، لكن أرقام الصين لا تفوقه (1,77). بيد أن الولايات المتحدة تحتل المركز الأول فيما يتصل بحصة كل دولة من الإنتاج العالمي للتقنيات العالية (بلغت 39 في المائة في العام 2003). والولايات المتحدة هي الأولى أيضا من حيث تسجيل براءات الاختراع والدرجات العلمية في مجالات العلوم والهندسة (Brooks and Wohlforth 2008: 32-3).

وباختصار إن نظرةٌ إلى التجليات الرئيسة للقدرة المادية للدولة ذات السيادة تُبرز، بالفعل، صورةً للتركيز، بل صورة فجوة هائلة الاتساع، تحتل فيها الولايات المتحدة موقع القيادة في النظام. وبين المراقبين من يتشكك في هذا الأمر؛ وبدلا من التركيز

على الأرقام الحالية هم يركزون على الاتجاهات الحالية. القوى الصاعدة، وبخاصة الصين، تلحق بالولايات المتحدة على نحو سريع، وسوف تتجاوزها بمرور الوقت. فقبل خمسة وعشرين عاما كانت حصة الصين من الناتج المحلي الإجمالي في العالم 3.81 في المائة، وكانت حصة الولايات المتحدة 25 في المائة (Quandl 2014). ولكن، وكما رأينا فيما سبق، الفجوة تضيق، وفي غضون سنوات قليلة سوف يصبح الاقتصاد الصيني الاقتصاد الأكبر؛ ومن المتوقع أن يفوق الاقتصاد الصيني اقتصاد الولايات المتحدة بمقدار مرة ونصف المرة، بحلول العام 2030 (Investopedia 2013). وفيما يخص القدرة العسكرية فهي تتبع السعة الاقتصادية، أساسا، وفقا لتشارلز كوبتشان Charles Kupchan؛ لأن «القوة الاقتصادية هي، في النهاية، أساس القوة العسكرية»؛ ومن ثم فإن «قدرا أكبر من التماثل في القدرات الاقتصادية، مستقبلا، من شأنه أن يترجم، في النهاية، إلى قدر أكبر من التماثل في توزيع القوة العسكرية في العالم» (Kupchan 2012: 80, 84)؛ (انظر أيضا Layne 2009).

نشأ عن هذه التقديرات المتفاوتة جدل واسع بين من يقبلون بفكرة تراجع القوة الأمريكية ومن يرفضونها (ملخص في Acharya 2014: 12-32). ويذهب الرافضون لفكرة التراجع إلى القول بأن صعود الصين وغيرها من القوى الصاعدة هو قول مبالغ فيه. فأولا، وعلى سبيل المثال، فالتحديات التي يواجهها الاقتصاد الصيني تحديات خطيرة، كما رأينا في الفصل الثاني؛ ولا يتعلق الأمر بمجرد المحافظة على معدلات النمو الفائق للعقود السابقة؛ فهناك عناصر اقتصاد شبحي(*) حيث لا يجد التقدم الكمي ما يناظره من التحولات النوعية، وحيث تتزايد، بنحوٍ سريع، المشكلاتُ البيئية وغيرها من المشكلات المتصلة بنمط التراكم الحالي. وثانيا، بُسِّطت العلاقة بين القدرة المادية وموقع القوة الكبرى بدرجة كبيرة، في هذه التقديرات. وأحد مظاهر هذا التبسيط يتصل بما إذا كانت هناك أنماط محددة للقوة الاقتصادية (مثلا، كفاءة التقنيات العالية، وصناعة الصلب) أو القوة العسكرية (التسلح النووي؛ والقوات الجوية أو البحرية أو البرية)، تفوق غيرها من حيث الأهمية النسبية. ويتصل مظهر آخر من مظاهر هذا التبسيط بإمكانية تحويل القدرة الاقتصادية إلى قوة عسكرية واقتصادية (Zakaria 1998).

(*) عناصر التكلفة غير المعلنة. [المترجم].

ولكل جانب من جانبي هذا الجدل وجاهتُه. فمن جهةٍ تبقى الولايات المتحدة هي القوةَ القائدة من الناحية المادية. ومن جهة أخرى يكون مركزها أقلَّ سيطرة من قبل، والأخطر من ذلك أن التفوق الأمريكي العسكري الهائل أصبح أقل جدوى، من حيث تحقيق النفوذ والسيطرة، من قبل، كما سنبين في موضع لاحق. لكن يتعين أولا أن نطرح وجهة نظر القائلين بـ «انتشار القوة».

انتشار القوة: القوة اللامادية في بيئة تعاونية

نلتفت الآن إلى الرأي الذي يمضي باتجاه آخر، ويركز على تبعثر القوة. لا ينطلق التحليل الليبرالي من الدول؛ بل ينطلق من أفراد هم مواطنون في دول. والدول ليست، في المقام الأول، حاوياتٍ للقوة، كما يرى الواقعيون؛ هي مَلْغَمَات amalgamations من أفراد، وغرضها الرئيس حماية حقوق مواطنيها في الحياة والحرية والمِلْكية (Greenberg and Mayer 1990). ويترتب على ذلك أن الدولة ليس في وسعها أن تكون كلية القدرة: تعتمد الدول على ما تلقاه من القبول من أفرادها، والدول لا تنفرد بالعلاقات العابرة للحدود. فالعلاقات المتجاوزة للوطنية، أي العابرة للحدود والقائمة بين أفراد ومجموعات من «اللاعبين غير الدولتيين»، كانت موجودة دوما؛ وقد تزايدت أهميتها كثيرا في عالم معولَم تتزايد فيه سرعة حركة السفر والاتصال. وفوق ذلك هناك سوق عالمية تدير فيها الشركات المتجاوزة للوطنية وغيرها من اللاعبين الدوليين تجارة عابرة للحدود.

القوة، إذن، مبعثرة بين كثرة من لاعبين مختلفين وعلى عدة مستويات (Nye 2002: 46; Guzzini 2012): هناك مستوى دون-وطني من حكم محلي وتجارة محلية وجماعات محلية. وهناك مستوى فوق-وطني من منظمات دولية وشركات متجاوزة للوطنية ومنظمات غير حكومية. وهناك مستوى وطني من حكومة مركزية وشركات وطنية ومنظمات القطاع الثالث الوطنية(*) third- sector organizations. وكل هذه الكيانات لها علاقات عابرة للحدود؛ وهي تؤثر في الأفراد والجماعات والمنظمات خارج الحدود وتتأثر بهم بدورها؛ وهذا ينفتح على بنية للقوة بالغة التركيب.

(*) المنظمات التطوعية والمجتمعية المستقلة عن الحكومة. [المترجم].

وفي الوقت ذاته، فالدول ذات السيادة لا تتمتع بالقدر الذي ينسبه إليها الواقعيون من التوحد والتماسك. الحكومات الوطنية هي كيانات مركبة، شأنها شأن المجتمعات التي تمثلها، والعلاقات بين الدول تنشأ على كثرة من المستويات وعبر عديد من الأقنية (Keohane and Nye 1977: 24). وبتعبير آخر هناك شبكة متعددة الأوجه من العلاقات عبر الحكومية. وهذا يتصل بحقيقة أن ما يرتبط بـ «السياسات العليا» للمواجهة العسكرية المحتملة، في النظام الدولي الحالي، قليل للغاية. ومعظم ما يدور في الشؤون الدولية أشد اتصالا بـ «السياسات الدنيا» للمسائل الاجتماعية والاقتصادية.

وفيما يخص مصادر القوة، لا يُغفل الليبراليون القوة المادية، لكنهم يؤكدون على المصادر غير المادية وغير الملموسة للقوة، من قبيل التماسك الوطني؛ والثقافة الكونية؛ والنفوذ في المؤسسات الدولية. والتماسك الوطني هو قدرة الدولة والمجتمع على الوقوف معا؛ والثقافة الكونية هي الثقافة ذات الجاذبية الكونية. وتبقى الولايات المتحدة قوية بمعنى أن «قيم الديموقراطية والحرية الفردية والحراك الصاعد والانفتاح، القيم التي غالبا ما تعبر عنها الثقافة الشعبية الأمريكية، وكذلك التعليم العالي والسياسة الخارجية تسهم، كلها، في القوة الأمريكية في مجالات كثيرة» (Nye 2002: 11). وهذا ما يدعوه جوزيف ناي Joseph Nye بالقوة الناعمة: «أن تجعل الآخرين يريدون ما تريد» (Nye 2002: 9) عبر الجاذبية، لا باستخدام القوة أو التهديد.

ويعتبر الليبراليون أن مصادر القوة يصعب تغيير مجالات توظيفها. فمصادر القوة في مجال ما، مثل الملاحة أو تكنولوجيا الحواسيب أو التجارة الدولية، لا يمكن – أو لا يسهل – استخدامها في مجالات أخرى. وهذا يزيد من تعقيد بنية القوة إلى حد بعيد بالطبع، لأنه من الضروري تحديد نوع القوة التي نتحدث عنها وتحديد مجالاتها. وقد تكون الدول الصغيرة مثل الدنمارك أو النرويج قوية في مجال الملاحة أو النفط؛ ويمكن القول إن القدرة العسكرية للدول الكبرى هي، على العموم، قليلة الجدوى في الشؤون غير العسكرية. وباختصارٍ تكون القوة موزعةً بين كثرة من اللاعبين عبر تنوع واسع لمجالات النشاط.

وفي الوقت ذاته يؤكد الليبراليون أن العلاقات الدولية، في الأغلب، غير عدائية. ففي عالم مضت فيه قُدُما الديموقراطية والاعتماد المتبادل، يمكن للصداقة بين الدول

أن تحل محل العداوة. وحتى إن لم تتصادق جميع الدول ليس من الضروري أن تتعادى: الصراع العنيف الذي يتنبأ به الواقعيون ليس دائما على مبعدة خطوة واحدة (cf. Sørensen 2008b). ولهذه الأسباب ليست القوة العسكرية بالأهمية التي يزعمها الواقعيون.

وباختصارٍ تتحول آراء الليبراليين باهتمامها بعيدا عن القدرات المادية، لتركز، بدلا من ذلك، على استخدام القوة في حالات محددة. ونظرا إلى كثرة المنخرطين في العلاقات الدولية، فاللاعبون الداخلون في لعبة القوة هم لاعبون كُثر. ولأن الصراع العنيف غير مرجح في معظم الحالات، فكثير من المصادر المختلفة للقوة لها أهميتها، والمصادر غير المحسوسة، مثل القوة الناعمة، ليست أقلها أهمية. وهذا يفضي إلى بنية غامضة للقوة، حيث يوظف عدد هائل من اللاعبين مقدارا كبيرا من القوة المتباينة الأشكال.

القوة في النظام الدولي الحالي

أين موقع القوة في النظام الدولي الحالي إذن؟ هذا سؤال قديم انشغل به فقهاء العلاقات الدولية منذ زمن. دار الجدل الرئيس بين الواقعيين والليبراليين، في أواخر الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، إبان الحرب الباردة (Jackson and Sørensen 2016: 114–22). أكد الليبراليون غموض بنية القوة في الديموقراطيات الغربية التي تكاملت، تكاملا محكما، في المجالات الاقتصادية وغيرها؛ أشار الواقعيون إلى المواجهة بين الشرق والغرب وإلى غير ذلك من أشكال العداوة (بين الهند وباكستان، مثلا) حيث يصعُب أن يقال إن المواجهات العسكرية غير واردة وكرروا القول بإن مواجهات كهذه يمكن أن تظهر في أي مكان آخر. صحيح أنه في زماننا هذا هناك بعض بقاع العالم (الشرق الأوسط، مثلا) أكثر عرضة للصراع من غيرها (أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية مثلا)، ولكن بما أن عالم اليوم هو نظام دولي وثيق الترابط ومحكم الوشائج، فلا بد أن نكوِّن فكرة ما عن البنية العامة لذلك النظام فيما يتصل بالقوة.

أولا يتعيَّن عند دراسة النظام الدولي أن نركز على الدول ذات السيادة باعتبارها اللاعبين الرئيسين. إنها الوحدات الأساسية للنظام الدولي وهي التي تضع الأحكام الملزمة للاعبين الآخرين. لكن الدور الخاص الذي تضطلع به الدول لا يجعل غيرها

عديم الأهمية. والدول لا تتصرف منفردة، في عزلة مترفعة عن كل ما عداها. فهي شديدة التأثر بالناس والجماعات في المجتمع؛ وقد بيَّن الفصل الثاني كيف أن الشروط الداخلية لكل دولة تؤثر في ما يمكن للدولة عمله بالنسبة إلى النظام الدولي. ومن ثم يكون للأفراد والجماعات في المجتمع المدني أهميتهم؛ وهذا ينطبق أيضا على قوى السوق والشركات والعمالة، إن تحدثنا عن الاقتصاد. والمسألة هي أنه لا يتعيَّن النظر إلى الدولة وإلى «اللاعبين غير الدولتيين» باعتبار الطرفين منفصلين أحدهما عن الآخر.

وعند التركيز على قوة الدول يتعين الاهتمام بشروط الأسواق والمجتمعات المدنية. فهذه كيانات متكاملة في الدول التي تظهر فيها؛ بتعبير آخر، فالقوة القائدة لا تتصف بهذه الصفة باعتبارها دولة بالمعنى الضيق لجهاز الدولة وموارده؛ الأمر يتصل أيضا بـ«اللاعبين من غير الدول» كما بيَّن ستيوارت براون Stuart Brown: «بالإضافة إلى صناع السياسات وإلى الهيئات الحكومية، فالقوة المهيمنة، بحكم التعريف، تكون بين مقوماتها تشكيلة واسعة من لاعبين غير دولتيين، أصحاب نفوذ ولهم توجه عولمي، وتشمل تلك التشكيلة المَبرات والمؤسسات والجمعيات الدينية الخيرية والاتحادات المهنية والمنظمات غير الحكومية المتجاوزة للوطنية والجامعات والشركات» (Brown 2013: 8). وباختصار، فالتركيز على الدولة لا يحتم استبعاد اللاعبين من غير الدول.

وإذا بدأنا بالقوة العسكرية فلا مجال للشك في أولية الولايات المتحدة. ولا ينحصر الأمر في أن الولايات المتحدة تنفق على الدفاع أكثر مما تنفقه بقية القوى الكبرى مجتمعة، فالأمر يتعلق أيضا بنوعية التجهيزات والقدرة على توظيفها. فلا أحد غير الولايات المتحدة يمتلك أسطولا من الطائرات القادرة على أن «تحمل دبابات فرقة مدرعة وتمضي بها... إلى منطقة الخليج العربي فيما بين 36 و48 ساعة» (Odom and Dujarric 2004: 79). وهذه هي الحال في جميع القطاعات العسكرية: الطائرات من دون طيار والقوات البرية وأساطيل أعالي البحار والأسلحة النووية وما إلى ذلك. ويتعزز التفوق العسكري للولايات المتحدة بسلسلة من القواعد المتقدمة التي تؤمِّن لها انتشارا دوليا لا يتيسر لأحد أن يبدأ بمضاهاته.

وعندما ننتقل إلى القدرات الاقتصادية تبدو الصورة أكثر ثراء بالتفاصيل الدقيقة. ظل الاتحاد الأوروبي أكبر اقتصاد في العالم طوال الفترة من 2007 وحتى 2012.

لكن الولايات المتحدة عادت إلى المقدمة في العام 2013 مع أزمة اليورو، إذ بلغ إنتاجها 16.7 تريليون دولار مقابل 15.8 تريليون دولار للاتحاد الأوروبي. وفي العام 2013 كانت الصين في الموقع الثالث، بحجم إنتاج قريب من الرقمين المذكورين هو 13.34 تريليون دولار. وهذا مستوى لا يدانيه اقتصاد آخر؛ فالهند في الموقع الرابع بإنتاج بلغ 4.96 تريليون دولار، وتليها مباشرة اليابان التي حققت 4.73 تريليون دولار (CIA World Factbook). وهكذا، ففي حين أن توزيع القوة العسكرية «أحادي القطبية، إلى حد بعيد»، وفقا لجوزيف ناي، فالقوة الاقتصادية «متعددة القطبية، منذ أكثر من عَقد من الزمان، والولايات المتحدة وأوروبا واليابان والصين هي اللاعبون الرئيسون والآخرون تتزايد أهميتهم» (Nye 2010: 3).

لكن هناك ما يدعو إلى إمعان النظر في الأرقام العامة. والسؤال هو ما إذا كان يمكن حساب القوة الاقتصادية بأرقام الناتج المحلي الإجمالي فقط. وأحد جوانب هذه المناقشة هو قياس الناتج المحلي الإجمالي ذاته. فمن الباحثين من يذهب إلى أن حساب الناتج المحلي بتعادل القوة الشرائية يبالغ في رصد القوة الاقتصادية الصينية، إلى حد بعيد، لأنه يجعل من الممكن التلاعب في الحسابات والتغطية على حقيقة الصورة. وفي الوقت ذاته، لا يعكس الناتجُ المحلي الإجماليُّ القوةَ الوطنية: كانت الصين أكبر اقتصاد في العالم، وبهامش واسع بينها وبين غيرها في العام 1820 على سبيل المثال، وبقيت كذلك طِوال قرن «المذلة» التي قاستها، تحت سيطرة بريطانيا واليابان (Beckley 2011).

لكن المسألة الحاسمة تتصل بالعلاقة بين الحجم الكلي للاقتصاد، من جهة، والقدر المتاح من مصادر القوة من جهة أخرى. فعندما يزيد إنتاج مليار صيني ويزيد معه استهلاكهم، فهذا يترتب عليه اختلاف كبير بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وليس بالنسبة إلى المصادر التي يمكن تكريسها لأغراض وطنية. والأجدر بالاهتمام هو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والمتوسط الأمريكي هنا، على سبيل المثال، يزيد على المتوسط الصيني بما مقداره 25 ألف دولار أمريكي، عند المقارنة بالحالة في العام 1991 (Beckley 2011:59). وبالنسبة إلى المستقبل سوف يكون في الصين، خلال عقدين، 300 مليون متقاعد في «أصعب عملية انتقال للشيخوخة في التاريخ»، وسوف يتراجع معدل من هم في سن العمل إلى من هم في

سن التقاعد، من «ثمانية إلى واحد»، كما هو اليوم، ليصبح «اثنين إلى واحد» بحلول العام 2040 (Beckley 2011: 61).

وهكذا تحتاج الأرقام العامة إلى تمحيص؛ لكننا نكون في مأمن من الخطَل إن خلصنا إلى أن الولايات المتحدة متقدمة بفارق هائل، من حيث القدرات العسكرية، كما أنها قوية أيضا اقتصاديا. وهذا من شأنه أن يجعل منها قوة مسيطرة وفق رؤية «التركيز» التي عرضنا لها فيما سبق. وهذه رؤية تأسست على عالم الواقعيين، حيث العداوة قائمة بين الدول والحرب خيار دائم، ومن ثم يكون الفوز معقودًا لواؤه للدولة التي تمتلك القدرة الأعظم على كسب الحرب. ولكن بالمقارنة بعالم اليوم تبدو هذه الرؤية بالغة التبسيط. الحرب بين الدول تتراجع أهميتها. نحن لا نعيش في عالم من الفوضى الفظة حيث تتناطح الدول المتعادية من غير انقطاع. نحن نعيش في مجتمع دولي، في عالم الأعراف والأحكام الدولية. وسيادة الدولة لا تتمثل، فقط، بإحصائيات مادية للقوة العسكرية والاقتصادية. تتطلب السيادة أيضا الاعتراف من دول أخرى، والتزاما باتباع قواعد بعينها، ترتبط بالعضوية في مجتمع الدول (Bull 1995: 13). الدول لا تقوم بينها عداوات دائمة، وهذا يقلل من الأهمية النسبية للقوة العسكرية (Weber and Jentleson 2010; Buzan 2004b; Acharya 2014).

يمكن أن تتنوع ثقافات الفوضى، ويمكن أن تؤدي الصداقة دورا أكبر بكثير. ويتحدث أليكساندر فيندت عن ثلاثة أنماط رئيسة مثالية للفوضى (Wendt 1999: 257)، حيث يمكن أن تكون الدول أعداء أو متنافسين أو أصدقاء. ونحن اليوم في مجتمع دولي فيه عديد من الأصدقاء، وكثير من المتنافسين، وعدد أقل من الأعداء. قد تتغير الأمور بالطبع، كما حدث من قبل، على مر التاريخ. كل مجتمع دولي هو مجتمع في طور التشييد، بمعنى أن الدول المنخرطة فيه تواصل تطويره عبر سلوكياتها وتفاعلاتها. وقد ذهبتُ، في الفصل الثالث، إلى أن النظام الدولي تحرك باتجاه مزيد من الصداقة والعلاقات السلمية؛ وكان هذا هو المنطق وراء تراجع أهمية الحرب بين الدول. ويمكن للأمور أن تمضي في الاتجاه الآخر أيضا، فقد تحركت الأمور بين روسيا والغرب، في الفترة الأقرب إلينا، باتجاه العداوة بأكثر مما تحركت باتجاه الصداقة.

لكن التحرك الأقوى، منذ انتهت الحرب الباردة، هو باتجاه الصداقة بأكثر مما هو باتجاه العداوة. وهذا يساند وجهة النظر الليبرالية التي تقول إن القدرة العسكرية تتراجع أهميتها باعتبارها مصدرا للقوة، في حين تتزايد أهمية القوة الاقتصادية وغيرها من أشكال القوة غير الملموسة، وبينها القوة الناعمة. ولا يعني ذلك أنه يتحتم علينا أن نعتنق وجهة النظر المتطرفة التي تقول بـ «نهاية القوة» (Naím 2013a)، حيث يبلغ انتشار القوة بين كثرة من اللاعبين المختلفي المستويات درجةً يصبح معها أي حديث عن بنية القوة حديثا بلا معنى. لكن ما يعنيه بالفعل هو أن تنوع أشكال القوة، من سياسية واقتصادية وتقنية وثقافية وأيديولوجية يصبح ذا صلة بالتقييم الشامل لمن يملك القوة (Brown 2013: 22). وباختصارٍ نحن في حاجة إلى رؤية للقوة تكون أشمل من الرؤية التقليدية التي تركز على «القدرة على كسب الحرب».

وبالطبع ليس هناك اتفاق على تحديد موارد القوة ذات الصلة بهذا التحليل الأكثر شمولية، ولا على أهميتها النسبية. وقد ركز روبرت كيوهان Robert Keohane، في تحليل كلاسيكي، على الجوانب الاقتصادية؛ ذهب إلى أن القوة القائدة تحتاج إلى عدد من الموارد الاقتصادية في مختلف القطاعات، تشمل المواد الخام ورأس المال والأسواق وميزة تنافسية في إنتاج السلع عالية القيمة (Keohane 1984: 32). وبالنسبة إلى جوزيف ناي، تتجلى القوة في زماننا هذا على مستويات ثلاثة: على المستوى العسكري، حيث السيادة للولايات المتحدة، وعلى المستوى الاقتصادي المتعدد القطبية، وفي أفق العلاقات المتجاوزة للوطنية الذي يشمل أي شيء من رجال المصارف إلى الإرهابيين، وحيث القوة «مبعثرة على نطاق واسع» (Nye 2002: 39). والمسألة هي أنه لا بد من التنوع الواسع لموارد القوة، وبينها القوة الناعمة والقوة المؤسسية، لكي تتيسر الحركة في هذا السياق المركب. ويناقش ستيوارت براون القوة في صلتها بالأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية (Brown 2013).

ولا يسعُني أن أواصل تتبع هذا النقاش حول أنماط القوة، ولا يستوجب هذا التحليل أن أفعل ذلك. وحتى إن كان هناك خلاف حول أفضل الطرق لحساب القوة، فإن معظم المراقبين يتفقون على أنه «من المرجح أن تبقى الولايات المتحدة منفردة بمركز القوة الأعظم فترة طويلة من القرن الجديد» (Nye 2002: 39; Brown 2013: 24). وقد أشرنا

إلى التفوق الأمريكي في القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية. وتقترن قوة الولايات المتحدة في هذه المجالات بقوتها في مجالات أخرى: فقد وُضعت التصورات التي قامت عليها المؤسسات المتعددة الأطراف القائمة، ومنها نظام الأمم المتحدة، وجرى تطويرها، بقيادة الولايات المتحدة. وتقوم هذه المؤسسات على مبادئ ليبرالية تُعَد تجسيدا للقيم الليبرالية التي تقوم عليها المجتمعات الأمريكية (والغربية)، وهي القيم التي تتألف منها قاعدة القوة الناعمة لهذه الدول.

لكن هذه الرؤية لا تطرح كامل قصة توزيع القوة؛ ولهذا فقد تكون مضللة. هي لا تطرح كامل القصة لأن القوة لا تقتصر على الموارد المتنوعة، مادية كانت أو غير ذلك. هي تتعلق أيضا بالقدرة على استخدام هذه الموارد في العلاقة مع الآخرين. ومن هذه الناحية، الولايات المتحدة هي الآن أضعف مما كانت عليه من قبل، على نحو بيِّن، لعديد من الأسباب. أول هذه الأسباب أن القوة العسكرية الهائلة هي أقل نفعا في عالم أصبحت فيه الحرب بين الدول شيئا ولى زمانه. ويقول باري بوزان إنه في حالة كهذه «يصبح مركز القوة العظمى معلقا، وبدرجة أكبر، على القدرة على تخليق واستدامة مجتمعات دولية... بأكثر مما هو معلَّق على القدرة على شن الحروب» (Buzan 2004b: 139).

وثانيا القوة الاقتصادية متعددة الأبعاد. ففي بعض المجالات، مثل صناعة الآلات، تحتل ألمانيا مركز القيادة في العالم؛ وفي مجال النقل البحري بالحاويات ترتفع الدنمارك إلى أعلى مما يسمح به وزنها. قد تكون الولايات المتحدة هي الأقوى على وجه العموم، لكن هذا لا يترجم إلى بروز في جميع المجالات الاقتصادية. وثالثا حتى إن كانت المؤسسات الدولية قائمة على مبادئ ليبرالية، فليس في مقدور الدول الليبرالية، وبينها الولايات المتحدة، أن تفرض مشيئتها على هذه المؤسسات إن أرادت أن تمضي في اتجاه تعتبره أغلبية الدول الأخرى مناقضا لمصالحها (انظر الفصل السابع). ورابعا قد تكون الولايات المتحدة متفوقة من حيث القوة الناعمة، لكن النموذج الليبرالي الذي تمثله واجه، في الوقت ذاته، مشكلات اقتصادية وسياسية في السنوات الأخيرة (انظر الفصلين الثاني والثامن). وقد لا يكون هذا النموذج جذابا بالنسبة إلى الآخرين، كما كان من قبل؛ وهذا تهديد للقوة الناعمة للولايات المتحدة (وللغرب الليبرالي).

وفي إيجازٍ الولاياتُ المتحدة متقدمة على ما عداها، من ناحية الموارد المادية وغير المادية للقوة، لكن هذا لا يترجم إلى سيطرة على اللاعبين الآخرين. تبقى الولايات المتحدة – والديموقراطيات الغربية المعترفُ بها – قويةً، لكنها لم تَعُد تستطيع فرض إرادتها على العالم، إلا بموافقة (وبمساندة فعالة، في معظم الأحوال) من قوى أخرى.

نظام دولي مستقر ومشروع

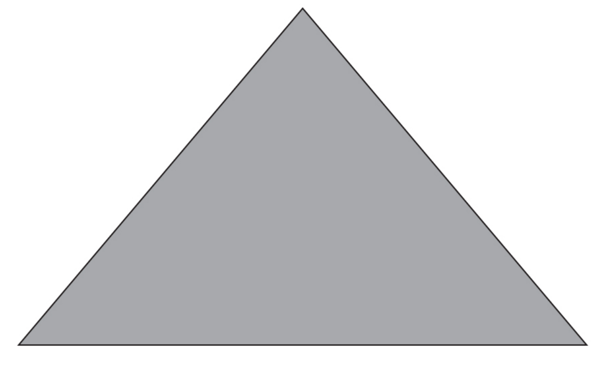
ناقشتُ مظهرين من مظاهر القوة في عالم اليوم: عددا واسع التنوع من مصادر القوة، من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، القدرةَ على توظيف المصادر لتخليق نظام يكون أيضا مشروعا، وبالتالي مستقرا، والرغبة في ذلك. يمكن لأمة ما أن تكون بالغة القوة من حيث مصادر القوة؛ ويمكن أن يكون في وسعها، في الوقت ذاته، توظيف هذه المصادر على نحو يدمر مركز قوتها الشاملة بأكثر مما يعززه. ويعود ذلك إلى حقيقة أننا في عالم تحتاج فيه، حتى القوى العظمى، إلى أن يتعاون معها الآخرون، لكي تتحقق أهدافها، وهذا يتطلب المشروعية. وسبق لسيباستيان مالابي Sebastian Mallaby أن أوضح هذه النقطة في العام 1999: «تتمثل المفارقة في حال القوة الأمريكية في نهاية الألفية الحالية في أنها أعظم من أن تتحداها أي دولة أخرى، وعلى رغم ذلك هي لم تبلغ من العظمة ما ييسر لها حل مشكلات مثل الإرهاب العالمي أو انتشار الأسلحة النووية. أمريكا تحتاج إلى مساعدة واحترام من قبل الدول الأخرى» (Mallaby 1999).

وهذه الرؤية للقوة باعتبارها تمتلك جانبا مورديا بمثل ما أن لها جانبا اجتماعيا يمكن ربطها بمسألة النظام الدولي بالاستعانة بالإطار النظري الذي طوره روبرت كوكس. ووفق مقاربته، فالنظام الدولي المستقر والمشروع يقوم على التناسب بين قاعدة مادية للقوة (يؤكد كوكس على القدرات العسكرية والاقتصادية) من ناحية، وبين جانبٍ اجتماعي تُعبِّر عنه الأفكار السائدة (القيم والأعراف) فيما يتصل بالنظام، إضافة إلى مجموعة من المؤسسات، من ناحية أخرى. وتنبع القوة من الجانب المادي؛ فيما تنبع المشروعية من المساندة التي تلقاها القيم المشتركة والمؤسسات المشتركة. ووفقا لصياغة كوكس، يقوم نظام كهذا على «ترابط أو تناسب متماسك بين تجسيد للقوة المادية والرؤية الجمعية السائدة للنظام الدولي (وتشمل أعرافا

معينة) ومجموعة من المؤسسات التي تدير النظام والمتمتعة بمسحة معينة من الكونية (بمعنى أنها لا تبدو مجرد أدوات لسيطرة مكشوفة من قبل دولة بعينها)» (Cox 1996: 103). وعندئذ يكون لدينا ما يتطلبه نظام دولي مستقر ومشروع (انظر الشكل 4.1).

هذه النقطة التي ينطلق منها التحليل تضع الجدل حول من تتوافر لديه القوةُ في منظور أوسع، لأنها تركز على القوة باعتبارها موارد متنوعة كما تركز عليها، في الوقت ذاته، كقدرة على توظيف هذه الموارد لإنشاء نظام دولي مستقر، وبالتالي مشروع. وقد أشرنا في موضع سابق، في هذا الكتاب، إلى أن التطلع إلى نظام دولي قد تنامى، لدرجة كبيرة، مع الزمن. والتطلعات الحالية، كما تصوغها إعلانات الأمم المتحدة، ترمي إلى نظام «غليظ» يمكن له تأمين إطار حياة طيبة لكل الناس. وبالتالي السؤالُ الذي سوف يعالَج في الفصول التالية هو ما إذا كان نظام كهذا يجري تشييده أو لا. وبتعبير آخر: هل نحن ماضون باتجاه نظام دولي أفضل وأكثر فعالية واستقرارا، في إطار هذه التطلعات، أو نحن بالأحرى ماضون في اتجاهٍ معاكس، نحو نظام أقل فعالية وأكثر اضطرابا، نظام هش لا يقوى على تحقيق التطلعات العظيمة التي تعبِّر عنها إعلانات الأمم المتحدة؟


الشكل (1-4): متطلبات نظام مستقر ومشروع



ويرى كوكس في السلام الأمريكي Pax Americana بعد العام 1945 نظاما دوليا غربيا ناجحا. أمَّنت الولايات المتحدة الحماية الأمنية من التهديد السوفييتي، وأنشأت إطارا لإعادة بناء أوروبا الغربية واليابان اقتصاديا واجتماعيا. وقد تأسس الاقتصاد على قيم (ديموقراطية ليبرالية) مشتركة، وعلى مجموعة مناسبة من المؤسسات الدولية (الناتو وبريتون وودز وهيئة الأمم المتحدة). والسؤال اليوم هو ما إذا كان نظام كهذا ممكنا على مستوى العالم.

من يمتلك القوة اليوم للتحرك باتجاه نظام دولي فعال ومستقر ومشروع؟ ما ذهبنا إليه، أعلاه، هو أن الولايات المتحدة، أو ائتلاف الديموقراطيات الليبرالية الأمريكية/الغربية، فقط، هو الذي يملك مصادر القوة الكافية لقيادة مشروع كهذا، بمزيد من التوسع في النظام الليبرالي الذي أُنْشِئ في العام 1945. ولا يصدر التحدي الذي تمثله القوى الناشئة عن أن في وسعها الاستيلاء على النظام وإنشاء نظام دولي بديل، لأنهم لا يستطيعون ذلك. من ناحية، هم لا يملكون ترسانة مصادر القوة الضرورية؛ ومن ناحية أخرى، ليس لديهم الطموح إلى أن يقودوا ويصبحوا بناةَ نظام دولي. وإن أصبحت لهم اليد العليا، في مشروع بديل ما، فسوف يكون ذلك، على الأرجح، في نظام مناطقي، تسيطر على كل منطقة فيه القوة الناشئة في تلك المنطقة (بخصوص واحد من السيناريوهات، انظر Acharya 2014).

وقد يكون التحدي هو أن القوى الصاعدة تملك الآن من القوة ما يكفي لأن تطالب بحصة كبيرة من النفوذ في المؤسسات الدولية، وبما يؤثر في القواعد الدولية. وفي الوقت ذاته، لا بد من أن يتيسر دمجها في نظام يكون قد أُصلح وبقي مشروعا. والسؤال الكبير هو إلى أي مدى ستكون القوى الطالعة مستعدةً للتعاون في تشييد نظام طموح و«غليظ». من ناحيةٍ هناك حركة عامة باتجاه مزيد من التعاون. وفي الفصل الأول ذهبنا إلى أن العالم تحرك مبتعدا، مسافةً يُعتَد بها، عن نظام سلام «رهيف» يقوم على توازن للقوى مستقر نسبيا، وباتجاه نظام «غليظ»، غايته النهائية الحياة الطيبة لجميع الناس.

ومن ناحية أخرى لا يمكن القول بأن جميع البلدان تؤمن بالقيم وبالمؤسسات ذاتها، حتى إن التزمت الدول كلها، تقريبا، ومن بينها القوى الكبرى غير الديموقراطية، بنسخة ما من اقتصاد السوق الرأسمالية، وبقدر هائل

من الاندماج في عالم معولَم وبقدر هائل، نوعا ما، من المشاركة في التعاون المؤسسي. وفي نوفمبر أعلن الرئيس جيانغ زيمين Jiang Zemin أن مشاركة أمة من الأمم في التنمية وفي العولمة الاقتصاديتين تُعَد «شرطا موضوعيا» للنمو الاقتصادي، لكن من المؤكد أنه لا يتعين فهم هذا التصريح على أنه يعني اعتناقا للقيم الليبرالية. الصين تَعتبر الاندماجَ في نظام ليبرالي ضرورةً لتعزيز العظمة والقوة الوطنيتين، والصين لا تُلزم نفسها بأساس قيمي يعتمد الحرية السياسية والديموقراطية وحقوق الإنسان، وروسيا مثلها. بل إن القوى الناشئة، الأكثر ديموقراطية، مثل البرازيل والهند، تؤكد سيادة الدولة وحقها في اتخاذ القرارات الخاصة بها (Kupchan 2012: 194).

وبالطبع هناك السؤال المتصل بالمدى الذي تبلغه الدول الغربية الليبرالية في السعي الفعلي إلى إنشاء نظام «غليظ»، ومثال ذلك رئاسة بوش، في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر. لقد تعهدت استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة في العام 2002 بأن «تدافع عن الحرية والعدالة لأن هذه المبادئ صحيحة وصادقة بالنسبة إلى الشعوب في كل مكان» (NSS 2002). وأكدت الاستراتيجية أيضا أن الولايات المتحدة يتعين ألا تتقيد بقيد وهي تتصدى للتهديدات، وعلى أن ذلك يجب أن يشمل استخدام القوة للردع، وفي إثر ذلك جاءت حربا أفغانستان والعراق. وكانت حرب العراق، بنحو خاص، مثار جدل لأنها لم تكن مُصَرَّحا بها من قِبل المجتمع الدولي؛ لم يؤيدها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتعين على الولايات المتحدة أن تقنع بائتلاف يدعى «تحالف الراغبين» ضم المملكة المتحدة ومجموعة من قوى أقل أهمية، بينها جيورجيا والنرويج والدنمارك.

وبالتالي قد يُفضي تبوُّؤ موقع القوة الفائقة إلى غطرسة أحادية الجانب تجعل القوة أحادية القطبية تطالب العالم بأن ينصاع لنظام يحرر الولايات المتحدة من كل قيد، ويطلب من الآخرين جميعا الالتزام بالقواعد والضوابط. نظام كهذا يفتقد المشروعية؛ إنه نوع من الإمبريالية الليبرالية، أي أنه «رؤية نيوإمبريالية تقضي بأن تدعي الولايات المتحدة لنفسها الحق في وضع المعايير وتحديد المخاطر وتحقيق العدالة، على مستوى الكوكب» (Ikenberry 2002: 44). وهذه ليست

وصفة متناغمة ومستقرة لنظام دولي ليبرالي لما بعد الحرب الباردة. والعديد من حلفاء الولايات المتحدة المقربين (ألمانيا وفرنسا) قد لا يقبل بهذا، كما قد لا تقبل بها قوى كبرى أخرى مثل الصين وروسيا والهند. وبتعبيرٍ آخر قد تتبنى قوةٌ ليبرالية مطلقةُ اليد سياساتٍ من شأنها أن تضعف نظاما دوليا ليبراليا مستقرا، لأنها هي ذاتَها لن تنصاع للمبادئ والقيم التي تطلب من الآخرين الانصياع لها.

وهناك خطر آخر يتمثل في أن يرتبط السلوك الخارجي للقوى الناشئة، ارتباطا قويا، بأغراض داخلية، أي بخلق مشروعية في الداخل (James 2008; Serfaty 2011). ذلك أن «دول البريكس سوف تبحث عن قوة تعويضية وعن نفوذ عسكري واستراتيجي وعن مكانة كطريقة لحل مشكلات داخلية» وفق هارولد جيمس Harold James (James 2008). وكما بيَّنا في الفصل الثاني تعاني القوى الطالعة مظاهر ضعف هائل في الداخل. لكن البحث عن قوة تعويضية دولية لن يكون، في معظم الأحوال، مساهمة قوية في بناء نظام دولي. ومن الأمثلة على ذلك سلوكُ روسيا في أوكرانيا وسلوك الصين في بحر الصين الجنوبي. (بخصوص معالجة أوسع للقوى الطالعة وصلتِها بالحوكمة العالمية، انظر الفصل السابع).

وفي حين يواجه أي مشروع من الولايات المتحدة أو الولايات المتحدة/أوروبا الغربية لبناء نظام دولي تحدياتٍ من القوى الناشئة، ومن المناطق المثقلة بالصراع (الشرق الأوسط) ومن الكوارث الإنسانية في الدول الهشة، فهو يخضع أيضا لقيود من سياسات داخلية، قد تكون هي التي توجهه، كما بيَّنا في الفصل الثاني. فقد نشأت عن تراجع التماسك الاجتماعي، وعن الضغوط التي تعتصر الطبقات الوسطى، وعن الاستقطاب والانسداد السياسيين أوضاعٌ داخلية، في الديموقراطيات الليبرالية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، لا تتناغم بقوة مع السعي وراء مشروعات هيمنة تقتضي قدرا من الترفُّع عن السعي وراء المصالح الوطنية الضيقة، لتحقيق هدف أكبر هو النظام المستقر والفعال. وبالتالي حتى لو أُتيحت للولايات المتحدة/غرب أوروبا فرصة الانخراط في مشروع للهيمنة عبْر نظام دولي «غليظ» ومستقر، فهل تكونان مستعدتين لأن تفعلا ذلك، وهل لديهما تصورات متماسكة حول كيفية المضي

قُدُما في هذا المشروع؟ وبإيجازٍ: هل النظام الدولي المستقر والمشروع ممكنٌ اليومَ بأي حال من الأحوال؟

خلاصة: القوة والنظام الدولي

هناك جدل واسع ومتواصل منذ فترة طويلة بشأن مفهوم القوة وحول القوة في صلتها بالترتيبات الدولية وبالنظام الدولي. تؤكد وجهة النظر القائلة بـ«تركيز القوة» على القوة من حيث هي موارد مادية مع اهتمام خاص بالقدرات العسكرية والاقتصادية. ووفقا لهذه الرؤية، ففي النظام الحالي تركيز هائل للقوة بيد القوة العظمى الوحيدة الباقية، وهي الولايات المتحدة. وفي المقابل يذهب من يقولون بـ«انتشار القوة» إلى أن القوة مبعثرة بين كثرة من اللاعبين على عديد من المستويات المختلفة، بينها مستويات دون الوطنية ووطنية وفوق الوطنية. وبما أن الحرب لم تعد احتمالا ماثلا، فمن المنطقي الانتقال بالتركيز إلى الموارد غير المادية وغير الملموسة، كالقوة الناعمة.

صحيحٌ أن المصادر الأخرى للقوة، غير تلك المصادر المادية من عسكرية واقتصادية وغير ذلك من القدرات المادية الإضافية، لها مغزاها في التحليل الذي نطرحه. ولكن حتى عندما نتوسع في حساب القوة ليشمل أكبر قدر من المصادر المادية وغير المادية، فالولايات المتحدة تبقى البلد القائد والأكثر قوة في النظام الحالي. وعلى رغم ذلك لا تكفي مصادر القوة لبناء نظام مستقر وفعّال. للقوة جانب اجتماعي يقوم على القدرة على تخليق وإدامة نظام يتصف بالمشروعية التي تعني أنه يُنْظَرُ إليه باعتباره نافعا للكافة، بأكثر مما هو أداة لسيطرة دولة قائدة.

وعند اجتماع تجليات القوة هذه يكون لدينا ما يدعوه روبرت كوكس «الهيمنة الناجحة»: تناسبا متناغما بين ترسانة من مصادر القوة وبين أفكار ومجموعة مناسبة من المؤسسات؛ وهذا أيضا تناسُبٌ بين القوة والمشروعية. والغرض من الفصول التالية هو التساؤل عن المدى الذي بلغه تشييد هذا النظام أو السعي إلى تشييده.

وهناك احتمالات أخرى غير نظام الهيمنة الناجحة. أحدها نظام أكثر تشظيا تكون الأقاليم هي وحداتِهِ الرئيسة. وقد يفضي ذلك إلى عالم أكثر أقاليمية، يشهد قيادة مراكز القوة الناشئة للحركة باتجاه قيام نظام يقوم على «الرأسمالية الأوروبية»

و«الرأسمالية الصينية» و«الرأسمالية اللاتينية» و«الرأسمالية الروسية»، وربما «الرأسمالية الأفريقية»، حيث تكون الشبكات داخل الأقاليم أقوى من الشبكات المتجاوزة للأقاليم. ولا شك في أن الأقاليمية ازدادت أهميتها بعد نهاية الحرب الباردة (Söderbaum 2015). لكننا لا نشهد تشكُّل عالم مناطقي: القوى الناشئة منخرطة في إنشاء شبكات إقليمية لكنها تبقى، في الوقت ذاته، بالغة الارتباط بشبكات رأسمالية ومؤسسية على مستوى العالم.

ويمكن النظر إلى نظام مستقر ومشروع، على النحو المبين في الشكل (1 - 4) من ناحية، ونظام مناطقي، من ناحية أخرى، باعتبارهما نموذجين مثاليين. ويقع النظام الحالي، يقينا، بين الاثنين، محتويا على عناصر من هذين النموذجين. فما هي طبيعة هذه البنية، على وجه الدقة؟ يرى أميتاف آتشاريا Amitav Acharya أننا نعيش في نظام «متعدد المكونات» multiplex، في عالم من «التنوع والتركيب، مِعْمَارٍ لامركزي لإدارة النظام، تدخل فيه قوى قديمة وجديدةً، ويتيح دورا أكبر للحوكمة الإقليمية» (Acharya 2014: 8). وبتعبير آخر: يتيح النظام المتعدد المركبات دورا أوضح للمناطق، لكنه يحتوي أيضا على عنصر يعتد به من الاعتماد المتبادل العابر للأقاليم، وعلى دور لـ «قوة الولايات المتحدة المقيدة وإن بقيت قوةً يُعتَد بها» (Acharya 2014: 8).

وفي هذه الرؤية الكثير مما يمكن القبول بصحته؛ ويبدو القول بتعدد المكونات في النظام مجازا موفقا في التعبير عن حال النظام الحالي، اعتبارا من العام 2016. لكن التحليل، على ما يبدو لي، يفتقر إلى عنصرين. أولا ذهبتُ في الفصل الثاني إلى أن البعد الداخلي يحتاج إلى أن يكون له مكان في تحليل النظام الدولي: لمعرفة ما إذا كان هناك دور لمدى هشاشة الدول في تقرير نوع النظام الحالي. وثانيا يبدو أتشاريا بالغ الرضا عن النظام المتعدد المكونات: يمكنه أن يكون نظاما جيد الأداء وفعالا، بشرط أن تُظْهِر الولايات المتحدة مزيدا من الاستعداد لاقتسام القوة، عوضا عن احتكارها، وأن تكون للقوى الطالعة مساهمة أكبر في بناء نظام عالمي، وبروحية تتجاوز مجرد المطالبة بأن يكون لها رأي، لتظهر مزيدا من الاستعداد للعمل من أجل نظام دولي مشترك (Acharya 2014: 112).

لكن احتمالات نجاح النظام المتعدد المكونات لا يتبعها تحليل ما يمضي إليه النظام الحالي في أداء وظيفته. إلى أي حد هو نظام فعال وجيد الأداء في المجالات

الرئيسة؟ هذا يعيدنا إلى الأطروحة الشاملة في هذا الكتاب: للمتشككين الواقعيين مقابل المتفائلين الليبراليين. فالمناظرات الحالية حول النظام الدولي لم تتفق على تحديد الوجهة التي نحن ماضون إليها، من هذه الناحية: إلى نظام غربي معدل، أم إلى مزيد من التأزم والاضطراب. وفقا للرؤية المتفائلة، تسعى الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة، بالأساس، وراء مشروع نظام عالمي. وفي تعاون وثيق مع أوروبا، جرى دمج عدد كبير من الديموقراطيات «الجديدة» في أوروبا الشرقية وغيرها في النظام الدولي الليبرالي، كمساهمين في المؤسسات الغربية الإقليمية والعالمية. وقد أصبحت هذه الديموقراطيات ضمن اللاعبين المنخرطين في العولمة الاقتصادية، وأعضاء في شبكات الأمن الغربي، وبينها الناتو. وقد نجحت، إلى حد بعيد، الدعوةُ التي وجهت إلى القوتين الطالعتين، الصين والهند، للانضمام إلى ذلك النظام، على عديد من المستويات. صحيح أنه وقع انحراف عن طريق التعددية في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر، عندما بدت الولايات المتحدة أكثر إصرارا على أن تمضي وحدها وعندما أظهرت عددا متنوعا من النزعات الانفرادية. لكن الولايات المتحدة عادت إلى الجادَّة، بحثا عن تحالفات وشراكات وتعددية.

الرؤية الأخرى أميل إلى التشكك. فهي تذهب إلى أن العولمة خلقت «فجوة في الحوكمة» (Held and Roger (eds) 2013) تلحق الآن أشد الضرر بالنظام الدولي. فالمشكلات الأمنية والاقتصادية والبيئية وغيرها ليست موضع اهتمام لأن الدول، بما فيها القوى الطالعة روسيا والصين، غير مستعدة لعقد صفقات تناقض ما تعتبره مصالح وطنية أساسية. ولا أحد بقادر على إغرائها أو إقناعها، على دفعها أو تهديدها، حتى تقتنع. ويعود ذلك إلى أننا «للمرة الأولى منذ سبعة عقود، نعيش في عالم بغير قيادة عالمية» (Bremmer 2012: 3).

وفي الفصول التالية سوف نتابع هذه المناقشة حول النظام الدولي بالتركيز على أربعة أبعاد رئيسة. يعالج الفصل الخامس البعد الأمني. وفي الفصل السادس نعالج البعد الاقتصادي. أما الفصل السابع فيتناول البعد المؤسسي العالمي في النظام الدولي، ويطرح تساؤلات عن الحالة الحالية للحوكمة العالمية. وأخيرا يدور الفصل الثامن حول البعد القيمي للنظام الدولي، خصوصا حول التوتر بين الاستقلالية، من ناحية، وبين الاعتماد المتبادل، من ناحية أخرى.

5

الأمن: التدخُّل والنظام والمشروعية

مقدمة

نريد أن نعرف ما الأجندة الأمنية التي أسفرت عنها الحرب الباردة، وما النتائج التي ترتبت عليها، بالنسبة إلى الأمن الدولي. على مدى أربع عشريات بقيت الحرب الباردة هي ما يحدد بنية الأمن الدولي. كانت المواجهة قائمة بين قوتين عظميين، مسلحتين بالسلاح النووي، تسليحا كثيفا؛ ساندت القوتين شبكاتٌ من التحالفات، وكانت القوتان مصممتين على أن تمضيا بالمواجهة إلى كل بقاع العالم. انتهت الحرب الباردة عندما كفَّ ميخائيل غورباتشيف عن مساندة الديكتاتوريات الشيوعية في أوروبا الشرقية، فتساقطت واحدة بعد الأخرى. وفي

«الأمر لا يسير على المنوال القديم»

بلده هو انتهت سياستا غلاسنوست glasnost وبيريسترويكا perestroika إلى انهيار الاتحاد السوفييتي. وكما أشرنا في موضع سابق من هذا الكتاب لم يقع اتفاق بخصوص جسامة التحول المتمثل في نهاية الحرب الباردة وبخصوص المدلول الأوسع لهذا التحول. ظن بعض المعلقين أن الأمور لاتزال، على وجه التقريب، تجري على منوالها المعهود، لأن نظام الدولة صمد بكل مشكلاته المعروفة جيدا، فيما يتصل بالعلاقات الدولية. واعتنق آخرون تصورات عن تحول أكثر راديكالية. واليوم، وبعد مرور 25 عاما، لاتزال المناقشة مستمرة (Lundestad 2013: 9).

التركيز في هذا الفصل ينصبُّ على الأمن. وفي هذا المجال المتشككون محقون في بعض ما يذهبون إليه: المسائل «القديمة»، مثل توازنات القوة والأسلحة النووية والتنافسات بين الدول في الشرق الأوسط وغيره، ومثل القوى الصاعدة والمتراجعة، لاتزال ماثلة. لكني دافعت عن أطروحة «تراجع أهمية الحرب بين الدول»، وهذا يشير إلى تعديلات ذات مغزى للأجندة الأمنية. تشمل هذه التحولات تركيزا أكبر على الأمن الجماعي والأمن الإنساني.

ومصدر اهتمام الأجندة الأمنية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة بالأمن الإنساني هو انتشار الصراعات داخل الدول وتزايد التأكيد على حقوق الإنسان والديموقراطية. ووفقا لهذه الرؤية تبقى المشكلة الأمنية الأشد خطرا، من حيث الخسائر البشرية وإراقة الدماء، هي الصراعات داخل الدول الهشة. وتنشأ عن التركيز على الأمن الإنساني مشكلة أمنية ثانية: وهي توسعة الأجندة الأمنية لتشمل عددا متنوعا من التهديدات للأفراد، بينها مسائل الأمن المادي كالإرهاب والتحديات البيئية والاقتصادية والأمراض المُعدية وتهريب المخدرات والسلاح وجملة مخاطر أخرى. ويتصل الأمن الإنساني، إذن، بالاهتمام بمواطني كل البلدان، وبينها البلدان الجيدة التنظيم في الشمال التي تعتبر، في الأحوال العادية، محلا آمنا لمواطنيها.

وقد تزايدت أهمية الأمن الجمعي أيضا. إبان الحرب الباردة كانت أي مبادرة تتصل بالأمن الجمعي يجري تعطيلها من قِبَل قوة من القوتين العظميين. انتهى هذا المأزق بنهاية الحرب الباردة. وكانت نقطة التحول الأوضح هي رد فعل المجتمع الدولي إزاء الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس من العام 1990. طالبت سلسلة من قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بانسحاب عراقي

غير مشروط وباستعادة استقلال الكويت. ألحقت حملة «عاصفة الصحراء»، تحت قيادة الولايات المتحدة، الهزيمة بالقوات العراقية في أقل من شهرين. وأعلن الرئيس جورج هيربرت ووكر بوش عن «نظام عالمي جديد» يتشكل وعن «عالم يحترم فيه القوي حقوق الضعيف» (Bush 1990).

وبغض النظر عن خطابيات الرئيس فقد اتضح آنذاك أن الأمر لا يعني انتقالا كاملا إلى نظام للأمن الجمعي. جاءت حرب الخليج في لحظة تصاعد الانصياع الروسي/السوفييتي واستعداد الدول العربية لمساندة الائتلاف (Clark 2001: 201). وفي حالات أخرى كثيرة لم تكن الشروط مواتية على هذا النحو. وفي الوقت ذاته يتطلب معظم العمليات تكريسا لموارد هائلة، ما يتوقف على استعداد القوى الكبرى للإسهام. عندئذ يصبح الأمن الجمعي «أمنا انتقائيا» لأن العمليات تتطلب موافقةً وإسنادا نشيطا من القوى الكبرى.

لكن الأمر لا يسير على المنوال القديم. حدث تحول رئيسٌ باتجاه ما يدعوه إيان كلارك Ian Clark «إضفاء الطابع الجمعي على الأمن» (Clark 2001: 193-216). فالدول كلها، وبينها القوى الكبرى، تسعى إلى تبرير أفعالها ليتاح لها ادعاء المشروعية. ويكون هذا هو الحال أيضا عندما ينتهكون الأعراف الدولية، كما وقع من الولايات المتحدة في العراق في العام 2003، ومن روسيا في أوكرانيا في 2014. ويرتبط هذا الانتقال إلى الجمعية وإلى طلب المشروعية باهتمام بالأمن الإنساني يفوق، بكثير، ما كان عليه الحال إبان الحرب الباردة. وفي الوقت ذاته لم تختف أجندة الأمن التقليدية؛ وهي تتصل بنظام أمني مستقر يقوم بين الدول في مختلف المناطق، في مواجهة التحولات في توازنات القوة وظهور الصراعات. وسوف يكون التركيز على منطقة آسيا والمحيط الهادي، وعلى الجوار القريب لروسيا، وعلى الشرق الأوسط.

وسوف ترتبط المقاربة من هذه البنود في الأجندة بآفاق نظام أمني مستقر. وقد عرَّفنا ذلك النظام، في الفصل السابق، باعتباره نظاما يقوم على مزيج من القوة والمشروعية. لا بد من أن يقوم النظام المستقر على القوة، لأن الإجبار يصبح ضروريا عندما تُنْتَهَكُ القواعد أو عندما تتداعى تلك القواعد؛ ولا بد من أن يقوم على المشروعية التي تنبع من موافقة المساهمين في النظام على نصرة قيم ومؤسسات

ذلك النظام. ومن دون المشروعية يبقى النظام في حال نزاع دائم ويتهدده الانهيار (Kissinger 2014; Ikenberry 2011, Buzan 2014).

ومن الممكن البرهنة على أن تشييد نظام مستقر هو أمر لا غنى له عن القوة والمشروعية، بالإحالة إلى الأبعاد الجوهرية لنظام الحرب الباردة. تحقق الاستقرار للنظام الغربي الذي قام على هيمنة الولايات المتحدة، وشمل الديموقراطيات الليبرالية في أوروبا الغربية واليابان، من حيث القوة والمشروعية. قوة الولايات المتحدة كانت الضامن له، لكن القيم والمؤسسات المشتركة كانت ضامنة له أيضا. وضمنت القوة السوفييتية النظام الشرقي؛ لكنه لم يحظ قط بالشرعية، من حيث الإسناد الشعبي للقيم والمؤسسات. وبمرور الوقت تبددت حتى ثقة النخب في أوروبا الشرقية بحقها في الحكم، تبددت ثقتها بمشروعيتها (Ash 1990). وعندما لم تعد القوة السوفييتية داخلة في المعادلة، بسبب ميخائيل غورباتشيف، فقد النظام الشرقي القوة والمشروعية معا، وسرعان ما تداعى.

وبإيجازٍ هناك ثلاثة بنود رئيسة على الأجندة الأمنية الجديدة؛ وتتصل هذه البنود الثلاثة بالصراعات العنيفة في الدول الهشة، وبالأجندة الأمنية التقليدية للنظام بين الدول، وبالأفق الأوسع للأمن الإنساني. وسوف تناقَش هذه البنود فيما يلي، بهدف تقييم يسعى إلى تقرير ما إذا كان المجال الأمني يشهد تشييدا لنظام أمني يقوم على القوة والمشروعية (أو ما إذا كان ذلك النظام قائما بالفعل). وإذا كان هناك نظام أمني يتشكل فسوف يكون تعزيزا للرؤية الليبرالية المتفائلة التي سبقت مناقشتها؛ وإن لم يكن، فسوف تكون اليد العليا للمتشككين الواقعيين.

الدول الهشة

قدَّمنا للدول الهشة في جنوب الكوكب، تقديما موجزا، في الفصل الثاني. للدولة الهشة النموذجية تاريخ من تكوُّن الدولة، يختلف اختلافا جذريا عما جرى في الدول الراسخة في الشمال. تاريخ الدول الهشة هو تاريخ سيطرة خارجية، اتخذت في الأغلب شكلا كولونياليا (Brock et al. 2011). أسست الإدارات الكولونيالية أشكالا سلطوية وأبوية من الحوكمة، وانخرطت في لعبة تحالفات زادت من حدة الفُرقة بين الجماعات المحلية. وعند الاستقلال استولت النخبة المحلية التي فازت في لعبة

القوة على البنى الإدارية والمؤسسية التي كانت تنقصها القدرة والكفاءة والموارد. واستعان الحكام الجدد بالوحدة الوطنية وبالجماعة الوطنية، لكن ذلك لم يتجاوز، في معظم الأحوال، الخطابيات التي تغطي أشكال حكم نخبوي يقوم على علاقات زبائنية بين الحاكم والمحكوم (Jackson and Rosberg 1982)، وهي أشكال تعمل لمصلحة النخب الحاكمة وحلفائها.

والارتباط بين هذا كله وبين الصراعات الداخلية العنيفة واضح: كانت مشروعية الحكام مفتقَدة، على نحو عميق، بنظر السكان، وأدى ذلك إلى حكم سلطوي وإلى الاعتماد على القمع للبقاء في السلطة (Sørensen 2001: 103-25). والعلاقات الزبائنية بين الحاكم والمحكوم تفضل جماعات إثنية على غيرها، فيرتبط الوصول إلى المنافع المادية وغير المادية بالهوية الإثنية (أو الإثنية–الدينية) من داخل البلد الواحد ومن خارجه. وأوضح تيد غور Ted Gurr، بالفعل، في العام 1994 أن القضية الرئيسة في الصراعات الأشد عنفا تتمثل في «التنازع على سلطة الدولة بين جماعات طائفية» (Gurr 1994: 364). وهذا يعني أن الصراع الداخلي العنيف في الدول الهشة ليس من مستجدات عالم ما بعد الحرب الباردة؛ فهو مشكلة لها خطرها منذ أيام تصفية الاستعمار في ستينيات القرن العشرين.

وفي فترة الحرب الباردة كان هناك تردد في التدخل في الدول الهشة؛ كانت أيديولوجية معاداة الكولونيالية قوية في الشمال، وكان في وسع الدول الحديثةِ الاستقلالِ أن تتحدث بلغة السيادة الوطنية في الأمم المتحدة، كما كان في وسعها اللعب على التنافس بين الشرق والغرب في سياق الحرب الباردة. استجد في تلك الفترة نظام للمعونة التنموية، ولكن خارج إطار ذلك النظام اهتمت القوى الكبرى بشؤونها الأمنية، في المقام الأول. وأفضى التعثُّر في التنمية الاقتصادية إلى مطالبات بما سُمِّي برامج التعديل الهيكلي في ثمانينيات القرن العشرين، لكن ذلك كان يجري، دائما، عبر تفاوضات مع الحكومات القائمة (World Bank 1994).

وكانت «أجندة للسلام» Agenda for Peace التي طرحها الأمين العام للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي في العام 1992 هي التي فتحت باب مرحلة جديدة من الانخراط الدولي في صنع السلام. في زمن الحرب الباردة كان التركيز ينصبُّ على حفظ السلام، وعلى التوصل إلى إنهاء العداوات ورصد وقف إطلاق النار في الصراعات بين

الدول. أما الخطة الجديدة فدعت إلى بناء السلام وطرحت مجموعة إجراءات أوسع تستهدف تحقيق سلامٍ أكثر رسوخا واستدامة. وشملت الإجراءات إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعيةً استهدفت الأسباب الجذرية للعنف. وهكذا ينتقل التركيز من الصراعات الحادة إلى الإطار المجتمعي الأوسع. أفضى ذلك إلى مشروعات لبناء الدول وللتحول الديموقراطي وللحوكمة الرشيدة وللتنمية الاقتصادية (Newman, Paris and Richmond 2009: 3-26)؛ وبدا أن مرحلة جديدة من نشاط المجتمع الدولي الذي استهدف معالجة شاملة للصراعات العنيفة داخل البلدان هي في سبيلها إلى التشكل. والعمليات الحالية للأمم المتحدة خليط من مهام حفظ السلام ومهام بناء الدول (UN 2014).

وأضاف الإرهاب الدولي في الحادي عشر من سبتمبر إلى التركيز على الدول الهشة بعدا يتصل بالأمن الوطني. وشرحت استراتيجية الأمن الوطني للولايات المتحدة في العام 2002 درس الحادي عشر من سبتمبر على النحو التالي: «... الدول الضعيفة، مثل أفغانستان، يمكن أن تكون مصدر خطر بالغ على مصالحنا الوطنية...» (NSS 2002: 9). لكن شواغل الأمن الوطني والاهتمامات الإنسانية نادرا ما تتلاقى؛ وعموما العامل الأمني لم يعزز العامل الإنساني (Jentleson 2007: 284). إضافة إلى ذلك لم تساند أغلبية القوى الكبرى الحربَ على العراق؛ وبتعبيرٍ آخر بقيت شواغل الأمن الوطني على حالها مسوغا لتدخل عنيف في الدول الهشة.

والدول الهشة هي المشكلة الأمنية الرئيسة من حيث الكلفة البشرية. فهل تلقى المشكلة معالجة يمكن أن تفضي إلى نظام مستقر وفعال؟ للتوصل إلى رد بالإيجاب يتعين على المجتمع الدولي أن يؤسس استجاباته على قدر كاف من القوة والمشروعية، كما سبق أن بيَّنَّا. ولننظر، أولا، إلى التدخل في الدول الهشة من زاوية القوة، مع التركيز على القوة العسكرية. يحتاج التدخل بالقوات إلى كفاية في الحجم والنوعية لضمان استقرار الحالة الأمنية وللتمكن من بناء السلام وفرضه. وهناك خلاف عميق حول القدر الذي يمكن الاطمئنان إلى أنه كافٍ. والتوصية المعيارية هي 20 جنديا لكل 1000 من السكان (Dobbins et al 2003.)، لكن حجم البلد وجغرافيته والوضع على الأرض هي عوامل بالغة التأثير. وخلصت دراسة تحكمها الاعتبارات الخاصة بالجيش الأمريكي إلى تحديد القوة المطلوبة بأنها 13.26 من الجنود مقابل كل 1000

من السكان، بينها قوات الشرطة (McGrath 2006: 106). وتكاد كل قوات حفظ السلام تكون قاصرة عن بلوغ هذا الرقم (باستثناء كوسوفو والبوسنة). وأسوأ من هذا كله أن انفجار التطهير العرقي في رواندا في العام 1994 دفع بمجلس الأمن إلى اختزال حضور الأمم المتحدة في البلاد إلى قوة رمزية من 270 جنديا؛ (وفقا للحجم المعياري المقدَّر بـ 1326 من الجنود كان الموقف يتطلب قرابة 108 آلاف جندي). وتوصل تحليل لعمليات بناء السلام في أفريقيا إلى أن العمليات الأكثر تركيزا تكون في البلدان الصغيرة ذات الحجم السكاني الصغير: ففيها أكثر من جندي واحد لحفظ السلام لكل 1000 من السكان. والأمم المتحدة في حاجة دائمة إلى المال ومضطرة إلى الانتهاء سريعا من عمليات السلام (Englebert and Tull 2008: 131).

وتعود الاستجابة المتأخرة للتطهير العرقي في رواندا، في جانب منها، إلى الأحداث المؤسفة في الصومال قبل ذلك بأقل من عام. جاءت عملية «استعادة الأمل» Restore Hope استجابةً للحرب الأهلية في الصومال، عقب إسقاط نظام سياد بري Siad Barre. حققت العملية التي احتشد لها 38 ألف جندي، بينهم 28 ألفا من الولايات المتحدة، نجاحا في البداية، ولكن مع انتقال العملية من الإغاثة إلى بناء الدولة، بدأت الميليشيات الهجوم على بناة السلام. وسببت المواجهة المعروفة باسم «سقوط الصقر الأسود» Black Hawk Down في مقديشو 18 قتيلا من الجنود الأمريكيين، وجعلت الرئيس كلينتون يعلن سحب القوات الأمريكية (Brock et al. 2011: 104).

وبتفكك يوغسلافيا انتقلت ظاهرة الدولة الفاشلة إلى أوروبا. ووجدت جهود الإغاثة الإنسانية، التي انخرطت فيها بلدان غربية، نفسَها عاجزة إزاء مذبحة سريبرينيتسا في 1995. وجاء تدخل الناتو عسكريا، في شكل ضربات جوية ضد القوات العسكرية الصربية في كوسوفو وصربيا، وكانت تلك عملية عالية المخاطر من حيث إنها عرّضت السكان للخطر. ولم يقع التدخل البري الواسع النطاق إلا في سياق إنفاذ اتفاقات سلام.

وأدى الاهتمام بالأمن القومي بعد الحادي عشر من سبتمبر، وبخاصة في الولايات المتحدة، إلى تحول في الأجندة وإلى التغلب على قدر من التردد في التدخل بالقوات. وأدى ذلك إلى الحربين في أفغانستان والعراق اللتين تحولتا، بعد إسقاط النظامين، إلى عمليتي بناء سلام وبناء دولة. لكن حتى في هاتين الحربين كان استخدام القوة

العسكرية أقل من المتوقع، وأدنى من المعدلات السابق ذكرها، بكثير. ولأن الحرب في البلدين مستمرة منذ أكثر من عَقد من الزمان وهناك جهود متواصلة لزيادة أعداد قوات الأمن المحلية، فالحسابات الدقيقة أمر بالغ التعقيد. ولا شك في أنه من الواضح أن الجدل ظل يدور، بعض الوقت، في الولايات المتحدة حول إعادة القوات إلى الوطن؛ وهذا ما انتُهي منه تقريبا في العراق (في أواخر العام 2011). وبحلول العام 2015 كانت الخطة تقضي بأن يقل حجم القوات في أفغانستان عن 10 آلاف جندي، على أن ترحل القوات بكاملها في نهاية العام 2016.

وبإيجازٍ لقد تصاعد الالتزام بالتدخل العسكري في الدول الهشة بعد نهاية الحرب الباردة، لكن هذا الالتزام خفف منه، دائما، التردُّد والحرص على تجنب الكلفة البشرية والمادية. وقد غلب على التدخلات في الكوارث الإنسانية في أفريقيا جنوب الصحراء، على سبيل المثال، أن تأتي متأخرة، كما حدث في رواندا، وأن تكون أصغر من أن تُحدِث أثرا قويا. وليس هناك مثال على ذلك أوضح مما جرى في جمهورية الكونغو الديموقراطية، حيث قُتِل أكثر من خمسة ملايين من البشر، منذ بداية حرب الكونغو الثانية في العام 1998 (North 2012; Brock et al. 2011: 123). ويختلف وضع العراق وأفغانستان من هذه الناحية، بسبب الدور الحاسم الذي تؤديه المصالح المتصلة بالأمن القومي (كما صُوِّرت). لكن العراق وأفغانستان يثيران التساؤل حول المدى الذي يمكن الذهاب إليه في توظيف المصالح الوطنية لمصلحة عملية السلام وبناء الدولة في أراضٍ أجنبية بعيدة، أي لمصلحة أنشطة تتجاوز معالجة مصالح وطنية أمنية أكثر إلحاحا.

وهذا ينقلنا إلى قضية المشروعية بالنسبة إلى التدخل في الدول الهشة. وللمشروعية أهميتها على أربعة مستويات في هذا السياق. المستوى الأول هو المشروعية في الداخل: يتعين في الديموقراطيات أن يكون التأييد الذي تحظى به العمليات المكلفة التي قد تستغرق عدة سنوات كافيا لتأمين مساندة من قطاعات واسعة في الداخل. والمستوى الثاني يتصل بالمجتمع الدولي؛ ونقطة البداية هي أن المشروعية تقتضي أن يكون التدخل غير مخالف للقانون الدولي. وكما سبق أن أشرنا تحركت الأعراف الدولية باتجاه قدر أكبر من الاستعداد لقبول التدخل. ويتعلق المستويان الثالث والرابع بالمشروعية عند الطرف المتلقي: عند من يقع عندهم التدخل - عند النخب

الوطنية والسكان المحليين معا – والذين يتعين أن يقبلوا بالتدخل وأن يساندوه، أو على الأقل، يتحملوه، إذا كان له أن يحقق أي قدر من النجاح.

وقد نشأت المشروعية في الداخل عن مزيج من الطروحات المتصلة بالأمن الإنساني التي تتعلق بأناس أبرياء يتعرضون لأخطار قاتلة وطروحات تتعلق بالأمن الوطني حول الصلة بين الدولة الهشة والأمن الداخلي. وعند تخصيص موارد ضخمة لأي عملية يقع التركيز على هموم الأمن الوطني. وفي الولايات المتحدة، على وجه التخصيص، لم تكن تجربتا أفغانستان والعراق وما رسخ في العقل العام بعد تجربة الصومال وغيرها من عمليات إنسانية مما يساعد على المشروعية في الداخل. وفي خطابه الوداعي في العام 2011 أشار وزير الدفاع روبرت غيتس Robert Gates إلى «ما قاله جنرال ماكارثر General MacArthur، وبقدر كبير من الدقة، حول ضرورة «الكشف الطبي» على مخ أي وزير للدفاع ينصح الرئيس بتوجيه قوة برية ضخمة، مجددا، إلى آسيا أو إلى الشرق الأوسط أو أفريقيا» (Luján 2013: 6). وفي العام 2011 طرحت عضوة الكونغرس جاكي سباير Jackie Spier عشرة أسباب لإعادة القوات الأمريكية من أفغانستان إلى أرض الوطن في 2011؛ وقامت كل الطروحات حول غياب الصلة بين الحرب في أفغانستان والأمن القومي للولايات المتحدة. وعلى وجه التحديد قالت «يقل عدد ناشطي القاعدة في أفغانستان عن خمسين، فمن الذين نحاربهم في أفغانستان، تحديدا؟» (Spier 2011). وقد ينجح التركيز على المصالح الوطنية في تحقيق المشروعية داخليا، لكنه لا يفيد في إضفاء المشروعية على عملية التدخل بالنسبة إلى البلد الذي يتعرض للتدخل، لأن الانتصار في الحرب لا يماثل، على الإطلاق، سلاما مستقرا؛ الفوز بالسلام مهمة تختلف تماما عن كسب الحرب.

تنبع المشروعية الدولية من القانون الدولي ومن الأعراف السائدة المتصلة به. وبهذا الخصوص يكتسب صدور قرار «مسؤولية الحماية» Responsibility to Protect (R2P) في العام 2005 أهميةً مصدرُها أنه يدعو المجتمع الدولي إلى التدخل عندما تعجِز الدولة المستهدفة بالتدخل عن الوفاء بالتزاماتها لحماية شعبها. وقد قوبل التدخل في ليبيا، في العام 2011، بالثناء، باعتباره «حالة تطبيق نموذجي لمعيار مسؤولية الحماية، على النحو المفترض» (Evans 2011). لكن قرار

مسؤولية الحماية لا يجبر الدول الأعضاء في مجلس الأمن على اتخاذ إجراء بعينه في حالة نشوب أزمة إنسانية. فهو لا يمثل إلزاما قانونيا، بل هو إطار سياسي يتيح للقوى الكبرى أن تبادر إلى الفعل أو أن توافق عليه، مادامت مستعدة لذلك، في حالة بعينها. ولم تكن ليبيا سابقة يترتب عليها فعل لاحق. ولم ينجح مجلس الأمن في الاتفاق على إدانة للعنف في سورية في العام 2013؛ كما أنه لم يُتَّخذ أي إجراء لحماية سكان سورية. وسوف يبقى ما يُتَصَوَّر أنه مصلحة قومية عاملا حاسما. ومن المرجَّح أن تبقى التدخلات العسكرية قليلة، وأن يبقى الفاصل الزمني بينها واسعا. وسوف يعتمد التدخل، من النوع الذي حدث في ليبيا، على المصلحة الوطنية كما تقررها مجموعة من الملابسات الخاصة المرتبطة بحالة بعينها (Hehir 2013).

ويتصل المستوى الثالث للمشروعية بالنخب الوطنية في الدولة المستهدفة. وقد اتفق كل المراقبين على أن نجاح عمليات السلام وبناء الدول يلزم أن تتبناه أطراف محلية (على سبيل المثال، ;Kahler 2009; Krasner and Risse 2014 Richmond 2012). وفي النهاية سوف يتعين أن يعود الغرباء من حيث جاءوا؛ وأبناء الدار هم من يتعين أن يصبحوا أهم مؤسسي التحولات الباقية. وهذ يُخَلِّق علاقة حساسة بين الغرباء وأهل الدار. الفريق الأول يأتي بالقوة والموارد وبأجندات بعينها تتصل بعمليات ليبرالية للسلام وبناء الدول؛ أما الفريق الثاني فهم الزبائن ويتعين أن يكونوا مستعدين للقبول بخطط الغرباء وبأولوياتهم حتى يتسنى لهم الوصول إلى الموارد التي يتحكمون فيها. لكن أبناء الدار هم، في الوقت ذاته، حراس البوابة الأكثر أهمية بالنسبة إلى أي عملية للسلام ولبناء الدولة؛ ولا يتحقق النجاح إلا بهم.

يريد الغرباء بناء مؤسسات فعالة وقابلة للمحاسبة وديموقراطية (على أن تكون متناغمة أيضا مع ضرورات الأمن الوطني الخاص بهم). ويتعين عليهم أن يفعلوا ذلك في ظروف بنى دولتية غير متماسكة تأسست على علاقات زبائنية. فالنخب المحلية لا تمثل «الشعب» لأن التماسك الاجتماعي-السياسي مفتقد؛ وأي عملية لبناء دولة هي في مراحلها الأولى. ومركز النخب المحلية حرج، وقاعدة الإسناد الشعبي التي يتمتعون بها تقتصر على جماعات بعينها، وهم مجبرون على التنافس مع آخرين على الموارد والنفوذ. وفي إيجازٍ يواجه الغرباءُ نخبا محلية قد تقبل رسميا

أجنداتهم، لكن جوهر مصالحهم مختلف تماما؛ فهم يسعون إلى البقاء وتعزيز سلطتهم وتعظيم سيطرتهم على الموارد العامة. وقد يوافق أبناء الدار، رسميا، على مشروعات الانتقال التي يطرحها الغرباء، لكنهم يمضون بعد ذلك باتجاه تحويلها لمصلحتهم (Barnett and Zürcher 2009; Englebert and Tull 2008; Lake and Fariss 2014; Lemay- Hébert 2009).

وبالنظر إلى ظروف الدول الهشة فإن الغرباء لم يتسنَّ لهم أن يواجهوا تلك المشكلات على نحو فعال. والنتيجة هي عمليات مطولة ومكلفة لإقرار السلام وبناء الدول، مع قدر بالغ المحدودية من النجاح بالنسبة إلى الأهداف الليبرالية الطموحة التي حددها الغرباء. وفي الوقت ذاته لا يمكن افتراض أن النخب الوطنية المتنافسة تمثل مصالح السكان. وهنا يجد المستوى الرابع للمشروعية – مستوى السكان المحليين، الناس الموجودين على الأرض – اهتماما متصاعدا في السنوات الأخيرة (Richmond 2012). وفي النهاية تعتبر الغاية القصوى لعمليات إقرار السلام وبناء الدول هي تحسين ظروف الناس العاديين. ولكن العمليات كانت، في معظم الحالات، تدار من أعلى إلى أسفل، بالتركيز على النخب الوطنية في العاصمة، وعلى إقامة مؤسسات وطنية (Roberts 2011). العنف في الكونغو، على سبيل المثال، تحكمه أجندات محلية في المقام الأول، لكن ديبلوماسيي الأمم المتحدة والصحافيين يركزون على المستويات الوطنية والإقليمية، في حين أن المقاربة من أسفل إلى أعلى هي الأفضل (Autessere 2008, 2014).

ويبدو التركيز على ما هو محلي أمرا منطقيا، لكنه ينطوي بدوره على إشكاليات. وفي حالات معينة لا تكون الحالة الأمنية مستقرة بما يكفي لتنفيذ مشروعات محلية. والتركيز على «المستوى الشعبي» وعلى المقاربة «من أسفل إلى أعلى» معرضٌ لإضفاء طابع رومانسي على واقع بالغ التنوع والتركيب لا يستجيب، بسهولة، لمعالجات كثيفة الطابع (Simons and Zanker 2014; Billerbeck 2009; Donais 2009). وتتطلب المقاربة من أسفل إلى أعلى هيئةَ عاملين تتوافر لدى أعضائها كفاءة عالية بخصوص الشروط المحلية الاجتماعية–الثقافية. وهناك نسخة فوقية تقوم على التركيز المحلي الباحث عن المساهمات المحلية بوصفها استجابةً للمشروعات الخارجية، لكنها تختلف عن «المقاربة من أسفل إلى أعلى في صورتها الحقيقية»،

حيث ينشأ أي مشروع عن إجماع القواعد المحلية. وهذه الأخيرة قد تنطوي على خطوة يعتد بها للتنائي عن المبادئ الليبرالية التي يأتي بها الغرباء.

بتعبير آخر قد تتصادم التفضيلات المحلية مع التفضيلات الدولية. وبخصوص هذه المسألة بقي موقف الأمم المتحدة، في الأغلب الأعم، على أرضية ليبرالية: «يتعين أن تؤخذ الأعراف والممارسات المحلية بنظر الاعتبار وتُدْمَج في المؤسسات والعمليات الديموقراطية الناشئة، بالقدر الممكن، مع الترويج للأعراف والمبادئ المتفق عليها دوليا، في الوقت ذاته» (UN 2009: 4). والإمكانية قائمة لصراع بين الأعراف المحلية والأعراف (الليبرالية) الدولية. وبإيجازٍ تعد المشروعية المحلية مرغوبا فيها بقوة، لكن يصعب تحقيقها في الممارسة.

وعلى العموم تكشف مقاربة عمليات التدخل من زاويتي القوة والمشروعية عن عدد من التوترات والتعقيدات قد تعمل على تقويض هذه العمليات. وفي الوقت ذاته يزعم كثيرون أن عمليات التدخل الإنساني نضجت، وأن المجتمع الدولي «يكتسب مهارة متزايدة في استخدام القوة العسكرية لوقف الأعمال الوحشية» (Western and Goldstein 2011: 49). فما مدى خطورة المشكلة الأمنية المتصلة بالصراع الداخلي في الدول الهشة في الوقت الحالي؟

النقطة الأولى هي أن مشكلة «أقل مما يجب وفي وقت متأخر للغاية» بالنسبة إلى التدخل الإنساني مازالت على الطاولة. في أغسطس 2013 حذر الرئيس الفرنسي من أن «صوملة» جمهورية أفريقيا الوسطى كانت تحدث بسبب ميليشيات تتحارب باعتبارها قوات حكومية. ووفق تقديرات المجتمع الدولي في أبريل من العام 2015 احتاج 2.7 مليون شخص – ما يزيد على نصف السكان – إلى مساعدات إنسانية (OCHA 2015). ولأسباب تتصل بالميزانية ولغياب المساندة من القوى الكبرى والمنافسات بين المنظمات، بين منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمات إقليمية أخرى، تباطأت استجابة الأمم المتحدة (IRC 2015; Mitchell 2014). وانطوت انتخابات يناير للعام 2016 على وعد بأن تتمكن البلاد، أخيرا، من طي صفحة ثلاثة أعوام من العنف الطائفي (AFP 2016).

والنقطة الثانية هي أن الحماس الذي قوبل به التدخل في ليبيا في العام 2011 في البداية (انظر، مثلا، Western and Goldstein 2011: 48) شهد تراجعا كبيرا

بعد عودة الفوضى والعنف إلى البلاد. من ناحيةٍ أخطأ الناتو، بدرجة كبيرة، في تصوراته للحالة وبالَغ في تقديراته المتصلة بنية النظام إغراق البلاد في «حمامات الدم»؛ وساعدت دعايات المعارضة على هذا الخطأ. ومن ناحية أخرى شجّع التدخلُ الانتفاضةَ على تصعيد محاولاتها لتغيير النظام، وهو ما نشأت عنه دينامية ضاعفت المخاطر التي هددت المدنيين، قبل أن يتسنى للتدخل أن يحميهم. والاتجاه إلى شيطنة نظام القذافي هو، في النهاية، ما سد الطريق في وجه تسوية عن طريق التفاوض، كان يمكن أن تكون الخيار الأفضل، من الناحية الإنسانية (انظر التحليل في Kuperman 2013).

وثالثا من المؤكد أن الأمم المتحدة مثقلة، بأكثر مما يجب، بتحديات ناشئة عن أزمات إنسانية. وطابع السيناريو المفتوح الذي تتصف به «مسؤولية الحماية» يمارس دورا في هذا الأمر: فهو يميل، في عدد كبير من الحالات، إلى وضع قواعد صارمة للمطالبة بتدخل دولي، لكنه بالغ الطموح، في الوقت ذاته، في الدعوة إلى إرساء السلام وبناء الدول والأمم. ويدعو روبرت بيب Robert Pape إلى تقليل طموح «المعيار البراغماتي للتدخل»، لتقتصر التدابير الدولية على حالات تكون فيها «حملة متواصلة للقتل الجماعي» (Pape 2012: 43)، على أن ينشأ، في الوقت ذاته، نظام أكثر قدرة، بكثير، على الاستجابة السريعة.

والأرجح أنه لا توجد صيغ سحرية جاهزة لإدارة التدخل. وعلى رغم الصعاب الكثيرة فلا مجال للشك في أن التدخلات أنقذت أرواحا كثيرة. ولكنها عجزت، في الأغلب الأعم، عن «كسب السلام»، أي لم تنجح في عملية إرساء السلام وبناء الدولة. ولهذا الفشل اتصال وثيق بظروف غير مواتية في البلدان ذات الصلة، لكنه يتصل أيضا بأوجه قصور متأصلة في التدخل.

وساعدت المشكلات المتصلة بالتدخل وبالسجل البائس للدول الهشة، من حيث القدرة على تأمين النظام والسلامة لسكانها، على طرح مقترحات أكثر راديكالية على الطاولة. أحد هذه المقترحات هو «إعطاء الحرب فرصة» (Luttwak 1999)، أي ترك هذه الدول الهشة لحروب داخلية وحروب يخوضها بعض تلك الدول الهشة ضد بعضٍ حتى يظهر بينها الفائز القادر على تأسيس حل دائم. وإضافة إلى التكلفة البشرية لهذه الطريقة، لم يكن للعشريات الأخيرة التي شهدت حروبا في الدول

الهشة عائدٌ يُعتد به، من حيث تخليق نظام وإنشاء دولة. يمكن القول بأن «الدول خلقت الحروب والحروب خلقت الدول» (Tilly 1985) في التاريخ الأوروبي، لكن تلك التجربة ليست كاملة الانطباق على الدول الهشة المعاصرة (Sørensen 2001).

ويتصل اقتراح آخر بتغيير قواعد الانفصال بما يسهّل نشوء دول جديدة؛ أو لجوء المجتمع الدولي إلى «إسقاط المعتمدية» decertification عن بعض الدول، بحيث لا تعود الدول «غير الفعالة» مدرجةً من قِبَل المجتمع الدولي بين الدول ذات السيادة (Herbst 1996 - 7 :142). وبغض النظر عن حقيقة أن المجتمع الدولي شديد التشكك بهاتين المقاربتين، اتضح من تجربة «المحميات الجديدة» (Mayall and Oliveira, eds, 2011) ومن التجربة القريبة العهد في جنوب السودان المستقل الذي مضى به التدهور إلى الفوضى والعنف، أنه لا توجد حلول بسيطة لمشكلات الدول الهشة.

وقد انتقل الأمن الإنساني إلى مكانة أعلى كثيرا على الأجندة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة؛ وأدى ذلك إلى اهتمام دولي بتعاسات البشر في الدول الهشة. لكن السيادة تبقى مؤسسة رئيسة في المجتمع الدولي: لا يمكن للغرباء أن يتعاملوا مع التعاسات في الدول الهشة إلا في شروط معينة تتصل بما يتصورون أنه مصالحهم الوطنية. وعندما يتسنى لهم التفاعل معها من الواضح أن هناك حدودا لما يسعون إلى تأسيسه، في الدول المستهدفة، من تحولات طويلة الأمد. ويعني استمرار المشكلات الإنسانية الشاملة في الدول الهشة أن النظام الحالي ليس ناجحا، إن حكمنا عليه في ضوء الهدف الطموح المتمثل بتأمين حياة طيبة لكل الناس. ولا يبدو في الأفق المنظور أي نظام ناجح.

وقد تفاقمت المشكلات المتصلة بالدول الهشة في الآونة الأخيرة. ويعود ذلك إلى أن العنف في الدول الهشة يتصل اتصالا مباشرا بحالة الأمن في الديموقراطيات الليبرالية المتقدمة في أوروبا الغربية والولايات المتحدة عن طريقين. يتعلق الأول بأعمال إرهاب، مثل تلك التي وقعت في باريس في 2015. وجذور إرهاب كهذا هي جذور شديدة التعقيد؛ ومن الواضح أن حركات راديكالية في الدول الهشة، مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام، لها دورها، لكن هناك دورا آخر للشروط الاجتماعية للأقليات الأقل اندماجا، في المراكز الحضرية في الغرب. ولم تتوصل

الديموقراطيات الغربية إلى استجابات فعالة إزاء هذا التحدي. وبعد العراق وأفغانستان نشأ إجماع حول أن «الحرب على الإرهاب» ليست بالرد الكافي أو حتى المناسب، لكن لم يجرِ التوصل إلى إجابات أفضل على نحو ملموس. وتبقى حملات القصف ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام محور الرد الغربي على هجمات باريس (Bouzis 2015).

ويمثل تدفق اللاجئين المتجهين شمالا الطريقَ الثاني الرابط بين الاضطرابات في الدول الهشة والأمن في البلدان الغربية المتقدمة. ملايين اللاجئين يطلبون المأوى في ألمانيا وفي غيرها من بلدان الاتحاد الأوروبي. ولدى الاتحاد الأوروبي، بالفعل، وكالة مسؤولة عن الحدود الخارجية للاتحاد، لكن الدول الأعضاء فشلت، حتى الآن، في ابتكار استجابات فعالة مشتركة للمشكلات الناشئة عن تدفُّق أعداد كبيرة من اللاجئين القادمين من دول هشة ليطرقوا أبواب الاتحاد (Financial Times 2015).

الأجندة التقليدية للأمن: النظام العالمي والإقليمي

لاتزال عناصر التباري والتنافس بين القوى الكبرى موجودة في النظام الدولي الحالي. وهذه العناصر قابلة للتصعيد من قِبَل القوة القائدة الحالية ومن قِبَل قوى كبرى صاعدة. وربما كانت قوى كبرى متسارعة الصعود، مثل الصين اليوم، طامحة إلى زيادة التأثير والسيطرة على نحو قد يفجِّر الصراع مع دول أخرى، بينها الولايات المتحدة. ومن المؤكد أن المسار الذي اتخذته روسيا بوتين، في علاقاتها مع الغرب، أكثر عدوانية مما كان عليه قبل فترة وجيزة. وقد أعادت سياسات إدارة بوش الانفرادية، عقب الحادي عشر من سبتمبر، تأكيد التفوق الذي لا يضاهى الذي تتمتع به الولايات المتحدة، من حيث القوة المادية، لكن تلك السياسات عجزت، تماما، عن إنتاج المشروعية اللازمة لنظام مستقر.

لم تتحقق الرؤية الليبرالية القديمة لصداقة دافئة تشمل الجميع، في عالم متزايد الليبرالية. لكننا، في الوقت ذاته، لا نعيش في عالم تحكمه عداوات بين قوى كبرى. كانت روسيا في طريقها إلى أن تصبح صديقة للولايات المتحدة/الغرب؛ وهي الآن لا تكف عن تعريف نفسها بأنها منافس؛ وقد تصبح عدوا. الصين منافس دخلت على تركيبته عناصر مختلطة من الصداقة ومن العداوة المحتملة. لا تخطط الصين

أو روسيا لبديل يُسْتَغْنَى به عن النظام الذي أنشأته الولايات المتحدة/الغرب؛ وهدفهما هو تعديل ذلك النظام بحيث يلائم مصالحهما. أتابع هذه الأطروحة فيما يلي بهدف تشخيص النظام الأمني الحالي بين القوى الكبرى.

وينصبُّ التركيز فيما يلي على ثلاث مناطق: آسيا والمحيط الهادي، وأوروبا الشرقية، والشرق الأوسط. نبدأ بآسيا والمحيط الهادي. بالنسبة إلى الولايات المتحدة تحددت طبيعة العشرية الأولى من هذا القرن، بالنسبة إلى الأمن، بالحادي عشر من سبتمبر وبالحربين في أفغانستان والعراق. وبحلول العام 2013 أعلنت الولايات المتحدة نيتها إعادةَ موازنةِ تركيزها الأمني باتجاه آسيا والمحيط الهادي. وهذا يشمل تقوية التحالفات في آسيا، وتعميق الشراكات مع القوى الصاعدة، وإنشاء علاقة بناءة مع الصين، وتعزيز المؤسسات الإقليمية (Kurata 2013). وتشير الأجندة إلى تعقيد النظام الإقليمي الآسيوي. تأسس هذا النظام على صفقات أمنية ثنائية ارتبطت بعديد من الترتيبات المحدودة الأطراف minilateral والمتعددة الأطراف multilateral (Loke 2010; Ayson 2015).

وقد احتفظت الولايات المتحدة بهيمنة ناجحة في منطقة آسيا والمحيط الهادي عدة عقود. وهذه الهيمنة المؤسسة على القوة الأمريكية تستمد مشروعيتها من المنافع التي أمنها هذا النظام، بالنسبة إلى الاستقرار والأمن وإدارة الصراع الإقليمي ومراعاة المصالح الاقتصادية لدول المنطقة. بدأ تأسيس هذا النظام بالمصالحة مع الصين في العام 1972 وبنظام التحالف الثنائي المذكور آنفا. وبانتهاء الحرب الباردة لم يعد متاحا أن يرتكز الوفاق مع الصين على عداء الطرفين للاتحاد السوفييتي. في ذلك الوقت احتاجت الصين إلى التصالح مع الغرب لأسباب أخرى، ليس أقلها الطموح إلى التوسع الاقتصادي عبر المساهمة في العولمة.

واختارت الصين، على مدى فترة لا يُستهان بها وعلى نحو بناء، اعتماد النظام الذي تقوده الولايات المتحدة بدلا من تحديه (Goh 2013). وساعد ذلك على إنشاء وتوسعة منظمات متعددة الأطراف، مثل منظمة شنغهاي للتعاون الاقتصادي Shanghai Cooperation Organization، واتفقت الصين مع رابطة دول جنوب شرق آسيا «آسيان» ASEAN على «سلوكيات الأطراف» بالنسبة إلى بحر الصين الجنوبي، وهي تساهم الآن في عديد من المنظمات

الإقليمية الأخرى (Goh 2013; Loke 2010). فضلا عن ذلك ساهمت البلدان الأعضاء في آسيان بدور نشيط للوصول إلى هذه النتيجة بأن دفعت بالقوى الكبرى في الاتجاه الصحيح: «تصرفوا على نحو اتسم بالتجاوب، كحلفاء وشركاء عسكريين و،وسطاء، سياسيين وسماسرة مؤسسيين وأمنوا المشروعية لعديد متنوع من القرارات والمواقف التي اتخذتها القوى الكبرى، [وبينها] الولايات المتحدة للإبقاء على حضورها العسكري، [وأيضا] الصين لإثبات حسن الجوار ولخلق الثقة عبر العلاقات المؤسسية والاقتصادية» (Goh 2007/08: 156).

وقبل سنوات قليلة تبين أن الصين استمرت في استعدادها للقبول بالتفوق العسكري الأمريكي في المنطقة وللتعايش مع الولايات المتحدة باعتبارها «قوة مهيمنة» (Zhang and Tang 2005: 53). واليوم، بعد حروب أمريكية مكلفة وبعد أزمة اقتصادية، يرى معلقون صينيون أن الولايات المتحدة «بدأت تنحط عن موقع «القائد» إلى موقع «المُوازِن»» (Wang 2014: 4)، وهو ما يجدد التحديات التي تواجه استقرار النظام الأمني الآسيوي. وفي الوقت ذاته يتصاعد التنافس الأمني بين الصين واليابان، وبين الصين وعديد من بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا؛ بتعبير آخر، الموقف أكثر قابلية للاشتعال من قبل.

في ظروف كهذه يتوقف مستقبل استقرار النظام على طموحات الصين لتحقيق مصالحها وعلى استعداد الولايات المتحدة وحليفاتها لإدخال تعديلات. وهناك رأيان متقابلان حول هذه المسألة. تعتبر الرؤية الليبرالية أن الأمن الإقليمي يتعين تقديره وفق محيطه. فهو لا يتصل بصراع حول أسس نظام عالمي ليبرالي لأن الصين، بالأساس، مساندة لهذا النظام ومستفيدة منه في سعيها إلى النمو الاقتصادي والتحول. لهذا السبب، ولأن التوجه الطويل المدى في تحديث الصين يمضي باتجاه الليبرالية، لن تسعى الصين إلى مراجعات للأوضاع الإقليمية يكون من شأنها تفجير صراع حقيقي مع الولايات المتحدة. فمن شأن الصراع أن يهدد أولوياتها الاقتصادية (Ikenberry 2014; Deudney and Ikenberry 2009). وتذهب الرؤية الواقعية إلى أن الصين تسعى وراء هيمنة إقليمية وأنه يسهُل أن يقترن ذلك بموقف هجومي في المستقبل القريب، يمضي باتجاه صراع مع الولايات المتحدة (Mearsheimer 2010; Ayson 2015).

ولكل من الرأيين وجاهته، لكن لكل منهما نقطة ضعفه. الليبراليون مُحقُّون في القول بأن أهم ما تسعى إليه الصين هو استدامة التنمية الاقتصادية المستقرة. وهذا يتطلب نموذج نمو معدلا يستهدف تعزيز دمج الصين في اقتصاد العالم الرأسمالي. لكن، في الوقت ذاته، خطة شي جين بينغ لإعادة الحيوية إلى الحزب الشيوعي لا تنطوي، بالمرة، على حركة باتجاه الديموقراطية الليبرالية (Rudd 2013). والواقعيون محقون في أن الصين تبحث عن «نمط جديد لعلاقاتها باعتبارها قوة كبرى» مع الولايات المتحدة (Campbell and Murray 2013). لكن هذه «العلاقة الجديدة» لا تتقرر، فقط، بتعزيز المصالح الأمنية الرئيسة للصين، ولكن يقررها أيضا تعزيز التعاون الاقتصادي والمؤسسي، بل العسكري. وفي الوقت الحالي تعلم الولايات المتحدة والصين أنهما تتنافسان، وهما تسعيان على نحو نشط لكي لا يتحول التنافس إلى عداء؛ وليس واضحا، بعد، ما إذا كان هذا يعد أساسا كافيا لنظام مستقر في آسيا والمحيط الهادي.

ننتقل إلى أوروبا الشرقية مع تركيز على روسيا. والعلاقة بين روسيا والقوى الكبرى الأخرى، في الوقت الحالي، تتشكل بتأثير الموقف الحالي في أوكرانيا أكثر من أي شيء آخر. في نوفمبر من العام 2013 رفضت حكومة الرئيس الأوكراني فيكتور يانوكوفيتش Viktor Yanukovych اتفاقا يقضي بتوثيق العلاقات التجارية بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي. أعقبت ذلك، على الفور، تظاهرات شعبية في كييف، بلغت الذروة في ديسمبر بمشاركة 800 ألف مواطن في تظاهرة واحتلال المتظاهرين مقر مجلس مدينة كييف. ومع استمرار التظاهر صدرت قوانين صارمة للحد من التظاهر ووقعت صدامات بين الشرطة والناشطين. وفي 19-20 فبراير قُتِل قرابة مائة شخص. وفي 21 فبراير تُوُصِّل إلى حل وسط بين يانوكوفيتش وقادة المعارضة يقضي بإصلاحات دستورية وبانتخابات رئاسية وبتشكيل حكومة وحدة وطنية.

في اليوم التالي اختفى الرئيس يانوكوفيتش، وبناء على التصويت في البرلمان تقرر خلع الرئيس من منصبه، وتحدد 25 من مايو موعدا للانتخابات. تَعَيَّن رئيس البرلمان أوليكساندر تيركينوف Oleksander Turchynov رئيسا مؤقتا. بنهاية فبراير احتل موالون لروسيا مسلحون الأبنية الاستراتيجية في سيمفيروبول، عاصمة القرم. وفي السادس من مارس صوَّت برلمان القرم على الانضمام إلى روسيا، وقرر الاستفتاء الشعبي على ذلك في السادس عشر من الشهر ذاته. تقول النتائج الرسمية

بأن 97 في المائة من المصوِّتين يدعمون اقتراح الانضمام إلى روسيا. فرض الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة عقوبات على مسؤولين روس وأوكرانيين. استخدمت روسيا حق الفيتو ضد مشروع قرار في مجلس الأمن يدين الاستفتاء، وصادق بوتين على قانون ضم القرم إلى الاتحاد الروسي.

اجتمع قادة الاتحاد الأوروبي في بروكسل ودانوا قرار روسيا «ضم» القرم؛ ووسّع كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي قائمة الأفراد المشمولين بالعقوبات. في أواخر مارس انتقد الرئيس أوباما ما بدا أنه تزايد الحشود العسكرية الروسية على الحدود الشرقية لأوكرانيا. أصدر فلاديمير بوتين أوامره بـ «انسحاب جزئي» للقوات، معلنا أن روسيا لن تتدخل في أوكرانيا الشرقية. احتل متظاهرون موالون لروسيا أبنية حكومية في دونيتسك وخاركيف ولوغانسك، في أوكرانيا الشرقية.

في منتصف أبريل اجتمع وزراء خارجية أوكرانيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وروسيا في جنيف. ونتج عن ذلك إعلان يدعو إلى وقف تصعيد التوترات في أوكرانيا الشرقية، وإلى الحيلولة دون أن تتحول إلى صراع مفتوح. ودعا الإعلان الأطراف كافة إلى تجنُّب العنف، على أن تتخلى الجماعات المسلحة عن سلاحها وتُخلَى الفضاءات العامة التي وقع احتلالها. وفوق ذلك وُضعت تصورات لحوار وطني موسع ولمساعدات دولية تُقَدَّم إلى أوكرانيا. لكن وقف تصعيد التوتر لم يحقق، حتى الآن، نجاحا كبيرا ولم تتوصل روسيا والغرب لاتفاق حول مآلات المستقبل في أوكرانيا.

هل تُعَد هذه التطورات عودة إلى الحرب بين الدول كما عرفها «العالم القديم»؟ يبدو أن هذا هو ما يراه بعض المراقبين. ترى مجلة الإيكونوميست The Economist (March 22, 2014) أن «السيد بوتين مضى بالدبابة فوق النظام العالمي القائم»، وأنه يُظهر ميلا إلى العودة إلى روح الانتقام وإلى «عالم فوضوي يسوده انعدام الثقة». وفي مارس 2014 قال السفير الأمريكي السابق في موسكو مايكل ماكفول Michael McFaul إن الرئيس الروسي «يؤمن بالمجابهة مع الغرب... [وإنه] أحدث تحولا استراتيجيا» (McFaul 2014).

من المؤكد أن العلاقات بين روسيا والغرب هي الآن أكثر برودة مما كانت عليه قبل الأزمة الأوكرانية. وفي تاريخ قريب، في سبتمبر 2013، وجه فلاديمير بوتين إلى العالم،

لدى حديثه في إطار الأزمة السورية، الرسالة التالية: «نحن في حاجة إلى استخدام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وللإيمان بأن المحافظة على القانون والنظام في عالم اليوم المضطرب والمعقد تمثل إحدى الوسائل القليلة المتاحة للحيلولة دون انحطاط العلاقات الدولية إلى الفوضى... لايزال القانون هو القانون، ولا بد لنا من التزامه، سواء أكنا نحب ذلك أم لا نحبه» (Putin 2013). وبغض النظر عن اختلاف وجهات النظر بخصوص تصرفات روسيا في أوكرانيا، لم يحترم الروس القانون الدولي.

ولكن هل هذه عودة إلى خطر جدي لحرب بين الدول؟ من المؤكد أنه لا وجود لخطر جدي في الوقت الحاضر؛ أكد أوباما أن الغرب لا يريد محاربة روسيا بسبب أوكرانيا، وبوتين يعرف أن روسيا لا تتوافر لديها القوة العسكرية الكافية أو المصلحة الكبيرة بما يكفي لدفعها إلى مواجهة مع الغرب (Shuster 2014). إذن إن لم تكن هذه الحالة خطرا ماثلا لحرب بين قوى كبرى، فماذا تكون؟ وهل يمكن أن تفضي هذه الحالة إلى حرب باردة جديدة بين روسيا والغرب؟

أولا لقد نشأ الموقف الحالي عن ظروف داخلية في أوكرانيا. هذا البلد هو دولة هشة، بمعنى أن النظام السياسي فيها فاسد وغير فعال، والاقتصاد ضعيف وغير معتمد على قوته الذاتية، والتماسك الوطني يواجه تحديات متصاعدة نشأت عن الانقسامات بين الجماعات ذات التوجهات الروسية والجماعات ذات التوجهات الغربية. وقد زوَّدت رئاسة فيكتور يانوكوفيتش هذه المشكلات على نحو حاد. وقد اجتمع أعضاء دائرته المقربة، «العائلة»، حول ابنه وحاولوا السيطرة على الحكومة واضطهدوا الخصوم السياسيين. وبالتضافر مع إشكالية الميل باتجاه روسيا أو باتجاه الغرب، فقد أدى ذلك إلى مواجهة مع المعارضة.

وثانيا انخرطت روسيا بنشاط في هذا السياق؛ بأن أطلقت على معارضي يانوكوفيتش صفة «الفاشيين» الذين يمثلون خطرا على الموالين لروسيا يشبه الخطر النازي في الحرب العالمية الثانية. وفي الوقت ذاته سارع الغرب إلى القبول بخلع يانوكوفيتش، وبالتراجع عن الحل الوسط الذي تُوصِّل إليه في الحادي والعشرين من فبراير (وصادق عليه وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي) الذي كان يَعِد بحكومة وحدة وطنية. وهذا يساعد على توسعة نطاق انعدام الثقة بين الغرب وروسيا. فالغرب يرى في أنشطة روسيا في أوكرانيا، وفي ضم القرم على وجه الخصوص، خرقا

غير اعتيادي للقانون الدولي. ويدافع بوتين عن تحركات روسيا في القرم باعتبارها «تدخلا إنسانيا»، ويذهب إلى أن الغرب هو من يتجاهل القانون الدولي منذ زمن لا يستهان به (Walker 2014).

فهل هذا يمضي بنا، إذن، إلى حرب باردة جديدة؟ في أزمنة سلفت كان يمكن أن يؤدي سقوط حكومة موالية للسوفييت إلى غزو سوفييتي فوري لأوكرانيا؛ وروسيا لم تبادر إلى أي غزو من هذا النوع، لكنها حشدت قوات عسكرية على الأرض في أوكرانيا الشرقية، ولا شك في أنها تريد في كييف نظاما صديقا، أو تحويل أوكرانيا إلى فدرالية تملك فيها الأقاليم الحق في أن تكون لها السياسات الخارجية والاقتصادية الخاصة بها، على الأقل. وعلى الجانب الغربي، لا غرو أن طالب الأمين العام للناتو بتحالف عبْر أطلسي أشد إحكاما وبزيادة في نفقات الدفاع. لكن الحل الطويل الأمد لأوكرانيا، ولغيرها من البلدان في «الجوار القريب» لروسيا، هو، يقينا، تمتين العلاقات بين هذه البلدان وبين روسيا والاتحاد الأوروبي. وهذا يتطلب حكومة أوكرانية ديموقراطية وفعالة تخدم مصالح الأوكرانيين العاديين على اختلاف توجهاتهم. وهو يتطلب أيضا الإبقاء على قنوات التعاون السياسي والاقتصادي مع روسيا مفتوحة (Slaughter 2014).

وكما أشرنا من قبل، فلن تنشب حرب بين قوى كبرى. يضاف إلى ذلك أنه لا سبيل إلى انتقال سلس إلى نظام مستقر يقوم على القوة والمشروعية (بخصوص معالجة قريبة العهد ومعمقة للأزمة الأوكرانية، انظر Wilson 2014 and Menon and Rumer 2015). في حسابات القوة، لا يمكن لروسيا الهجوم على الغرب، ونتائج أمر كهذا قد تكون كارثية بالنسبة إلى ذلك البلد. لكن روسيا قوية بما يكفيها لتأكيد نفوذها في المنطقة «اللصيقة» بأوكرانيا، والتي تضم البيلاروس ومولدوفا. وفي الوقت ذاته هذه المنطقة هي منطقة صدام بين فهمين للمشروعية: فمن ناحيةٍ هناك الفهمُ الغربي الذي يقضي بأن تكون لهذه الدول حرية اختيار تعاون اقتصادي وسياسي وعسكري وثيق مع الغرب؛ ومن ناحية أخرى الفهمُ السائد في روسيا بوتين هو أن للبلاد مصالحَ أمنية خاصة ومشروعة في «الجوار القريب» (مثلما أن الولايات المتحدة لها مصالح خاصة في أمريكا اللاتينية منذ تأسيس مبدأ مونرو)، وأن إضفاء الطابع الغربي على المنطقة هو سياسة احتواء وتهديد للأمن الروسي (Götz 2013; Zubok 2013).

وبإيجازٍ هذه ليست حربا باردة جديدة، لكنها قد تفضي، في النهاية، إلى فتور لا يُستهان به بين روسيا والغرب، بناء على ما يختار الطرفان أن يفعلاه. وتؤشر العناصر البنيوية المحيطة بهذه الحالة إلى اتجاه الاعتدال: فلا يبدو لدى أي من الجانبين استعداد لوقف أوجه الاعتماد الاقتصادي المتبادل أو التخلي عن الشبكات المؤسسية. لكن التقدم الحقيقي باتجاه الاعتدال مازال ينتظر نجاحا في تخفيف التوترات في الأزمة الأوكرانية، ومازالت هذه مهمة صعبة (عن «الانعزالية» الروسية، انظر الفصل السادس).

وننتقل إلى الشرق الأوسط الكبير. بعد أكثر من عشر سنوات من الانخراط المكثف في أفغانستان والعراق، بدأت الولايات المتحدة تخفف انخراطها العسكري في المنطقة. لكنْ في تلك اللحظة جاءت الحرب الأهلية في سورية في 2011؛ وصحب ذلك تصاعد سياق التفتت في العراق إلى مناطق للشيعة والكرد والسنة، ومنحت الحرب حيوية جديدة للإسلاموية الراديكالية، للدولة الإسلامية في العراق والشام، داعش ISIL. انخرطت الولايات المتحدة في قصف داعش، لكنها رفضت حشد قوات برية. لم تتمكن القوى الكبرى من الاتفاق على طريقة فعالة لمعالجة الصراع في سورية، الذي سبب تشريد ما يُقدَّر بنحو 7.6 مليون نازح سوري داخل البلاد وفي خروج 4.4 مليون من اللاجئين (IDMC 2015; UNHCR 2015).

وأغلبية الدول في الشرق الأوسط تعاني نقصا في التماسك الاجتماعي-السياسي. وعلى سبيل المثال سورية بلد عربي ذو أغلبية مسلمة سنية، لكن فيها أقليتين كردية وأرمينية، و10 في المائة من السكان مسيحيون. وينتمي الرئيس بشار الأسد إلى الأقلية العلوية، وهي فرع من الإسلام الشيعي. وعلى رغم ذلك، فقد نجح في الماضي معظم الحكام السلطويين العرب في تعزيز حُكمهم واحتواء العنف الداخلي. وقد استخدموا في هذا السياق كل الوسائل المتاحة لإعادة توجيه شعوبهم وقمعها. والاستثناء الرئيس هو الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني الذي يمكن اعتباره صراعا داخليا يقرر أشكال العداوة والتواد بين إسرائيل والعالم العربي (Buzan 2003).

وفي الوقت ذاته، فقد ضعُفت دول عربية مهمة في المنطقة في السنوات العشر الأخيرة، فأصبحت أقل قدرة على احتواء الصراعات الطائفية. أفضى الغزو الأمريكي

للعراق، على نحوٍ فعال، إلى تحلل الدولة السلطوية؛ حُظِر الحزب الحاكم فيها، وجرى حل الجيش وتطهير البيروقراطية من أعضاء الحزب. وعندما انهارت الدولة أصبحت الانقسامات الدينية والإثنية هي المتحكمة في الصراع على السلطة. وانفتح المجال أمام نفوذ القوتين الإقليميتين النافذتين، إيران والمملكة العربية السعودية. والحالة الكلاسيكية للدولة الضعيفة في المنطقة هي لبنان، لكن سورية واليمن مثالان آخران. ضعف الدولة يفتح الباب أمام النفوذ الخارجي. ووفقا لتحليل قريب العهد فالقوى الإقليمية لاعبون رئيسون في الصراعات الحالية في سورية والعراق: «لم تخلِّق السعودية وإيران ضَعف الدولة والهويات الطائفية في هذين البلدين، لكن من المؤكد أنهما تستفيدان، وتسعيان وراء تحقيق مصالحهما في حالة كلاسيكية من حالات لعبة موازنة القوة» (Gause 2014: 11)؛ (انظر أيضا Lynch 2012 and Valbjørn and Bank 2012).

وعلى العكس مما جرى في أوروبا وآسيا والمحيط الهادئ، لم يتيسر لأي قوة كبرى تأسيسُ نظام أمني مستقر في الشرق الأوسط. تنافست الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على النفوذ في المنطقة، إبان الحرب الباردة، لكنهما عجزتا عن تخليق تحالفات مستقرة، حتى مع الدول المرتبطة بهما بعلاقات زبائنية. انتقلت مصر إلى ارتباط بالولايات المتحدة في أعقاب حرب العام 1973 وخرج الحليف الإيراني الوثيق من دائرة النفوذ الأمريكي في العام 1979. والاتحاد الأقوى والأكثر ديمومة هو ذلك القائم بين إسرائيل والولايات المتحدة. تعهدت الولايات المتحدة بـ«التزام لا يتزعزع» بأمن إسرائيل (NSS 2010: 24)؛ وهي تقر أيضا بـ «الطموحات المشروعة» (NSS 2010: 25) للفلسطينيين للأمن والكرامة، لكن الالتزام الأخير لم يعترض طريق الالتزام الأول، قط. وروسيا حليف لنظام الأسد؛ وهي تدير مرفقا بحريا في سورية (طرطوس) كما أنها مصدر التسليح الرئيس للنظام. وهذا لا يرقى إلى مستوى التحالف بين إسرائيل والولايات المتحدة، لكن روسيا تقف بجانب نظام الأسد منذ بدأت الحرب الأهلية في العام 2011.

وهكذا ظلت الولايات المتحدة وروسيا ناشطتين في الشرق الأوسط منذ بدأت الحرب الباردة، لكن ذلك لم يتجاوز، على نحوٍ حاد، حمايةَ المصالح الجوهرية، بل تبين أن هذه المهمة معقدة بقدرٍ كافٍ. مصالح الولايات المتحدة النفطية دفعت

باتجاه علاقات وثيقة مع البلدان العربية؛ ودفَع التعهدُ المبذول لإسرائيل في اتجاه آخر. وعندما كان من المنطقي التحالف مع دولة واحدة – مثل العراق في سياق حرب العراق-إيران في ثمانينيات القرن الماضي – ترتبت على ذلك نتائج سلبية بالنسبة إلى التزامات أخرى، مثل التحالف مع إسرائيل. الحرب في العراق قوَّت مركز إيران في المنطقة؛ والعمليات الحالية ضد داعش ISIL تساند نظام الأسد، على نحو غير مباشر. ليس من السهل، حتى بالنسبة إلى قوة كبرى، العمل في الشرق الأوسط.

وفي الوقت الحالي هناك منطقة واحدة ظهر فيها تعاون ما بين القوى الكبرى وتتصل بسد الطريق أمام برنامج إيران النووي. تؤكد إيران أن برنامجها هو لأغراض سلمية. وتشك القوى الكبرى (الولايات المتحدة والصين وروسيا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا) في أن إيران تسعى إلى امتلاك القدرة على إنتاج قنبلة نووية. وتتعلق المفاوضات بمستقبل البرنامج وتشمل التفتيش الدولي ورفع العقوبات عن إيران.

وبإيجازٍ تنافست القوى الكبرى في الشرق الأوسط، لكن ذلك لم يُفْضِ إلى مواجهة خطيرة، ولم تنجح أي من هذه القوى في السيطرة على المنطقة أو في أن يكون لها القول الفصل في تقرير حالة الأمن فيها. وقد ساعد دور هذه القوى، كموردي سلاح وكشركاء في تحالفات وكأطراف في التدخلات، على تخليق وإطلاق واستدامة الصراع الإقليمي بقدر ما ساعد على تهدئته. ومع بقاء الفلسطينيين في حالة تشبه الانتفاضة، ومع مواصلة إسرائيل سياساتٍ استيطانيةً وتمييزية لا ترعوي (Dugard 2007; Makdisi 2014)، لا تلوح في الأفقٍ نهاية لهذا الصراع الذي لا يهدأ. وسورية والعراق يتمزقان بفعل صراعات عنيفة قد تفضي إلى انقسامات طويلة الأمد داخل البلدين، وقد ترتبت عليها عواقب وخيمة، بالنسبة إلى بلدان أخرى في المنطقة.

لن ينشب صراع عدائي بين القوى الكبرى يتصل بالشرق الأوسط، لكن القوى الكبرى ليس بينها من يقدر على - أو حتى يرغب في - تأسيس نظام أمني مستقر ومشروع في المنطقة. والمرشح الواقعي الوحيد لأداء هذه المهمة هي الولايات المتحدة، وهي منشغلة بتحالفها مع إسرائيل وبمكافحة الإسلاميين الراديكاليين. ولا يكفي لإنشاء نظام ذي مشروعية أن يكون ذلك النظام مناسبا لإيران والسعودية وإسرائيل فقط، بل يتعين أن يناسب أيضا الفلسطينيين والجماعات الإسلامية والعديد من الأقليات الكبيرة. ولكن لا الولايات المتحدة والقوى الكبرى

الأخرى، ولا اللاعبون المحليون، يمضون بقوة في ذلك الاتجاه، في الوقت الحالي. وبالنسبة إلى عدد كبير للغاية من سكان المنطقة، لا تلوح في الأفق ولو صورة باهتة من حياة طيبة محتملة.

الأُفق الأرحب للأمن الإنساني

تتعلق الرؤية التقليدية للأمن بحماية الدول من هجوم عسكري من دول أخرى. أما الأمن الإنساني فيركز على حماية الأفراد والجماعات البشرية من مخاطر لها تأثير حقيقي عليهم. وأحد المظاهر الرئيسة لهذا الخطر هو التهديد الناشئ عن الصراع العنيف داخل الدول الهشة كما نوقش في موضع سابق. لكن الأمن البشري يعالج أنماطا أخرى من التهديد لا تقتصر على العنف البدني؛ سلامة الإنسان تتهددها أخطار أخرى مثل الجوع والمرض والقمع والتدهور البيئي، وغير ذلك كثير. وعند مقارنة ذلك بالمقاربة التقليدية للأمن نجد أن الهدف المرجعي يتغير من الدولة إلى الناس، وتتسع الأخطار المحتملة التي قد يتعرض لها الناس، اتساعا مذهلا.

طُرِح هذا المفهوم أول مرة، وعلى نحو لافت، في تقرير التنمية البشرية Human Development Report الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP 1994). ويتصل السؤال الأهم، في هذا السياق، بالمدى الذي بلغه تأثير الأجندة الأوسع للأمن الإنساني في النظام الدولي. لم تجد الأجندة الواسعة للأمن الإنساني طريقها للممارسة السياسية على نحو يُعتد به. ويبدو هذا واضحا، بنحو خاص، في حالة الاتحاد الأوروبي. فالاتحاد الأوروبي، رسميا، يريد تعزيز الأمن الإنساني، لكنه يلاحظ أيضا أن «هناك حاجة إلى مزيد من التدبر لتقرير المجالات الخاصة التي يمكن لهذه المقاربة أن تُظْهِر فيها قيمتها المضافة» (أولويات الاتحاد الأوروبي، كما قُدمت للجمعية العامة للأمم المتحدة في يونيو 2011، نقلا عن Christou 2014). وهذا يعني، في الأساس، أن القضايا التقليدية المتصلة بالأمن الوطني لاتزال تسيطر على السياسات الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي.

وقد ذهبت الولايات المتحدة، بنحوٍ عام، إلى «تحديد سياساتها الأمنية على أسس تتمايز عن أجندة الأمن الإنساني» (Payne 2004). وتتبنى الصين رؤية تقليدية للأمن، تؤكد السيادة الوطنية وعدم التدخل. وفي الوقت ذاته تتطلع الصين إلى

الاندماج في المجتمع الدولي، وإلى أن تصبح قوة كبرى مشروعة. أدى ذلك إلى النظر بعين الاعتبار إلى قضايا الأمن الإنساني، سواء في تنمية الصين ذاتها أو فيما يتصل بأنشطتها الدولية (Tow et al. 2013). وهكذا دخل الأمن الإنساني معجم الصين الأمني الرسمي، لكن الحديث ينصب، في الأغلب، على الشروط الداخلية. وفي المجال الدولي، تبقى دلائل المستقبل، بالنسبة إلى الأمن الوطني، هي المسيطرة بدرجة هائلة. ويدور النقاش في الهند حول الأمن الإنساني لكنه، وبدرجة أكبر مما في الصين ذاتها، يتركز تماما على الداخل؛ تسيطر شواغل الأمن التقليدي على الرؤية العالمية.

وعلى العموم، فإن كلا من القوى الكبرى الراسخة والناشئة تومئ، متعطفة، باتجاه الأجندة الأوسع للأمن الإنساني، لكن ذلك لم يترتب عليه تحوُّل حقيقي في أولويات الأمن. يبقى التركيز منصبا على الأجندة التقليدية للأمن الوطني، كما تعكسها مستويات الإنفاق العسكري عند مقارنتها بمساعدات التنمية. وهذا هو ما يكمن وراء الطروحات النقدية التي تذهب إلى أن الأمن الإنساني لم يغير شيئا من الممارسات القديمة والباقية على حالها (Booth 2007: 323-24).

لكن غياب مساندة قوية من القوى الكبرى لأجندة الأمن الإنساني والميل إلى تحديد المخاطر التي تتهدد الأمن الإنساني على أسس تقليدية لا يجرد أجندة الأمن الإنساني من أهميتها ولا يهمشها. وقد وقع تحول حقيقي فيما يتصل بالمشروعية. فالفكرة الكلاسيكية عن الأمن الوطني تتصل، أولا، بالسلامة الإقليمية. وتركيز الأمن الإنساني على الأفراد والجماعات يوضح، بجلاءٍ تام، أن أمن الناس لا يتحقق بالتركيز التقليدي. فالتركيز على الأمن الإنساني يتطلب من الدول انتباها إلى الأمن البيئي والصحي والتغذوي والاقتصادي. والمشروعية الداخلية للدول، في علاقاتها بسكانها، ومشروعيتها الخارجية، في علاقاتها بالمجتمع الدولي، ترتبط الآن بأجندة الأمن الإنساني، وبقدر من الوضوح يفوق ما كان عليه الحال من قبل، بدرجة كبيرة للغاية. وبهذا المعنى، ليست الممارسات القديمة باقيةً على حالها.

ويمكن التوسع في معالجة هذه النقطة بالإحالة على مؤسسة السيادة. الشرط الضروري الحاكم، في مسألة السيادة، هو أن تعترف الدول «بالسيادة المتكافئة لجميع الدول، وباحترام التكامل الإقليمي والاستقلال السياسي... [وأيضا] بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول» (UN Millennium Declaration 2000). هذا هو

تأكيد الاستقلال السيادي ومبدأ عدم التدخل. وفي الوقت ذاته، يستوجب إعلان الألفية، وكذلك ميثاق الأمم المتحدة، على الدول أن «تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية» و«الحقوق المتكافئة للجميع» (UN Millennium Declaration 2000; UN Charter 1945). وهذا هو تأكيد الأمن الإنساني لكل الناس.

بقي الاستقلال والسيادة المبدأ الأول، في حين يأتي تأكيد الأمن الإنساني في المرتبة الثانية. هذه العلاقة هي التي تغيرت لترفع من شواغل الأمن الإنساني وتُنزل شواغل الاستقلال السيادي. وهذا ما تعكسه كثرة من إعلانات وتقارير الأمم المتحدة (Gómez and Gasper 2012)، كما تعكسه المناظرة الدولية الأكثر وضوحا في التفاتها إلى مشكلات اللامساواة والتدهور البيئي والصحة والأغذية، وإلى الأمن السياسي، ليس فقط في الدول الهشة في الجنوب العالمي، ولكن في جميع الدول، وبينها الدول الغنية. وأنشطة إحلال السلام وبناء الدول، المذكورة آنفا، هي جزء من هذه الصورة أيضا.

ويبقى قدر كبير من التعاسات الإنسانية غيرَ خاضع للمعالجة، لأن كثرة من الدول عاجزة عن العناية بذويها أو غير مستعدة لذلك. وقد وضع التصور الموسع للأمن الإنساني هذه الفقرة على الأجندة. فهذه الدول يتراجع مركزها وتضيع مشروعيتها في المجتمع الدولي. ويعود ذلك إلى أسباب ليس أقلها أهمية البروز المتزايد لمنظور الأمن الإنساني على الأجندة الدولية. لم يؤدِ ذلك إلى حل مشكلة الأمن الإنساني، وليس هناك إجماع على أفضل الطرق للمضي قدما، لكن هناك الآن، على الأقل، تركيزا أكبر كثيرا عليها في المناظرات الدولية، وكذلك في المناظرات الوطنية.

خلاصة

تختلف الأجندة الأمنية الحالية، اختلافا لافتا، عن تلك التي كانت أيام الحرب الباردة، لكن ليس هناك اتفاق على ماهية ذلك الذي حل محل تلك الفترة، بالضبط. وقد حددنا ثلاثة عناصر لها أهميتها. يتصل العنصر الأول بوجود عديد من الدول الهشة، بمستويات مرتفعة من العنف الداخلي. وقد وقعت تحركات يُعتَد بها باتجاه نظام أمني يعالج العنف في الدول الهشة. وتخلِّق «مسؤولية الحماية» إطارا للتدخل، في اتجاه حماية الناس والعديد من عمليات إرساء السلام وبناء الدول التي

تشهدها الدول الهشة. لكن الأمم المتحدة تبقى ضعيفة ومرتكنة إلى مساندة من البلدان الغنية بالموارد، وهذه الدول تقلقها الكُلَف البشرية والمادية. وفي الوقت ذاته، برز الإرهاب الدولي والتدفقات الهائلة للاجئين باعتبارهما تحديين رئيسين متصلين بالدول الهشة.

وربما تعلق التحدي الأكبر بالامتزاج بين إرساء السلام وبناء الدول. فالأول يتطلب إقصاء جماعات تعمل على إفساد عملية السلام، على شاكلة طالبان في أفغانستان؛ ويتطلب الثاني استيعاب كل جماعة لها اعتبارها في المجتمع، سعيا وراء الديموقراطية وفاعلية الدولة، وهكذا يقوم جزء من السياق على التفرقة فيما يتعين أن يقوم الثاني على الدمج. ويصحب تخليقَ المشروعية والمساندة لعملية بناء الدولة، سواء فيما يتصل بالنخب الوطنية أو بالناس على الأرض، عددٌ من التحديات المركبة التي لا تسهل معالجتها.

ويبقى التساؤل بشأن إمكانية تحقيق تقدم مستدام في عملية بناء الدولة في بلدان تكون ظروفها الداخلية غير مؤاتية ويجد الغرباء فيها تحديات تحول بينهم وبين إنجاز عمليات مؤثرة، يبقى تساؤلا مفتوحا. قد يتسنى لهم إنقاذ الأرواح، في المديين القصير والمتوسط، لكن لا تسعُهم إعادةُ بناء الدول الهشة أو إنشاؤها، انطلاقا من نقطة البداية، ما لم تكن الشروط المحلية مؤاتية. ومن المحتم أن تكون أنشطتهم مقيدة بافتقادها القوة وبافتقادها المشروعية في آن معا.

ويتصل العنصر الثاني بالأجندة الأمنية التقليدية للنظام الدولي والإقليمي، وبالخلافات الحادة بين القوى الكبرى. لقد احتفظت الولايات المتحدة بدورها الرئيس في إنشاء نظام أمني مُعَدَّل في آسيا والمحيط الهادئ. ويتعرض ذلك النظام إلى تحدٍّ متصاعد نشأ عن صعود الصين، لكن هناك إمكانياتٍ للتوفيق. فبحلول العام 2016 كانت الصين قد خرجت عن مسار المجابهة في بحري الصين الشرقي والصين الجنوبي، ماضية باتجاه جهود ديبلوماسية استهدفت اليابان وكوريا وفيتنام والفلبين وتايوان. ولايزال غير واضح، حتى الآن، ما إذا كان ذلك من شأنه أن يفضي إلى نظام مستقر في المنطقة أو لا. وعلاقة روسيا بالغرب تتدهور بسبب أزمة أوكرانيا ويتوقف مستقبل هذه العلاقة على إنهاء التصعيد في الأزمة الأوكرانية. تراجع التوتر في شرق أوكرانيا في العام 2015، واقترن ذلك بتصاعد الانخراط الروسي في الصراع في

سورية؛ وقد يعني ذلك شروع روسيا في التحرك باتجاه مزيد من التفاوض والتقارب مع الغرب، وإن لم يكن واضحا بعد، على نحو يقيني، ما سيكون عليه الدور الدولي لروسيا في المستقبل – دور المنافس أو العدو أو الصديق. الأزمات في الشرق الأوسط عديدة؛ والقوى الكبرى منخرطة بقوة في هذه الأزمات، لكن لا تهيمن قوة كبرى على المنطقة التي تتميز بقوس من الدول الهشة وبالتنافس بين لاعبين إقليميين أقوياء.

وثالثا، تتصل أجندة الأمن الإنساني بأخطار متباينة تهدد الناس في كل مكان. وهذه الأجندة الأمنية الأوسع لم تتحقق لها السيطرة بعد؛ وبهذا المعنى، لاتزال الدول تركز على الشواغل الأمنية التقليدية. لكن الأمن الإنساني يبقى مهما، أيا كانت الظروف، لأن الدول، غنيها وفقيرها على السواء، يُحْكَمُ عليها الآن – وتتأثر مشروعيتها الداخلية والدولية – بمدى قدرتها واستعدادها للعناية بالسلامة العامة لسكانها.

فهل يفضي هذا كله إلى نظام أمني فعال؟ ليس بما يتناغم مع الهدف الطموح المتمثل في تمكين الناس كافة من الوصول إلى حياة طيبة. ولكن من المؤكد أنه يمكن الحديث عن «حوكمة أمنية بالأجزاء»: تجري معالجة مسألة الدول الهشة، ليس في كل الأحوال ولا بفعالية بالغة، ولكن على نطاق أوسع كثيرا مما سبق. لم يُتَوصل إلى حلول للقضايا الأمنية التقليدية، ولكن باستبعاد جزئي لروسيا، فالقوى الكبرى غير الديموقراطية الطالعة، لها مكانها المعترف به في النظام الأمني الحالي؛ لم يعد العالم يشهد مجابهة شاملة ضمن حرب باردة. والأمن الإنساني، بالمعنى الواسع، هو الآن فقرة معتَرَف بوجودها على الأجندة.

ومن المؤكد أن المتشككين سيرون في هذا صورة وردية بأكثر مما يجب. حققت الولايات المتحدة-الغرب تقدُّما ضئيلا فيما يخص المشكلة الأمنية الأكبر من حيث الكلفة البشرية: العنف في الدول الهشة. وتَفرض الشروط الداخلية والدولية، معا (وبينها ما يُتَصَوَّر أنه مصالح أمنية غربية) قيودا ثقيلة على ما يمكن عمله في الدول الهشة، ولم تكن النتائج، عبر أكثر من عقدين، باهرة للغاية. الأمن الإنساني موضوع للحديث، لكن لا يوجد إلا القليل من التدابير الملموسة. لن نشهد مواجهة عنيفة بين قوى كبرى، لكن المُرَكَّبات الأمنية الإقليمية، مثل الشرق الأوسط والجوار الروسي القريب وآسيا والمحيط الهادئ تطرح ما يكفي من التحديات الأمنية في الوقت الحالي. والقوة الغالبة للولايات المتحدة ليست كافية؛ لا بد لنظام أمني مستقر،

إضافة إلى ذلك، لا بد من الاتصاف بالمشروعية من وجهة نظر اللاعبين الآخرين ذوي الصلة. ويبقى من غير الواضح كيف سيتأتى ذلك، خصوصا في الشرق الأوسط وفي الجوار الروسي القريب.

طرحتُ في موضع سابقٍ السؤالَ العام بشأن ما إذا كنا نمضي باتجاه سيناريو ليبرالي لنظام دولي معدل، عالمي النطاق، أو باتجاه سيناريو واقعي يتفاقم فيه التأزم وغياب الاستقرار. ومن حيث البنية الأمنية التي نوقشت في هذا الفصل، فالسيناريو الأخير مرجح على الأول في الوقت الحالي. طورت الولايات المتحدة-الغرب النظام الحالي، وقد تمكن، من بعض النواحي، من تلبية احتياجات القوى الكبرى غير الليبرالية ومن معالجة الصراعات العنيفة في الدول الهشة. لكن لم تزل هناك مشكلات خطيرة. لا وجود لنظام أمني مستقر وفعال، قائم على قدر كافٍ من القوة والمشروعية.

6

الاقتصاديات: ديناميات العولمة

مقدمة

أهم ما يميز البنية الاقتصادية هو عملية العولمة المتواصلة. والعولمة هي تكثيف العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية عبر الحدود (Holm and Sørensen 1995:4). وينصبُّ التركيز في هذا الفصل على العولمة الاقتصادية بكل جوانبها، كالتجارة والإنتاج والاستثمار والتدفقات المالية. والهدف هو تحديد الملامح الرئيسة لعمليات العولمة الحالية، ولتقييم تأثيرها في النظام الدولي.

وفي معظم سنوات الحرب الباردة كان من المنطقي التفكير في عالم الاقتصاد بالتركيز على ثلاث مناطق: البلدان الرأسمالية الصناعية؛ والدول النامية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية؛ وبلدان

«العولمة المتواصلة ليست مجرد قوة داهمة، إنها تحتاج إلى إطار اقتصادي وسياسي وقانوني مناسب لكي تزدهر. والإطار الحالي كثير النقائص»

التخطيط المركزي في العالم الشيوعي. لكن في العام 1979 في الصين (وفيتنام) بدأ الابتعاد عن التخطيط المركزي والتوجه نحو الأسواق العالمية؛ وبدأ في الاتحاد السوفييتي تحرك مشابه في منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، وعندما انتهت الحرب الباردة مضت الكتلة الشرقية بكاملها في الاتجاه ذاته. كانت الدول النامية في الستينيات والسبعينيات تركز على التنمية الاقتصادية التي تحركها عوامل الداخل؛ لكن الديون وأزمات النفط في السبعينيات جعلتها تختار التوجه إلى الانفتاح الاقتصادي، أو دفعها المانحون إلى ذلك الاختيار. ودفع العجز الحاد في ميزان المدفوعات بالهند إلى الاتجاه ذاته في العام 1990. وفي الوقت ذاته اضطر العالم الصناعي إلى إصلاح نظام المعدل الثابت للتحويلات المرتبط بنظام بريتون وودز؛ وأدى ذلك إلى تعويم معدلات التحويل ونمو هائل للأسواق المالية العالمية (Frieden 2012).

اقترنت هذه التحولات في الاقتصاد السياسي للأمم بتحولات أخرى أعدت المسرح للعولمة الاقتصادية: تكنولوجيات النقل الجماعي التي جعلت حركة البضائع والبشر عبر الكوكب أسهل وأرخص من قبل؛ تكنولوجيات الإنتاج التي جعلت من الممكن تشْظية إنتاج المكونات المختلفة لمنتَج مركب (مثل السيارة أو الهاتف الذكي) بحيث يجري إنتاج جزء منها في الموضع الذي يتمتع بأفضل الشروط، من جهة تكلفة العمالة والبيئة التكنولوجية والقرب من الأسواق، وما إلى ذلك. وأخيرا أتاحت تكنولوجيات الاتصال تنظيم كل هذا وإدارته على مستوى الكوكب. وبإيجازٍ فتحت التطورات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية الطريق إلى عملية أكثر كثافة، بكثير، للعولمة الاقتصادية.

وفي مرحلة زمنية وجيزة أصبحت العولمة الاقتصادية أمرا مسلما به، فصارت تبدو كأنها قوة طاغية تستعصي على السيطرة. ووفقا لأحد المراقبين فإن «تأثير هذه القوة الطاغية في بلدان العالم هو تأثير لا يمكن وقفه، إذ إنه يتحرك بفعل أكثر الحوافز قوة لدى البشر، وهو البحث عن المغانم الاقتصادية» (Lane 2008: 8). لكن هذه الرؤية مضللة، فكما لاحظنا تتشكل العولمة الاقتصادية بقوة عديد من العوامل السياسية والاقتصادية، وعندما تتغير هذه العوامل تتغير معها العولمة. ولدينا مثالان: التعاون الإقليمي المكثف، على غرار ما يجري في الاتحاد الأوروبي، يتجه إلى تعزيز المبادلات الاقتصادية الإقليمية مقابل المبادلات الاقتصادية ذات الطابع العولمي الحقيقي؛ وبعض البلدان الأوروبية انسلخت، بالفعل، عن

العولمة في السنوات الأخيرة، بمعنى أن التدفقات الإقليمية حلَّت محل التدفقات العالمية (Ghemawat and Altman 2014). وعلاوة على ذلك في وسع التحولات التكنولوجية أن تغير الحسابات الاقتصادية، مبتعدة بها عن العولمة لمصلحة «البقاء في البيت» أو حتى إضفاء الطابع المحلي على عمليات كانت، فيما مضى، تعتمد على الاستعانة بمصادر خارجية. وقد وقعت في الآونة الأخيرة عملياتُ استعادة واسعة النطاق لأنشطة سبق نقلها إلى الخارج (The Economist 2013). وبالطبع تؤثر عناصرُ عديدةٌ أخرى في العولمة الاقتصادية، ومثال ذلك الأزمة الاقتصادية منذ 2008. وقد عبَّر يواقيم فيلس Joachim Fels رئيس قسم الاقتصاديات العالمية في مورغان ستانلي Morgan Stanley في العام 2013 عن قلقه إزاء «اتجاه متواصل للانسلاخ عن عولمة الاقتصاد وتدفقات رأس المال» (نقلا عن Ghemawat and Altman 2014: 22)؛ (لمزيد من الآراء حول العولمة الاقتصادية، انظر Glyn 2007, Boltanski and Chiapello 2007, Nee 2005, and Bhagwati 2007).

ومن طرق قياس العولمة الاقتصادية مؤشر الاتصالية العولمي GCI الذي ينظر في تدفقات التجارة ورأس المال والمعلومات والبشر (Ghemawat and Altman 2014). ومن حيث الاتصالية الشاملة فإن تسعة من البلدان العشرة الأكثر اتصالية موجودة في أوروبا (وسنغافورة هي الاستثناء)؛ لكن الاقتصادات الناشئة هي التي تشهد، في السنوات الأخيرة، أعلى معدل لتصاعد الاتصالية. ويبقى معدل التدفقات الدولية إلى داخل البلدان، مقارنة بحجم اقتصاداتها النسبي، أدنى مما يظنه معظم الناس: في معظم الحالات تقل الحصة الدولية عن 10-20 في المائة. حصة التجارة وحصة سندات المحفظة الاستثمارية، وحدهما، تسجلان ما يزيد على 30 في المائة. وفي الوقت ذاته تبقى حصة التفاعلات داخل كل إقليمٍ مرتفعةً، إذ تزيد على 40 في المائة من مجمل التفاعلات الدولية (Ghemawat and Altman 2014: 14).

وفي الوقت ذاته لا يتعين أن نسيء فهم ذلك، متصورين أنه توجهٌ عام للارتداد عن العولمة. وليس هناك ما يدعو إلى الدهشة في أن البلدان الكبرى تُبقي على حصة أكبر، من النشاط الاقتصادي، داخل حدودها. وعلى رغم ذلك فالعولمة هي السياق الاقتصادي الحاكم في معظم بلدان العالم تقريبا. وتؤكد ثلاثة توجهات أساسية أهمية هذا الوضع (Dervis 2012)؛ أولها أن كثرة من الاقتصادات الناشئة والنامية

شهدت طفرة تنموية، مقارنة باقتصادات السوق المتقدمة. ويعود ذلك إلى تعزيز الروابط التجارية وارتفاع مستويات الاستثمار الأجنبي. وقد أدى ذلك إلى توجه جديد باتجاه التقارب بين ما كان يعد «الشمال» الغني ومجموعة من البلدان الأقل تقدما في «الجنوب»، حتى على الرغم من أن عملية النمو السريع مازالت دون الاكتمال. وقد جرى التخلي، أخيرا، عن التمييز الحاد بين بلدان «متقدمة» وأخرى «نامية» (وكانت الصين والبرازيل تندرجان في الفئة الأخيرة) في اجتماع ليما Lima حول تحولات المناخ في العام 2014 (Jacobs 2014).

ثانيا أدى تكثيف العلاقات التجارية وتكامل الأسواق المالية والاتجاه إلى تقارب التوقعات الاقتصادية إلى تناسق في الترابط الدوري. وهذا يعني أن الارتباطات الدورية بين الاقتصادات المتقدمة والنامية أصبحت أكثر قوة، وبخاصة في العشريتين الأخيرتين (Dervis 2012). وأخيرا لقد أصبح الاتجاه إلى تفاوت متفاقم، داخل كل البلدان على اختلاف أنماطها، من متقدمة وناشئة ونامية، ملمحا من ملامح العولمة الاقصادية الراهنة. الثروة تتركز، على نحو متصاعد، فوق القمة، ويقترن بذلك التركيزِ تزايدٌ هائلٌ في أعداد من هم على القاع في البلدان النامية، حيث لا تشهد الملايين الكثيرة تحسنا في المدخولات الحقيقية (Milanovic 2012). ويعود ذلك إلى أسباب متنوعة، بينها تزايد الفارق بين أجور العمالة الماهرة وأجور العمالة غير الماهرة، والتحولات التكنولوجية وحراك رأس المال مقارنة بثبات العمالة وتراجع نفوذ التنظيمات النقابية (Dervis 2012: 13).

وبإيجازٍ يشهد العالم تقاربا من الناحية الاقتصادية، ونريد أن نعرف ما يعنيه ذلك التقارب بالنسبة إلى النظام الدولي. وقد ذهبنا في الفصل الثاني إلى أن أهمية الحرب بين الدول تتراجع، لكنها لم تعتنق السيناريو الليبرالي للتعاون المتناغم. فمن الوارد أن يشهد العالم أشكالا متنوعة من التباري والتنافس والتعاون. وقد يكون السيناريو الذي يركز على الجانب الطيب هو سيناريو يقوم على «المصير المشترك»، حيث يتعاون عالم من الاقتصادات الرأسمالية على مواجهة تحديات الاستقرار الاقتصادي والتوازن البيئي وإدارة الأخطار الأمنية. وفي المقابل فالسيناريو الكئيب هو ذلك الذي يقوم على تبارٍ وتنافسٍ اقتصاديين، قد يجران وراءهما تباريا وتنافسا جيوبوليتيكيين أيضا.

وتعود الفكرة الليبرالية القائلة إن التجارة وغيرها من أشكال التواصل الاقتصادي مهمة للتعاون والسلام إلى بارون مونتيسكيو Baron Montesquieu وريتشارد كوبدن Richard Cobden. وقد واصل نورمان آنجيل Norman Angell تطوير الفكرة في كتابه «الوهم الكبير» The Great Illusion الذي صدر في العام 1909. وفي هذا الكتاب يقول آنجيل إن الوهم هو اعتقاد أن الحرب تحقق ما يصبو إليه المحارب، أو أن الفوز في الحرب يعود بالنفع على الفائز. العكس هو الصحيح: في العصور الحديثة تترتب على الاستيلاء على أرض الغير تكلفة بالغة الارتفاع وانقسامات سياسية، لأنه يسبب إرباكا بالغا للتجارة الدولية. ويؤسس الليبراليون طروحاتهم على أن العولمة الاقتصادية - المستوى المرتفع من تقسيم العمل في الاقتصاد الدولي - تزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، وأن هذا يقلل ميلها إلى الصراع ويخفف من حدته (وتجد نسخة معاصرة من هذه الطروحات عند Rosecrance 1999).

ومشكلة هذا الطرح هي أن المستويات المرتفعة نسبيا من الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول الأوروبية لم تساعد، بنحوٍ فعال، على تجنب أهوال الحرب العالمية الأولى. بدا أن تلك الحرب عززت وجهة النظر الواقعية التي لا تؤمن، بأي شكل من الأشكال، بجدوى الاعتماد الاقتصادي المتبادل فيما يخص التعاون والسلام: وعلى العكس تكون الشبكات الاقتصادية عبْرَ الحدود مصدرا للمخاطر وتَحُدُّ من الاستقلالية. ولهذا السبب تحاول الدول الحد من هذه العلاقات وتسعى إلى ضبطها. وتسعى الدول التي تحتاج إلى سلع حيوية من الخارج إلى «أن تمتد سيطرتها السياسية لتشمل مصدر الإمداد، ما ينشأ عنه صراع مع المصدر أو مع عملائه» (Mearsheimer 1992: 223).

تكررت هذه المناظرة مرات عديدة، وأيضا بين الدارسين الذين يستخدمون طرق التحليل الكمي الكبير العدد(*). ويبقى الخلاف قائما حول التأثيرات الرئيسة للاعتماد الاقتصادي المتبادل - تعاون أو صراع - لكن الإجماع يتصاعد بخصوص

(*) large-N quantitative analysis هي طريقة التحليل التي تبحث عن نموذج يظهر في عدد كبير من الحالات التي تُخْتَار عشوائيا؛ وتقابلها small-N quantitative analysis طريقة التحليل التي تبحث عن نموذج يظهر في عدد صغير من الحالات التي تُنْتَخب بعناية. ولكل من الطريقتين ميزاتها وعيوبها. [المترجم].

نقطة مهمة: الاعتماد الاقتصادي لا ينفرد بتقرير النتيجة. فتأثير الاعتماد الاقتصادي المتبادل محكوم بالسياق العام المحيط به. لكن التوصيف الأكثر تفصيلا لهذا السياق يظل مصدر خلاف بين الليبراليين والواقعيين بالطبع. فالليبراليون يبرزون عناصر ليبرالية إضافية تساعد على تخليق التعاون والسلام؛ ويبرز الواقعيون عناصر تساعد على نشوب الصراع (لمطالعة صورة شاملة ممتازة، انظر Copeland 2015). وسأبدأ بالنظرة الليبرالية الموسعة، تليها مناقشة العناصر التي يُفترض أنها تعاوُنية وتلك التي يفترض أنها مرتبطة بالصراعات في العولمة الاقتصادية.

النظرة الطيبة: عولمة تُفضي إلى «عالم واحد»

ترتكز وجهة النظر الليبرالية الكلاسيكية على نظرية التحديث: على أن عملية التحديث الاقتصادي والسياسي والاجتماعي التي تتولاها البلدان الرأسمالية المتقدمة سوف تبلغ كل المجتمعات في النهاية. ورحلة التقدم من مجتمع زراعي، قبل صناعي، إلى مجتمع حديث، صناعي، يقوم على الاستهلاك الجماهيري، هي رحلة متواصلة على نحو ملموس في كثير من بلدان العالم، وهي تستمد قوة الدفع، إلى درجة لا يستهان بها، من عملية العولمة الاقتصادية. وهنا يكون من الممكن تحديد موقع الاعتماد الاقتصادي المتبادل داخل الصورة الكلية: عملية التحديث العامة تشمل حشدا من التحولات الأخرى، من حيث السياسات الجماهيرية والتحول إلى الديموقراطية ورفع مستوى التعليم والمعلومات والاتصالية المؤسسية والمجتمعية، وهلم جرا (Jackson and Sørensen 2013). ويقترن هذا كله بالاعتماد الاقتصادي المتبادل لإنتاج سياق حداثي جديد، أكثر مساندة للتعاون بين البلدان.

ومع تَكَثُّف العولمة الاقتصادية في العشريات الأخيرة، لا شك في أن عناصر من هذه العمليات تظهر في بلدان كثيرة. والسؤال هو إلى أي مدى تطورت وما مدى قابليتها للاستدامة؟ ويشير تحليل ليبرالي قريب العهد إلى أنها تطورت بما يكفي لإنتاج عالم واحد، من حيث الممارسة، وبغض النظر عن الاعتبارات النظرية. وينقل كيشور محبوباني(Kishore Mahbubani 2013: 51) عن قادة سياسيين ما يؤيد هذا الرأي، ومن هؤلاء بيل كلينتون، الذي يدعو إلى «مبدأ الاعتماد المتبادل، المتجذر

في تاريخنا المشترك»، وآل غور («نحن الآن في عصر عالمي. شئنا أو لم نشأ، نحن نعيش في عالم يتزايد فيه الترابط بين مصائرنا ومصائر المليارات من البشر حول العالم... ومستقبلنا يتوقف على تعزيز التعاون والاعتماد المتبادل في عالم تتوثق علاقاته على نحو غير مسبوق بقوة تكنولوجيات الاتصال والسفر»)، وتوني بلير («بقوة دفع العولمة، ينفتح العالم وتتقارب البلدان والثقافات في سرعة مدهشة... في عالم تنكمش فيه المسافات لا بد أن نكون مواطنين عالميين بالإضافة إلى كوننا مواطنين في بلداننا).

وعلى هذا الأساس يقترح محبوباني (55 :2013) «نظرية شاملة» حول عالم واحد. وتقوم على أربعة عُمُد للتقارب «تدفع بالبشرية إلى الإقرار بأننا نعيش في عالم واحد»، والعُمُد الأربعة اقتصادية وتكنولوجية وبيئية وتطلعية (ونعتمد فيما يلي على Mahbubani 2013: 51-89).

العمود الاقتصادي: برهنت الأزمة الاقتصادية في العام 2008-2009 على وجود اقتصاد عالمي واحد. لكن القادة السياسيين ركزوا، في استجاباتهم، على مصالح وطنية ضيقة وقصيرة الأمد. وهم يَلْقون مساندة من اقتصاديين يزعمون أنه لا وجود لاقتصاد عالمي واحد إلا مع وجود حكومة عالمية واحدة أيضا، حكومة تختارها قاعدة انتخابية واحدة تنشأ عن مجتمع عالمي. ولكن حتى في غياب مؤسسات سياسية عالمية لدينا بالفعل اقتصاد عالمي واحد. قرارات الاحتياطي الفدرالي الأمريكي بشأن السياسات النقدية لها تأثير عميق في أحوال البلدان الأخرى. والشركات الصناعية مثل أبل Apple مجبرة على أن تستخدم، من موقعها في الولايات المتحدة، مصادر خارجية لأداء الوظائف، حتى يتسنى لها الاحتفاظ بقدرتها على المنافسة عالميا؛ لم يعد ممكنا للمصالح الوطنية الضيقة ضبط الاقتصادات الوطنية. وسوف يتواصل تعزيز مسيرة التحرير الاقتصادي للاقتصاد العالمي الصاعد.

العمود التكنولوجي: يساعد تقدم التكنولوجيا على تخليق هوية عالمية جديدة. وتساعد الهواتف الخلوية والحواسيب والطائرات على التقريب بين الناس. والحكومات قلت قدرتها كثيرا، في الوقت الراهن، على السيطرة على الوصول إلى المعلومات. وسوف يصبح المسافرون الدوليون مواطنين ذوي تعليم عالمي. وسوف يتداخل الانتساب القديم للقرية أو المدينة أو البلد مع طبقات جديدة للهوية تصدر عن الارتباطات عبر الحدود.

العمود البيئي: من الممكن أن تكون الأخطار المتنامية المحيقة بالبيئة أقوى عوامل التوحيد بين سكان الكوكب؛ نحن في حاجة إلى الحفاظ على بيتنا الوحيد. الأخطار المتصلة بتحولات المناخ وبالاحتباس الحراري هي أخطار بالغة الأهمية، لكنها تتصل بعدد كبير من المخاطر الإضافية المتصلة باستنزاف الموارد وبتلوث الماء والهواء وبتدهور التربة وبإزالة الغابات، وما إلى ذلك. هناك وعي بيئي متنام، ولكن لأن القادة الوطنيين يدافعون، في الأساس، عن المصالح الوطنية، هناك غيابٌ لافت للحوكمة في مسائل عالمية مثل البيئة.

العمود التطلعي: تتقاسم الأغلبية الساحقة من سكان العالم مجموعة من التطلعات المادية المشتركة. وتساعد هذه التطلعات المشتركة على تخليق اهتمامات مشتركة تتجاوز التفاوتات الأيديولوجية والدينية. يريد الناس من حكوماتهم أن تركز على التنمية الاقتصادية وليس على الحرب. والتطلعات التعليمية، بدورها، توحد بين الناس؛ وعندما نأخذ هذا كله بعين الاعتبار، ندرك أننا نتحرك باتجاه دينامية عالم واحد تفوق فيه تطلعاتُنا المشتركة ما بيننا من اختلافات.

وبإيجاز، ووفقا لمحبوباني، يبقى الوضع الآن هو أن نظرية العالم الواحد هي التي تحرك الشؤون الدولية، مستمدةً قوتَها من عُمُد التقارب الأربعة. «ولهذا الحاجةُ ماسة إلى تزويد عقول صناع القرار بخرائط عقلية جديدة. سوف يكون من الضروري موازنة الاعتبارات الوطنية بالاعتبارات العالمية، والمصالح الوطنية بالمصالح العالمية...» (Mahbubani 2013: 87). وتنظر الأقسام التالية في مدى صحة هذا الرأي.

أي نوع من التلاقي؟

يتحدث محبوباني عن عملية من التلاقي الاقتصادي تفضي إلى اقتصاد عالمي واحد. لكن النمو الاقتصادي، بحكم التعريف، غير متماثل (Smith 2008). وهذا يسري أيضا على عملية العولمة الاقتصادية تحت شروط رأسمالية؛ هي غير متماثلة من حيث الكثافة والاتساع الجغرافي، في البعدين الدولي والمحلي، معا. ويعني عدم التماثل في العولمة الاقتصادية أن فكرة التلاقي الذي يمضي باتجاه اقتصاد عالمي واحد مُخْتَلَفٌ عليها بشدة. ويميز بول هيرست Paul Hirst وغراهام طومسون

Grahame Thompson بين نمطين مثاليين من العولمة الاقتصادية من شأنهما توضيح المسألة التي يدور حولها الجدل. الأول هو مستوى متنامٍ من الترابط بين اقتصادين وطنيين، في شكل استثمار أو تجارة، مثلا؛ ويمكن أن يُدْعًى ذلك «اعتمادا متبادلا مكثفا». والآخر تحوُّلٌ باتجاه «عولمة اقتصادية حقة» في نظام اقتصادي عالمي لم يعد قائما على اقتصادات وطنية مستقلة، بل على «سوق عالمية أكثر صلادة، للإنتاج والتوزيع والاستهلاك» (Hirst and Thompson 1992: 199).

ومن الواضح تماما أننا لم نبلغ العالم الذي تخلقت فيه «عولمة اقتصادية حقة» على النحو الذي يصفه هيرست وطومسون؛ لا وجود لاقتصاد عالمي موحد ومتجانس وكلي الاندماج. والسؤال الأكثر وجاهةً هو ما إذا كانت عمليات «الاعتماد المتبادل المكثف» قد أفضت إلى مستوى بالغ الارتفاع من التلاقي، ومن ثم إلى «اقتصاد عالمي واحد» من النوع الذي يشير إليه محبوباني. لا شك في أن بعض التطورات تؤشر إلى هذا الاتجاه، كما سبق أن أوضحنا. المستوى الحالي من العولمة الاقتصادية هو مستوى غير مسبوق، بمعنى أننا، لأول مرة في التاريخ، في حالة جرت فيها عولمة قوية لدوائر رأس المال الثلاث – التجارة والتمويل والإنتاج (Went 2004). وعندما بلغت العولمة السابقة ذروتها، في العشريات التي سبقت الحرب العالمية الأولى، فإن التجارة والتمويل وحدهما تعرضا لعولمة قوية. وإدخال الإنتاج في العولمة مهم لتحقيق التلاقي إذ إنه يجعل جميع البلدان، على نحو متزايد، مكونات نظام إنتاج معولم واحد.

وثانيا إن انخراط جميع البلدان، تقريبا، في السعي من أجل العولمة الاقتصادية جعل الرأسمالية معولمة بحق، أول مرة في التاريخ. وثالثا أصبح رأس المال المالي الآلة المهيمنة المحركة للنظام الرأسمالي العالمي. وقد مرت البلدان الرأسمالية المتقدمة، بنحو خاص، بعملية تحوُّل زادت من حجم المؤسسات التمويلية ومن نفوذها (Tabb 2012)، من طرق ثلاث: فالعمليات الصناعية والتجارية يتزايد انخراطها في صفقات تمويلية غير متصلة بالاستثمار الإنتاجي، ولكنها تهدف إلى استخلاص ربح مالي؛ والمصارف الكبيرة لم تعد مُقرضةَ لرأس المال، بالمعنى التقليدي، بقدر ما هي باحثة عن الربح عبر الصفقات في سوق التمويل؛ ويتزايد انخراط العائلات والأفراد في التمويل الخاص، فيما يتصل بالإسكان والمعاشات التقاعدية والتعليم والصحة

(Lapavitsas 2013). وهناك خلاف حول مجمل التأثيرات المعقدة للتمويل، لكن من الواضح أنها تزيد من قابلية النظام الاقتصادي للاشتعال بسبب المضاربات، ولأن بلدانا بعينها داخلة، بعمق أكثر، في «نظام عولمي يقوم على التراكم والسيطرة المالية» (Went 2004). ويتمثل التلاقي هنا في ضرورة التزام البلدان بأحكام النظام المالي ومتطلباته، ما يقلص مجال التنوع الوطني في مساهمات البلدان في النظام الاقتصادي الدولي (Went 2004: 343).

والمظهر الأخير للتلاقي يتصل بدور الشركات عبر الوطنية، وهي شركات ناشطة في عديد من البلدان. بلغ عدد الشركات عبر الوطنية TNCs 78 ألف شركة في العام 2006، يتبعها 780 ألف فرع وراء البحار (Spero 2010: 129). لكن ألفي شركة فقط لها نصف التجارة العالمية في السلع (Went 2004: 344)؛ ويمضي تحليل آخر إلى أبعد من ذلك، مؤكدا أن 737 شركة فقط تسيطر على 80 في المائة من الاقتصاد العالمي (Vitali, Glattfelder and Batiston: 2011). ووفقا لهذا الرأي، فالتقارب يتحقق بقوة تكثيف وتركيز دوليين متزايدين لرأس المال، ما يمنح عددا صغيرا من الشركات قوة اقتصادية عالمية.

ولكن هل هذه عملية تَقارُب تمضي، بحق، نحو «اقتصاد عالمي واحد»؟ هناك حدود صارمة للتقارب. أولا، وحتى إن كانت جميع الدول، تقريبا، تتطلع إلى المشاركة في اقتصاد عالمي، فمستوى الانخراط في هذا الاقتصاد العالمي متفاوت للغاية. وكما سبق أن بيَّنا تبقى البلدان الرأسمالية المتقدمة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وشرق آسيا هي الأكثر انخراطا في العولمة الاقتصادية. وكثرة من البلدان النامية، خصوصا البلدان الأقل تقدما، بقي انخراطُها عند الحد الأدنى. وأحد المؤشرات الرئيسة لهذه الحالة هو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر FDI. وقد كان الحجم العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم في العام 2013 يبلغ 25 تريليون دولار أمريكي؛ كانت حصة الدول المتقدمة من هذه الاستثمارات 67 في المائة، في حين أخذت الاقتصادات النامية 33 في المائة. وذهب القسم الأكبر منها إلى الاقتصادات الناشئة، وبينها الصين (11 في المائة) والبرازيل (8.5 في المائة) والمكسيك (4.5 في المائة). وبلغ إجمالي حصة أفريقيا كلها 8.5 في المائة (وفقا لأرقام أوردها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD 2014).

ووراء أرقام توزيع إجمالي أسهم الاستثمار الأجنبي المباشر هذه عديد من توجهات جديدة لتدفقات الاستثمارالمباشر. الصين هي الأكثر تفضيلا بالنسبة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في الفترة 2012-2014؛ وتحتل الولايات المتحدة المرتبة الثانية على تلك القائمة، تليها في الترتيب الهند وإندونيسيا والبرازيل. وبإيجازٍ أحد أسباب التفاوت في مستوى العولمة الاقتصادية يتصل بتفضيلات رأس المال الاستثماري: فبعض المواضع تثير اهتماما بالغا لعديد من الأسباب، وبعضها الآخر لا يثير اهتماما مماثلا. وعند النظر إلى الأمر من زاوية البلدان المستقبلة للاستثمارات تبدو هناك تراتبية واضحة: فالاقتصادات الناشئة مفضلة على كثرة من البلدان الأقل تقدما، التي تكدح على الهامش. ولم تتغير الصورة، على نحو أساسي، بتزايد اهتمام المستثمرين ببعض بلدان أفريقيا في الفترة الأخيرة.

ثانيا حتى إن انخرطت البلدان بقوة في الاقتصاد العالمي، فإن عملية التلاقي يحد منها أن العولمة الاقتصادية – والتنمية الرأسمالية، على العموم – تحدُث في ظل شروط سياسية وثقافية شديدة التنوع، في مختلف البلدان. صحيح أن الاشتراك في العولمة الاقتصادية يشمل التلاقي، بمعنى أن البلاد المنخرطة يتعين عليها الانصياع لمعايير أساسية لاقتصاد السوق الرأسمالية، لكن نظاما كهذا لا يمكنه أن يخلق نفسه، في أي بلد من البلدان. لا بد من استحداثه عبر ترتيبات سياسية تؤسس الإطار التمكيني اللازم. وبتعبير آخر، فالطريق إلى اقتصاد السوق الرأسمالية تمهد له الترتيبات السياسية التي تشمل مختلف القواعد والمبادئ التي تمكن السوق من أداء وظيفته. هذا الإطار التنظيمي مكون أساسي في بنية الرأسمالية، في أي محيط وطني. وما نود قوله هو أن النموذج الرأسمالي الذي ينشأ يكون بالغ التأثر بالسياسات، وبترتيبات وتوازنات القوة، وبالتقاليد الاجتماعية، وما إلى ذلك.

وعلى هذه الخلفية يدور جدل واسع حول «تنوعات الرأسمالية»، لكن الجانب الأكبر من المجادلات يركز على الرأسمالية النيوليبرالية مقابل الرأسمالية الديموقراطية الاجتماعية في البلدان الغربية المتقدمة (Becker 2014)، ما يجعل هذه المجادلات أقل قدرة على النظر في الرأسمالية في سياق عالمي. ولكي تتيسر معالجة مسألة الرأسمالية العالمية والتلاقي، أناقش التنوع الاقتصادي في عالم اليوم، بإيجاز، وأتبع المناقشة بالنظر فيما يترتب على ذلك بالنسبة إلى النظام الدولي.

والملمح الأولي لأحدث المنضمين للنظام الرأسمالي العالمي هو أن تلك البلدان ليست ديموقراطية. تبنت الصين وروسيا وبلدان أخرى كثيرة اقتصاد السوق الرأسمالية (أو أجزاء كبيرة منه) لكن النظم السياسية بقيت أوتوقراطية. فالتحديث السياسي والتغريب، باعتبارهما «لبرلة» سياسية، ليسا في الصورة ذاتها. ويميز بوزان ولوسون Lawson (2014) بين «الرأسمالية التنافسية السلطوية» التي تفضل سيطرة الدولة على السوق وتقيّد الحوكمة الديموقراطية، وبين «رأسمالية الدولة البيروقراطية»، حيث الرفض الصريح للديموقراطية، وحيث يوجد مزج بين ملكية الدولة وعلاقات السوق. ويميز كوبتشان Kupchan (2012) بين «الأوتوقراطية المجتمعية»، حيث تقوم شراكة بين القطاع الخاص وجهاز الدولة (الصين)، و«الأوتوقراطية الأبوية»، حيث تنشأ علاقة تراتبية بين الدولة والقطاع الخاص (روسيا)، و«الأوتوقراطية القبائلية»، حيث يقوم المجتمع السياسي على القبيلة والعشيرة (مشيخات الخليج العربي). فهناك العديد من الصيغ المتباينة والمركبة للعلاقات بين الدولة والسوق، داخل الدرجات المختلفة للطيف الأوتوقراطي.

وبما أننا قدَّمنا الصين في موضع سابق (الفصل الثاني)، فمن المهم التركيز على روسيا كحالة انتقال باتجاه الرأسمالية بملامح لا شك في خصوصيتها. كان تفكك الاتحاد السوفييتي سياقا تجريبيا على كثير من المستويات؛ يركز معلقون كثيرون على التحديات الهائلة التي تواجهها الديموقراطية والتعددية السياسية، لكن التحدي الرئيس كان يتمثل، على الأرجح، في إنشاء الرأسمالية في بلد صُنِّع في ظل سيطرة كاملة للدولة (Mann 2013: 207-17)؛ (انظر أيضا Tikhomirov 2000 and Aslund 2002). انقضت مرحلة الهدم – مرحلة تفكيك قوى الدولة والحزب الشيوعي – في سرعة ملموسة، لكن مرحلة البناء – مرحلة إقامة اقتصاد سوق فعال في ظل ترتيبات ليبرالية معقولة - لم تنجز تقدما حقيقيا. أدت طريقة «العلاج بالصدمة» النيوليبرالية التي روج لها بوريس يلتسين Boris Yeltsin منذ العام 1992 إلى تحرير فوري للأسعار والعملة والتجارة الخارجية، ولضوابط تدفقات رأس المال الأجنبي. لكن لم تحل محل ذلك منظومة قواعد جديدة، ولم تكن هناك فصائل من رواد الأعمال الرأسماليين مرابطة في الانتظار. ارتفعت الأسعار – بلغ معدل التضخم 900 في المائة في العام 1993 - عندما أُلغي الدعم وانخفض الإنتاج لأن مشروعات الدولة لم تعد

تتلقى تعليمات أو تمويلا؛ وارتفع معدل البطالة على نحو غير مسبوق؛ وارتفعت الواردات أيضا وأصبحت مصدر تهديد لكثرة من المؤسسات الروسية. تراجع إجمالي الإنتاج بمقدار النصف وتراجع الاستثمار بمقدار الثلثين؛ كان العلاج بالصدمة كارثيا.

كانت سياسة السماح لأعضاء النخبة الحكومية والحزبية nomenklatura بالسيطرة على القطاعين الصناعي والمصرفي قد بدأت، بالفعل، في عهد غورباتشيف؛ وقد تواصلت وتعززت في عهد يلتسين. ومن ناحيةٍ بدأ المتحولون حديثا إلى الرأسمالية يتلقون معونات حكومية لأن مؤسسات الدولة كانت في أزمة خانقة؛ ومن ناحية أخرى، وفي غياب أي حواجز بوجه التدفقات الرأسمالية، تيسر نقل مبالغ ضخمة إلى حسابات في مصارف أجنبية. وكان ما نتج عن ذلك ضعيف الصلة تماما بالنظام الرأسمالي الكلاسيكي. ففي هذا الأخير، ينظم السوق إنتاج السلع وتوزيعها ويديرهما. وهذا يقتضي فصلا مؤسسيا بين الاقتصاد والسياسة. وهذا الفصل غائب تماما في النظام الروسي؛ إنه اقتصاد المحسوبية السياسية، نظام كليبتوقراطي(*)، يقع فيه التكامل بين الدولة والسوق بطرق غير معروفة في النظام الكلاسيكي، لأن القوة الاقتصادية تعتمد، أكثر من أي شيء آخر، على العلاقات السياسية والاحتكار واللصوصية. وهو بهذا المعنى نظام «رأسماليين من دون رأسمالية» (Eyal et al. 1998).

وصل فلاديمير بوتين إلى السلطة في العام 2000. وكان الشائع عنه أنه أعاد إلى الدولة سلطتها، بإعادة تأميم بعض الصناعات، وبالسيطرة على التضخُّم، وبضمان النمو الاقتصادي ورفع مستويات المعيشة، كل ذلك في سياق التضييق على المعارضين السياسيين وتضييق نطاق إصلاحات ديموقراطية سابقة. والنظام المستعاد هو نظام الكرملين؛ وهو ليس حكم القانون لأنه لا وجود لقضاء مستقل. جرى الحد من سلطة المتنفذين oligarchs وحكام الأقاليم، ومن لم يُعتقَل من هؤلاء يلتزم الآن بخط الحكومة. وحتى إن كان ذلك مساسا بالديموقراطية، فقد بدا ذلك إنجازا ضخما لأنه أرسى النظام في روسيا. واختارت مجلة «تايم» (Time) بوتين رجل العام 2007 لما أظهره من «زعامة استثنائية

(*) kleptocracy سلطةُ المرتشين ومن يستغلون مناصبَهم لخدمة مصالحهم الخاصة. [المترجم].

بفرض الاستقرار في دولة نادرا ما عرفت هذا الاستقرار، وعاد بروسيا إلى مجتمع القوى العالمية» (Time Magazine 2007).

لكن صورة إنجازات بوتين تبدو اليوم أقل بريقا. جرت الاستعانة على النمو الاقتصادي بارتفاع أسعار الطاقة وانخفاض قيمة الروبل. ويبقى الضعف الملموس في سيادة القانون وفي حماية حقوق الملكية مشكلة قائمة، وتبقى التفاوتات حادةً (Hanson 2003; Voigt and Hockmann 2008). وأشد إدانة موجهة إلى بوتين تأتي في تحليل قريب العهد لكارين داويشا (Karen Dawisha 2014) بعنوان «كليبتوقراطية بوتين». وتزعم داويشا أنه منذ كان يخدم في الاستخبارات السوفييتية KGB في ثمانينيات القرن الماضي، سعى بوتين إلى تخليق مجموعة مستفيدين، تولى قيادتها، في نظام تؤمم فيه المخاطر وتخصخص الأنشطة المربحة، كما جرى في أولمبياد ألعاب سوتشي، حيث جرى تكليف متعاقدين مقربين من بوتين، بالأمر المباشر، بتنفيذ تعاقدات تكلفتها 50 مليار دولار أمريكي من أموال الدولة، وحقق هؤلاء من التعاقدات أرباحا بالمليارات. وقُدرت ثروة بوتين الخاصة بأربعين مليون دولار أمريكي في العام 2007 (Blomfield 2007)، وهو ادعاء وصفه بوتين بأنه «هراء».

وإضافةً إلى الكسب غير المشروع المتحقق من مشروعات كهذه، يعيش النظامُ رِشًا من الشركات ومن عمليات الخصخصة التي يجري التلاعب بها لإثراء المحاسيب، ومن التصدير غير القانوني لمواد خام، ومن التدليس وغسل الأموال والحسابات الخارجية غير الخاضعة للضرائب، كل ذلك في إطار يحتم على كبار رجال الأعمال إظهار الولاء المطلق للرئيس. ومن المؤكد أن هناك حدودا لما يمكن أن يمضي إليه هذا النظام: يتعين عليه أن يعود بالنفع على السكان الخاضعين له حتى يتسنى له الاحتفاظ بمشروعيته. ولكن حتى الآن كلُّ نكسة تُعالج بالدعوة إلى الاحتشاد حول العلم لمواجهة ما يجري في الجوار الروسي القريب، وخصوصا أوكرانيا.

وما نود قوله بنحوٍ عام هو أن هناك حدودا صارمة للقدر الذي ينشأ من التلاقي نتيجة لاندراج روسيا في الاقتصاد العالمي. البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الداخلية تقرر طبيعة المسارات الوطنية المائزة للتنمية. والتلاقي الذي ينشأ عن الانخراط في الاقتصاد العالمي هو شارع ذو اتجاهين: فهو يحقق منافع ويسبب مشكلات. استفاد اقتصاد روسيا من الاندماج، لكن العلاج بالصدمة كانت له أيضا نتائج شديدة الضرر.

كان النظام القديم، داخل روسيا، مصمَّما على نحو يناسب اقتصاد التخطيط المركزي، بمزيد من المنافع لأقاليم معينة، وبقدر أقل كثيرا من النفع لأقاليم أخرى.

ويتطلب الانتقال إلى اقتصاد السوق إعادةَ هيكلة واسعة النطاق للفضاء الوطني حتى يعكس منطق السوق؛ لكن ذلك يسبب مقاومة من قوى النظام القديم. وفوق ذلك يمكن أن تستفيد بعض المناطق من تفاعلات دولية تتجاوز موسكو، لكن ذلك يمضي في اتجاه معاكس لتطلع النظام إلى حكم مركزي. أما بالنسبة إلى رجل الشارع فلديه التطلعات المادية التي عددها محبوباني؛ لكن في روسيا لا يسهل أن يقترن ذلك بإدخال القواعد الليبرالية لاقتصاد السوق. وبإيجازٍ هناك حدود للتلاقي، وسوف تنشأ عن السياق توترات وصراع، حتى إن تيسر القول إن جميع الناس، بالمعنى العام، يتشاركون في التطلعات المادية. وقد تكون روسيا حالة غير عادية بسبب العلاج بالصدمة، لكن حتى عمليات الانتقال إلى اقتصاد السوق التي تحقق نجاحا أكبر تواجه صعابًا جمة، كما يتبين من مثال الصين (الفصل الثاني). بلوغ «العالم الواحد» لا يتصف بقدر من السهولة مقارب لما يتوقعه محبوباني.

العوالم الخفية للعولمة

هناك جانب من الاقتصاد العالمي أقل وضوحا، لا بد أن يشمله هذا التحليل. فأحد الجوانب المهمة لعملية العولمة الاقتصادية الحالية هي تطوير وتحويل الاقتصاد غير الرسمي. لا ينصب التركيز هنا على الأعداد الغفيرة لمزارعي الإعاشة الذي يركزون على زراعة ما يكفيهم من الطعام لأنفسهم ولأسرهم، بل على الوضع خارج نطاق الزراعة. الاقتصاد غير الرسمي يقع «خارج النص»، بمعنى أنه يشمل التوظيف في عمليات إنتاج سلع وخدمات تولِّد مدخولا مكتسبا، لكن هذا التوظيف غير مسجل، وغير خاضع للضرائب ولا للتنظيمات، ما يعني أنه ينتهك «القانون الضريبي وقوانين العمل وغير ذلك من النظم» (Weiss 1987: 219).

ففي البحث عن فرص جديدة، هاجرت ملايين كثيرة إلى مدن حيث لم يجدوا عملا في الاقتصاد الرسمي فاضطروا إلى الاحتماء بالاقتصاد غير الرسمي. ووفق الرأي الليبرالي التقليدي أنه بمجرد أن تبدأ التنمية الجادة تشق طريقها فسوف يضمن الاقتصاد الحديث تسارع النمو، وبالتالي سوف يستوعب فائض العمالة في

الاقتصاد غير الرسمي. ولكن هذا لم يحدث على نحو يقارب التوقعات؛ وما جرى هو، بالأحرى، أن القطاع الرسمي يتزايد اعتماده على بقاء القطاع غير الرسمي. والاثنان يتطوران معا، في طرائق مركبة تتأثر أيضا ببنية الدولة وبأنشطتها. وهكذا يتباين حجم وطبيعة الاقتصاد غير الرسمي تباينا كبيرا، من بلد إلى آخر، ولم تفضِ العولمة الاقتصادية إلى تلاقٍ في هذه المنطقة.

وحصة البلدان الرأسمالية المتقدمة من الاقتصاد غير الرسمي هي الأصغر – وتبلغ نسبته، في المتوسط، في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 12 في المائة من العمالة خارج الزراعة – لكن التشغيل غير الرسمي يبقى واسع الانتشار في بعض البلدان (Huitfeldt and Jütting 2009). وعندما ضربت الأزمة النفطية وتقليص الإنفاق الحكومي التصنيع الموجَّه إلى التصدير في إسبانيا نحو العام 1980، ارتفع معدل البطالة وانخفض التوظيف الرسمي؛ لكنْ تزايدَ، بمعدل كبير، تشغيلُ العمال «غير المسجلين». ترافق تقليص النفقات في المؤسسات الكبرى مع التعاقد من الباطن، حيث شغلت مؤسسات صغيرة وغير رسمية مستخدميها السابقين لمصلحة المؤسسات الكبرى. وفي إيطاليا، عاقت أشكالُ الزبائنية والمحسوبية الحكوميتين نموَّ القطاع الرسمي. وبالتالي التحقت شريحة كبيرة من قوة العمل (ما يقارب 25 في المائة) بالعمل في الاقتصاد غير الرسمي (Weiss 1987).

والاقتصاد غير الرسمي في البلدان الناشئة والنامية أكبر بكثير. وتحدد إحصائية قريبة العهد أجرتها منظمة العمل الدولية النسبة المئوية للتشغيل غير الرسمي خارج قطاع الزراعة بـ 84 في المائة في الهند و73 في المائة في إندونيسيا و54 في المائة في المكسيك و42 في المائة في البرازيل و33 في المائة في الصين. والسؤال هو كيف ترتبط هذه الأرقام بالعولمة الاقتصادية. من الواضح أن العولمة تشمل تقسيم عمليات الإنتاج المركب، وأن العمليات كثيفة العمالة تحوَّل على متعاقدين من الباطن ينفذونها في إطار الاقتصاد غير الرسمي. وهذا هو الوضع في جميع قطاعات الاقتصاد. تأتي منتجات البستنة (الزهور في كينيا والزهور والخضراوات في زامبيا والفاكهة في جنوب أفريقيا) من الاقتصاد غير الرسمي ويجري تسليمها لمشترين أوروبيين عبر سلاسل التصدير. لكن إنتاجا أكثر تقدما من الناحية التكنولوجية يحدث الآن في الاقتصاد غير الرسمي، ما يؤدي إلى مزيد من التنوع في هذا الأخير.

على أحد الطرفين المتقابلين هناك العمل ذو الطابع العائلي الذي ينهض به شخص واحد، مثل الخدمات الشخصية، ومثل الباعة في الأسواق أو التصنيع الصغير. وعلى الطرف المقابل، المشروعات غير الرسمية، مع قدر من رأس المال والعمالة الأجيرة التي تنتج سلعا معايرة. وبتعبير آخر تُشبه هذه المشروعاتُ مشروعاتٍ صغيرة رسمية، لكنها لا تستوفي الضوابط والشروط القانونية للعمالة في القطاع الرسمي. ويتصل التعاقد من الباطن بالعولمة الاقتصادية، أساسا، عبر هذا الجانب الأكثر حداثة من الاقتصاد غير الرسمي. فأصحاب المشروعات الناشطون في الاقتصاد غير الرسمي يتجنبون الإجراءات المكلفة المتصلة بإنشاء مشروع تجاري رسمي، ولا يجدون أنفسهم مضطرين إلى الالتزام بالضوابط الرسمية المنظمة لأوضاع العمالة (Moreno Monroy et al. 2012). ولا بد من الموازنة بين الفوائد التي تتحقق للقطاع الرسمي، من حيث سهولة العثور على مستخدمين، وبين كلفة الحماية القانونية للعمال بأجور بالغة التدني وشروط عمل غير آمنة تأمينا حقيقيا أو معرضة، مباشرة، لظروف خطيرة. وتمضي الاقتصادات التي يتسع فيها القطاع غير الرسمي باتجاه نوع من التنمية الرثة **lumpen development** التي تفرض تراتبية بين البلدان الأكثر تقدما والأقل تقدما، من الناحية الاقتصادية.

وتتحكم في عمليات التلاقي المتصلة بالعولمة الاقتصادية، إذن، شروط تتفاوت، بالضرورة، بين بلد وآخر: عدد النازحين إلى المدن بحثا عن عمل؛ الشروط المحلية المحيطة بالمشروعات الوطنية والدولية المتصلة بقيام أنشطة تعاقد من الباطن في الاقتصاد غير الرسمي؛ والتنظيم القانوني للمشروعات بخصوص مباشرة أنشطة التعاقد من الباطن في الاقتصاد غير الرسمي؛ والتنظيم القانوني للمشروعات وللعمالة في الاقتصاد الرسمي. هناك قطاعات غير رسمية ضخمة في بعض الاقتصادات النامية والناشئة، لكن هناك فروقا هائلة بينها. ولم تثبت الأحداث صدقية التصور القائل بأن القطاع غير الرسمي سوف يتقلص أو يختفي مع تقدم التنمية. بل إنه ينمو بطرق جديدة تتصل بالعولمة الاقتصادية.

والخروج من القطاع الرسمي يفعل فعله بطرائق أخرى، أيضا، ليقترب بنا من فضاءات الاقتصادات المجرمة. فجزء رئيس من الاستثمار الأجنبي الصيني لم يُنشَأْ تحقيقا للغرض التقليدي المتمثل في الاستفادة من الميزات النسبية للمؤسسات

الصينية في سياق جديد. وعوضا عن ذلك قد أُنشئ لنقل الحيازات من ملكية الدولة إلى الملكية الخاصة، وهو ما يُدعَى خصخصة غير رسمية. وفي سياق الانتقال إلى الخارج، تُحوَّل الملكية العامة إلى ملكية خاصة. على سبيل المثال، فعند انتصاف تسعينيات القرن الماضي، كانت في هونغ كونغ وماكاو 3500 مؤسسة صينية مملوكة للدولة، في الأغلب (Ding 2000: 124)، لكنها مملوكة الآن لشخصيات من النخبة المسيطرة. هذه طريقة من طرق غسل الأموال التي اكتُسبت بطرق غير مشروعة في الصين، وتحويل الأموال على هذا النحو ممكن بسبب قلة فعالية السيطرة المركزية، ولأن المناطق الساحلية لها ارتباطات واسعة بالجاليات الصينية وراء البحار.

يصبح التدويل، إذن، أداةً لتخليق غير مشروع للملكية الخاصة؛ وتنتمي أغلبية الرأسماليين الأكثر توفيقا إلى النخبة المسيطرة، وهؤلاء يوفر لهم الانتقال إلى اقتصاد السوق المفتوحة أفضل الفرص «لتكوين الثروة في سهولة وسرعة بالاستيلاء على أصول حكومية». (Ding 2000: 144). وتجد في الصين، كما تجد في روسيا، جوانب رئيسة من العولمة الاقتصادية هي قليلة التناغم مع المجموعة المعتادة من العقلانيات المتصلة بالنسخة المعيارية لاقتصاد السوق الليبرالية.

وإذا التفتنا إلى الاقتصاد المُجَرَّم على نحو أكثر عمومية فسوف يتضح أن العولمة الاقتصادية تساعد على إفراز «الشرور» عبْر الوطنية بمثل ما تساعد على إنتاج طيبات متجاوزة للوطنية. الاقتصاد السياسي الدولي غير المشروع IIPE موجود، على الدوام، في رفقة الاقتصاد السياسي الدولي المشروع IPE. ويشمل المفهوم الكلاسيكي للجريمة الدولية المنظمة، بالأساس، نوعا من عمليات تهريب المخدرات عبر الحدود بغرض الربح (Andreas 2004: 643). وبالنسبة إلى عصرنا هذا، تشمل الأمثلة على هذا النشاط تجارةَ المخدرات والاتجار بالبشر في مجال الأنشطة الجنسية وتهريب المهاجرين والموارد الطبيعية وغسل الأموال والاتجار غير المشروع في السلاح (Pankratz and Matiasek 2012). وذهب جون كيري، عندما كان عضوا بمجلس الشيوخ الأمريكي، إلى أن هذا النوع من الجريمة يتصاعد بحدة، بقوة خمس منظمات: المافيا الإيطالية، والجريمة الروسية المنظمة Russian mobs، ومنظمات الجريمة الصينية المنظمة triads، والياكوزا اليابانية Yakuza، والكارتيلات الكولومبية، وهي التي يتعين أن يعزز المجتمع الدولي موقفه المعادي لها وعزمه على مواجهتها (Kerry 1998).

ومن المؤكد أن هذه الكيانات تسبب مشكلات جمة، ولكن السؤال هو: هل يمكن تعريف الاقتصاد السياسي الدولي غير المشروع الحالي على هذا النحو التقليدي؟ وتشير الرؤية الأوسع إلى أن العملية الحالية للعولمة الاقتصادية تنطوي على علاقة ارتباط بين المبادلات الاقتصادية المشروعة وغير المشروعة، تفضي إلى وجود جزء غير مشروع، مقابل كل جزء مشروع من الاقتصاد المشروع (Naim 2005). والحقيقة أن البنى التي تُعَد العمود الفقري للعولمة الاقتصادية: أنظمة النقل والاتصال وشبكات التمويل والملاذات الضريبية، هي أدوات للصفقات المشروعة وغير المشروعة، معا. والشركات العالمية «غالبا ما تنخرط في مبادلات مشروعة وغير مشروعة» (Andreas 2004: 644).

وهناك اتفاق عام على أن الاتساع المتزايد للعولمة الاقتصادية، رأسيا وأفقيا، حقق «قفزة ضخمة ومفاجئة» في الأنشطة غير المشروعة (Rotberg 2009: 3). وهذا لا يصعب فهمه. فالبلاد التي انخرطت أخيرا في العولمة يرتفع مستوى الفساد فيها عن نظيره في البلدان الرأسمالية المتقدمة. والاتحاد السوفييتي السابق مشكلة لها خصوصيتها: فبعض مناطقه كانت تسودها أنشطة إجرامية على نحو صريح، من حيث «اعتماد جهاز الدولة فيها على عائدات التجارة غير المشروعة، على أوسع نطاق»؛ وبين تلك المناطق أبخازيا وجنوب أوسيتيا وترانسنيستر وناغورنو-كاراباخ. واكتسبت مناطق أخرى طابعا إجراميا، بمعنى أن الوصول إلى السلطة كان يحدث بغرض تحقيق مصالح خاصة؛ جرت «خصخصة» الأنشطة التجارية الحكومية. وروسيا وأوكرانيا وأوزبكستان وقيرغيزستان ومولدوفا وأرمينيا وأذربيجان هي أمثلة على ذلك (Legvold 2009). والاقتصادات الناشئة في البريكس على العموم تعاني مشكلات فساد مستشر. وفي مؤشر مدركات الفساد Corruption Perceptions Index الصادر عن منظمة الشفافية الدولية للعام 2014 تحتل روسيا المرتبة 136 (بين 175 بلدا)؛ وتحتل الصين المرتبة 100؛ والهند المرتبة 85؛ والبرازيل المرتبة 69؛ وجنوب أفريقيا المرتبة 67. وعلى سبيل المقارنة، تحتل الولايات المتحدة المرتبة 17، وأقل الدول فسادا هي في إسكندنافيا.

ويخلص نايلور Naylor إلى أن السوق السوداء يستحيل ترويضها من جانب الطلب. «في أحسن الحالات، تُطرد قلة من الوسطاء خارج نطاق النشاط. ولكن السوق يواصل خدماته بدرجة تزيد أو تقل عن قبل، مادام الطلب متصلا» (Naylor 2005: 6). ومع

التطورات الأخيرة في العولمة يأتي الطلب الآن من قلب أجهزة الدولة التي يفترض فيها أن تقف على خط المواجهة في النضال ضد الفساد. وإن كان نايلور على حق، فهذا ما لن يتيسر القضاء عليه إلا بإنشاء دول فعالة وقادرة على الاستجابة وديموقراطية وغير فاسدة. وقد يكون هذا ممكن الحدوث في العالم عندما يبلغ أفضل أحواله، ولكن هذا لا يبدو واردا في المستقبل القريب. وفي الوقت ذاته بدلا من التلاقي حول المعايير الطبيعية للسوق يجري سحب الرأسمالية العالمية، في الوقت الحالي، في اتجاه آخر يشمل مستوى بالغ الارتفاع من الأنشطة غير المشروعة.

مصير مشترك؟ التحدي البيئي والعولمة

يتزايد القبول بالرأي القائل إن العالم يواجه مجموعة معقدة ومتزايدة من المشكلات البيئية. إنها مجموعة مركبة من التحديات: التدهور العالمي للتربة والماء والهواء؛ استغلال الموارد الطبيعية ونفادها؛ تراكم كل أنواع النفايات، وبينها النفايات المشعة، وما إلى ذلك. ويعد التحول في المناخ أو الاحتباس الحراري إحدى أخطر المشكلات نظرا إلى كثرة نتائجه السلبية، من حيث ارتفاع مستوى البحار والفيضانات، والتقلبات الحادة للطقس، وموجات الجفاف، وحرائق الغابات، وموت الغابات، وذوبان الثلوج. والسبب في الاحتباس الحراري هو انبعاث «غازات الدفيئة»، وبخاصة ثاني أكسيد الكربون، في الغلاف الجوي للأرض، فيحبس أشعة الشمس ويؤدي إلى تسخين الأرض والغلاف الجوي. وهناك الآن إجماع عام على أن هذه مشكلة متفاقمة الخطر (IPCC 2014) وعلى أن مصدرها هو الأنشطة الإنسانية، وبخاصة حرق الوقود الأحفوري.

وتمضي طروحات المُنَظِّرين الليبراليين في الاتجاه الذي مضى إليه محبوباني: التحدي البيئي لا يحترم الحدود؛ إنه يوحد البشرية ويمضي بها إلى مصير مشترك، ويجبر الشعوب والدول على التعاون. ومازالت الحاجة قائمة إلى أن ينظر القادة الوطنيون، وبشكل أكثر راديكالية، إلى ما وراء المصالح الوطنية الضيقة الحاجبة للرؤية، لكنهم سينخرطون تباعا، وعلى نحو متزايد، في «تعاون متصاعد دوما ومتجاوز للقومية» (Rosenau 1983: 74). وهناك ما يشير إلى أن هذا هو ما يحدث. تنامى عدد الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف تناميا متسارعا، وتلقى دفعات قوية من مؤتمرات

الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم في العام 1972، وفي ريو دي جانيرو في 1992. ويزيد عدد الاتفاقات البيئية اليوم على ضعف ما كان عليه في منتصف السبعينيات من القرن الماضي، إذ بلغ 400-500 اتفاق في العام 2008. وكما بيَّنَّا في الفصل الأول تحتل قضايا البيئة مكانة معترفا بها على الأجندة الدولية، مرتبطة بالمؤتمرات البيئية التي تعقدها منظمات الأمم المتحدة (O'Neill 2009).

والمشكلة هي أن الفعاليات والاتفاقات بخصوص البيئة ليست دليلا مؤكدا على أن المشكلات تواجَه على نحو فعال. وفي كثير من الأحوال تكون الأهداف بالغة التواضع وبما يعني أن المشكلة ذات الصلة لن تعالَج معالجة حقيقية. لا توجد أحكام واضحة وموحدة لإقرار الاتفاقات أو للعدد اللازم توافره من الموقعين حتى تصبح اتفاقيةٌ ما ملزمةً. وتضخُّم عدد اتفاقات البيئة هو علامة ضعف لا قوة؛ فالتنسيق قليل للغاية، ولا وجود لمعايير مشتركة ولا لهيئة تنسيق واسعة الصلاحيات. والتمويل غير مستقر، فهو يتألف من مِنحٍ تأتي من عدد صغير من البلدان، و«آلية إنفاذ الاتفاقات البيئية لا وجود لها» (Susskind 2008).

ويعالج المجتمع الدولي الاحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو منذ العام 1997. وهو يتطلب أن يخفض 38 بلدا صناعيا انبعاثات غاز الدفيئة عندها (بحلول العام 2012) بما قيمته 5 في المائة في المتوسط. وثاني أكبر بلد مساهم في البروتوكول، وهو الولايات المتحدة، لم يصادق عليه. أما الصين، وهي المساهم الأكبر، فقد أُعفيت من المعاهدة، وأُعفيت معها الهند وما يزيد على المائة من البلدان النامية. ومرد ذلك إلى فكرة «المسؤوليات المشتركة، والمتنوعة والقدرات الخاصة بكل بلد»، وهو ما يعني أنه وإن كانت المسؤوليات عن الاحتباس الحراري مشتركة، تتحمل الدول المتقدمة التبعات أكثر من غيرها، لأنها استفادت من التصنيع الذي سبب أكبر قدر من الاحتباس الحراري. وكانت البلدان الخمسة والثلاثون الأقل تقدما مسؤولة عن 1 في المائة من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، فيما كانت ستة بلدان (في 2011) مسؤولةً عن 70 في المائة من الإجمالي العالمي (وتلك البلدان هي الصين والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والهند وروسيا واليابان) (Union of Concerned Scientists 2014).

وفي الدوحة في العام 2012 مُدِّد البروتوكول إلى العام 2020، لكن كندا كانت قد انسحبت من المعاهدة في العام 2011 وأحجمت بلدان صناعية عديدة أخرى

عن التعهد بأهداف جديدة مدةَ الالتزام المستحدثة هذه (2012-2020)؛ وبين هذه البلدان اليابان ونيوزيلندا وروسيا وعدة دول أوروبية. وأشارت الصين والهند والولايات المتحدة إلى عزمها على عدم المصادقة على أي اتفاقية تلزمها بخفض الانبعاثات. واعتُبِر اتفاق المناخ الذي وُقِّع في ديسمبر من العام 2015، على نطاق واسع، خطوةً كبيرة في الاتجاه الصحيح. فهو يتعهد بالوقوف بالاحتباس الحراري عند مستوى يقل بوضوح عن درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة، وهذا طموح عالمي جديد حقا. لكن المسألة لم تتجاوز التعبير عن نوايا طيبة؛ وتحديد المستويات المستهدفة لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون متروك لكل بلد على حدة، وتبقى المساعدات المالية لإصلاحات الطاقة في البلدان النامية اختيارية (Cassidy 2015).

ويجسِّد الوضعُ كيف أن قضايا البيئة تشير بوضوح إلى عنصر «وحدة المصير» الذي يقتضي التعاون، مع وجود عناصر أخرى عديدة تفرق بين البلدان وتعوق انخراطها في جهد مشترك. وهذا هو الحال، بشكل خاص، فيما يتصل بالانقسام إلى أمم صناعية متقدمة وأخرى فقيرة وأقل تقدما، في جنوب الكوكب. ذلك أن «البصمة البيئية» للأغنياء أكبر بكثير من تلك التي تعود إلى الفقراء، بل يمكن أن تقترن بموروث «الإمبريالية البيئية»، وهي الفكرة القائلة بأن توسع الكولونيالية الأوروبية الذي اجتاح شعوبا وقمَعها، اجتاح، بالكيفية ذاتها، النظم البيئية حول العالم (Crosby 2004). وإذا نظرنا من منظور الوقت الحالي فأي خفض لانبعاثات الكربون في بلدان الشمال يتعين أن يُقَيَّم في إطار انتقال عديد من الصنعات الملوِّثة من الشمال إلى الجنوب. وهذا يعني أن الشمال اليوم يعتمد، اعتمادا كبيرا، على واردات كثيفة الكربون (Mann 2013: 391).

وفي الوقت ذاته تواجه اقتصادات البريكس وغيرُها من الاقتصادات الناشئة التحدياتِ البيئيةَ في بلدانها. ووفق أحد الحسابات يحتاج الارتقاء بالعالم، بكامله، إلى مستوى المعيشة الغربي، إلى خمسة كواكب أرضية (Hulme 2009). لكن يصعب القول إن إبقاء الاقتصادات الناشئة والنامية على فقرها هو الحل؛ وهنا يقع الاتصال الرئيس بين الشواغل البيئية والاقتصاد: ما نوع التحولات الاقتصادية العالمية المطلوبة لتخليق نماذج إنمائية أقل إيذاء للبيئة؟ ظلت هذه المناظرة، بعض الوقت، تدور تحت العنوان «التنمية المستدامة»؛ وفي الوقت الحالي يروج مفهوم «النمو الأخضر».

ووفقا لاستراتيجية النمو الأخضر لدى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فالمصطلح يعني «تعزيز النماء والتطور الاقتصاديين، مع ضمان استمرار الأصول الوطنية في تأمين الموارد والخدمات البيئية التي يعتمد عليها وجودنا» (OECD 2011). وفيما يخص الاحتباس الحراري الهدفُ الرسمي المقرر هو أن يبلغ الحد الأقصى للارتفاع درجتين مئويتين في العام 2050، وفي تقديرات الوكالة الدولية للطاقة IEA سوف يتطلب هذا خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة أكثر من نصف المستوى الذي بلغته في العام 2009 (IEA 2014). وهذه مهمة جسيمة؛ وحتى مع معدلات النمو في ظروف الأزمة المالية (1.4 في المائة سنويا) ومع معدل النمو المتواضع للسكان (0.7 في المائة سنويا) لا بد أن يتضاعف خفض كثافة الكربون المطلوبة واحدا وعشرين ضعفا (مقابل كل دولار من الإنتاج) مقارنة بالمستويات الحالية (Jackson 2009; Hoffmann 2011).

وقد تكون استراتيجياتُ التنميةِ الخضراء متعددةَ المنافع، لكن من غير المرجح أن يتيسر لها إحداث التحولات الهائلة المطلوبة، كاستجابة فعالة للتحديات البيئية (انظر Hoffmann 2011). أولا لأن الوقت المتاح قليل للغاية؛ استغرق الأمر 125 عاما لمضاعفة إنتاجية العمل عشرة أضعاف (1830-1955) إبان الثورة الصناعية في الولايات المتحدة؛ و«ثورة الكاربون» يتعين ضغط المدة المطلوبة لها لتصبح عشريتين أو ثلاثا (McKinsey 2008). وثانيا المرجح أن التخفيضات في شمال الكوكب سوف تتآكل بفعل زيادة الاستهلاك في جنوب الكوكب التي ستحيِّد جزءا كبيرا من أثر الخفض العالمي للكربون. وثالثا جاء جزء كبير من الخفض الحاصل في الشمال من استخدام مصادر خارجية في الجنوب، في عمليات الإنتاج الكثيف الانبعاثات؛ على سبيل المثال، انخفضت انبعاثات الإنتاج في المملكة المتحدة بما يبلغ 14 في المائة في الفترة من العام 1990 حتى 2008، ولكن بفضل الواردات من المملكة المتحدة زاد الاستهلاك بمعدل بلغ 20 في المائة (Peters et al. 2011). ورابعا التحديات التقنية المرتبطة بالانتقال من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة تحديات تؤخذ بعين الاعتبار. ولا يمكن لطاقة الرياح وللطاقة الشمسية أن تحل محل الطاقة المستخدمة في النقل (سوف تحتاج الطاقة الحيوية إلى مساحات هائلة من الأرض المنزرعة حاليا بالمحاصيل في

العالم)، ولا يمكن الاعتماد عليها في توليد الحد الأدنى المطلوب من الكهرباء. وأخيرا من المقرر أن تزيد انبعاثات الدفيئة البالغة الضخامة من الزراعة (وهي تقارب نصف الانبعاثات العالمية، إن شملت التعبئة والنقل والتجزئة ومخلفات الأغذية) بما يقارب 30 في المائة بحلول العام 2030؛ ومواجهة هذه التوجهات باللجوء إلى تحولات هائلة في الزراعة المُصَنَّعة هو تحد هائل (Hoffmann 2011: 6 -7).

ويذهب التحليل المفصل الذي يطرحه أولريك هوفمان Ulrich Hoffmann إلى أن المشكلات الجسيمة التي ينطوي عليها السعي وراء النمو الأخضر تطرح على العالم ثلاثة خيارات سياسية رئيسة: (1) «الحد من النمو السكاني؛ أو(2) خفض حصة الفرد من الدخل العام في الدول المتقدمة والتخلي عن الطفرة الإنمائية في الجنوب؛ أو(3) التغيير الجذري في أنماط الاستهلاك» (Hoffmann 2011: 9). وتشير البدائل الثلاثة إلى أن «المصير المشترك» في التحدي البيئي لا يعدو كونه قناعا لا يكاد يخفي توترات عميقة بين البلدان والمناطق المختلفة في العالم. الخيار الأول يضع المسؤولية عن المشكلة، بوضوح، على كاهل البلدان الأشد فقرا، وهذه الدول، فوق كل شيء، هي الأقل مسؤولية عن الاحتباس الحراري. ويتعارض الخيار الثاني مباشرة مع الدينامية الأساسية التي تقوم عليها الرأسمالية، وهي دينامية التراكم والنمو الاقتصادي. ذلك أن «النماء متأصل في الرأسمالية، ما يعني أنه لا وجود للرأسمالية بغير نماء ولا يمكن أن يكون هناك اقتصاد رأسمالي مستقر للدولة» (Lockwood 2011). فغياب النماء يعني ألا تكون هناك وظائف للجماهير الغفيرة التي تترقب لحظة الدخول إلى سوق العمل، ليس فقط في الجنوب ولكن في الشمال أيضا. والاقتصادات الناشئة التي توافرت لها الأسباب ستواصل، بالتأكيد، سعيها إلى النمو الاقتصادي واللحاق بغيرها في السنوات المقبلة.

ويتجه الخيار الثالث للنزول، بمعظم ثقله، على الشمال العالمي، حيث الاستهلاك المادي، بالفعل، أكثر ارتفاعا بكثير (على سبيل المثال، تستهلك الولايات المتحدة 25 في المائة من إجمالي الاستهلاك العالمي للنفط وسكانها 4 في المائة من سكان العالم). لكن أسلوب الحياة لا يسهل تغييره على نحو عميق. وقد اشتهر عن جورج هيربرت ووكر بوش أنه أعلن في قمة الأرض في العام 1992 أن «طريقة الحياة الأمريكية غير قابلة للتفاوض»؛ ولكن حتى إن توافرت عزيمة سياسية أقوى،

فسوف يتعين أن تبقى التحولات الفارقة مركزة على «المجتمعات والبنى في كليَّتها، وليس على الأفعال الفردية» (Vermeulen 2009: 25).

وتذهب جماعة من المتفائلين إلى أن مشكلة الاحتباس الحراري يمكن أن تعالَج بالطريقة التي عالجت بها التنمية الرأسمالية تحدياتٍ جسيمة سبقت: عبر الابتكار التكنولوجي. ويُعَد بجورن لمبورغ Bjørn Lomborg (2007) أحد الممثلين البارزين لهذه الجماعة، لكنه في الوقت ذاته مثارُ اختلاف (انظر Svoboda 2011). وبالطبع قد يكون المتفائلون حالمين، إلى حد ما، بخصوص ما يمكن للابتكار إنجازه، لكنهم يواجهون أيضا مشكلة أكثر عمومية: حتى عندما ينجح الابتكار، يتعين أن يكون له تطبيق عملي؛ وهذا يتطلب عملية انتقال غير متعسرة للتكنولوجيا، ومؤسسات سياسية فعالة وجيدة الأداء تتمتع بقدرة عالية، على نحو استثنائي، على التعاون، وقد يسبق هذا كله الاهتمام السياسي والتمويلي الكافي، في أغلبية البلدان، بإيلاء الأولوية لإطلاق مشروعات كهذه. ويتجه المزاج الحالي في المراكز الرأسمالية الكبرى نحو تفعيل النماء الاقتصادي بعد التباطؤ الذي سببته الأزمة المالية؛ وبالمقارنة مع هذا التوجه، تأتي الشواغل البيئية في المقام الثاني.

ويشير مايكل مان Michael Mann إلى أن الأزمة المالية عميقة إلى هذه الدرجة، لأنها نشأت عن ثلاثة انتصارات كبرى في الحقبة الحالية: الرأسمالية، والدولة الوطنية، وحقوق المواطن (Mann 2013: 95). وتركيز الرأسمالية على الربح يعني أن هناك ضرورةً لتنظيمات صارمة لإجبار الشركات على الاستدارة إلى الاستثمار في صناعات منخفضة الانبعاثات. والدولة الوطنية هي الأخرى محكومة بهاجس النماء، حتى عندما يكون سببا في تدهور بيئي. ولكي ينشأ نظام مختلف، فلا بد من الحد من جموح النخب السياسية التي تركز على النماء في المدى القصير لتفوز بالانتخابات التالية. وفي النهاية يتعين أن يتخلى المواطنون عن نظام يعتبرون، في إطاره، أن من حقهم المطالبة بنمو متواصل يتيح لهم زيادة الاستهلاك. وليس هناك كبيرُ أمل في أن تكون الشواغل الأمنية هي المنتصرة في هذه النضالات الثلاثة. «أمريكا ليست فقط غيرَ مستعدة لخوض أي من هذه النضالات الثلاثة، بل إنها لن تصادق ولو على برنامج لخفض محدود للانبعاثات. وتؤيد الصين برامج خفض الانبعاثات... لكن كل ما تفعله هذه البرامج يكتسحه معدل التقدم في التصنيع الصيني – كما هو الحال

في الهند وغيرها من الدول الناجحة في التصنيع. وأَمِيل إلى توقع ألا يحدث سوى القليل من خفض الانبعاثات حتى يبدأ التحول المناخي الملموس في توجيه ضربات قاسية إلى العالم في مرحلة ما، تقريبا في منتصف القرن الحادي والعشرين» (Mann 95 :2013). وفي الوقت ذاته أطلق الرئيس أوباما، بالفعل، «خطة الطاقة النظيفة» في أغسطس من العام 2015، وهي الخطة التي – إن نُفِّذت - سوف تكون بداية معالجةٍ لمسألة التحول المناخي (Malloy and Serfaty 2015).

باختصارٍ لا شك في أن «وحدة المصير» هي عنصر من عناصر التحدي البيئي. ويكمن هذا العنصر وراء الدعوات المتكررة، على نحو متصاعد، لتوثيق التعاون الدولي. ويمثل هذه الطريقةَ في التفكير تعليقٌ من غاري ستيكس Gary Stix الذي اعتاد أن يركز على التحديات التكنولوجية فيما يتصل بالاحتباس الحراري؛ وهو الآن مقتنع بأن التحدي الحقيقي يتمثل في احتياجنا إلى «إعادة توجيه وإعادة هيكلة جذريتين للمؤسسات الوطنية والدولية باتجاه نظام أكثر فاعلية لحوكمة الأرض ولرعاية الكوكب». يتعين أن تُزَوَّد المؤسسات بـ «سلطات إلزام آخذة بالشدة ومتجاوزة للوطنية»؛ وهذه، فعليا، دعوة إلى «حكومة عالمية» (Stix 2012)؛ لا أقل من ذلك إن أردنا تجنب كارثة وشيكة. وفوق ذلك في بنية اقتصادية دولية ذات طابع عولمي عميق تواجه كل الدول التي تعالج قضايا البيئة التحديات الأساسية التي يشير إليها مان: الرأسمالية والدولة الوطنية وحقوق المواطن.

ولكن لأنهم جزء من المشكلة يظل الرأسماليون والدولة الوطنية والمواطنون هم أيضا قوى أساسيةً في صوغ أي حل مستقر. وهنا يبرز التنوع وتناقض المصالح وتباين التوجهات والخلافات الجسيمة حول المشكلات المحلية. تدور النقاشات حول التحوُّل البيئي، غالبا، في شمال الكوكب؛ الجنوب أكثر تركيزا على ندرة الماء والغذاء وعلى الوصول إلى المياه النظيفة وتدهور التربة والتصحر (Hurrell 2007). ويمكن ربط هذه المشكلات بالتحول المناخي، لكنها تُطْرَح بأشكال مختلفة. والرأسماليون منقسمون داخل البلدان وخارجها، وفي القطاعات والصناعات: جميعهم مهتمون بالتراكم والربحية، لكن بعضهم يريد اقتصادا «أخضر»، والآخرون يستفيدون من اقتصاد «أسود». ستكون البلاد الأشد فقرا هي الأكثر تضررا بالتحول البيئي، لكونها الأكثر احتياجا إلى نماء وتطور اقتصاديين سريعين في الوقت ذاته. سوف يتزايد

انخراط الدول الوطنية في اللعبة التي بدأت، بالفعل، في جنوب الكوكب: تقليل تكلفة التحدي البيئي وتوسعة مجال المناورة في مواجهة المطالبات بالتزامات دولية. وسوف يواصل مواطنون كثيرون، في شمال الكوكب وجنوبه، إعطاء الأولوية للنماء ولرفع مستوى الاستهلاك. وسوف تزوِّد هذه المشكلة التفاوتات المتصاعدة داخل الدول وفيما بينها.

من المؤكد أن «وحدة المصير» قائمة، لكنها تتجلى في سياق تُقَابَل فيه المقاربات الداعية إلى المركزية، حتى تلك التي تنأى بنفسها، على نحو واضح، عن فكرة «حكومة عالمية»، بمقاومة شديدة. وفي الوقت ذاته نتائج المفاوضات الدولية كثيرا ما تتعرض لتعديلات تضعف مفعولها، إلى درجة تحدو بعديد من الدول إلى تحويل اهتمامها، وعلى نحو متصاعد، إلى اتفاقيات ثنائية تؤمِّن تأثيرا بيئيا أكثر وضوحا. ويمكن بتقديم الدعم الخاص لبعض البلدان تحقيق مكاسب هائلة، فلو مُكِّنت البرازيل وإندونيسيا مثلا من ممارسة رعاية أفضل لغاباتهما المطيرة، لترتب على ذلك نفع بالغ، من حيث خفض انبعاثات غاز الدفيئة (Mann 2013: 391). ومن المحتمل أن تشهد السنوات المقبلة مزيدا من النتائج التي يُتوَصَّل إليها عبر مفاوضات محددة حول مشكلات بعينها، بأكثر مما يمكن أن تحققه مناقشات عالمية لأجندات كبيرة.

ما النموذج الاقتصادي الذي سيمضي بالعالم قُدُما؟

في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، استُبْدِل بـ «الرأسمالية المضمنة» الناتجة عن «بريتون وودز» بعد الحرب العالمية الثانية نموذج لرأسمالية نيوليبرالية أكثر تحررا خلال الثمانينيات، يؤدي فيه قطاع التمويل دورا مركزيا. كان هذا هو النظام الذي مهَّد لعملية العولمة الاقتصادية الحالية. وحتى العام 2008 ظن كثيرون أن النظام محصن، تقريبا، ضد الأزمات بفضل الاستقرار النابع من طبيعة سوق يضبط نفسه بنفسه. وكان بين المؤمنين بهذه العقيدة رئيس الاحتياطي الفدرالي الأمريكي آنذاك آلان غرينسبان Alan Greenspan (Andrews 2008). لكن الأمر لم يكن كذلك؛ سببت أزمة 2007 و2008 صدمة للنظام الاقتصادي لا تقارَن إلا بأزمتي الثلاثينيات والسبعينيات من القرن العشرين. كان واضحا أن مجموعة

من الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة كانت الأكثر تضررا، فيما كانت الاقتصادات الناشئة، وبينها الهند والصين، أفضل حالا. لكن الأزمة أثارت التساؤل حول ما إذا كان النموذج الحالي إطارا مستداما وعفيا لعملية متواصلة من العولمة الاقتصادية.

وبحلول العام 2016 تعود الولايات المتحدة للمضي قدما على طريق النماء، لكن النظام يقوم على مستويات من التفاوت الحاد والمتصاعد، كما رأينا في الفصل الثاني. وبعد عدة سنوات من سياسات التقشف تحارب أوروبا للخروج من الدورة الانكماشية التي قد تتحول كسادا مؤلما وطويل الأمد. وشهدت بلدان البريكس الخمسة، كلها، تباطؤا ملحوظا في النمو. وفوق ذلك لاتزال الصين والهند تواجهان إعادة هيكلة تقوم على الابتعاد عن الصادرات الرخيصة، باتجاه نموذج للنماء يكون أكثر توازنا. ولا بد للبلدان الرأسمالية المتقدمة من مواجهة احتمال ألا يصبح في مقدورها الاعتماد على تدفق واردات رخيصة.

لم يظهر إطار عام لنموذج اقتصادي مختلف يمكن أن يكون إطارا للعولمة الاقتصادية (Ougaard 2013). ولم يكن غريبا أن يثور النقاش، بعد أزمة العام 2008، حول مزيد من الضبط للتمويل في السياقين الوطني والدولي، لكن الأمر كان مجرد إكثار من الكلام مع قليل من الفعل. نشأت هيئات تنظيمية جديدة؛ وحُوِّل منتدى الاستقرار المالي Financial Stability Forum، وهو منتدى دولي، إلى مجلس الاستقرار المالي Financial Stability Board مع تكليفه بمجموعة واسعة من مهام التنسيق والرصد (FSB 2015). ويهدف اتفاق بازل الثالث Basel III للعام 2010 إلى تعزيز معايير كفاءة رأس المال capital requirement standards للبنوك؛ وهو اتفاق طوعي والتنفيذ متوقع في العام 2019(*). ولم تسفر المناقشات عن ضوابط أكثر صرامة للأصول السامة(**) toxic assets أو للصفقات المالية القصيرة الأمد. ورفضت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة اقتراحات بفرض ضريبة توبين(***) Tobin tax على الصفقات المالية، قيمتها 0.1 في المائة. مازال

(*) كان مقررا أن يكتمل التنفيذ في الفترة بين العامين 2013 و2015 وأُجِّل ذلك إلى 31 مارس 2019، ثم أُجِّل مجددا إلى الأول من يناير 2022. [المترجم].

(**) التي لا يمكن بيعها لأن هناك تصورا أنها سبب مؤكد للخسارة. [المترجم].

(***) اقترحها الفائز بجائزة نوبل للدراسات الاقتصادية جيمس توبين James Tobin. [المترجم].

القطاع التمويلي قويا، ليس فقط في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ولكن في بلدان كثيرة أخرى أيضا.

وسوف يعتمد تحول النموذج الاقتصادي الحالي على علاقات قوة أخرى غير تلك المتصلة بالتمويل. و«رأس المال الأخضر» يعني القطاعات والشركات التي تؤيد الانتقال باتجاه نماذج إنمائية أجدى للبيئة. وهم يواجهون معارضة من «رأس المال الأسود» المتمركز على صناعات النفط والفحم والغاز. وقد تزايدت قوة القطاع «الأخضر» في السنوات الأخيرة كما يبدو من المساندة التي تبديها اتحادات تجارية دولية عديدة لجهود مكافحة الاحتباس الحراري. ولكن، وكما بيَّنا في القسم السابق، لم يزل رأس المال «الأسود» يلقى مساندة سياسية قوية في معظم البلدان الرئيسة.

وهناك أيضا انقسامات بين البلدان نشأت عن تباين مستويات ونماذج التنمية. ويذهب الرأي الليبرالي المعياري إلى أن المشاركة في العولمة الاقتصادية مفيدة لجميع البلدان والشعوب، إذ إنها تعزز التنمية الاقتصادية وترفع مستوى الرفاه المادي (Bhagwati 2007)؛ (انظر أيضا Mahbubani 2013). ومن المؤكد أن هذا صحيح في بعض الحالات، غير أنه، وكما بينا في موضع سابق من هذا الفصل، يهتم رأس المال الاستثماري الدولي، على نحو خاص، ببعض المواضع، وليس لديه أي اهتمام بمواضع أخرى. والبلدان الأقل تقدما، الواقعة في قاع التراتبية الاقتصادية، هي الأقل جاذبية أيضا، من حيث الأسواق المحلية وإمدادات العمالة المتمتعة بمستوى كافٍ من الكفاءة والبنية التحتية المادية والموقع الجغرافي. وهذه البلدان هي أيضا الأقل قدرة على تخليق الإطار الأنسب للاستفادة من رأس المال الأجنبي؛ فهذا يتطلب، في الأغلب، تنظيمات مركبة تتصل بالتكنولوجيا وبتحويل الأرباح وبالعلاقات مع المؤسسات المحلية. وهذه الأخيرة لها أهمية خاصة؛ فإن لم توجد قدرة اقتصادية محلية، فنادرا ما تحدث عمليات نقل وتحسين الكفاءة. وبإيجازٍ لا تكفي المشاركة وحدها في العولمة الاقتصادية لتمهيد الطريق لنجاح عملية التنمية؛ هذا النجاح يتطلب شروطا مسبقة لا تتيسر بقدر كافٍ للبلدان الأشد ضعفا (Sørensen 2004: 46 -58).

وفي الوقت ذاته انتقل عدد من البلدان التي كانت تندرج ضمن فئة البلدان النامية إلى فئة الناجحين في الصناعة. ومن هؤلاء «النمور الآسيوية» في كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة؛ وبلدان البريكس؛ وربما بعض أو كل «الأحد عشر

التالية» «(N11) Next 11» وتشمل تركيا والمكسيك والفلبين وإندونيسيا وفيتنام (O’Neill 2007). لكن العولمة الاقتصادية والتنمية الاقتصادية لا تتوقفان أبدا، والنجاحات الأولى تواجه الآن مجموعة جديدة من التحديات. فقد شهدت كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة تميزها السابق وهو يتآكل في تسعينيات القرن العشرين، وتعرضت صادراتها لضغط الأزمة المالية في 2007 و2008. وخلصت البلدان الثلاثة، جميعا، إلى أنها في حاجة إلى مزيد من التقدم التكنولوجي والصناعي؛ وبدأت هذه البلدان تحركا طموحا لترسيخ أقدامها في التكنولوجيا الحيوية (Wong 2011).

واختلف هذا التحرك بنحوٍ كبير عن عملية التحسين السابقة. استفاد التصنيع في تلك الدول، في بداياته، من «امتيازات المتحرك الثاني» second-moveradvantages، وهي امتيازات ترتبط بالتنمية المتأخرة؛ «لم تعانِ هذه البلدانُ اللايقينَ أو صعوبات الخلق، بل جنت، وهي على الطرف الآخر، منافع الاستنساخ الخلاق» (Wong 2011: 168). والمراهنة على التكنولوجيا الحيوية أمر مختلف، لأنها «ابتكار من الطبقة الأولى»، مع قدر أكبر كثيرا من اللايقين لدى كل من الشركات وصناع السياسات. ويخلص التحليل المفصل لدى وونغ Wong إلى أن «التطور المحتمل للتكنولوجيا الحيوية التجارية وترجمة الاكتشافات الراقية إلى منتجات تجارية ناجحة يبقيان محاطين باللايقين، اقتصاديا وتكنولوجيا وزمنيا» (Wong 2011: 169).

وفيما يخص بلدان البريكس والأحد عشر التالية، فهي تواجه المعوقات التي تعترض المتأخرين في الوصول. قوانين الملكية الفكرية تجعل وصول هذه البلدان إلى التكنولوجيا المتقدمة أكثر تكلفة وأشد صعوبة. وتحول التدابير الخاصة بالاستثمارات التجارية TRIMS دون أن تفرض البلدان المضيفة متطلبات الأداء(*) performance requirements على المستثمرين الأجانب. وتنص الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS على تحرير سوق الخدمات (مثلا، المصارف والتأمين والرعاية الصحية وما إلى ذلك). لا يُسمَح للحكومات بحماية قطاع الخدمات لديها من المنافسين الأجانب.

(*) وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وهي تعبر عن مصالح المستثمرين الأجانب، «تستخدم البلدانُ المضيفة متطلباتِ الأداء PRs في محاولتها للتأثير في سلوك المستثمرين الأجانب بغرض تحقيق منافع معينة لاقتصادها»، وتقول المَنظمة إن «متطلبات الأداء الأكثر شيوعا هي متطلبات تصدير، ومتطلبات محلية تخص المحتوى، وقيود على المبيعات في السوق المحلية في علاقتها بالتصدير، ومتطلبات نقل التكنولوجيا، ومتطلبات المُوَرِّد الحصري» (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 1996). [المترجم].

وبإيجازٍ هذه الاتفاقيات تنحاز إلى مصالح البلدان المتقدمة، بمعنى أنها تقيد استراتيجيات التنمية الوطنية بالنسبة إلى من يتأخرون في الوصول (Wade 2003).

والرسالة الأكثر عمومية، في السياق الحالي، هي أن التحديات تتنوع بتنوع البلدان فيما يتصل بالعولمة الاقتصادية. وتبقى الدول الضعيفة في حاجة إلى تحسين وصولها إلى أسواق الشمال، وإلى مزيد من المساندة من حيث المعونة الاقتصادية، ومزيد من الاستعداد من قبل المؤسسات الدولية لدمجها في العولمة الاقتصادية. وتواجه هذه الدول أيضا صعوبات داخلية تعترض سعيها لتحسين الشروط المحلية وتحقيق التقدم. تريد دول «النمور» مزيدا من الترقي؛ وسوف تواجه منافسة شرسة من الشركات الرائدة في مجال التكنولوجيا الحيوية وفي غيره من مجالات التقدم، في شمال الكوكب. وستجد مجموعة أخرى ممن تأخر وصولهم صعوباتٍ تعترض الطفرة المأمولة، تفوق ما اجتازته نجاحاتهم السابقة من صعوبات، إذ ستتعين عليهم معالجة قيود دولية جديدة تواجه مسيرتهم.

وبإيجازٍ تتواصل العولمة الاقتصادية الراهنة في إطار نموذج نيوليبرالي يضطلع فيه القطاع التمويلي بدور مهم. والسؤال هو ما إذا كان هذا الإطار متينا ومستقرا بما يفي باحتياجات العولمة في السنوات المقبلة. وقد ظهرت خلافات حول كيفية مراجعة هذا النظام أو حتى إخضاعه لتحولات عميقة. وأفضى ذلك إلى مجادلات بين فصائل رأس المال سواء في البلدان المتقدمة أو في بلدان أخرى؛ ويشمل ذلك أيضا أشكالا من التنافر بين مجموعات من البلدان التي تتباين مصالحها وتوقعاتها المتصلة بالعولمة. هناك، في آن معا، مسألة المحتوى الملموس لنموذج خضع لمراجعة أو لتعديل، ومسألة القوى الاجتماعية والبلدان التي سوف تساند هذا النموذج. العولمة المتواصلة ليست مجرد قوة داهمة، إنها تحتاج إلى إطار اقتصادي وسياسي وقانوني مناسب لكي تزدهر. والإطار الحالي كثير النقائص.

خلاصة

استهدف هذا الفصل دراسة الخواص الرئيسة للعولمة الاقتصادية، ولتقييم تأثيراتها في النظام الدولي. يذهب الليبراليون إلى أن العولمة الاقتصادية تعزز التعاون الوثيق والسلام بين الدول. وهي تدفع بعملية تلاقٍ عام مازالت تواصل التقدم إلى

درجة تجعلنا في أمس الاحتياج إلى التنظير لـ«عالم واحد» يوضح لنا الكيفية التي تجعل الاقتصاد والتكنولوجيا والتحديات الإقليمية والطموحات المادية المشتركة تقرب بيننا أكثر وأكثر.

لا شك في أن قدرا معتبرا من تلاقٍ ما يحدث الآن. في وقت سبق مضى كل من الغرب والشرق في اتجاهين منفصلين، فيما يخص نماذج التنمية الاقتصادية، فقد كانت شديدة التباعد كلٌّ منها عن الآخر، فيما راحت المستعمرات السابقة في العالم النامي تبذل جهودا كبيرة في مواجهة مشكلاتها الخاصة. واليوم يشترك الجميع، على وجه التقريب، في نظام رأسمالي عالمي ملتزم باقتصاد السوق وبالانفتاح الاقتصادي. وعندما وقعت أزمة مالية بالغة الخطر، لم تُفضِ إلى زيادة ملحوظة في «التباري بين القوى الإمبريالية» أو حتى إلى توترات اقتصادية خطيرة بين الدول الرأسمالية المتقدمة. لم تظهر اتجاهات لها خطرها تميل إلى العودة إلى الحمائية الاقتصادية وإلى سياسات «حوِّل جارك إلى متسول» التي عرفتها ثلاثينيات القرن العشرين. وفي وسعنا، إلى حد كبير، استبعاد الحرب بين الدول.

وفي الوقت ذاته، أوضح هذا الفصل كيف أن التنمية الرأسمالية ومعها العولمة الاقتصادية لا تحدثان على نحو متماثل في كل مكان، وأن هناك حدودا صارمة للتلاقي. ويعزز الانتقالُ إلى الرأسمالية والانخراط الكثيف في العولمة التوترات المحلية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما تبين في حالة روسيا؛ ويبقى الاقتصاد غير الرسمي بالغ الضخامة في كثير من البلدان، وقد زاد حجم الأنشطة غير المشروعة، بقدر ملحوظ، منذ نهاية الحرب الباردة. ويحتوي التحدي البيئي على عنصر «المصير المشترك»، لكنه ليس العنصر الذي يمكنه تغيير قواعد اللعبة بدرجة تُحدث نقلة كاملة في الأجندة الاقتصادية القائمة على نحو يقرب بين الشعوب والدول. الأرجح أنه سوف يزيد من حدة المجادلات بين جماعات من الرأسماليين، بين الدول الوطنية والمواطنين، بخصوص أفضل الطرق للاستجابة والمضي قدما. وسوف يحدث ذلك في سياق من المحتم أن يشهد تصاعد حدة الجدل حول الإطار المستقبلي للتنمية والعولمة.

وعموما هناك «حركة مزدوجة» لها خصوصيتها وأهميتها فيما يخص البنية الاقتصادية والنظام الدولي. من ناحيةٍ وقع التلاقي بين الدول حول نموذج اقتصادي للتنمية الرأسمالية والعولمة، حيث ظهر تأييد عام للقواعد الأساسية للإنتاج والتمويل

والتجارة. الاعتماد الاقتصادي المتبادل زادت كثافته أكثر من أي وقت مضى، من حيث الاتساع والعمق معا. وجميع الدول تقريبا تدرك أهمية المشاركة في التبادل الاقتصادي وفي شبكات الحوكمة الاقتصادية، وتهتم بها. وقد طرح الرئيس البرازيلي السابق فيرناندو إنريكي كاردوزو Fernando Henrique Cardoso صياغة لضرورة الاندماج والترقي كشكل جديد من الاعتماد من جانب جنوب الكوكب: «إما أن يدخل الجنوب (أو جزء منه) السباق الديموقراطي-التكنولوجي-العلمي، ويخصص استثمارات كبيرة للبحث والتنمية، ويؤيد التحول إلى «اقتصاد معلومات»، وإما أنه سيصبح غير مهم، وغير مستغَل وغير قابل للاستغلال... وعديم الأهمية بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي المتنامي» (Cardoso 1996, cited from Hurrell 2007: 341). وأشار مانموهان سينغ Manmohan Singh، رئيس وزراء الهند حتى 2014، إلى أنه «يتعين أن تتنافس جميع البلدان في الأسواق العالمية، ومنافسة كهذه لا تتناقض مع التعاون، ولا تنطوي على خصومة» (خطاب سينغ 2008)؛ وأكد الصيني وين جياباو Wen Jiabao أن «الصين والهند تتشاركان في الاهتمام بنظام الاقتصاد والتجارة العالمي» (خطاب جياباو 2010، والتصريحان منقولان عن Mahbubani 2013: 146).

ولكن، من ناحية أخرى، عمليةُ التحول الاقتصادي والانخراط في العولمة وفي شبكات الحوكمة الاقتصادية، هي ذاتها لا تمضي من دون مشكلات أو مناكفات؛ فهي تُخَلِّق مشكلات داخلية وغالبا ما تُبرز تباين المصالح بين جماعات من الناس، بين فصائل اقتصادية وجماعات سياسية تتصارع على النفوذ. وفي حالتي روسيا والصين ساند نظاما البلدين اندماجهما في الاقتصاد العالمي المعولم، بل قادا هذا الاندماج؛ ولا وجود لشكوك يعتد بها حول المنافع الطويلة الأمد لهذا الاندماج؛ قارن أوضاعهما بالوضع في كوريا الشمالية الفقيرة والمعزولة على نحو يائس. ولكن كما أن النظام في كوريا الشمالية محق في التخوف من أن الانفتاح الجاد على العالم الخارجي سوف يضعف سيطرته على السلطة سريعا؛ فالقيادتان الروسية والصينية تدركان جيدا أن الاندماج في الاقتصاد العالمي سلاح ذو حدين. فقد يساعد أيضا على إفراز معارضة ومقاومة داخليتين تضعفان سيطرتهما على السلطة. وقد لا تقتصر تلك المعارضة على الناس في الشارع فقط، ولكنها قد تأتي أيضا من النخب التجارية التي يتزايد اندماجها مع الغرب، ومن ثم يتناقص استعدادها للقبول بسيطرة

النظام الأوتوقراطي عليها. ولمواجهة ذلك قد يسعى النظام، وعلى نحو ينطوي على تناقض، إلى مزج الاندماج بالعزلة.

وفي تحليل قريب العهد جادل إيفان كراستيف Ivan Krastev وستيفن هولمز Stephen Holmes بأن تطورات كهذه هي السبب وراء سياسات بوتين منذ العام 2012، إذ ملأت التظاهرات ضد بوتين شوارع موسكو: «لا يحلم بوتين بغزو وارسو أو بإعادة احتلال ريغا. وعلى العكس فسياساته هي تعبير عن «انعزالية عدوانية». هي تجسيد لرد فعله الدفاعي إزاء خطر لروسيا، ليس مصدره الناتو بقدر ما أن مصدره الاعتمادُ المتبادل الاقتصادي العالمي... بوتين يسيطر على كل شيء في روسيا، باستثناء الأمور ذات الأهمية الحقيقية: سعر النفط والغاز، وولاء الأثرياء. وقدرته على التحكم في نخبة اقتصادية تنجز قدرا كبيرا من أعمالها خارج الحدود هي قدرة محدودة للغاية. وهذا هو السبب في أن إعادة تأميم الطبقات التجارية الروسية ذات الصلات الممتدة باتساع الكوكب صارت واحدا من الأهداف الرئيسة عند بوتين، وبخاصة بعد العام 2012. ويتعين فهم المواجهة المفتوحة مع الغرب حول أوكرانيا في هذا الإطار، كاستراتيجية جرى تبنيها قبل فترة لا يستهان بها من سقوط فيكتور يانوكوفيتش. والمقصود هو إفزاع الغرب، فيما يتصل بالقرم ودونباس، لزيادة عزلة روسيا سياسيا واقتصاديا وثقافيا عن العالم» (Krastev and Holmes 2014: 6)؛ (انظر أيضا Kupchan 2012: 111). وقد أوصى كراستيف وهولمز بأن يرد الغرب بتعميق «انخراط الغرب في مختلف مجالات المجتمع الروسي» (2014: 9)، وهو ما يفضلانه على مواصلة العقوبات فترةً طويلة. وبالنسبة إلى بوتين يبقى الإشكال في سياسات الانعزال أنها تعوق النماء الاقتصادي، وهو مصدر مهم لمشروعية النظام.

وقد تكون روسيا مثالا متطرفا، لكن هناك صورا متنوعة للاتجاه إلى رد فعل سلبي في أماكن أخرى. تلقت اليونان مساعدات ضخمة من بلدان منطقة اليورو ومن صندوق النقد الدولي لتحقيق استقرار اقتصادها في أعقاب أزمة الدين الحكومي. لكن ردود الفعل المحلية كانت متشددة بخصوص النمو السلبي وتحجيم القطاع العام والبطالة. تجسَّد رد الفعل السياسي السلبي في فوز حزب سيريزا اليساري المتطرف في الانتخابات العامة في يناير 2015. لا ينوي الحزب التخلي التام عن التعاون مع أوروبا، لكنه يطالب بشروط مختلفة أشد الاختلاف،

شروط أقل وطأة وأكثر ملاءمة للنمو تتصل بالمساندة الاقتصادية، وإلا فهو يهدد بعدم التعاون مع أوروبا.

وقد ظهرت أيضا ردة فعل محلية ضد العولمة التي يجسدها التعاون في أوروبا، في بريطانيا، حيث يدور الحديث الآن صراحة حول خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي Brexit، بعد استفتاء العام 2016. وفي هذه الحالة واجهت حكومة المحافظين بقيادة ديفيد كاميرون تحديا من جانب الحزب اليميني الشعبوي، حزب استقلال المملكة المتحدة، UK Independence Party الذي طالب بانسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، ويستبدل بالعضوية نموذجا نرويجيا أو سويسريا، يُبقي على العلاقات التجارية وعلى المشاركة في السوق الموحدة، من دون التزامات بالمعاهدات أو مدفوعات مقابل الاشتراك في الاتحاد. وهنا أيضا يبدو استمرار الاعتماد الاقتصادي المتبادل واردا (وسوف يترتب عليه الالتزام بأحكام وتنظيمات السوق الموحدة)، ولكن بقدر أقل من التعاون المؤسسي.

وبإيجازٍ الليبراليون محقون في القول إن عمليات العولمة الاقتصادية الحالية تساعد على تخليق اعتماد اقتصادي متبادل تنشأ عنه التزامات واسعة بالأحكام والتنظيمات المشتركة، وبذلك المعنى هي تؤشر باتجاه زيادة التعاون. وتذهب كثرة من المراقبين المهتمين بالعولمة الاقتصادية إلى أن تزايد المطالبة بتعاون مؤسسي هو نتيجة منطقية لعملية العولمة؛ فعندما تدفع العولمة بالدول إلى علاقات وثيقة، يزيد مقدار المشكلات المشتركة، ويصبح من الأرجح أن يترتب على ذلك تعاون (cf. Sørensen 2004: 60). وهذا كلام معقول، لكن الليبراليين يعمدون، وعلى نحو لا يستهان به، إلى التقليل من حجم السلبيات التي قد تنشأ عن زيادة الاعتماد المتبادل. ويتعين النظر إلى المطالبة بمزيد من التعاون في سياق ردود الفعل السلبية التي يقابَل بها التعاون، والتي تدفع باتجاه معاكس.

وبعد نهاية الحرب الباردة كانت إيجابيات العولمة الاقتصادية هي الغالبة بوضوح؛ فالمرحلة المطولة للنمو الاقتصادي في كثرة من البلدان انتشلت مئات الملايين من الفقراء من وهدة فقر مدقع. وردود الفعل التي نناقشها هنا لا تعني انهيارا أو فوضى، لكننا في الوقت ذاته لا نملك إطارا مستقرا لعولمة متواصلة. وسوف يكون من الضروري أن يكون الإطار الأفضل للعولمة أن يتميز بالطموح، حتى يعالج

الحاجة إلى تنظيم أفضل لقطاع التمويل مثلا. لكن يتعين أيضا أن يرتبط الطموح إلى مزيد من توثيق التعاون بتدبر ردود الفعل ضد العولمة والتعاون الكثيف. ويكمن التناقض في أن ردود الفعل هذه تنشأ عن غياب الاستقرار داخل الدول، بأكثر مما تنشأ عن منافسات بين الدول.

وعندما كانت إيجابيات العولمة الاقتصادية هي الغالبةَ في كثرة من الدول كان من السهل، نسبيا، الدفعُ بالتعاون قُدُما، وراجت رؤية «عالم واحد يتشكل» في مواقع كثيرة. ومع بروز سلبيات العولمة الاقتصادية تعثر التعاون وتصاعدت ردود الفعل السلبية. وأتى الجدل المتصاعد حول العولمة في لحظة تتصاعد فيها الحاجة إلى إطار معدَّل للعولمة يكون قادرا على معالجة المشكلات العديدة التي تمخضت عنها عملية العولمة حتى الآن.

7

المؤسسات: حوكمة أو جمود؟

«هل هذا قدر كاف من الحوكمة، أو أنه قطرةٌ في محيط؟»

مقدمة

المؤسسات هي مجموعة من الأحكام، الرسمية وغير الرسمية، التي تحتكم إليها الدول. وفي المجال الدولي تسمى هذه الأحكام، منذ فترة، «الحوكمة العالمية». وليس هناك حكم، بالمعنى الدقيق للكلمة، لأنه لا وجود لحكومة عالمية. لكننا، في الوقت ذاته، لا نعيش في عالم تحكمه فوضى عارمة، وتُمسك فيه كل دولة بخناق الأخرى. ومن ثم تكون «الحوكمة العالمية» هي محطة على الطريق بين الفوضى من جهة، ودولة عالمية من جهة أخرى (Weiss and Wilkinson 2014: 213).

ومصطلح «الحوكمة العالمية» هو مصطلح مراوغ لسببين: أولا لأن الأحكام الدولية ليست

كلها متمتعة بهيمنة شاملة، على مستوى الكوكب، لكن غالبا ما يشملها هذا المصطلح، على أي حال. وثانيا يمكن أن تُفْهَم الحوكمة الدولية على أنها تعني أي مجموعة من الأحكام التي لها تأثيرات متجاوزة للوطنية، ما يجعل من الصعب تحديد ما يُعَد حوكمة عالمية وما لا يتصف بتلك الصفة (Finkelstein 1995). ومن حيث المبدأ قد تعني الحوكمة الدولية أنشطةً في كل مكان - محليا ووطنيا وإقليميا ودوليا - بما يشمل التنظيم والسيطرة المستهدِفَيْن مشكلاتٍ تتجاوز الحدود الوطنية. وأنا أستخدم هذا المصطلح توصيفا فضفاضا لموضوع هذا الفصل – وهو تقييم للوضع الحالي للحوكمة الدولية وتأثيرات ذلك على النظام الدولي. وبقدر أكبر من التحديد ينصبُّ التركيز على المؤسسات الدولية التي قادت حركة الحوكمة الدولية منذ نهاية الحرب الباردة. إلى أي مدى أُتيحَ لها، إن كان قد أُتيحَ لها من الأصل، أن تواجه ما يعترض الحوكمة من تحديات في الوقت الحالي، في عالم كثيف العولمة؟

أقيمت المؤسساتُ الدولية الأساسية، المؤطِّرة للحوكمة الدولية في العقود الأخيرة، في أعقاب الحرب العالمية الثانية. في مركز هذه المؤسسات كان ميثاق الأمم المتحدة؛ وقد قرر أهدافا باهرة للحوكمة الدولية: «وقد آلينا على أنفسنا أن نُنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب... نؤكد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان... ندفع بالرقي الاجتماعي قُدُما، ونرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح... نأخذ أنفسنا بالتسامح وأن نعيش معا في سلام... ألا تُستخدَم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة» (نقلا عن ميثاق الأمم المتحدة 1945).

وانطلاقا من هذه القاعدة الطموحة تطورت الحوكمة الدولية بمعدلات سريعة. وتتفاعل هذه العملية مع التنامي الهائل للصِّلات العابرة للحدود التي يعود الفضل فيها إلى العولمة. وفي سياق عولمةٍ أكثر كثافة يتزايد تأثر الدول بأحداث وبقرارات تنشأ خارج نطاقها الإقليمي. والنتيجة هي تزايد الطلب على التعاون السياسي، وغيره من أشكال التعاون، عبر الحدود كطريقة تستعيد بها الدول، وغيرها من اللاعبين، الصلاحيات التنظيمية التي ضاعت في العولمة (Zürn 1998). ويؤمِّن تنامي التعاون تغذيةً مرتدة تدفع باتجاه مزيد من الاعتماد المتبادل بين البلدان في عمليةٍ تتعزز ذاتيا (Hale, Held and Young 2013: 26).

وتُبرز تطوراتٌ رئيسة ثلاثةٌ تطورَ التعاونِ عبر الحدود. أولها تنامي العلاقات بين الدول interstate relations، وخصوصا عبْر التعاون في إطار المنظمات الدولية. وقد بلغ عدد المنظمات الحكومية الدولية IGOs نحو 123 منظمة في العام 1951؛ ويقترب عددها اليوم من 8 آلاف منظمة (UIA 2013). وتنامى عدد المعاهدات الدولية المعمول بها، على نحو لافت، كما تنامى تنوع الاتفاقات المنفردة. وتشغل نصوص «مكتسبات الجماعة» acquis communautaire التي يتعين على الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي القبول بها أكثر من 85 ألف صفحة، وتشغل نصوص اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA قرابة 26 ألف صفحة. وبالطبع هذه الجوانب الكمية هي مجرد جزء من القصة؛ وقد اتسعت أدوار كثرة من المنظمات الدولية إلى درجة تجعل لها أهمية متزايدة بالنسبة إلى الدول الأعضاء. وقد طورت مؤسسات الأمم المتحدة القانون الدولي، على نحوٍ يُعتد به، في مجالات مثل حقوق الإنسان وحقوق الأقليات، وهي منخرطة بعمق في عمليات حفظ السلام وإقرار السلام في الدول الهشة. ويرصد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الأداء الاقتصادي في مختلف أرجاء المعمورة، وهما لاعبان مركزيان في حالات التأزم الاقتصادي؛ وتُعد عضوية منظمة التجارة الدولية أولوية قصوى لدى الدول الراغبة في الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي.

والتطور المهم الثاني هو اتساع العلاقات المتجاوزة للحكومات transgovernmental relations. وتتطور هذه العلاقات، على نحوٍ خاص، بين الهيئات التنظيمية الوطنية والمسؤولين عن الإشراف على الشركات وعلى المعايير البيئية وعلى السياسات المناهضة للاحتكار، وما شابه. ووفقا لأحد المراقبين إن «التفاعلات المتجاوزة للحكومات تصبح، على نحو سريع، الشكل الأوسع انتشارا والأبعد أثرا للحوكمة الدولية» (Slaughter 1997: 185).

والتطور المهم الثالث هو اتساع العلاقات عبر الوطنية transnational relations، أي العلاقات العابرة للحدود بين الأفراد والجماعات ومنظمات المجتمع المدني. وتنشط المنظمات الدولية غير الحكومية INGOs في كل المجالات التنظيمية الرئيسة، وبينها السياسات التجارية والبيئة ونزع السلاح وحقوق الإنسان، حيث تعمل في معظم الحالات جنبا إلى جنب مع الحكومات. وتمهد المنظمات الدولية غير

الحكومية الطريق لشبكات سياسات عامة دولية، يجري تعريفها بأنها «اتحادات فضفاضة لوكالات حكومية ومنظمات دولية وشركات وعناصر من المجتمع المدني، مثل المنظمات غير الحكومية أو الاتحادات المهنية أو الجماعات الدينية، التي تترابط لتنجز بترابطها ما لا يمكن لأحد إنجازه بمفرده» (Reinicke 2000: 44).

وعند النظر إلى تطور العلاقات المتجاوزة للوطنية والمتجاوزة للحكومات والقائمة بين الدول، في كليته، يتبين أنه يعني تطور الحوكمة الدولية، مبتعدا عن الحكومة الإقليمية التقليدية للدولة ذات السيادة، باتجاه حوكمة دولية حيث تُحْتَبَل الحكومات الوطنية، وعلى نحو متزايد، في شبكات معقدة لمنظمات دولية ربطتها بها التزامات متنوعة، بعضها ذات طبيعة ملزمة تفوق ما سبق. ولا يحتل اللاعبون غير الدولتيين مكانة أولية في هذا السياق لكنهم مشاركون نشيطون في الحوكمة الدولية؛ لم يعد التنظيم والسيطرة منطقة امتياز حصري للدول. وفي الوقت ذاته يتنوع المدى الذي يبلغه تطورُ شكل أو آخر من أشكال الحوكمة في العالم الواقعي أشدَّ التنوع من بلد إلى آخر، ومن مجموعة من البلدان إلى أخرى.

وبإيجازٍ تزيد العولمةُ والاعتمادُ المشترك الحاجةَ إلى التعاون الدولي؛ وتأمين التعاون على كثير من المستويات هو، في حد ذاته، قوة تُخَلِّق مزيدا من التعاون المتبادل. وفي الوقت ذاته لا تمضي العولمة بمعدلات متماثلة، ويمكن أن تنطوي أيضا على دوافع معاكسة للتعاون، كما بينَّا في الفصل السابق. هذا هو السياق الذي تدور فيه المناقشة حول البنية المؤسسية وعلاقتها بالنظام الدولي. وهناك وجهتا نظر رئيستان، كما سلفت الإشارة في هذا الكتاب.

ويذهب الرأي الليبرالي المتفائل إلى أن النظام الحالي هو في أفضل حال، حتى وهو يواجه عددا من التحديات الجديدة. وعندما انتهت الحرب الباردة أصبح النظامُ «الداخلي» الذي كان قائما بين الديموقراطيات الليبرالية الآن النظامَ الخارجي. كان هناك نظام واحد للعالم بكامله، ذلك العالم «المرتبطة أجزاؤه بأحكام ومؤسسات متعددة الأطراف وبشكل من العولمة يقوم على الرأسمالية والقيادة السياسية الأمريكية» (Ikenberry 2011: 275). وهذا النظام الليبرالي مفتوح لمشاركين جدد، بينهم بلدان غير ديموقراطية، وهو قائم على أحكام. وكل من الصين وروسيا مندمجتان، على نحوٍ عميق، في النظام الليبرالي، وهما عضوان

في مجلس الأمن وفي منظمة التجارة الدولية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي و«مجموعة العشرين». والمؤسسات الدولية قد لا تكون كاملة، دوما، لكن هذا يجري تعويضه، على نحوٍ متزايد، بشبكات وشراكات متعددة المستويات، وهو نوع من الحوكمة الدولية المرحلية التي تكاد، بالفعل، تكون «حوكمة جيدة بما يكفي» (Patrick 2014: 73).

تجد الرؤية المتشائمة عيوبا، أكثر بكثير، في البنية المؤسسية الحالية. ويتشكك الواقعيون في إمكانية نشوء أي شكل من التعاون الدولي الملزم لأن مصالح الدول سوف تبقى عقبة على الدوام. وهناك أيضا مراقبون آخرون، لهم توجهات نظرية أخرى، يتشككون بدورهم في مستقبل التعاون. وهم يذهبون إلى أن مستوى التعاون الدولي لا يرتفع، وإن كانت الحاجة إليه اليوم قد ارتفعت بشكل غير مسبوق. والنتيجة هي الجمود، بسبب «مجموعة معينة من الشروط والميكانيزمات التي تعطل التعاون الدولي في الوقت الحاضر» (Hale, Held and Young 2013: 3). فهل هو جمود أو حوكمة جيدة بما يكفي؟ قد يتباين الحال بتباين المجالات، بالطبع؛ ومن المؤكد أن مجالات بعينها تخضع لحوكمة أفضل مما تشهده مجالات أخرى، لكن هذا ليس بندا مهما في المناظرة بين أصحاب هذين الموقفين. ونقدم في القسم التالي الرأي المتفائل الذي يعتبر أن البنية المؤسسية هي بمستوى حوكمة عالمية فعالة إلى حد طيب. ثم نعالج العناصر التي تؤشر إلى أزمات أكثر حدة.

حوكمة جيدة بما يكفي أو جمود؟

انبثقت البنية المؤسسية الحالية عن النظام الذي تأسس بعد الحرب العالمية الثانية تحت قيادة أمريكية. ولم يستند ذلك النظام إلى مخطط مسبق؛ تطورت الولايات المتحدة وتغيرت في سياق علاقة عدائية، على نحو متصاعد، مع الاتحاد السوفييتي، ومطالب متغيرة من قِبل الحلفاء الأوروبيين (Trachtenberg 1999). وكان في ذلك النظام عمودان رئيسان: ترتيب أمني يمثل الناتو محوره الرئيس، بهدف احتواء التهديد السوفييتي للعالم الغربي، وإن استهدف أيضا ترسيخ التعاون بين بلدان الغرب. ووفقا للصياغة الباقية ذكراها لِلُورد إسماي Lord Ismay، قد كان الغرض هو «إخراج الروس، والحط من قدر الألمان، وإدخال الأمريكيين».

وثانيا قد أمَّنت مؤسستا «بريتون وودز»، أي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إطارا لتعاون اقتصادي وسياسي يسعى وراء الأهداف الليبرالية للانفتاح الاقتصادي والديموقراطيات السياسية. وكان هذا النظام الناجح هو الذي أشرف على إعادة إعمار ألمانيا واليابان، وعلى تحقيق تعاون أوروبي في سياق تقدُّم اقتصادي.

وقد كانت نهاية الحرب الباردة تعني نهاية المجابهة الثنائية القطبية بين قوتين عظميين وحليفاتهما؛ وكان انتصارا لليبرالية لأن قوى الانفتاح الاقتصادي والديموقراطيات السياسية هي التي فازت. وبما أن مؤسسات «بريتون وودز» مفتوحة، من حيث المبدأ، لكل الدول، فقد بدا من السهل إطلاق نظام، هو بالأساس غربي، على مستوى عالمي. لكن حلول النظام أحادي القطبية محل النظام الثنائي القطبية أدخل الولايات المتحدة في حالة جديدة تماما، هي حالة القوة غير المقيدة. ويمكن للقوة غير المقيدة أن تفضي إلى سياسات جوهرها هو «لنعمل ما بدا لنا» من توسع أحادي وليبرالية جبرية liberal imposition؛ ويمكن لها أيضا أن تفضي إلى الانزواء والعزلة (Sørensen 2011: 141-67). وبعد شهر عسل من قدر متواضع من العمل المتعدد الأطراف، في تسعينيات القرن الماضي جاءت الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر 2001. واستدارت إدارة الرئيس جورج دبليو بوش بالولايات المتحدة نحو فترة من أحادية الحركة، استهدفت تعزيز القوة الأمريكية. انسحبت الولايات المتحدة من مؤسسات واتفاقيات دولية، فرفضت الدخول في بروتوكول كيوتو حول الاحتباس الحراري، وفي ميثاق الأسلحة البيولوجية، والمحكمة الجنائية الدولية، وتخلت عن معاهدة الصواريخ، ومعاهدة الصواريخ المضادة للباليستية المبرمة مع السوفييت في العام 1972. ومن ثم تُعتبر أزمة الحوكمة التي تلت ذلك، هي ناشئة عن «خيارات أقدمت عليها حكومة الولايات المتحدة في المقام الأول»، كما قال غيلفورد جون إيكنبري G. John Ikenberry في العام 2006.

ووفقا للرؤية المتفائلة يكون الإيجابيُ هنا هو أن هذه لم تكن نهايةَ النظام الليبرالي حتى إن كانت أزمة خطيرة. فقد بقيت على حالها القيم الرئيسة للنظام، كنظام مفتوح ومرتكن إلى قواعد. كانت أزمة سلطة وكان ممكنا علاجها بتحول ملموس في سياسات الولايات المتحدة. ويتعين توضيح محتوى ذلك التحول: «سوف يتعين على الولايات المتحدة أن تستثمر في إعادة تخليق المؤسسات الرئيسة للحوكمة في

النظام – أن تستثمر في التحالفات، وفي الشراكات، وفي المؤسسات المتعددة الأطراف، وفي العلاقات الخاصة، وفي التناغم بين القوى الكبرى، وفي معاهدات أمن تعاونية، وفي مجتمعات أمنية ديموقراطية. وهذا يعني ضرورة أن تعود الولايات المتحدة إلى القيم العظمى المشيِّدة لنظام ليبرالي» (Ikenberry 2011: 349).

ووفقا للرؤية المتفائلة كان هذا التحول هو، تحديدا، ما أعلنته رئاسة باراك أوباما في العام 2008. فقد امتدح أوباما موروث الأمم المتحدة ومؤسسات «بريتون وودز»، وذهب إلى أنه «بدلا من تقييد قوتنا، هذه المؤسساتُ عززتها»، لكن أوباما أعلن أيضا إصلاحا شاملا للمؤسسات، بهدف «ملاحقة الأخطار السريعة الحركة التي نواجهها» (نقلا عن Patrick 2014: 58).

لكن لم يحدث إصلاح مؤسسي واسع النطاق. إصلاح الأمم المتحدة مسألة مطروحة منذ أكثر من ثلاث عشريات، لكن القوى العظمى القديمة والقوى الناشئة والبلدان النامية لم تتفق على أجندة الإصلاح (Weiss and Young 2005)، وهناك صعوباتٌ عملية كبرى: فتغيير تركيبة مجلس الأمن، على سبيل المثال، تتطلب موافقة ثلثي أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، إضافةً إلى مصادقة من حكومات الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس. وباستثناء إصلاح محدود لنظام التصويت في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لاتزال المؤسسات العالمية الرئيسة محتفظة بالبنية الأولية التي تمتلكها منذ التأسيس.

وهكذا تتصل مسألةُ حوكمةٍ جيدةٍ بما يكفي بأمور أخرى. المؤسسات الكبرى لاتزال على حالها، لكنها تُسْتَكْمَلً، بوتائر متصاعدة، بمؤسسات إقليمية وبائتلافات محددة الغرض وبشبكات للنشاط الدولي وبترتيبات متصلة بقضايا معينة وبأشياء أخرى. وبتعبير آخر تنامت وانتشرت أشكال من العلاقات المتجاوزة للوطنية والمتجاوزة للحكومات، مضفيةً على التعاون عبر الحدود تنوعا جديدا. ووفْق ستيوارت باتريك Stewart Patrick، العمل الجمعي «لم يعد يتركز في الأمم المتحدة والمؤسسات الكونية الأخرى المستندة إلى معاهدات، وحدها، بل لم يعد يتركز فيها في المقام الأول، بل لم يعد يتركز في منتدى قمة بعينه مثل «مجموعة العشرين». صارت الحكومات أميل إلى التحرك على عديد من المسارات المتوازية، والمشاركة في تشكيلة مذهلة من الشبكات والشراكات التي ترتبط كل واحدة منها بقضية بعينها،

والتي تتغير عضويتها بتغير المصالح الآنية والقيم المشتركة والقدرات ذات الصلة» (Patrick 2014: 62).

والأمثلة كثيرة (نعتمد فيما يلي على Patrick 2014: 64-74).

التحول المناخي: أنشأت البلدان السبعة عشر المسؤولة عن أكبر قدر من انبعاثات غاز الدفيئة منتدى الاقتصادات الرئيسة حول الطاقة والمناخ Major Economies Forum on Energy and Climate، بحثا عن إنجازات بعيدة عن إرباكات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي UNFCC. ولا ترقى إنجازات المنتدى، حتى الآن، إلى المستوى المأمول، لكن تحقق التقدم بفضل جهود وطنية موازية، مع تعهد الدول باتخاذ قائمة من الإجراءات الداخلية التي تطرحها بعد ذلك على المنتدى لمناقشة جماعية.

التجارة: بالنظر إلى فشل جولة منظمة التجارة العالمية في الدوحة انتقلت الولايات المتحدة وبلدان أخرى باهتمامها إلى اتفاقيات تجارية تفضيلية بهدف تحقيق مزيد من تحرير التجارة. بعض هذه الاتفاقات ثنائي، لكن البعض الآخر متعدد الأطراف. ومن ذلك مبادرتان تمثلان محور الأجندة التجارية لولاية أوباما الثانية: الشراكة عبْر «الهادي» والشراكة التجارية والاستثمارية العابرة لـ «الأطلسي».

حفظ السلام: جنبا إلى جنب مع العمليات الكلاسيكية للأمم المتحدة نرى الآن نماذج مهجنة يرخص فيها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مراقبا أو بعثة حفظ سلام يتولى تنفيذها تحالف نشأ لغرض خاص (كما هو الحال بالنسبة إلى مهمة الاتحاد الأفريقي في الصومال AMISOM)، وقد يقع ترخيص لمهمة تجمع بين الغرضين.

الصحة: تتشارك الآن منظمة الصحة العالمية، التي كانت في وقت مضى تحتل المكانة الأولى، الفضاء السياسي مع منظمات رئيسة أخرى وتدخل معها في تقسيم للعمل، ويشمل ذلك شراكاتٍ عامة-خاصة، وبينها تحالف غافي GAVI Alliance (الذي كان يُعرَف فيما مضى بالاتحاد العالمي للقاحات والتحصين)؛ ومنظمات خيرية، مثل مؤسسة بيل وميلندا غيتس؛ وهيئات استشارية مثل المبادرة العالمية للأمن الصحي Global Health Security Initiative التي أطرافُها ثمانية أمم (بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي)؛ وهيئات تتعدد فيها مراكز القوة مثل الصندوق الدولي

لمحاربة نقص المناعة المكتسبة والسل والملاريا. والنتيجة هي نظام غير متماسك من الحوكمة الصحية العالمية.

وبإيجازٍ مرت الحوكمة العالمية بأزمة سلطة إبان مرحلة التفرد الأمريكي، لكن الولايات المتحدة عادت، في فترة رئاسة أوباما، إلى الاهتمام بتعددية الأطراف وبناء النظام. وربما يمكن القول إن هذا لا يحدث على نطاق واسع، لكن الأنشطة تتصاعد على كثير من المستويات المتباينة وفي أشكال وأحجام مختلفة. ليست هذه بنية موحدة وميَسَّرة للحوكمة لكنها تنجز الكثير؛ هي حوكمة جيدة بما يكفي.

هذه الرؤية التي تطرح تشخيصا مطمئنا مطروحة للنقاش في الأقسام التالية، في ضوء النقد الذي يصدر عن الرؤية المتشائمة. وتذهب هذه الأخيرة إلى أن تمدد النظام الليبرالي من سياق «غربي-غربي» إلى سياق عالمي ليس بالأمر الهين، على الإطلاق. فالنظام الغربي اكتسب تماسكه بالعداء المشترك لطرف واحد هو الاتحاد السوفييتي، وكانت التوترات بين الشركاء تحكمها دائما خلفية تتمثل بخطر مشترك أكبر من هذه التوترات. والبلدان التي شاركت في النظام الغربي كانت كلها ديموقراطيات ليبرالية، تناصر قيما مشتركة من الديموقراطيات وحقوق الإنسان. وروضت القوتان الكبريان الصاعدتان - اليابان وألمانيا - نفسيهما كعضوين في النظام الليبرالي. كانتا تسعيان إلى عملية إعادة بناء اقتصادية وسياسية، وليس إلى تعظيم للقوة العسكرية أو للقدرات النووية الذي يمكن أن يهدد التعاون الوثيق. والقوى الكبرى اليوم أوتوقراطية ولا تقبل ضبطَ طموحها إلى مكانة أبرز في النظام العالمي. هذه القوى لا تسيطر عليها القيم الليبرالية ذاتها التي تربط بين البلدان الغربية، كما أن العدو المشترك اختفى.

ويذهب المتشككون إلى أن هذا الوضع الجديد عوق، بالفعل، تخليقَ بنية مؤسسية فاعلة. وغيابُ أرضية مشتركة بين القوى الراسخة والناشئة من ناحية، وعجزُ بلد قائد أو ائتلافٍ من بلدان عديدة على فرض الحلول من ناحية أخرى، يضعاننا أمام نظام دولي لا يمكن فيه التغلب على التحديات التي تواجه القيادة العالمية؛ نحن في عالم يحكمه الجمود أو «المجموعة صفر» G-Zero(*)، حيث «لا أحد يقود الحافلة» (Bremmer 2012: 10).

(*) بعد «مجموعة الثمانية» G8 و«مجموعة العشرين» G20، ظهر مصطلح ««G-Zero ليشير إلى فراغ في المجال الدولي بسبب انشغال القوى الدولية الفاعلة بشؤونها المحلية. [المترجم].

وتفحص الأقسام الثلاثة التالية الوضع الحالي للحوكمة في ثلاثة مجالات رئيسة (الاقتصاد والبيئة والأمن) في ضوء الرأيين القائلين بوجود حوكمة جيدة بما يكفي، أو بأننا في حال جمود. وتلي ذلك نظرةٌ فاحصة في سلوكيات واهتمامات القوى الراسخة والناشئة.

الأزمة المالية

تشمل الحوكمة الاقتصادية العالمية مجموعة من المسائل المتصلة بالتنوع الكبير للعلاقات الاقتصادية العابرة الحدود في عالم معلوم. وينصب التركيز في هذا القسم على العولمة في صلتها بالأزمة المالية والاقتصادية للعام 2008، وهي أكبر اضطراب تعرض له الاقتصاد العالمي منذ الكساد الكبير قبل نحو 85 عاما. وترتبط الأزمة ذاتها بالتنامي السابق للاعتماد المتبادل المالي والاقتصادي، فحالات العجز عن سداد أقساط الرهن العقاري بعد الطفرة التي شهدتها سوق العقارات في الولايات المتحدة لم يقف أثرُها عند مؤسسات التمويل الأمريكية، بل امتد إلى مجمل النظام الاقتصادي العالمي. تراجعت التدفقات الرأسمالية العالمية، على نحو فارق، مع لجوء المؤسسات التمويلية لشروط ائتمانية أكثر صرامة وتركيزها على أصول مالية أكثر أمانا في العالم الثري المتقدم (Hale, Held and Young 2013: 162-71).

لا وجود لسبب واحد لأزمة شاملة، لكن أحد العناصر الرئيسة هي الطريقة التي انخرطت بها المصارف والمؤسسات التمويلية الأخرى في الإقدام المفرط على المخاطرة والتي اقتربت بالنظام التمويلي كله من نقطة الانهيار (بخصوص النقاط التالية، انظر Kapoor 2010). النظام يكافئ الإقدام على المخاطرة. فكلما اشتدت المخاطرة ارتفعت احتمالات الربح (والمكافآت). وفي مراحل أسبق، كانت المصارف البريطانية والأمريكية تربح من العائد على الملكية مقادير مكافئة لما تربحه الشركات في الاقتصاد الحقيقي(*)، ما يقارب 10 في المائة. وفي لحظة نشوب الأزمة، كانت عائدات البنوك قد ارتفعت إلى 30 في المائة. هناك طرق عديدة للإفراط في المخاطرة. وتتمثل إحداها في نسبة الرافعة المالية leverage: كلما اقترضت بغرض الاستثمار،

(*) الاقتصاد المنتِج للسلع والخدمات، وليس اقتصاد البيع والشراء في أسواق المال. [المترجم].

ارتفع معدل الرافعة المالية؛ يكون المعدل واحدا عندما تضع نصف أموالك الخاصة وتقترض الباقي. نحو وقت الأزمة المالية، كانت معدلات الرافعة المالية قد تجاوزت الستين، في مصارف مثل دويتشه بنك Deutsche Bank أو يو بي إس UBS.

والمشتقات هي منتَجات تمويلية تكتسب قيمتها من أداء الأصول التي تستند إليها. وهي في الأغلب الأعم منتَجات رُفِّعت ويمكن الاتجار فيها باستخدام جزء من إجمالي ربحها المحتمل (أو خسارتها المحتملة). ويمكن تحقيق أرباح عالية، بالتالي، بتكديس المشتقات. وبمرور الوقت أصبحت هذه المنتَجات متزايدة التنوع والإبهام. وكانت المنتَجات الرئيسة هي عقودَ الخيار والعقودَ الآجلة والمبادلات (إصدار السندات بعملة ما ومبادلتها بعملة أخرى) ومبادلات العجز الائتماني والمحافظ الائتمانية والتوريق (دمج القروض في حزمة واحدة ثم بيعها لمستثمرين). وهناك دافع آخر للدخول في مجال المشتقات، وهو أن تزايُد الأسعار السوقية للأصول أمكن تسجيله، على الفور، باعتباره أرباحا (ما يؤدي إلى صرف مكافآت) بغض النظر عن احتمال ما يطرأ على أسعار السوق، فيما بعد، من تراجُع يُترجَم إلى خسائر.

وكان التفاوت في تواريخ استحقاق الديون Maturing mismatch مصدرا لمخاطر شديدة أخرى. الاقتراض قصير الأجل أرخص من الاقتراض طويل الأجل، والعكس بالعكس، فالإقراض الطويل الأجل أكثر ربحية من الإقراض القصير الأجل. وهكذا تزايد إقبال المصارف على تمويل أنشطتها بأخذ قروض قصيرة الأجل مع زيادة أجل القروض التي تقدمُها لعملائها؛ ومضت المصارف أيضا لإقراضٍ أكثر خطورة كي تزيد عوائدها. ويسير هذا مسارا حسنا مادام التمويل الجديد القصيرُ الأجل متاحا، لكنه ينهار مع نضوب السيولة في أوقات الأزمة.

وهناك ارتباطات رئيسة ثلاثة بين المبالغة في الإقدام على المخاطرة على مستوى المؤسسة، ومخاطرةٍ يتعرض لها النظام في قطاع التمويل والاقتصاد العام. أول هذه الارتباطات أن المؤسسة التمويلية التي تترنح يمكن أن تجر معها مؤسسات تمويلية أخرى، كما جرى في حالة ليمان براذرز Lehman Brothers. وثانيها أن انهيار القطاع التمويلي يجمِّد الائتمانات، وبالتالي فهو يوقف النشاط في الاقتصاد الحقيقي. وأخيراً بما أنه من الضروري تجنب انهيار الاقتصاد الحقيقي، فإن الدول يغلب عليها أن تتحرك لإنقاذ قطاع التمويل. وهكذا تبقى المؤسسات التمويلية دائما في موقع

الرابح عندما تسير المخاطرات سيرا حسنا، ولا تخسر كثيرا عندما تتعثر، لأن الدول تنتشلها من ورطتها. وقد بلغت الكُلَفُ المباشرة وغير المباشرة التي تحمَّلها دافعُ الضرائب من جَرَّاء أزمة التمويل 15 تريليون دولار أمريكي وفق بنك إنجلترا Bank of England، وهو «مبلغ يفوق بكثير أي مساهمة من قطاع التمويل للاقتصاد الحقيقي» (Kapoor 2010: 38).

وبإيجازٍ إن نظاما تمويليا غير مقيدٍ ترتبت عليه محفزات بالغة الوفرة باتجاه المخاطرة، ما أدى إلى أشد أزمة ماليةٍ شهدها العالم منذ العام 1929. والحقيقة أن التراجع في الإنتاج الصناعي والمبادلات التجارية على مستوى العالم، من حيث الخطورة، في بواكير العام 2008، قد فاق مثيله في العام 1929. ولكن بالمقارنة مع الماضي، فقد جاء التعافي بعد أزمة 2008 بسرعة أكبر. فما كاد يحل العام 2012 حتى كان الناتج الصناعي وأحجام التجارة الدولية وإجمالي النمو الاقتصادي قد تعافت، وإن بقيت أوروبا استثناء جزئيا. وهذا هو أساس الزعم بأن الحوكمة الاقتصادية الدولية كانت فعالة بحقٍّ في استجابتها للأزمة (Drezner 2012).

لكن المؤسسات الوطنية والدولية أسهمت في تحقيق هذه النتيجة. فالبنوك المركزية خفَّضت معدلات الفائدة، وعزَّزت الاقتراض المعاكس للدورة، ووسعت التسهيلات الائتمانية. وبرزت «مجموعة العشرين» باعتبارها منتدى مركزيا في تسهيل التنسيق والابتكار المؤسسي. أنشأت مجلس التثبيت المالي Financial Stability Board، بهدف إرساء معايير تنظيمية جديدة للمؤسسات التمويلية، وأنجزت اتفاق «بازل - 3» Basel III الذي ينص على معايير مصرفية أكثر صرامة. ولا بد من التأكيد على أن «مجموعة العشرين» هي مؤسسة محددة الغرض وسلطاتها محدودة للغاية لكنها حققت قدرا من الإنجاز بخصوص التعافي قصير الأمد. وفي المقابل، لم يُنجِز المؤتمر الاقتصادي العالمي World Economic Conference، الذي انعقد في العام 1933، شيئًا.

لا يبدو المتشائمون منبهرين بهذا الذي تحقق. وبدايةً لقد كان التنسيق بين البنوك المركزية ضعيفا ومحدود الأغراض، في المراحل الأولى للأزمة، ومُركِّزًا على البلدان الغنية المتقدمة. وافتقر التنسيق، الذي ظهر في «مجموعة العشرين»، إلى القوة المؤسسية والبنية التحتية الإدارية اللازمتين لتنفيذ وفرض المقترحات التي نشأت عنه (Hale, Held and Young 2013: 170). ويواجه مجلس التثبيت

المالي FSB، وهو ما يمكن اعتباره الابتكار المؤسسي الأكثر طموحا لدى «مجموعة العشرين»، عددا من التحديات الخطيرة في تطوير ميكانيزمات للالتزام وفي تعزيز معايير تمويلية دولية فعالة (Helleiner 2010; Kapoor 2010: 56). وتتطلب «بازل - 3» في شروطها زيادة رأس المال الاحتياطي للمصارف؛ وقد تقرر أن تُنَفَّذ الخطوات، واحدةً تلوَ الأخرى، حتى العام 2019. لكن هذه الشروط، من ناحيةٍ، مماثلةٌ لتلك التي تُطَبَّق على المصارف الأمريكية منذ فترات سابقة للأزمة (Hoenig 2012)؛ ومن ناحية أخرى، فهذه الضوابط قد تُضعِف استعداد المصارف لإخراج الأصول «من كشف الميزانية» ما يحفز على تخليق «قطاع الظل المصرفي» في منطقة رمادية (Gooptu 2012).

وفي الوقت ذاته، فقد ابتُلِيَت «مجموعة العشرين» بخلافات بين أعضائها، ولم تنجح في تحويل نفسها من مدير لأزمة قصيرة الأجل إلى مؤسسة توجيه أطول أمدا للاقتصاد العالمي. ومسألة البنى الإشرافية الفاعلة، على المستوى العالمي، لها أهميتها، لأن معالجة المخاطرة النظامية تتطلب أن تكون لدى المُنَظِّمين رؤية شاملة للنظام. وما أُنشئ من هيئات، حتى الآن، هي محدودة القدرة وسلطاتها القانونية قليلة أو منعدمة. وهذا يعني أن لدينا نظاما ماليا معولما على نحو كثيف، ولكن لا توجد ضبطية عالمية فاعلة (Kapoor 2010: 99).

وتتصل المشكلة الرئيسة الأخرى، التي لم تعالجها إدارة الأزمة على المدى القصير، بالمؤسسات المالية التي هي «أكبر من أن تفشل»، وهم المخاطرون الذين انتشلهم من ورطتهم دافعو الضرائب في ذروة الأزمة المالية. وبعد ست سنوات من المداولات، طرح مجلس التثبيت المالي مقترحا في أواخر العام 2014 يستهدف ضمان أن يتحمل حمَلَةُ الأسهم كُلْفَة الفشل، وليس دافعو الضرائب. وينص المقترح على ضرورة أن يحتفظ عدد من «المصارف العالمية ذات الأهمية للنظام» بقدر من السيولة التي تمكن هذه المصارف من احتمال الخسائر الضخمة بقدراتها الذاتية. ويتراوح المبلغ المقترح بين 15 في المائة و20 في المائة من أصول كل مصرف منها، وهو ما يزيد كثيرا على المَسْنَد الذي تنص عليه الأحكام الحالية.

وهنا أيضا نجد أن المقترح ترتيب يتعيَّن أن تتبعه قوانين تنظيمية محددة تصبح سارية في العام 2019. ويُعرب منتقدو هذا المقترح عن تخوفهم من أنه،

إن وُضِع موضعَ التنفيذ، لن يكون كافيا، لأن المؤسسات المالية الكبيرة تبقى ضخمة ومعقدة إلى درجة لا تسمح بإشراف فعال، لكنه خطوة في الاتجاه الصحيح (Stanley and Beekarry 2014).

وأخيرا هناك مجموعة من المشكلات المتصلة بالمنتَجات التمويلية البالغة التعقيد والإبهام، وبالمعاملات البالغة السرعة التي تحركها الحواسيب والحلول الحسابية، وبنظام الظل المصرفي القائم على الموصلات وعلى صناديق سوق المال، وبتنامي صناعة التوريق. والعامل المشترك وراء كل هذه العناصر هو بنية التحفيز في القطاع المالي الذي يشجع على المبالغة في المخاطرات وعلى التركيز على الآماد القصيرة. ولم يُفْعَل الكثير في هذا المجال؛ إذ إنه «نادرا ما تُعَالَج الاختلالات في قلب القطاع التمويلي» (Kapoor 2010: 99).

وبإيجاز فالرؤية المتشائمة تقوم على أنه في حين حققت إدارة الأزمة على أساس تدابير قصيرة الأجل نجاحا نسبيا في معالجة الإخفاق المالي في العام 2008، فقد بقيت التدابير الواسعة، التي استهدفت إصلاح النظام المالي لتجنب انهيارات كبيرة مماثلة، ضعيفة نسبيا، ولا يملك الجهاز المؤسسي المتعدد الأطراف، الذي نشأ بغرض معالجة هذه التحديات، النفوذَ السياسي والقدرةَ الإدارية اللازمين لأداء ما يتجاوز دورا محدودا في أي أزمة تالية.

التحوُّل المناخي

طرحنا قضية التحول المناخي في الفصل السابق. خلصنا في ذلك الفصل إلى أنه من المحتمل أن تشهد السنوات المقبلة مزيدا من النتائج التي ستنشأ عن مفاوضات حول مشكلات محددة، نتائج تفوق ما يمكن أن ينشأ عن مناقشات موسعة وراءها أجندات بالغة الضخامة. وبتعبيرٍ آخرَ هناك ما يشير إلى أن الحوكمة الجيدة بما يكفي يمكن تحقيقها عبر كثرة من المبادرات الأكثر عددا والتي تربط بينها صلات غير محكمة، وهو ما يُدْعَى «النظام المُرَكَّب للتحول المناخي» (Keohane and Victor 2011). ونناقش فيما يلي الطروحات الموافقة على هذا الرأي والمعترضة عليه.

مصدر الاستبشار بأن النظام المركب للتحول المناخي سيحقق نتائج أفضل هو الفشل النسبي للمبادرات الضخمة المتعددة الأطراف. وقد يسارع المرء إلى تصور

مُفادُه أن التحول المناخي، من بين كل المشكلات، يمثل مشكلة تستدعي فعلا واسع النطاق ومتعدد الأطراف ومنسقا. ولطالما أيدت بلدان كثيرة فكرة إنشاء «منظمة دولية للبيئة» WEO ليكون هناك منسق دولي للأنشطة البيئية في العالم، لكن ذلك لم يسفر عن شيء ذي بال، على رغم أن بلدانا كبرى، مثل ألمانيا وفرنسا، تحبذ إنشاء منظمة قوية متعددة الأطراف ومتمتعة بنفوذ سياسي قوي.

وتبقى مشكلة تباين المصالح لدى كثير من اللاعبين، خصوصا بين الدول القوية. وبروتوكول كيوتو (وكذلك ما تلاه من مواثيق) هو أفضل ما أسفرت عنه الجهود متعددة الأطراف، وهو اتفاق حول خفض مستهدَف للانبعاثات. وأفضل ما حقق من نتائج، حتى الآن، هو اتفاق باريس للعام 2015. لكن الصفقة لا تكاد تتجاوز التعبير عن نوايا طيبة؛ إذ إنه متروك للبلدان تحديد الأهداف الخاصة بكل منها فيما يتصل بانبعاثات الكربون، وتبقى المساعدات المالية للبلدان النامية، لإجراء إصلاحات في قطاع الطاقة، أمرا اختياريا (Cassidy 2015). كما أن حجر الزاوية في الاتفاق - المتصل بالنسبة المئوية لخفض الانبعاثات عبر فترة زمنية معينة – يبقى أمرا قليل الفعالية، لأن الحكومات قليلة التحكم فيما يصدر من انبعاثات، وغالبا ما تراوغ في الوفاء بالتزاماتها عندما يتبين أنها عالية الكُلْفة (Hale, Held and Young 2013; Victor 2011).

وعند النظر إلى المشهد على اتساعه، فإن اتفاق كيوتو يمكن اعتباره عنصرا واحدا من عناصر نظام مركب متنوع للتحول المناخي. ويدخل في تركيب هذا النظام أيضا ما يُبْذَل من جهود لإنشاء نادٍ «يقوم على تعددية انتقائية للأطراف». والمنتديات الأكثر أهمية هي المنتدى الاقتصادي الرئيس MEF الذي يضم 17 عضوا (16 دولة والاتحاد الأوروبي) يمثلون البلدان المسؤولة عن 80 في المائة من الانبعاثات في العالم؛ وقد أنشأته الولايات المتحدة في العام 2007. ويلي ذلك من حيث الأهمية نادي– منتدى «جماعة العشرين» المنشغلُ بالأزمة المالية، وإن خصص جانبا من وقته لمناقشة قضايا البيئة. وإضافةً إلى هذين المنتديين يبقى التحول المناخي موضوعًا على الأجندة في عديد من الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة التي ينصب تركيزها الأساسي على شيء آخر، وبينها البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ومرفق البيئة العالمي GEF، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP.

ويتمثل عنصر رئيس آخر من عناصر النظام المركَّب من عدد متنوع من الاتفاقات الثنائية. وقد دخلت بلدان عديدة، بينها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وأستراليا في شراكات مع الصين بخصوص تكنولوجيات الفحم والطاقة النووية. وتتعاون الولايات المتحدة أيضا مع الهند حول الوصول إلى الطاقة النووية. ووقَّع عدد كبير من البلدان صفقاتٍ ثنائيةً تتصل بخفض انبعاثات الكربون، ومن ذلك الصفقةُ بين الولايات المتحدةً والصين في العام 2014 (White House 2014). وساندت منظمات المجتمع المدني وعديد من الهيئات الأخرى، أيضا، مبادرات للتحكم في الانبعاثات.

فكيف يبدو سجل أداء نظام التحول المناخي؟ ليس باهرا بدرجة كبيرة. وقع خفض للانبعاثات في عدد من البلدان المتقدمة، لكن ذلك لم يكن بالقدر الكافي لتحييد التأثير الناجم عن زيادة الانبعاثات في البلدان النامية. والصين وحدها أضافت مقدارا تجاوز إجمالي الخفض بين 1990 و2009. وأسهمت بعض البلدان المتقدمة أيضا في زيادة الانبعاثات، ومن بين تلك الدول أستراليا وكندا وسويسرا. وبالتالي يكون نظام المناخ هو نظامًا ذا كفاءة متدنية للغاية (CFR 2013) فيما يتصل باستقرار مستويات غاز الدفيئة. وسوف يسبب ارتفاع مستويات الانبعاث بالمعدلات الحالية بارتفاع في متوسط درجات حرارة الكوكب مقداره أربع درجات مئوية بحلول العام 2100، بدلا من الدرجتين اللتين يستهدفهما الطموح الرائج الآن (Carrington 2013).

إن ميكانيزمات الرصد والتطبيق ضعيفة. والبلدان النامية، على نحو خاص، تُعوِزُها القدرات الداخلية اللازمة لرصد انبعاثاتها، كما أنه لا توجد، على سبيل المثال، طرق لقياس الانبعاثات التي تنشأ عن إزالة الغابات. وتقاوم بلدان نامية عديدة، بينها الصين، الرصد الدولي لأسباب تتعلق بالسيادة الوطنية. وفي الوقت ذاته يظل التطبيق غيرَ موجود في الأساس (CFR 2013: 13).

وأكثر من ذلك لا يوجد تمويل كافٍ. وبالطبع من الصعب حساب الكلفة الكلية للمناخ الآمن؛ قدرته مجلة ستيرن Stern Review بواحد في المائة من إجمالي الناتج المحلي العالمي (2006). لكن هناك إجماعا على أن الامتناع عن الفعل ستكون كلفته أعلى، وتقدر مجلة ستيرن تلك الكلفة بخمسة في المائة من إجمالي الناتج المحلي

العالمي. وقدرت الوكالة الدولية للطاقة كُلفة تحقيق الأهداف المناخية حتى العام 2020 بمبلغ 5 تريليونات دولار أمريكي (IEA 2014). ومن المقرر أن تحتاج البلدان النامية إلى 300 مليار دولار أمريكي سنويا في العام 2020. هناك اتجاه مبدئي لتأمين 100 مليار دولار أمريكي بحلول العام 2020، لكن لم يُخلَّق إطار تكون له القدرة الكافية للتمويل.

وأخيرا هناك مسألة استراتيجيات التنمية الاقتصادية الصديقة للمناخ، والقضية ذات الصلة والخاصة بالتنمية ونقل التكنولوجيات الجديدة. ويجري العمل على عدد من المشروعات المحدودة النطاق في هذا المجال. على سبيل المثال هناك شراكة بين الاتحاد الأوروبي والصين حول المناخ لتطوير مصانع تعمل بفحم ذي «انبعاثات تقارب الصفر» NZEC؛ وهناك مبادرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة الخاصة بالطاقة المتجددة مع التركيز على الوقود الحيوي وعلى الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وفي الوقت ذاته لايزال «التكييف المناخي» climate-proofing لنماذج التنمية الاقتصادية الواسعة النطاق في مراحله الأولى، ولاتزال القضايا الأكبر المتصلة بنقل التكنولوجيا وحقوق الملكية الفكرية مثار خلاف (Wade 2003).

وبإيجازٍ لا مجال للتباهي بإنجازات كبرى حققها نظام التحول المناخي. ومن المؤكد أن المشكلات المتصلة بتغير المناخ بعضها يرتبط ببعض، عبر الحدود، لكن نظام التحول المناخي متشظٍّ بعمق. وهذا هو السبب وراء الدعوة إلى «تحول بنيوي في الحوكمة العالمية... داخل نظام الأمم المتحدة وخارجه، على السواء...» (Biermann et al. 2009: 38). وبمعنًى ما نحن إزاء «لحظة تحول في القانون الأساسي» فيما يتصل بحوكمة التحول المناخي، لأن هذا هو الوقت الذي يتعين فيه عمل المزيد، إذا كان لنا أن نتجنب الأضرار الكارثية. لكن اللاعبين الرئيسين، ومن ضمنهم الدول والشركات ومنظمات المجتمع المدني وأغلبية الأفراد، لا يدركون بنحوٍ كامل أن هذه نقطة زمنية حاسمة تتطلب تغييرا جذريا. وفوق ذلك ليس هناك ما يضمن، على نحو موثوق، أن يسفر نظام شامل ومتكامل للمناخ عن نتائج أفضل مما تسفر عنه المجموعات القائمة من المؤسسات المبعثرة. ويمكن بالفعل إثباتُ أن هذه الأخيرة هي الأكثر مرونة ويمكن التباهي بقدرتها العالية على التكيف (Keohane and Victor 2011: 15). ولكنها، لسوء الحظ، يمكن أيضا أن تعاني

التشظي والفوضى والجمود. وفي الوقت الحالي، لا توجد طريقة بسيطة للمضي قدما بنظام التحول المناخي.

الأمن

على أحد الحوائط في المقر الرئيس للأمم المتحدة، هناك عبارة للأمين العام الأسبق داغ هامرشولد Dag Hammarskjöld: «لم تنشأ الأمم المتحدة للمضي بالبشرية إلى الجنة، ولكن لإنقاذها من الجحيم». صدر هذا المنطوق في ذروة الحرب الباردة، ولا مجال للشك فيما كانت تعنيه بكلمة «الجحيم»: الحرب المدمرة بين القوى الكبرى. لم تقع تلك الحرب، قط، ومارست الأمم المتحدة دورا في الإنجاز المتمثل بتجنب الحرب المدمرة بين القوى الكبرى. وفي مواضع سابقة من هذا الكتاب، أوضحنا كيف أن التعاون في المؤسسات الدولية أمر بالغ الأهمية لجهة تحوُّل الحرب بين الدول إلى أمر ولى زمانه. لكن تبقى أمامنا مسائل أمنية عديدة؛ ومن زاوية الكُلْفة البشرية، تبقى المسألة الأكثر أهمية هي الصراعات الداخلية في الدول الهشة. ناقشنا هذه المسألة في الفصل الخامس، وخلصنا إلى أن لدينا حوكمة أمنية متشظية. ونركز فيما يلي على نقاط القوة والضعف في النظام المركب فيما يتصل بالدول الهشة.

بالمقارنة بالأنظمة المعنية بالاقتصاد أو بالمناخ، يكون للنظام الأمني المتصل بالدول الهشة مركزٌ واضح التحديد، هو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وتتابع قراراتِ النظام إدارةُ عمليات حفظ السلام DPKO، وإدارة الإسناد الميداني DFS، وإدارة الشؤون السياسية DPA، في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وأكثر من ذلك هناك إطار رسمي واضح، جرى إقراره في القمة العالمية للأمم المتحدة في العام 2005، يتعلق بالمسؤولية عن حماية السكان في مختلف البلدان من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية (مسؤولية الحماية R2P).

ويعني الالتزام بمسؤولية الحماية مطالبةَ كل دولة بحماية سكانها من تلك الجرائم، وبالحيلولة دون الحض عليها. وهذا تطور معياري مهم لأن سيادة الدولة كانت، قبل ذلك، تتصل بحقوق الدول بتسيير شؤونها بمنأى عن أي تدخل خارجي. وبالمقابل مسؤوليةُ الحماية تربط بين سيادة الدول وبين واجباتها ومسؤولياتها. وإن لم يتحقق الوفاء بتلك المسؤوليات، فهناك مسؤولية صريحة على عاتق المجتمع

الدولي وعبْر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة «للمساعدة على حماية السكان... في الوقت الملائم وعلى نحو حاسم» (UN 2005: 138-40).

وبتعبير آخر هناك إطار محدد تحديدا جيدا وقيادة قائمة وبيروقراطية مترابطة الأجهزة لرصد وتنفيذ قرارات عمليات السلام في الدول الهشة. ولكن الصراعات الخطيرة مازالت تظهر في الدول الهشة، والصراعات القديمة مازالت قائمة، ولا تلوح في الأفق نهاية لذلك. فلماذا لم يرتقِ أداء هذا الجهاز الجدير بالإعجاب إلى مستوى أفضل؟

السبب الأكثر أهمية هو أن الشقاق السياسي الخطير بين الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن حال دون القيام بعمل حاسم في عدد من الحالات. ويتحدث تقرير منظمة العفو الدولية للعام 2014 عن تراخٍ «مخجل» فيما يتصل باللاجئين السوريين والعراقيين، وبالتطهير العرقي في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومذابح «بوكو حرام» في نيجيريا، وبالبشاعات في السودان الجنوبي، وبموت الأطفال في فلسطين تحت القصف الإسرائيلي. والاتهام موجه إلى الأعضاء الدائمين بأنهم «يواصلون إساءة استخدام» حق الفيتو، بهدف «تعزيز مصالحهم السياسية الخاصة أو اهتماماتهم الجيوسياسية على حساب حماية المدنيين» (الأمين العام لمنظمة العفو الدولية Shalil Shetty، نقلا عن Shrago 2015).

تؤيد الصين مبدأ مسؤولية الحماية، لكن حكومتها قلقة، أيضا، بشأن تنحية مبدأ السيادة باعتباره انعتاقا من التدخل الخارجي، ولروسيا موقف مماثل. وأدى ذلك إلى التأكيد على منع نشوب الصراعات وعلى العمليات التي تحظى بموافقة الحكومات المتأثرة (Teitt 2008). وتتبينُ من استدعاء روسيا مبدأَ «مسؤولية الحماية»، بخصوص أوكرانيا، الكيفيةُ التي يمكن بها تطويع المبدأ لخدمة مصالح الأمن الوطني (Kersten 2014).

وقد اقترحت فرنسا أن يتخلى الأعضاء الخمسة الدائمون عن حق الفيتو في حالات الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، على أن يكون ذلك ترتيبا طوعيا، وفق وزير الخارجية الفرنسي:

> لن يُعدل الميثاق وسوف يجري تطبيق التغييرات عبْر التزام متبادل صادر عن الأعضاء الخمسة الدائمين. وبالتحديد إذا كان مجلس الأمن مطالَبا باتخاذ

> قرار ذي صلة بجريمة جماعية، فمن الممكن أن يتفق الأعضاء الخمسة الدائمون على تعليق حق الاعتراض. والمعيار الذي يحكم التطبيق هو معيار بسيط: صدور طلب مما لا يقل عن 50 دولة من الدول الأعضاء، يُطْلَب من الأمين العام أن يقرر طبيعة الجريمة... ولكي يكون ذلك الترتيب قابلا للتطبيق في الواقع لا بد من استبعاد الحالات الماسة بالمصالح الحيوية لدولة دائمة العضوية (Fabius 2013).

وليس من المعتاد قط أن تطلب دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن تقييد حق الفيتو؛ هذا المقترح تؤيده قرابة 70 دولة، ولكن من المؤكد أنه لن يلقى قبولا حاسما. لن يجد مساندة من الولايات المتحدة أو الصين أو روسيا، حتى مع الإشارة إلى استبعاد المسائل ذات الصلة بالحالات التي لم تتقرر بعد. وبتعبير أكثر عموميةً إن إصلاح مجلس الأمن مسألة مطروحة منذ عدة عقود، ولم يُعْمَد إلى تحريكها بعد. ولا يتصل الشقاق بالصين وروسيا فقط؛ فالديموقراطيات الليبرالية هي الأخرى غير متفقة فيما بينها بخصوص إصلاح مجلس الأمن الدولي.

ويمثل الجمود في مجلس الأمن مشكلة رئيسة، لكنها ليست المشكلة الوحيدة فيما يتصل بالعنف في الدول الهشة. فهناك أولا عملياتُ السلام التي تمثل اليوم مكونا مهما في أنشطة الأمم المتحدة، إذ توظف مائة ألف إنسان، بميزانية تجاوزت 8 مليارات من الدولارات الأمريكية في العام 2015 (UN 2015). وبهذا الحجم من الضخامة، صارت لدى الأمم المتحدة بيروقراطية «سلام» لها مجموعة المصالح الخاصة بها. فمن ناحيةٍ هناك الدافع إلى أن تبدو منخرطة في «عمل ما» يتصل بصراعات ملموسة؛ ومن ناحية أخرى هناك ما يدعوها إلى «الاهتمام بما يمكن أن ينجح»، وتجنب ما يفضي إلى الفشل. وهذه النقطة الأخيرة تعني البحث عن سلام يمكن الحفاظ عليه حتى يتسنى الانخراط في عملية سلام، مع ترك الناس يعانون في مواضع كثيرة حيث لا تتوافر مثل هذه الشروط. وأيا كان الحال، فأكثر ما تهتم به البيروقراطية هو سمعة الأمم المتحدة ومصالحها (Barnett 1997; Allen and Yuen 2014).

وثانيا هناك قيود الموارد المالية والبشرية. واشتكى الأمين العام بان كي مون، بالفعل، في العام 2009 من صعوبات متزايدة في تأمين ما يكفي من الجنود والمعدات والإسناد اللوجيستي والعون الاقتصادي (Aguirre and Abrisketa 2009)؛ (انظر أيضا Selway 2013). وفي الوقت ذاته وَجد مكتب خدمات الإشراف الداخلي في

الأمم المتحدة UN Office of Internal Oversight حالاتٍ خطيرة من سوء الإدارة والتدليس والفساد فيما يتصل بعمليات حفظ السلام (Schaefer 2009).

وأخيرا على رغم الإكثار من الحديث عن منع الصراعات، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر، فما جرى إنجازُه في هذا المجال، بالفعل، ليس باهرا. لا تملك الأمم المتحدة وحدة تنسيق مركزي تكون مسؤوليتها الأولى جمع تقارير إنذار مبكر حول الصراعات والربط بينها وتحليلها. يقوم قسم الشؤون السياسية بقدر من العمل؛ ولدى منظمات إقليمية عديدة، مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبيين والاتحاد الأفريقي، مبادراتٌ جرى تفعيلها هي الأخرى، لمنع الصراعات وللتحذير المبكر، لكن هذا المجال لم يتطور تطورا كبيرا، على العموم، ولم يجرِ إدماجه في إطار يشمل استجابات سياسية.

وبإيجازٍ نظامُ الأمن، فيما يتصل بالدول الهشة، هو أقل تشظيا من معظم الأنظمة الأخرى، بمعنى أن الأنشطة في هذا المجال لها محور مركزي هو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهو المسؤول عن تقرير عمليات حفظ السلام وتنفيذها والإشراف عليها. لكن هذا ليس مركزا قويا من حيث الاستجابات الحاسمة للعنف الجماعي في الدول الهشة، بسبب الخلافات بين الأعضاء الدائمين في المجلس، ولأن الأمم المتحدة لا تمتلك البنية التحتية الفعالة والتي يمكن الاعتماد عليها من حيث الأفراد والمعدات. المجلس معتمِدٌ على الدول الأعضاء، ويتزايد اعتماده على المنظمات الإقليمية، ومنها الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وهذه شروط مُضيِّعة للوقت؛ فبعثة الأمم المتحدة/الاتحاد الأفريقي في دارفور، على سبيل المثال، استغرق الانتشار الكامل لأفرادها ثلاث سنوات (UNAMID 2013).

وفي الوقت ذاته يتصاعد الاتجاه إلى أن تنشأ عمليات السلام بتكليفات تشمل جهود إعادة البناء، بحيث يتعين أن تترافق جهود بناء السلام وبناء الدول والتنمية الاقتصادية. ومن الناحية المؤسسية يعني هذا أنها تشمل عددا كبيرا من المنظمات والوكالات، وبينها جمعياتٌ غير حكومية ومانحون على أساسٍ ثنائي وهيئاتٌ متعددة الأطراف (مثل البنك الدولي) ومنظماتٌ إقليمية وحشدٌ من وكالات الأمم المتحدة. وهكذا، وحتى مع وجود مركز قوي، يتسع المجال للتشظي في سياق عمليات معينة.

هناك إطار قائم للاستجابة للأزمات الإنسانية الشديدة في الدول الهشة، لكنه لم ينجح في طرح وتنفيذ استجابات فعالة. ويستند القول بوجود «حوكمة متشظية» إلى أن المؤسسات تبذل قصارى جهدها في ظروف غير مؤاتية. وما تعترض عليه كثرة من المراقبين هو أن هذا، ببساطة، ليس جيدا بما يكفي.

القوى الصاعدة في الحوكمة العالمية

خاض عددٌ من الدول في النظام الدولي عملياتِ تنمية اقتصادية قوية في العشريات الأخيرة. قدمنا هذه الدول التحديثية في الفصل الثاني؛ والدول الأكثر أهمية بينها تؤدي أدوارا أكثر بروزا في الحوكمة العالمية. وهناك اختلاف حول تحديد اللاعبين المهمين، لأن القوة في الحوكمة العالمية لا تتحدد بمجرد القدرات الاقتصادية أو العسكرية، ولكن أيضا بالكيفية التي تُستخدَم بها هذه القدرات. وينصب التركيز في هذا القسم على بيكس BICs (البرازيل والهند والصين)، والتي يذهب البعض إلى أنها أقوى المرشحين لدور عالمي أكثر وضوحا؛ قد لا تكون هذه القوى قادرة بما يكفيها لتحديد الأجندة، لكنها تملك سلطة الاعتراض، بمعنى أن إدخال تحولات ذات أهمية على الوضع القائم يحتاج إلى تأييد منها (Narlikar 2013a: 561; Tsebelis 1995). ومن المؤكد أن صعود البيكس أطلق مناظرة حول القوى الصاعدة والحوكمة العالمية في دوائر عديدة (على سبيل المثال، Gaskarth 2015; Narlikar 2013a).

ويدور التساؤل، بالتالي، حول التأثيرات الأوسع التي تخضع لها الحوكمة العالمية باعتبارها نتيجة لصعود البيكس؛ هل يساعد صعودها على ظهور حوكمة دولية أكثر مشروعية وفعالية – أو على الأقل حوكمة جيدة بما يكفي؛ أم أنها ستُسهم في تخليق حالة من الجمود الأشد كثافة مع خطر زيادة الصراع والخلل؟

البرازيل يتعين أن تكون الحالة الأسهل، مقارنة بالصين والهند. هي قوة إقليمية كبرى، لكنها لا تملك الأدوات الاقتصادية أو العسكرية، ولا تتوافر لديها الإرادة السياسية اللازمة لأن تنتصر لتحولاتٍ فارقة في البنية القائمة للحوكمة العالمية، أو حتى لتطالب بذلك. وفي الوقت ذاته البرازيل ديموقراطية ذات تاريخ طويل من الاندماج في النظام الاقتصادي العالمي. وبهذا المعنى يمكن اعتبار البرازيل قوة قانعة، في الأساس، لا تسعى وراء تحولات فارقة في البنى الاقتصادية والسياسية للحوكمة العالمية (Burges 2013).

لكن البرازيل تسعى إلى تعظيم موقعها داخل النظام، بهدف تحسين إمكانات السعي وراء أهدافها الوطنية. وفي تحركها باتجاه هذا الهدف، تعتمد البرازيل على تاريخها باعتبارها وسيطا بين الشمال والجنوب، وعلى سياساتها المعروفة باسم «البراغماتية المسؤولة»، التي تعود إلى السبعينيات من القرن العشرين (White 2010: 223)، لزيادة استقلالها عن الولايات المتحدة، في إطار مواصلة التعاون. لكن البرازيل ساعدت أيضا على إنشاء مجموعة السبعة والسبعين، وناصرت مطالبة بلدان الجنوب بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي. وفي السنوات الأخيرة، أيدت البرازيل، وعلى نحو اتصف بالمهارة، تعاون الـ «جنوب–جنوب»، بديلا عن الإفراط في الاعتماد على الشمال؛ وقد اكتسبت مكانة المُيَسِّر في حوار الشمال والجنوب. وأمنت هذه الأدوار فرصا طيبة للسعي من أجل المصالح الاقتصادية والسياسية للبرازيل، سواء لجهة مزيد من الفرص التجارية للبرازيل في الجنوب، أو لجهة الحصول على موقع مركزي على طاولات التفاوض الدولية (Bevir and Gaskarth 2015; Burges 2013).

وقد تبين، في حالة «مسؤولية الحماية»، أن هذه ليست لعبة سهلة. فكثرة من بلدان الجنوب تتشكك في مسؤولية الحماية، معتبرة إياها أداة لتدخل الشمال بالقوة في الجنوب. وتفضل البرازيل تأكيد السيادة وعدم التدخل، ولم تؤيد قرار مجلس الأمن الدولي بفرض منطقة لحظر الطيران في ليبيا. وبدلا من رفض صريح لمسؤولية الحماية R2P، تدعو البرازيل إلى إضافة مبدأ «المسؤولية عند الحماية» Responsibility While Protecting، وهو ما يجعل قوى التدخل مسؤولة عن أي أضرار جانبية مصاحبة لعملية حماية المدنيين. ويبدو ذلك حلا وسطا مقترحا بين الشمال والجنوب، لكنه قد يعني تقييد مبدأ «مسؤولية الحماية»، لأن الدول المتدخلة لن تقبل مثل هذه المسؤولية.

وبإيجازٍ إن المقاربة البرازيلية البراغماتية لن يترتب عليها إلحاقُ ضرر جوهري بالحوكمة العالمية، لكنها أيضا لا تُبشر، على نحوٍ واضح، بتحولٍ إلى الأفضل. يمكن للبرازيل أن تساعد على تخليق نظام أفضل بدفعٍ أمم الجنوب إلى الاقتراب من دور الشركاء المسؤولين؛ لكن اهتمام البرازيل بمصالحها الذاتية يسبق ما عداه، وفي بعض الأحوال يفضي ذلك إلى إثارة العقبات. الإصلاح الجوهري لأجندة الحوكمة العالمية

ليس على أجندة البرازيل؛ هي تعمل وفقا للنظام القائم، معتمدة على «مهارتها العظيمة في أن تكون صديقة الجميع» (ديبلوماسي برازيلي، نقلا عن Dauvergne and Farias 2012: 906).

الهند لها تاريخ طويل من البقاء خارج نظام دولي تسيطر عليه القوى الغربية. من ناحيةٍ هي جعلت من نفسها الناطق بلسان بلدان الجنوب، بتزعمها حركة عدم الانحياز، التي تألفت من بلدان حديثة الاستقلال عرَّفت نفسها باعتبارها طرفا ثالثا يفضل التعايش السلمي كنقيض للمجابهة في الحرب الباردة بين قوتين عظميين. ومن ناحية أخرى ميلُ الهند إلى نموذج لتنمية اقتصادية تقودها الدولة مضى بها إلى معاهدة تعاون مع الاتحاد السوفييتي في العام 1971، وهو ما استعدى، ليس فقط بلدان الغرب، بل وبلدانا في الجنوب أيضا.

ومضت نهاية الحرب الباردة التي اقترنت بتحولات داخلية في الهند إلى اندماج أكثر عمقا في اقتصاد السوق العالمية (Dige Pedersen 2008)؛ وفي الوقت ذاته عززت الهند علاقاتها بالولايات المتحدة، وهو أمر قد تكون ذروته الاتفاق النووي المدني Civil Nuclear Agreement (2005-2008). ووفقا لهذا الاتفاق تقبل الولايات المتحدة تعاونا نوويا في المجالات المدنية، بينها وبين الهند، وتُخْضِع الهند منشآتها النووية لضمانات دولية. وهذا الاتفاق هو قبولٌ، على أساس الأمر الواقع، للهند بوصفها قوةً نووية (Council on Foreign Relations 2010).

لكن هذه التطورات لم تسفر عن تحول حاسم في دور الهند في الحوكمة الدولية. فهي لاتزال على التزام قوي بتعزيز المصالح الاقتصادية للبلدان النامية في المنتديات الاقتصادية العالمية. وقد استخدمت الهند جانبا من قوتها الاقتصادية المكتسبة حديثا للحصول على معاملة تفضيلية للبلدان الأقل تقدما LDCs (33 بلدا في أفريقيا و14 في شرق آسيا)؛ ومشروعاتها الاقتصادية في أفريقيا أكثر استعدادا من المشروعات الصينية لتوظيف عمالة من أهل البلدان التي تعمل فيها، وللتعاون مع مورِّدين منها. واكتسبت الهند شهرة كناطقٍ بـ «صوت من لا صوت لهم» في منظمة التجارة العالمية WTO (Narlikar 2013b: 604). وفيما يخص البلدان الأقل تقدما، يمكن النظر إلى الهند إذن، وإلى حد ما، بوصفها مصدرا لحوكمة عالمية أكثر فعالية ومشروعية، بالنسبة إلى دائرة محدودة على الأقل.

ولا تُخضع الهند علاقاتِها مع القوى الكبرى الراسخة والقوى على طريق التحديث الصاعدة لموقف يوحي بالتعاون وبالاستعداد لإيجاد حلول. وعندما يتطلب الأمر تحمل مسؤوليات عامة تتصل بصون وتطوير الحوكمة العالمية، تشتهر الهند بأنها «تنفرد في المجتمع الدولي بمواقف وعظية وانفرادية تخالف الاتجاه السائد» (Perkovich 2003: 141). ومارست الهند دورا ملحوظا في إفشال جولة الدوحة للتنمية التي عقدتها منظمة التجارة الدولية في العام 2008 (حيث اكتسب كبير مفاوضي الهند لقب «دكتور لا»)؛ فقد رفضت، رفضا باتا، أي حل وسط بخصوص دعم الزراعة، بدعوى الدفاع عن المزارعين الفقراء في جميع البلدان النامية. لكن هذا الموقف، كما قال أحد السفراء الأفارقة، لم يَعْدُ كونه «فيلا يتخفى وراء فئران» (نقلا عن Schwab 2011). وفيما يخص تحولات المناخ، واصلت الهند رفضها لأي تعهدات ملزِمة. أما «مسؤولية الحماية» فتؤيدها الهند، من حيث المبدأ، لكنها لم تقبل بأي مسؤوليات عن التنفيذ (Narlikar 2011).

وبإيجازٍ لقد انتقلت الهند إلى موقع أقرب إلى المجتمع الدولي، بمعنى أنها انفتحت على الاندماج الاقتصادي في شبكات مُعولَمة، وعلى دور أكثر وضوحا في منتديات الحوكمة العالمية، بفضل ثقلها الاقتصادي والسياسي المتزايد. لكنها أيضا تطرح نفسها باعتبارها بلدا ناميا وتبقى غير مستعدة لتحمل مسؤوليات تطوير الحوكمة العالمية وإصلاحها. ولن تعمل شهرةُ الهند كقوة دائمة الاعتراض لمصلحة دورٍ أبرز للهند في مجلس الأمن الدولي، وليس واضحا تماما ما يمكن أن تضيفه الهند إلى جهة حوكمة أكثر مشروعية وفعالية، بعيدا عن الدفاع الضيق الأفق عن مصالح البلدان الأشد فقرا. ويقترن تركيز الهند على السيادة وعدم التدخل مع السعي وراء مصالح وطنية بطرائق يمكنها، ببساطةٍ، أن تفضي إلى جمود بالغ.

الصين لم تُسْتَعْمَر قط، لكنها لم تنسَ قط تاريخَها الذي شهد «مائة عام من المعاناة والمهانة» على أيدي القوى الغربية واليابان. وأدت عزلة الصين إبان الحرب الباردة، خاصة بعد انفصالها عن الاتحاد السوفييتي، إلى تعزيز فكرة البيئة الدولية العدائية والتنافسية. وقد أطلقت الإصلاحاتُ الاقتصادية في الصين مرحلةً جديدة من الانفتاح على المشاركة في العولمة الاقتصادية. وانخرطت الصين في عدد من النظم والمنظمات الدولية، التي سبق لها انتقاد بعضها باعتبارها جزءا من الهيمنة الأمريكية.

ما طبيعة الدور الذي تمارسه الصين فيما يتصل بالحوكمة العالمية؟ تمارس الصين أربعة أدوار، في وقت واحد (Breslin 2013)، وهذا الأمر تترتب عليه تعقيدات منشؤها أن الأدوار غالبا ما تؤشر إلى اتجاهات متباينة. أولا الصين بلدٌ نام؛ ومن ثم ينصب تركيزها، أساسا، على مشكلات داخلية تتصل بمسائل اجتماعية واقتصادية وبيئية وما شابه. وهذا الدور يُصور الصين، خارجيا، بصورة نصيرِ التفضيلات التي يميل إليها العالم الثالث. وثانيا الصين قوة ناشئة، وهي تشارك غيرها من القوى الناشئة سخطا على عديد من عناصر النظام الحالي ورغبةً عامة في مركز أفضل، في ذلك النظام، للقوى الناشئة. ولكن لم يقع بين القوى الناشئة اتفاق عام على خطة لإصلاح النظام.

ثالثا الصين قوةٌ عظمى وقع الاعتراف لها بهذه الصفة عبر عضويتها الدائمة في مجلس الأمن الدولي. وهذا يجعلها قوةً راسخة، من الناحية الرسمية، عليها مسؤولية، ولها وزنها، تجاه صون النظام الدولي وتطويره. وأخيرا أُكِّد دور القوة الكبرى هذا بفكرة «الكبريين الاثنتين»، التي تعتبر الولايات المتحدة والصين، بمقتضاها، البلدين الأقوى والأهم بين بلدان العالم، والمنوطة بهما مسؤوليات خاصة لحل المشكلات العالمية.

فما رؤية الصين لهذه الأدوار؟ أولا قاومت الصين فكرة النهوض الكامل بمسؤولية القوة الكبرى الراسخة، ومازالت تقاوم فكرة المساواة الكاملة مع الولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى اعترفت الصين بأنها لم تعد قوة عظمى عادية؛ لديها هموم تنموية، لكن ملف المصالح الصينية أوسع بكثير من ذلك. وبالنظر إلى هذه الأدوار التي يقوم بينها تعارض جزئي تدور داخل الصين مناظرة حول أفضل الطرق لتحديد وضعية البلاد في النظام الدولي (Foot 2006; Li 2011). ويقوم الموقف الصيني الحالي، بالأساس، على القبول بنظام دولي تقوده الولايات المتحدة، وعلى تغيير هذا الدور من الداخل، وعلى نحو تراكمي: «الولايات المتحدة هي مرشد العالم. والصين مستعدة للقبول بهذا النظام»، كما قال نائب الرئيس الصيني وانغ يانغ Wang Yang في العام 2014 (نقلا عن Sisci 2015). وبتعبير آخر ترغب الصين في تعديل النظام الحالي بأكثر مما تريد تحديه (Schweller and Pu 2011: 53).

وإن شئنا الدقة لم يسفر هذا عن انخراط صيني على مستوى عالٍ في الحوكمة الدولية. أولويات الصين مقدَّمة على غيرها، كما يقول ديفيد شامبو David Shambaugh، «بدلا من النهوض وتحمل عديد من المسؤوليات الدولية، يبقى تركيز الصين منصبّا على الداخل، على انشغالها بذاتها وعلى اتباع سياسة خارجية تحكمها مصالح ذاتية ضيقة، إلى حد بعيد» (Shambaugh 2013).

وفي الوقت ذاته رفعت الصين مستوى انخراطها في الأمم المتحدة، بما في ذلك مستوى مساهماتها في عمليات حفظ السلام (Foot 2014). وتنشغل الصين أيضا بعديد من «مشروعات الإصلاح» الصغيرة، وبينها مشروعات لإصلاح مؤسسات التمويل الدولية (مع مزيد من النفوذ للقوى الناشئة)؛ وتجسد أحدث هذه المشروعات في الخطة التي وُضعت لإنشاء البنك الآسيوي لاستثمارات البنية التحتية Asian Infrastructure Investment Bank (AIIB)، وهذه مؤسسة جديدة لن تكون خاضعة للسيطرة الأمريكية/الغربية المميزة لمؤسسات التمويل الدولية الأخرى. وتؤيد الصين أيضا إصلاح مجلس الأمن الدولي (ولكن ليس بالكيفية التي يمكن أن تقلل من نفوذ الصين)، وفي بعض الحالات خففت درجة تركيزها التقليدي على السيادة وعدم التدخل. وعلى سبيل المثال امتنعت الصين عن التصويت عندما طُرح قرار الأمم المتحدة بفرض منطقة حظر للطيران فوق ليبيا (لكنها عطّلت قرارا مشابها بخصوص سورية، مستخدمة حق الفيتو).

وبإيجازٍ تتحول الصين، ببطء، إلى لاعب عالمي أكثر نشاطا؛ بدرجة تفوق تحولات الهند، فهي مندمجة في الاقتصاد العالمي وفي المؤسسات الكبرى للحوكمة العالمية. لكنها تبقى بعيدة عن المركز، في معظم القضايا، مُركِّزة اهتمامها على مصالحها الخاصة. ومن نواح عدة الصينُ قوة إقليمية أكثر مما هي قوة عالمية، ولن تشهد العقودُ القليلة المقبلة مساهمات صينية كبرى في إضفاء مزيد من المشروعية والفعالية على النظام.

نظرنا، بشكل عام، إلى ثلاث قوى كبرى ناشئة، بغرض تحديد الدور الذي تمارسه هذه القوى في الحوكمة العالمية. قوى البيكس الثلاث هذه هي قوى براغماتيةٌ تحركت باتجاه مزيد من القبول بالبنية القائمة للحوكمة الدولية. لا تسعى هذه القوى وراء إصلاحات كبرى، ولم يقع بينها اتفاق على مشروعات طموحة لتحولات

في هذه البنية. وفيما هي في داخل النظام تتطلع هذه القوى إلى تعديلات تدريجية هدفها العام هو خدمةٌ أفضل لأولوياتها الوطنية، مع الحفاظ على درجة عالية من استقلالية سيادية لصنع القرار (Kahler 2013).

استعرضنا آنفا ثلاثة مجالات رئيسة للحوكمة: التمويل الدولي، وتحولات المناخ، والأمن. لم تكن مساهمات بلدان البيكس في هذه المجالات مساهمات باهرة: هم يذهبون إلى أن الأزمة المالية هي مشكلة يتعين، في المقام الأول، أن تعالجها القوى الغربية الراسخة، وهم يُظهرون فتورا إزاء فكرة تحملهم مسؤوليات كبرى في معالجة التحول المناخي؛ وهم غير متحمسين لإنشاء إطار فعال لمجابهة مشكلات الدول الهشة. ولا تتصرف دول البيكس على أساس مناكفة صريحة، لكن هذه الدول، بالنظر إلى مواقفها ومستويات انخراطها في الوقت الحالي، لا تقدم مساعدة كبيرة في البحث عن نظام أكثر مشروعية وفعالية.

الولايات المتحدة والحوكمة العالمية

ما الدور الذي تمارسه القوة القائدة في العالم، وهي الولايات المتحدة، في الحوكمة العالمية؟ في موضع سابق من هذا الفصل أشرنا إلى تحول في مقاربة الولايات المتحدة من الحوكمة العالمية، مع الانتقال من رئاسة جورج دبليو بوش إلى رئاسة باراك أوباما. روَّج بوش لـ «الحرب العالمية على الإرهاب» باعتبارها أولوية في السياسة الخارجية، وبأسلوب أحادي بالمعنى الصارم. خفف أوباما التركيز على خطر الإرهاب، ووعد بعهد جديد يقوم على الديبلوماسية والتعاون. الأخطار العديدة تستدعي مزيدا من التعاون: «لا يسع الولايات المتحدة أن تنفرد بمواجهة مخاطر هذا القرن» (Obama 2007: 4).

لكن ذلك لم يترتب عليه تحول أمريكي حاسم باتجاه التعددية؛ بقي التحول الأساسي عند الشكل وليس في المحتوى الجوهري. وبهذا المعنى يبدو الفارق بين بوش وأوباما مبالغا فيه؛ تتردد الولايات المتحدة دائما عندما يتعلق الأمر بالتعددية، لأنها تريد صون استقلالها السيادي في معالجة مصالحها على أفضل وجه يتيحه الموقف. وهذه الفكرة الأساسية – فكرة أن هناك أحكاما تحددها الولايات المتحدة للآخرين، وإن لم تنطبق هذه الأحكام، دائما، على الولايات المتحدة – هي فكرة

متأصلة في المفهوم التاريخي للاستثنائية الأمريكية. وجوهر هذا المفهوم هو أن أمريكا هي، دائما، قوة خير في العالم بفضل قيمها السياسية الأساسية ومؤسساتها الديموقراطية. ولهذا تعني الفضيلة الأمريكية الفريدة أنها تنحاز دوما إلى الجانب الطيب في كل تحول تاريخي.

وانطلاقا من هذه الفرضية تطلب الولايات المتحدة من الجميع اتباع الأحكام التي يمكن للولايات المتحدة ذاتها أن تستثنى منها. ووفق مورتون أبراموفيتس Morton Abramowitz «الولايات المتحدة تواصل تذكير بلدان كثيرة... بحقيقة أنها إن كانت تريد أن تصبح جزءا من المجتمع الدولي، فلا مناص من الالتزام بالأحكام... لكن بلدا واحدا، هو الولايات المتحدة، يمكن استثناؤه من الأحكام، لما يتمتع به من فضيلة... للولايات المتحدة الحق في انتهاك قواعد وضعتها هي، مادام ذلك يخدم أمننا ومصالحنا الأخرى، كما تحددها الإدارات المتعاقبة» (Abramowitz 2012).

تؤسس الاستثنائية الأمريكية لتعددية براغماتية أو استعمالية، وفق ما تقتضيه المصالح والمسائل المطروحة، ووفق شروط داخلية ودولية. وتكون المؤسسات الدولية مفيدة في بعض الأحيان، وغير مفيدة في أحيان أخرى؛ ولهذا تُجَرُّ إلى المشهد في بعض الأحيان، وتُقصى في أحيان أخرى. ومن الطرق المتبعة لتخفيف التناقض بين مطالبة الآخرين بالالتزام وبين احتمال التملص منه أن تُعزَّزَ المؤسسات غير الرسمية، مثل «مجموعة العشرين»، التي لديها قدرة محدودة على تقييد القوة الأمريكية والتي تكون الالتزامات في إطارها غير ملزمة (Vezirgiannidou 2013).

وفي المؤسسات الراسخة، مثل مجلس الأمن الدولي، تلتزم الولايات المتحدة، لفظيا، بإصلاحات مؤسسية تتيح للقوى الناشئة دورا أكبر. لكن الولايات المتحدة، في الممارسة العملية، لم تفعل الكثير بخصوص هذه المسألة، باستثناء مساندتها ترشيح الهند للعضوية الدائمة. وجدير بالذكر، على نحو خاص، أن الولايات المتحدة لم تُبدِ مساندة صريحة لترشيح البرازيل؛ وإن كان ذلك يتصل، اتصالا مباشرا، بامتناع البرازيل عن التصويت على التدخل في ليبيا، يصبح من الممكن اعتباره إشارة إلى الصلة الوثيقة بين موقف الولايات المتحدة من الإصلاحات المؤسسية وبين تواؤم الإصلاحات مع المصالح الأمريكية (Vezirgiannidou 2013: 641).

وللظروف الداخلية أيضا تأثيرها البالغ في خيارات السياسة الخارجية الأمريكية. الدستور الأمريكي يساوي بين الكونغرس والسلطة التنفيذية في إدارة السياسة الخارجية. ويمكن للخلافات بين الفرعين التشريعي والتنفيذي – وهي اختلافات ترتبط في الغالب بانقسامات داخل الكونغرس – أن تجعل من المستحيل اتخاذَ قرارات بشأن السياسة الخارجية، في مجالات بعينها، كتخصيص أموال لمبادرات خارجية، مثلا، أو عقد معاهدات أو إجراء إصلاحات مؤسسية. ووفق مراقبين عديدين قد وصل الجمود الناشئ عن التحزب إلى مستوى غير مسبوق في مارس 2015 عندما وجهت مجموعة كبيرة من الشيوخ الجمهوريين رسالة إلى زعماء إيران، يحذرونهم فيها من الدخول في تفاهم حول السلاح النووي مع البيت الأبيض. وبتعبير آخر تحُول المناكفات الداخلية دون صوغ سياسة خارجية متماسكة في القوة الرئيسة في العالم.

وإبان الحرب الباردة أفضت المنافسة مع الاتحاد السوفييتي إلى استراتيجية ردع واحتواء أيدتها الإدارات الديموقراطية والجمهورية معا. ومع خروج الاتحاد السوفييتي من الصورة انفكت عرى الانضباط وتزايدت جاذبية الأحادية. وفي العام 1996 كتب زعيم الأقلية في مجلس الشيوخ توم داشل Tom Daschle يقول «أحكمت الحرب الباردة قبضتها على أمريكا وأجبرت مختلف الأطراف على العمل معا لتعزيز المصالح الأمريكية، عبر نظرة دولية ثنائية الحزبية. وتكمن المأساة في أن تعاونا كهذا صار يُنظَر إليه كشيء من الماضي» (Daschle 1996: 4 -5).

إضافة إلى ذلك يَضعُف التعاون بين الحزبين لأسباب داخلية أيضا: الانقسامات المناطقية صارت أكثر قوة، إذ أصبح الجنوب قاعدة القوة الرئيسة للحزب الجمهوري، وتزايدت الصعوبات في وجه الائتلافات العابرة للفواصل بين الحزبين وللفواصل بين المناطق. ساعد التفاوت في مستويات العولمة على تفاقم التفاوتات والتوترات المناطقية؛ والتحولاتُ الجيلية تؤدي دورا هي الأخرى: جيلُ ما بعد الحرب العالمية الثانية يتقاعد وأعضاء الكونغرس الجدد ليسوا متناغمين مع الحلول الوسط بين الحزبين. وقد اعتمدت القيادة الأمريكية للعالم، بعد الحرب العالمية الثانية، على القوة العسكرية وعلى الشراكة المؤسسية مع الحلفاء. هذه التركيبة، وفق تشارلز كوبتشان وبيتر تروبافيتس Peter Trubowitz «انحلت عُراها» (Kupchan and Trubowitz 2007: 39).

وتنعكس التحولات التي وصفناها هنا على مواقف الولايات المتحدة في المجالات الثلاثة للحوكمة العالمية التي عرضناها في موضع سابق من هذا الفصل. وبخصوص الأزمة المالية ركزت الولايات المتحدة على الحيلولة دون انهيار اقتصادها، متخذةً تدابير استهدفت أيضا أن يبقى وول ستريت مركزا تمويليا عالميا. نجحت هذه الإدارة القصيرة المدى للأزمة، لكن التدابير التي استهدفت القوامة على التمويل العالمي كانت قليلة. والمبادرات المتشظية الصادرة عن مجموعة العشرين هي تحركات ضعيفة نحو إصلاح مالي عام.

والتحول المناخي قصة مشابهة. تركز الولايات المتحدة على تدابير داخلية محدودة وعلى اتفاقات ثنائية منتخبة. وتهدف «خطة الطاقة النظيفة» الجديدة (2015) إلى خفضٍ بمعدل 30 في المائة من الانبعاثات الصادرة عن قطاع الطاقة في الولايات المتحدة بحلول العام 2030. ويهدف الاتفاق الثنائي مع الصين إلى خفض انبعاثات غاز الدفيئة الأمريكي بمعدل يتراوح بين 26 و28 في المائة بحلول العام 2025 مقارنة بالعام 2005؛ وتلتزم الصين بالنزول بانبعاثات الكربون نحو العام 2030 (White House 2014). لا تحظى المبادرات العالمية بأولوية كبرى؛ فلا الولايات المتحدة ولا الصين ملتزمتان ببروتوكول كيوتو.

وفيما يخص الحوكمة الأمنية ركز هذا الفصل على الصراع الداخلي في الدول الهشة، وعلى الإمكانات التي تنطوي عليها مسؤولية الحماية. تؤيد الولايات المتحدة مبدأ مسؤولية الحماية لكنه لا يؤدي دورا يُذكر في النقاشات الدائرة في الولايات المتحدة حول الأمن، كما أن الولايات المتحدة لم تؤيد الاقتراح الفرنسي الذي استهدف تعزيز «مسؤولية الحماية». ويتقدم تقرير صدر أخيرا بتكليف من معهد الولايات المتحدة للسلام United States Institute of Peace بسلسلة من التوصيات التي تستهدف زيادة قدرة الولايات المتحدة على أن تساعد في تنفيذ مسؤولية الحماية وتعزيز الجهود الدولية المساندة لمسؤولية الحماية (Albright and Williamson 2013). وبشكل عام تشير التوصيات إلى الحاجة إلى انخراط أمريكي أعمق في التعزيز المتعدد الأطراف لمسؤولية الحماية.

وبإيجازٍ لم تمارس الولايات المتحدة، بعد نهاية الحرب الباردة، دورَها بوصفها قائدا للعالم على نحو يمكن مقارنته بقيادتها للعالم الحر في أعقاب الحرب العالمية

الثانية؛ وذلك لأسباب عدة؛ فلاتزال هي الدولةَ الأقوى داخل النظام، من حيث القدرات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية؛ لكن ثقلها ليس مُعبَّرا عنه بالوضوح الذي تجلى في أحوال العالم، نحو العام 1950. بقيت الاستثنائية الأمريكية عاملا حاضرا دوما بالنسبة إلى الحذر إزاء النشاط المتعدد الأطراف. وعزز اختفاء الاتحاد السوفييتي، مقترنا بتحولات داخلية في السياسات الأمريكية، الاتجاهَ إلى الداخل وتجنب التقيد بالتزامات دولية. والقوى الناشئة ليست متحمسة في المطالبة بقيادة أمريكية: فهذه القوى تتشكك في واشنطن وتسعى إلى البحث عن مصالحها في مكان آخر (Lindsay 2011).

ويشتكي مراقبون من غياب مناظرات حول دور الولايات المتحدة في عالم ما بعد الحرب الباردة و11 سبتمبر. ويشير جيمس إل. جونز James L. Jones، الذي كان مستشار الرئيس أوباما للأمن القومي في الفترة 2009-2010، إلى أن «الولايات المتحدة وحليفاتها كان لديهن استراتيجية مشتركة، إبان الحرب الباردة، لكننا كنا نتبادل الرأي حول التكتيكات. واليوم، نناقش التكتيكات، في غياب استراتيجية مشتركة توجه مبادئنا» (نقلا عن Atlantic Council 2015). وباختصارٍ، في حدود ما هو قائم من دور قيادي للولايات المتحدة، هذه قيادة متشظية وبعيدة عن الاتساق، بقدر أكثر كثيرا مما كانت عليه في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

خلاصة: جمودٌ أو حوكمةٌ جيدة بما يكفي؟

طرح هذا الفصل تساؤلات حول الحالة الحالية للحوكمة العالمية. يزيد تصاعد الاعتماد المتبادل من الطلب على الحوكمة العابرة للحدود. لا شك في أن مقدار الحوكمة العالمية تنامى على نحو يُعتَدُّ به، وهو ما يشهد به تنامي العلاقات بين الدول والعلاقات عبر الحكومية وعبر الوطنية. فهل هذا قدر كافٍ من الحوكمة، أو أنه قطرة في محيط وبنية مؤسسية واضحة النقص، ترقى إلى مستوى حالة من الجمود لا تفي، بالقطع، بما هو مطلوب من قوامة دولية؟

وللمتفائلين وجهة نظر تستحق الذكر؛ لا جدال في أن هناك قدرا كبيرا من الحوكمة. وقد عولجت الآثار الفورية للأزمة المالية، على نحو ناجح، عبر إدارة للأزمة

اتسمت بقدر معقول من الفعالية. واحتاج النظام الكبير والمتنوع للتحول المناخي إلى عدد من المبادرات ليناهض الاحتباس الحراري. وقوبلت التحديات الأمنية المركّبة التي سببتها الدول الهشة باستجابة تمثلت في نظام طموح لمسؤولية الحماية. وفي الوقت ذاته يتصاعد اندماج القوى الناشئة في البنية المؤسسية، وعادت الولايات المتحدة، مع أوباما، إلى درجة أعلى من الاعتماد على المؤسسات الدولية.

لكن هذه التطورات لا تُقنع المتشككين. وحجة القائلين بالجمود هي أن الحوكمة التي يؤكد المتفائلون أنها جيدة بما يكفي لا تتجاوز كونها نشاطا متشظيا وغير متناسق وقصير الأمد لا يؤمِّن سوى إدارة أزمة، في حين تلوح الأزمة التالية في الأفق، طوال الوقت. ليست هناك مبادرات جذرية تستهدف إعادة ترتيب النظام المالي، والنظام المعني بالتحول المناخي ضعيف وغير كافٍ، ولا نهاية للأزمات الإنسانية الخطيرة في الدول الهشة.

تشارك القوى الناشئةُ في الحوكمة العالمية، لكنها لا تملك الرغبة في قيادة الإصلاحات الجذرية للبنية المؤسسية، أو القدرة عليها. والولايات المتحدة ليست بصدد الابتعاد عن المؤسسات الدولية، ولكنها، في الوقت ذاته، ليست قوة دافعة لحوكمة فعالة ومشروعة.

وباختصارٍ ما يحدث هو حوكمة مجزأة، لكنها ليست جيدة بما يكفي، لأن التحديات التي نواجهها تتطلب إصلاحات أكثر عمقا لتأمين حلول مستدامة. المسألة أقل من أن تكون مسألةَ مقابلةٍ بين حوكمة متشظية وحوكمة خاضعة لتنسيق مركزي؛ قد يكون المركز القوي ميزة في بعض الحالات، لكن النظام الأكثر تشظيا قد تكون له ميزاته هو أيضا، من ناحية المرونة والقابلية للتكيف. المشكلة هي أن النوعيات الحالية من الحوكمة العالمية – الأكثر تكاملا أو الأكثر تشظيا – لا تؤمِّن حلولا تتجاوز إدارة الأزمة على المدى القصير.

ما الذي يجعل الحوكمة الأكثر عمقا غير قريبة المنال؟ قد تكون إحدى الإجابات أننا نفتقر إلى «لحظة تأسيسية»، إلى أزمة تنتقل باللاعبين المهمين وبالمؤسسات المهمة باتجاه تكيف غير تقليدي (Ackerman 1991). لم تكن الأخطار والتحديات التي سبقت مناقشتها وشيكة بما يكفي أو خطيرة بما يكفي، بالنسبة إلى كل اللاعبين الرئيسين، بحيث تمثل لحظة تأسيسية.

وتتصل هذه الحالة بالشروط الإطارية التي سبق تفصيلها في هذا الكتاب. أولا تراجع خطر الحرب بين قوى كبرى؛ من ناحيةٍ تتعين استعادة ما قاله توم داشل حول الحرب الباردة التي «أحكمت قبضتها على أمريكا» ودفعت بها نحو نظرة عالمية بتعاون من الحزبين. وحتى مع تجدد النزعة القومية في روسيا ومع الأزمة الأوكرانية ليس هناك تخوف بالغ من نشوب حرب بين قوى كبرى. تبدَّد حافز قوي من حوافز التعاون الثنائي بين الحزبين الموجه نحو تعزيز القيادة الأمريكية العالمية، ونتيجة لذلك لم تعد قيادة كهذه قريبة المنال، حتى مع وجود رئيس ذي توجُّه عالمي في المكتب البيضاوي. ومن ناحية أخرى إن وجود عدو مشترك يمثل خطرا مفهوما وحاضرا كان أساس التعاون الغربي إبان الحرب الباردة. فقد ربط هذا العدو المشترك الدولَ الليبرالية بترتيبات أمنية مشتركة قادتها الولايات المتحدة، التي كانت قوة تلاحُم وتضامن لها أهميتها، حتى عندما كانت تظهر شقاقات في مجالات معينة. ولا وجود لعدو مشترك يعد قوة تستوجب التلاحم اليوم؛ كانت «الحرب على الإرهاب» مرشحة لممارسة هذا الدور، في أعقاب 11 سبتمبر، وأخطار التحول المناخي هي، اليوم، مرشحة لذلك، لكن لا القوى الأكبر ولا القوى الأصغر مقتنعة بضرورة تجاوز خلافاتها والتعاون على هذا الأساس.

ثانيا الدول المتزايدة الهشاشة (الفصل الثاني) مجبرة على التركيز على شؤونها الداخلية ومواجهة المشكلات الخاصة بها. فقد أسفرت عقود من العولمة النيوليبرالية عن تراجع التماسك الاجتماعي - السياسي في الدول الغربية، لأن شرائح واسعة من السكان وقع اعتصارها في سياق التفاوت المتصاعد بين المستويات. ويجسد شعار هيلاري كلينتون، إبان التنافس على الرئاسة في الولايات المتحدة، الموضوع السياسي الرئيس الحالي: «الأمريكيون البسطاء يحتاجون إلى بطل. أريد أن يكون لي هذا الدور». يتركز الاهتمام السياسي على الشؤون الداخلية التي تجسد مجموعة كبيرة من المشكلات في الديموقراطيات الليبرالية المتقدمة، ومجموعة أكبر داخل القوى الناشئة. في الصين، على سبيل المثال، يُعَد تزايد التفاوتات الاجتماعية-الاقتصادية مشكلة، لكنها تندرج في قائمة تضم مشكلات أشد خطرا، بينها الفساد والاستقرار الاجتماعي والتدهور البيئي والمهمة الجسيمة المتمثلة في تخليق نموذج مختلف للتراكم الاقتصادي، يكون أقل اعتمادا على الأجور المنخفضة والصادرات. المساهمة

في حوكمة فعالة هي فقرة تحتل مكانة متدنية على الأجندة في كل من الاقتصادات المتقدمة والناشئة.

وأخيرا هناك مسألة من يملك القوة وكيف تُوظَّف القوة في تشييد نظام دولي (الفصل الرابع). تبقى الولايات المتحدة دولة بالغة القوة، من حيث القوتين المادية والناعمة معا. لاتزال هي القوةَ القائدةَ، ولكن بهامش تفَوُّق أضيق كثيرا مما كان عليه بعد الحرب العالمية الثانية. ومنذ بداية القرن لم تُوظَّف هذه القوةُ في إنشاء نظام دولي يعود على الجميع بالنفع العام. والاهتمام بالمؤسسات الدولية في عهد أوباما يفوق نظيره في عهد بوش، لكن الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة بغرض الإصلاح المؤسسي هي جهود محدودة، وينصبّ التركيز على نسخة من المصالح الوطنية لا تتيح سوى مساحة محدودة لإنتاج منافع عامة تعود على الجميع. وفي هذه الحالة قد أصبح في وسع قوى كبرى أخرى، راسخة وناشئة، أن تختار أن تقول لا لأمريكا وأن تبحث عن المصالح الوطنية الخاصة بها؛ وهذا ما فعلوه. لم يتقدم أحدٌ بخطة بديلة لتأمينٍ أفضل للمنافع العامة، وليس واضحا ما إذا كانت هناك دولة - أو ائتلاف يضم عددا من الدول - غير الولايات المتحدة، لديها القدرة والاستعداد للسعي وراء مشروع بديل. وفي تلك الحالة يبقى العالم أسير الوضع الحالي المتمثل في حوكمة مجزأة.

8

القيم: انتصارُ الليبرالية أو أزمتُها؟

«إلى أي مدًى يمكننا إذن أن نثق بالرؤية الليبرالية لنظام عالمي يقوم على قيم ليبرالية؟»

مقدمة

تمحورت الرؤية الليبرالية بعد انتهاء الحرب الباردة حول نظام عالمي تتزايد فيه قدرة القيم الليبرالية على الحفاظ على تماسكه. وكان ظهور عالم كهذا متوقعا، لأن القوة المادية والفكرية في العالم كانت تدفع باتجاه تحوُّل أعداد متزايدة من البلدان إلى ديموقراطيات ليبرالية. كان المأمول أن تفضي عمليات التحديث إلى تحولات مادية تساعد على ظهور الديموقراطية. وكان المأمول أيضا، وبقدر مكافئ من الأهمية، أن تضمن «الرغبة الإنسانية في نوال الاعتراف» وهي رغبة أساسية لدى البشر، أن تكون الديموقراطية الليبرالية، بالفعل، هي نهاية المطاف

(Fukuyama 1992). وبوجود عدد كبير من الديموقراطيات، كان يفترض أن الخيار سيكون لمصلحة نظام سلام وتعاون يقوم على إيمان مشترك بالقيم والمبادئ الليبرالية.

بدا أن نهاية الحرب الباردة تؤكد صحة هذا التفاؤل الليبرالي، خصوصا عند ربطها بالمزاج السائد في تسعينيات القرن الماضي وبروح تلك الفترة وتحولاتها. كانت حقبة تحولات ليبرالية نحو الديموقراطية، ونحو التعاون بين القوى الكبرى، ونحو ما يقارب التزاما عالميا باقتصادات السوق الليبرالية، على أساس من الملكية الخاصة والتعاون عبر المؤسسات الدولية. لكن 11 سبتمبر أعد المسرح لأجندة مختلفة تتصل بتهديدات أمنية جديدة وانتكاسات للديموقراطية وأزمة مالية.

فإلى أي مدى يمكننا إذن أن نثق بالرؤية الليبرالية لنظام عالمي يقوم على قيم ليبرالية؟ نركز هنا على ثلاثة أمور رئيسة تتصل بهذا التساؤل. أولا هناك مسألة القيم الليبرالية، كما يُنظَر إليها من أسفل، داخل الدول وبين الناس. إلى أي مدى تقدمت الديموقراطية بالفعل؟ هل يتزايد اعتناق الناس للقيم الديموقراطية؟ وثانيا هناك مسألة القيم في العلاقات بين الدول. هل التجمعات الدولية تتشبع، على نحو متزايد، بالقيم الديموقراطية؟ ما العلاقة بين قيم الناس وقيم التجمعات الدولية؟ ثالثا بأي طريقة من الطرق تروج الدول الليبرالية القيم الليبرالية، وما التوترات المتصلة بالبعد القيمي في النظام الدولي؟

التقدم الديموقراطي وانتكاساته

يستند القائلون بانتشار القيم الليبرالية إلى أمور يبرز بينها تقدم الديموقراطية الليبرالية (Mandelbaum 2003: 251- 65). ووفقا لتصنيف فريدوم هاوس Freedom House، فقد ارتفع عدد الديموقراطيات (البلدان الحرة) من 42 بلدا في العام 1976 إلى 89 بلدا في 2015؛ ويعد هذا تقدما ليبراليا، من دون شك، لكن يجب عدم المبالغة في تقديره. شهدت أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية كثيرا من الانتقالات الناجحة في بلدان سبق لها المرور بتجارب ديموقراطية؛ ولم يرتفع عدد الديموقراطيات في العقد الأخير، وهي فترة فاق فيها عدد البلدان التي تراجعت فيها الحرية عدد تلك التي حققت تقدما (Freedom House 2015). كل تقدم نحو الديموقراطية هو عملية طويلة ومعقدة، وكثيرا ما يشهد نكسات خطيرة، كما جرى

في معظم بلدان «الربيع العربي» في الفترة الأخيرة. وأكثر من نصف بلدان العالم، وعددها 195 بلدا، يقع في منطقة رمادية بين الديموقراطية الكاملة من ناحية، وتسلطية صريحة من ناحية أخرى، وقلة من هذه البدان هي التي تظهر عليها علامات تنبئ بتحول إلى مزيد من الديموقراطية. لا وجود لطريق موحدة للتقدم والديموقراطية، تتبعه جميع الدول. وأناقش فيما يلي مشكلات الديموقراطية فيما يخص ثلاث مجموعات من البلدان: الدول الهشة في جنوب العالم؛ والاقتصادات الناشئة؛ والديموقراطيات الراسخة في الغرب.

مضت الدول الهشة في جنوب العالم، وعلى نحو ميزها عن غيرها، إلى مسار اختلف أشد الاختلاف عما مضت إليه الدول الغربية (Sørensen 2008a). ولم يشهد ذلك المسار تخلق الشروط الأساسية للديموقراطية. أولا لا وجود لمجتمع وطني متماسك. أفريقيا قبل الكولونيالية، على سبيل المثال، لم تكن مقسمة بوضوح إلى كيانات إقليمية منفصلة لها بنى سلطوية واضحة الملامح؛ كانت منطقة فضاءات متداخلة وللناس فيها انتماءات جماعية متعددة. وقد خلق السادة الكولونياليون الجماعات الإثنية الحالية مستخدمين الفوارق الإثنية أدواتٍ لسياسة «فرِّق تسد»، وهي الفوارق التي استخدمها القادة في مرحلة ما بعد الكولونيالية كأسس لسلطاتهم. وغياب الوحدة الوطنية يمكن أن يثير الصعوبات في وجه عملية التحول إلى الديموقراطية، كما في حالة الهند وباكستان بعد الاستقلال، أو يعوقها على نحو حاد، كما في حالة نيجيريا اليوم.

ثانيا تفتقر الدول الهشة إلى مؤسسات فعالة ومتجاوبة. و«فعالة» تعني القدرة على صوغ السياسات وتنفيذها والإشراف عليها. والمقصود بـ «متجاوبة» أن تعمل الدولة لمصلحة الجماعات الرئيسة في المجتمع وبمساندة منها. والدول الهشة، على العموم، مبتلاة بمستويات مرتفعة من الفساد في كل من القيادة السياسية والبيروقراطية؛ وبهذا المعنى لا يسعى جهاز الدولة إلى المصلحة العامة. والمغانم التي تحققها المناصب يجري اقتسامها مع جماعات مختارة في شبكات زبائنية. ولهذا لا يتوقع الناس من الدولة سوى القليل، أو لا يتوقعون شيئا منها؛ وهم يضطرون إلى الاستدارة إلى جماعاتهم الإثنية طلبا للعون والمساندة الاقتصادية (Ndegwa 1997).

وأخيرا كثير من الدول الهشة يكون المجتمع المدني فيها ضعيفا وقليل التنظيم؛ والحلبة السياسية تسيطر عليها جماعات نخبوية. وفي أفريقيا جنوب الصحراء،

تبقى السلطة غالبا بيد الرئيس – كرجل يعتمد سياسات القوة – وهو يسيطر سياسيا واقتصاديا على جهاز الدولة وفق نظام حكم شخصي. وقد ازدهرت أنشطة المجتمع المدني في المناطق الحضرية، وضغطت من أجل انفتاح ديموقراطي وانتخابات مبكرة؛ لكن المجتمعات المدنية تبقى أضعف من أن تتحمل مشاق عملية تعزيز الديموقراطية (Gyimah-Boadi 1996). وزوَّد من حدة هذه المشكلة الافتقارُ إلى نظم حزبية متأسسة يكون في مقدورها تحقيق الاستقرار لعملية التحول إلى الديموقراطية (Scully and Mainwaring 1995).

وننتقل إلى الاقتصادات الناشئة التي تملك سجلا من النجاحات في التنمية الاقتصادية. كان من المنتظر أن تؤمن إنجازاتها ظروفا أفضل للديموقراطية وللتحول إلى الديموقراطية. وقد اشتهر عن سيمور مارتن ليبست Seymour Martin Lipset أنه قال: «كلما تحسنت حالة أمة من الأمم قويت احتمالات صيانتها للديموقراطية» (Lipset 1959: 75). ومن المؤكد أن التحديث والثراء يؤمِّنان العوامل المفضية إلى الديموقراطية: معدلات أعلى للمعرفة بالقراءة والكتابة وللتعليم، وحضرنة، ووسائل إعلام جماهيرية لها حضورها. وحظيت فرضية ليبست بإسناد إمبيريقي يتميز بقوة الموارد المطلوبة لتخفيف التوترات التي تنشأ عن الصراع السياسي. وفي العام 1971 اعتبر روبرت دال Robert Dahl أنه «لا مجال للخلاف» بشأن أنه كلما ارتفع المستوى الاجتماعي - الاقتصادي لبلد ما، زاد احتمال أن يصبح ديموقراطيا.

لكن التوقعات لا تصدق دائما. بقيت الأرجنتين تحت حكم تسلطي سنوات طويلة على رغم ارتفاع نسبي في مستوى حصة الفرد من الدخل العام، وهو ما جرى أيضا في تايوان وكوريا الجنوبية. وفي تحليله الحالات الرئيسة في أمريكا الجنوبية، طور غويليرمو أودونيل Guillermo O'Donnell أطروحة قلبت مقولة ليبست رأسا على عقب: «يبدو أن التسلط، لا الديموقراطية، هو قرين المستويات المرتفعة من التحديث. والسبب في ذلك أن التحديث الصناعي الذي وقع في أمريكا اللاتينية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين لم يمنح أغلبية الناس سوى أقل القليل. وبالتالي لكي تتبع النخبة الحاكمة هذا النموذج، في مواجهة مقاومة شعبية، احتاجت تلك النخبة إلى نظام تسلطي» (O'Donnell 1973).

وتجسد هذه الحالات المبكرة في أمريكا الجنوبية، وحالات التحديث الحالية في الصين وفي الشرق الأوسط وفي مناطق أخرى، رؤية تمضي إلى عكس ما تتجه إليه الفكرة الليبرالية الخاصة بحزمة غربية موحدة تشمل الحداثة والديموقراطية وتفرض نفسها في كل مكان. القوى الصاعدة اليوم ليست نُسَخا من الغرب؛ الحداثة والتغريب ليسا شيئا واحدا. وقد فصَّلنا هذا الأمر، فيما يخص الصين، في التقرير الوارد في الفصل الثاني؛ فقدرة الحزب الشيوعي الصيني على اجتذاب نُخب جديدة، وعلى تأسيس شرعيته على ما يحققه من إنجازات، وعلى أن يتغلب على كل قوة معارضة رئيسة ويقمعها، تبدو ضمانا لهيمنته الوطنية، ليس على الرغم من تحديث اقتصادي ناجح ولكن بفضل ذلك التحديث الاقتصادي الناجح.

وروسيا هي مثال آخر على حالة نموذج مائز للتحديث الاقتصادي والتحول السياسي. ففي روسيا اليومَ يقترن النظام الاقتصادي الذي يديره الفاسدون (الفصل السادس) بنظام أوتوقراطي يقوم على إعلام تسيطر عليه الدولة، وعلى فساد وانتخابات غير نزيهة وانتقاص من سيادة القانون وحملات عنيفة ضد أي شكل من أشكال المعارضة. والأوضاع في البرازيل والهند أفضل من ذلك بكثير، لكن لا هذه ولا تلك تُعَد ديموقراطية خالية من العيوب، خصوصا بسبب الفساد في الحكومة والقضاء والتضييقات على الحقوق الفردية.

وبإيجازٍ في العالم عددٌ من عمليات التحديث الأقرب إلى النجاح لكنها واضحة الاختلاف عن النموذج الغربي. وفي الوقت ذاته ينشأ عن اختلافات المحيط الثقافي سياقٌ ينطوي على تحديات خاصة به، فيما يتعلق بالتحول الاجتماعي-السياسي. ولا يمكن لشيء من هذا أن يفضي إلى مقولة لها صفة القانون تقول إن الديموقراطية لن تحدث أبدا في الصين أو في غيرها. والأرجح أن أي تحوُّل إلى الديموقراطية سيكون عملية ممتدة وشاقة، وأن بعضا من عناصر الاستبداد سوف تبقى وقتا لا يُستهان به؛ كما أنه ليس من المؤكد، على الإطلاق، أن تنتصر الديموقراطية في النهاية.

ومن المعتاد ألا تُعَد الديموقراطيات الراسخة في الغرب معرضةً لانتكاسات ديموقراطية. لكننا نجد هنا أيضا أن الديموقراطية هي بنية تطرح تطوراتُها المجتمعية تحدياتٍ جديدة لا تجد إجابات غيرَ ملتبسة. ففي بعض البقاع التي تمثل مركز الديموقراطية الليبرالية فقدت العمليات الديموقراطية قوتها وديناميتها. وأحد

وجوه هذه الظاهرة هو فقدان «رأس المال الاجتماعي» (Putnam 1995) المرتبط بالتشظي المتصاعد للمجتمعات التي تمر بمرحلة الحداثة المتأخرة(*). وهناك وجه آخر يتمثل في سيطرة المصالح المستترة للنخب المنخرطة في العمليات السياسية، والتي تعوق إمكانية حدوث إصلاحات شاملة. وفي يسار الوسط للطيف السياسي لم تنجح الأحزاب الديموقراطية الاجتماعية، حتى الآن، في صوغ مشروعات سياسية شاملة جديدة تعالج، في آن معا، تحدياتٍ نشأت عن انفلات العولمة والتفاوتات الاجتماعية-الاقتصادية وسيطرة جماعات المصالح (Fukuyama 2012).

وأعظم تحدٍّ تواجهه الأشكال الراسخة للديموقراطية الليبرالية هي العولمة الاقتصادية. فقد تقوض العولمة الديموقراطية لأن الحكومات الوطنية تتراجع سيطرتُها، أكثر فأكثر، على ما يحدث داخل حدودها. وإحدى الطرق لمواجهة ذلك تكون عبر التكامل الإقليمي، كما في حالة الاتحاد الأوروبي. لكنه من الواضح أن بنى الحوكمة فوق الوطنية في الاتحاد الأوروبي هي، في عدد من الوجوه، أقل ديموقراطية من البرلمانات والحكومات الوطنية (Sørensen 2008) بسبب بُعدها عن الشعوب ولغياب الجدل العام وغياب الشفافية. وفيما يتصل بالبنى العالمية للحوكمة، مثل منظومة الأمم المتحدة، فهذه المشكلات تتخذ أبعادا أخطر. الديموقراطية الليبرالية جرى تصميمها لأغراض تتصل بالدولة الوطنية. لم يجرِ تطويرها، على نحو كافٍ، لأغراض الحوكمة عبر الحدود. وتكتسي هذه المشكلة اليوم خطورة أشد مما سبق لأن تقدم العولمة زاد الطلب على التعاون والضبط عبر الحدود. وفي ظل هذه الظروف فإن السياسات الليبرالية مبتلاة بـ «التنافس المؤسسي والتداخل بين السلطات والكلفة الباهظة للجمود وغياب المساءلة» (Held 2007: 249).

ويمثل التهديد الناشئ عن الإرهاب الدولي تحديا خاصا للديموقراطية. هناك توازن حرج بين الأمن والحرية. من ناحيةٍ تعتمد الحرية على قدر كافٍ من الأمن.

(*) late modernity الحداثة المتأخرة التي يقال لها أيضا الحداثة السائلة liquid modernity هي الحالة التي يصف بها علماء اجتماع بينهم روبرت بتنام Robert Putnam، وقبله تسيغمونت بومان Zygmunt Buman، المجتمعات العولمية البالغة التقدم، باعتبارها استمرارا أو تطويرا للحداثة، بأكثر مما هي تجاوز للحداثة أو خلافة لها. [المترجم].

ومن ناحية أخرى تكون التدابير الأمنية، التي تشمل رصدا وسيطرة غير محدودتين، هي تهديدا للحرية الفردية. وفي الوقت ذاته قد يخضع المشتبه في أنهم إرهابيون لأساليب تحقيق ولأشكال متباينة من المعاملة التي تنتهك أبسط حقوق الإنسان. ويَعتبِر بعض المراقبين أن القانون الوطني الأمريكي (Patriot Act) يذهب إلى أبعد مما يجب في دفاعه عن الأمن، لأنه يقلل من شأن الحرية الفردية في طرق قد تفضي إلى التطرف، بل إلى مزيد من انعدام الأمن (Donohue 2008; Waldron 2003).

بإيجازٍ هناك تقدُّم في اتجاه الديموقراطية، لكننا بعيدون عن الحالة التي يمكن أن تشهد الانتصار العالمي المرتقب للديموقراطية. وكثرة من البلدان الواقعة في المنطقة الرمادية هي دول هشة حيث لا تتوافر شروط قوية لتقدم الديموقراطية. ونجاح عملية التحديث الاقتصادي ليس ضمانة لظهور الديموقراطية. وتواجه الديموقراطيات الليبرالية الراسخة تحديات ديموقراطية خاصة بها. وأيا كان النظام الدولي في المستقبل فسوف يضم عددا كبيرا من البلدان شبه الديموقراطية أو البلدان التي يحكمها استبداد لا لبس فيه، وسيكون بعضُ تلك البلدان قوى كبرى.

القيم الفردية: حركةٌ في اتجاه ليبرالي؟

ويتصل التحول باتجاه الديموقراطية أو عدمه، في بلد ما، بالقيم التي يعتنقها أهل ذلك البلد، لكن العلاقة بين الحكم الليبرالي والقيم التي يعتنقها الأفراد ليست بالعلاقة البسيطة. أولا التحولات البنيوية الكثيرة المرتبطة بالحداثة (النماء الاقتصادي والتعليم والاتصال الجماهيري والمؤسسات الحديثة وما شابه) تحدث دائما ضمن تركيبات وتتابعات تختلف من مجتمع إلى آخر؛ وفوق ذلك هذه التحولات تقابلها تقاليد محلية وأعراف ثقافية تختلف بدورها، من بلد إلى بلد، ومن جماعة إلى أخرى من سكان البلد الواحد. ويترتب على ذلك تباين أنماط التحول القيمي.

ثانيا لا بد من التمييز بين التحولات المعرفية والتحولات السلوكية. والتحولات المعرفية في المواقف والقيم تتصل بتغيرات في طرائق التفكر في العالم، لكن علاقتها بالسلوك ليست خطا مستقيما؛ على سبيل المثال، فقد يقر الناس، معرفيا، بفضيلة الإحسان ثم يقدمون القليل أو لا يقدمون شيئا على الإطلاق إلى المنظمات الخيرية (Inkeles 1998: 330). وعلى العموم إن اعتناق قيم متصلة بالحداثة لا يفضي دائما إلى الديموقراطية.

ويطرح كيشور محبوباني (انظر الفصل السادس) الرأي القائل بأن الأغلبية الساحقة من سكان العالم تظهر بينها قيم مشتركة. وهو يزعم أن مجموعة مشتركة من الطموحات المادية هي اليوم أهم من التباينات الدينية والأيديولوجية، حتى أن «الناس في مختلف أنحاء العالم يريدون أن تركز حكوماتهم على التنمية الاقتصادية، وليس على الحرب» (Mahbubani 2013: 68). وتقترن الطموحات المادية بطموحات تعليمية مشتركة؛ فالكل يطلبون أفضل تعليم ممكن لذريتهم، وغاية المنى لديهم هي الجامعات الثماني الكبرى Ivy League universities في الولايات المتحدة. وهذه العوامل، مجتمعةً، تعني أن معظم الناس حول العالم «يتلاقون حول بعض القيم المهمة والأساسية» (Mahbubani 2013: 69).

ولكن بالنظر إلى ما سبق طرحه من تحفظات، يجب أن نتشكك في إمكانية التقدم السلس باتجاه تلاقٍ حول قيم أساسية مشتركة. وقد تفحص أليكس إنكيليس Alex Inkeles (1998) تحولات القيم وأساليب الحياة في بلدان مختارة مطلة على الباسيفيك Pacific Rim (هونغ كونغ وتايوان وجمهورية الصين واليابان). ويشير إلى أربعة اتجاهات رئيسة. الأول هو «تعزيز الموروث»؛ وهذا هو أضعف الاتجاهات الأربعة لكن هناك ما يدل على وجوده. في اليابان، على سبيل المثال، تصاعد الميل إلى «خشوع البنوة»(*) في العقود الثلاثة بين الستينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وهي فترة تحولات فارقة في المجتمع الياباني. والاتجاه الثاني هو «صمود الموروث»، وهو أقوى بكثير من سابقه. القيم الصينية الأساسية، مثل الاجتهاد والحرص واحتمال المشقة، هي قيم صامدة في وجه الزمن، شأنها شأن الإيمان بالتزامات الأبناء تجاه ذويهم والإيمان بالقيم التقليدية التي تطالب المسؤولين بأن يكونوا قدوة أخلاقية.

والاتجاه الثالث هو «تطويع الموروث»، فالموروث باقٍ لكنه يتكيف مع الظروف المستجدة. ويقدم إنكيليس مثالا من الصين يتصل بعبادة الأسلاف، وهو كنس المقابر. لايزال الكثيرون يؤمنون بذلك، لكن المقابر التي يمكن زيارتها هذه الأيام قليلة، وبدلا من ذلك، تجتمع الأسرة في يوم عيد ميلاد الراحل، أبا كان أو أما.

(*) Filial piety تقديس الأبناء والبنات للآباء والأمهات والأسلاف مع تركيز على تقديس الإمبراطور الذي يعد أبا وأما للشعب الياباني. [المترجم].

والاتجاه الرابع هو «التخلي عن الموروث»، وهو الأشد قوة. لم يعد هناك اعتقاد بضرورة أن يكون للأسرة وريث ذكر يبقي على اسمها؛ وتقليد تولِّي الأسرة ترتيبَ الزيجات يكاد يكون انقرض؛ ويتزايد بنحوٍ سريعٍ عددُ المناصرين للقيم الفردية التي تركز على الاقتناع الشخصي مقابل التناغم مع المجتمع كهدفٍ مركزي في الحياة (Inkeles 1998: 340).

وقد يكون «التخلي عن الموروث» تأكيدا لما ورد في «الدراسة المسحية عن القيم في العالم» من أن ارتفاع مستويات التنمية الاقتصادية «يجعل الناس أكثر تسامحا وثقة، مع مزيد من التركيز على التعبير عن الذات ومزيد من المشاركة في صنع القرار» (Inglehart and Welzel 2009: 37; Welzel 2013). وقد تكون هذه التحولات معزِّزة لاحتمالات ظهور الديموقراطية الليبرالية لكن الارتباط ليس حتميا. ويعود ذلك إلى أن عوامل أخرى، غير النمو الاقتصادي والتحديث، لها أثرها في ذلك المسار، كما أسلفنا. والتصورات السائدة حول أداء الحكومات القائمة، ديموقراطية كانت أو تسلطية، يؤدي أيضا دورا يُعتَد به.

وفي شرق آسيا، وهي واحدة من المناطق التي نجحت نجاحا لافتا في تحقيق التحديث والتنمية الاقتصادية، تبقى السلطوية متمتعة بقدر من الشعبية. وكشفت دراسة مسحية شملت اليابان وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية والصين ومنغوليا والفلبين وتايوان وتايلاند، عن شيوع انعدام الثقة بالمؤسسات الديموقراطية وشيوع النظرة النقدية لأداء الديموقراطيات فيما يتصل بالفساد واحترام القانون والنظام والتنمية الاقتصادية والعدالة. واعتبَر 35 في المائة، لا أكثر، ممن استُجوبوا أن الديموقراطية «تتساوى من حيث الأهمية مع التنمية الاقتصادية أو تفُوْقُها». وخلص من أجروا الدراسة إلى أن «القيم الأساسية للديموقراطية تحظى بقدر هش من المساندة» في عموم المنطقة (Chu, Diamond, Nathan, and Shin 2010: 240).

وبإيجازٍ القيم تتغير، خصوصا في بلدان نجحت في التحديث؛ ولكن حتى إن انطوت هذه التحولات على قدر كبير من «التخلي عن الموروث»، فالصلة بين ذلك وبين مساندة الناس للديموقراطية وللقيم الليبرالية، في العموم، ليست صلة بسيطة. ومن شطط القول أن يزعم المفكرون الليبراليون أن القيم الليبرالية كونية، تصلح لكل الناس ويؤمن بها الجميع. وقد ذهب إلى مثل ذلك توني بلير في مقال حول القيم العالمية: «يجب أن نبين أن قيمنا ليست غربية... بل هي قيم تدخل في الملكية

العامة للبشرية، قيم كونية هي من حقوق المواطن العالمي»، وكان متفائلا من هذه الناحية، معتقدا أن كل الناس يعتنقون القيم الليبرالية: «والحقيقة هي أنه، عندما تتاح للناس الفرصة، فهم يطالبون بالديموقراطية» (Blair 2007: 87, 84).

لكن المساندة من الناس للديموقراطية في النهاية لا تأتي من دون شروط؛ فهي حذرة وظرفية، وتصوغها القيم الثقافية الوطنية والتجارب الفعلية مع نظم لها قائمة. وبذلك المعنى ما يطرأ من تحولات لا يمكن فهمه كعملية تمضي باتجاه التلاقي حول قيم أساسية مشتركة. وما خلص إليه مايكل هوارد Michael Howard يبدو أكثر دقة: «الافتراض الشائع في الغرب، والقائل بأن التنوع الثقافي شذوذ تاريخي يجتاحه التنامي السريع لثقافة عالمية مشتركة غربية التوجه وأنجلوفونية، تصوغ قيمنا الأساسية... هو، ببساطة، غير صحيح» (Howard 1984: 6).

القيم الحاكمة للعلاقات بين الدول: نظام دولي ليبرالي؟

نظرنا في القيم الفردية وفي التقدم باتجاه الديموقراطية وفي انتكاسات الديموقراطية؛ ويمكن النظر إلى هذا كله باعتباره برهانا على ما يجري بخصوص القيم، داخل الدول. وهذا القسم يتحول بانتباهنا إلى القيم التي تحكم العلاقات بين الدول. والعلاقة بين الداخل (البعد المحلي) والخارج (البعد الدولي) هي علاقة مركبة، وقد تباينت النظرة إليها عند مُنظري العلاقات الدولية على اختلاف توجهاتهم (Risse-Kappen 1991). وأرى أن الطريقة المثلى لمعالجة هذه العلاقة تكون بالنظر في القيم الرئيسة في مجتمع الدول، في مراحل تاريخية مختلفة، ثم بتتبع المظاهر الرئيسة للتفاعل بين الداخل والخارج في كل مرحلة.

ويمكن النظر إلى القيم الحاكمة للعلاقات بين الدول باعتبارها معايير سلوكية متفقا عليها في شكل قواعد ومؤسسات مشتركة تصوغ العلاقات بين الدول وتنظمها. ويتطابق هذا، على وجه التقريب، مع تعريف هيدلي بول Hedley Bull للمجتمع الدولي باعتباره مجموعة دول «تتصور أنها ترتبط فيما بينها بمجموعة أحكام مشتركة وتتقاسم تشغيل مؤسسات مشتركة» (Bull 1995 [1977]: 13).

أول مجتمع عالمي للدول تخلّق في أوروبا. المبدأ التأسيسي لذلك المجتمع كان السيادة التي تأسست، في الأصل، مع سلام ويستفاليا في العام 1648، بانتهاء «حرب

الثلاثين عاما». وللسيادة وجهها الداخلي كما أن لها وجهها الدولي. اتصل الوجه الداخلي بتركيز سلطة الدولة وبمنح الملك سلطة، لا ينازعه عليها أحد، على الدولة. وخارجيا أكدت الدول استقلال سلطاتها الدينية، وحقها في الاستقلال، وفي الانفراد بالسيطرة على شؤونها الداخلية. وبهذا المعنى، وجهت نُخب الدول رسالة إلى منافسيها المحليين والدوليين - الدينيين والعَلمانيين - بأنها الممسكة بزمام الأمور وبأنها تقرر قواعد اللعبة لكل من عداها. وبحلول القرن التاسع عشر كان المجتمع الدولي في أوروبا كيانا راسخا يقوم على مبدأ السيادة، وعلى تعامل بين الدول على أساس تكافؤ الولاية القانونية. ومن هذا المنطلق تأسس إطار العلاقات بين الدول الأوروبية على أربعة مبادئ (Watson 1992). أول هذه المبادئ هو توازن القوى، الذي صار يُعرف بأنه ممارسة منهجية لمناهضة الهيمنة. وكانت الفكرة الأساسية هي أن أي دولة يمكن منعها من أن تمضي بقوتها إلى ما يتجاوز قوة الأخريات بابتعاد التحالفات عنها حتى لا تصعد إلى مرتبة الهيمنة. وكان المبدأ الثاني هو تقرير مجموعة ممارسات التفاعل بين الدول في شكل مدونة القانون الدولي. وكان الثالث استخدامَ المؤتمرات لترتيب شؤون العلاقات بين الدول الأوروبية؛ وفي تلك المؤتمرات عقدت الدول المعاهدات لإنهاء الحروب وأضافت إليها الاتفاقات بخصوص القواعد الدولية. وإضافةً إلى ويستفاليا، كان المؤتمران الأهم هما ذاك الذي انعقد في أوتريخت في العام 1713، والذي انعقد في فيينا في العام 1815.

وكان المبدأ الرابع هو الحوار الديبلوماسي. فقد فُعِّلت المبادئ الثلاثة الأولى - توازن القوى والقانون الدولي والمؤتمرات - عبر الحوار الديبلوماسي. ومثلت المبادئ الأربعة، معا، أساس الإجماع بين الدول الأوروبية. وكما بين أحد المراقبين «صارت أوروبا، في القرن الثامن عشر، بمنزلة كومونويلث ديبلوماسي واحد يتألف من عدد من الدول المستقلة، التي يشبه بعضها بعضا في السلوكيات والدين ودرجة الترقي الاجتماعي، أو بتعبيرٍ آخر يعمل ضمن إطار ثقافة مشتركة» (Watson 1992: 198).

وبين القرنين السادس عشر والتاسع عشر، امتد نفوذ أوروبا إلى بقية العالم، ليس بالتفاوض الديبلوماسي، ولكن بالإكراه والسيطرة. أخذت أوروبا بزمام السيطرة الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية على العالم، وتمكنت من فرض قواعدها على الآخرين. استعمر الأوروبيون الأمريكتين الشمالية والجنوبية، وبادت الحضارات

المحلية في القارتين، تقريبا. بعض الحضارات القديمة في آسيا لم تخضع للكولونيالية؛ وبدلا من ذلك، فرضت عليها القوى الأوروبية معاهدات جائرة لضمان المصالح الأوروبية في فضاءاتها. وفي المقابل، استعمرت أفريقيا.

وعند بداية القرن العشرين تألف المجتمع الدولي من عدد صغير من الدول الراسخة في أوروبا وأمريكا الشمالية؛ وكان عدد من الدول في أمريكا الجنوبية وفي آسيا على الطريق إلى العضوية الكاملة في مجتمع الدول ذات السيادة؛ وكانت مناطق شاسعة من آسيا وأفريقيا خاضعة لإمبراطوريات كولونيالية أنشأتها قوى أوروبية. وتحقق الالتزام بقواعد عامة في تلك الفترة عبر «معيار الحضارة» (Gong 1984) الذي شمل معايير تعيَّن أن ترقى إليها البلدان غير المتمتعة بالعضوية حتى يتسنى لها الانضمام إلى مجتمع الدول. تطلب المعيار، مثلا، القبول بالقانون الدولي والمشاركة في المبادلات الدبلوماسية وحظر الاسترقاق. وبإيجازٍ فرضت قيم المجتمع الدولي الأوروبي على القادمين الجدد. وقبِلها هؤلاء حتى يكتسبوا الندية الرسمية المترتبة على قبولهم كدول مستقلة مكافئة لغيرها من الدول المستقلة القائمة على السيادة.

وبعد الحرب العالمية الثانية وقع التخلي عن الإمبراطوريات الكولونيالية. لم تعد الأراضي الأم الكولونيالية الكبرى في أوروبا الدول القائدة للنظام، وساندت القوتان العظميان، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، تصفية الاستعمار. لم تكن الكولونيالية تتناغم مع الليبرالية، من البداية، وقد نادت بالاستقلال النُخب المتعلمة في كل من المستعمرات والمراكز الاستعمارية. وفي فترة قصيرة، إلى حد مدهش، حل تقرير المصير لجميع المستعمرات محل الإمبريالية والإمبراطوريات، باعتباره المبدأ الرئيس للمجتمع الدولي. وصيغ ذلك المبدأ، في وضوح وافر، في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بالرقم 1514 للعام 1960، الذي نص على أن «لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها» (UN General Assembly 1960). وأنشأت الدول المستقلة حديثا كتلة عدم الانحياز، خارج سيطرة القوتين العظميين. لكن سرعان ما أدركت هذه الدول أنها معتمدة اقتصاديا وسياسيا على البلدان المتقدمة. لكن بقي التركيز القيمي لهذه الدول منصبا على الاستقلال والتحرر من النفوذ الخارجي.

وبالمعنى الأوسع عكس المجتمع الدولي في أعقاب الحرب العالمية الثانية السيطرة الجديدة للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. كان نظاما ذا شعبتين؛ أسست كل

قوة من القوتين الأعظم منطقة نفوذ وشبكة تحالفات. قام النظام الشرقي، بقيادة الاتحاد السوفييتي، على بنية قيمية من النسخة السوفييتية للماركسية اللينينية، لكنها لم تكن كافية؛ كان القمع والسيطرة عنصرين مهمين أيضا. وأبقى ذلك على القسم الأعظم من أوروبا الشرقية ضمن منطقة النفوذ السوفييتية أربعة عقود؛ وكانت للصين القوة الكافية لأن تشق مسارها الخاص. وكان النظام الغربي أقوى لأنه قام على القبول؛ كان «إمبراطورية بالدعوة» (Lundestad 1986)، تؤمِّن درعا أمريكية ضد التهديد من الشرق ومساعدة اقتصادية للتعمير وتعاونا مؤسسيا. ومن الناحية القيمية، كان تحالفا قام على الديمقراطية الليبرالية.

وفي الوقت ذاته بقي مجتمع دول عالمي واسع. وصارت الأمم المتحدة مركزَه. وبعكس عصبة الأمم لقيت الأممُ المتحدة مساندة من القوتين العظميين. ويعود ذلك إلى أن مجلس الأمن منحهما حق الفيتو ومنح الحق ذاته لثلاث قوى كبرى غيرهما، ما ضمن بقاء التأييد النشط أو القبول كحد أدنى، من جانب القوى الخمس، شرطا ضروريا للعمل الجماعي. لكن الأمم المتحدة، بعضويتها الشاملة، هي أيضا المركز المؤسسي للمجتمع الدولي القائم على مبادئ مشتركة من القانون الدولي، وبقيت الميسِّر للتعاون والحوار بين الدول الأعضاء في مجالات بالغة التنوع.

وانتهى النظام الثنائي القطبية بنهاية الحرب الباردة وبتفكك الاتحاد السوفييتي. اقتنع ميخائيل غورباتشيف بإمكانية إصلاح الاتحاد السوفييتي وبإمكانية أن «يثبت قدرته على استكمال ذاتيته» (Gorbachev 1987: 44)، لكن تبين أن الأمر لم يكن كذلك. كان تفكيك النظام القديم هو الجزءَ السهل من العملية؛ لم يحظَ النظام بتأييد شعبي، وتمكنت النخبة الجديدة من استشراف دور جديد لنفسها في ظل النظام الذي أُصلح. لكن لم يتسنَ لأحد صوغ خطة لإصلاح يجعل الاقتصاد اقتصادَ دولة واقتصادا غير تابع للدولة في آن معا، أو لإصلاح النظام السياسي، كي يصبح أكثر ديموقراطية، واشتراكيا كذلك. وهكذا فُرض التحول باتجاه اقتصاد السوق الليبرالية وباتجاه دولة أكثر ديموقراطية ليبرالية، بنحوٍ تلقائي تقريبا (Sørensen 2001: 36-44).

عند هذه النقطة طرح الرئيس بوش الأب تصورا لنظام دولي جديد، يتسنى فيه لسيادة القانون أن «تحكم سلوك الأمم» وتؤمِّن «عالما تجد فيه الحريةُ واحترام حقوق الإنسان مكانا لهما بين جميع الأمم» (Bush 1991). وبتعبير آخر كان

المأمول أن يصبح ذلك نظاما عالميا يتَّحِد في تأييده للحقوق الليبرالية الأساسية على اعتبار أن الدول الرئيسة كانت ستصبح، وعلى نحوٍ متصاعد، ديموقراطيةً ومؤيدة لمجتمع دولي يقوم على القيم الليبرالية.

فأين نحن الآن، على العموم، إن تحدثنا عن القيم التي تحكم العلاقات بين الدول في النظام الدولي الحالي؟ يبقى التكريس المبدئي للسيادة هو المبدأ الأساسي في هذا النظام. والمحتوى المنشئ للسيادة هو الاستقلال الدستوري. فالدولة المستقلة تختلف عن كل كيان مستقل آخر (James 1998). وهذا يعني المساواة القانونية بين الدولة ذات السيادة وكل دولة أخرى ذات سيادة. وبغض النظر عن التفاوتات الهائلة بين الدول ذات السيادة، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وغير ذلك، فالسيادة يترتب عليها العضوية المتكافئة في المجتمع العالمي للدول، مع تماثل الحقوق والواجبات. وحقيقةُ أن كل دولةٍ عضوٍ، وبغض النظر عن التفاوت في القوة بين الدول، لها صوتٌ واحد في الجمعية العامة للأمم المتحدة، هو تعبير واضح عن هذا التكافؤ القانوني.

كانت السيادة هي الأساس الذي ارتكز عليه المجتمع الأوروبي للدول وهو ينشأ في العام 1648. واستهدفت المبادئ الأربعة التي سبق ذكرُها في هذا القسم غاية مشتركة: أن تحافظ على حرية واستقلال الدول الأعضاء في هذا المجتمع. وفيما يتصل بتوازن القوى لقد برهنت التجارب المُرة في القرن السابع عشر على أنه لا تكاد دولة ما تُراكِم قوةً تكفيها لتقرير القانون المُلزم لغيرها، حتى تفعل ذلك. وردَّ رجال الدولة في القرن الثامن عشر على ذلك بأن «حالوا دون تراكم مثل هذه القوة، محافظين بذلك على الدول الأعضاء في النظام، كبيرها وصغيرها، وكذلك على حالة قريبة من السلم» (Watson 1992: 201).

أما القانون الدولي، فقد كان ضروريا، لأنه في غياب قوة مهيمنة، تُعيِّن إرساءَ القانون بالتعاقد؛ صار القانون الدولي هو «كتاب الأحكام» (Watson 1992: 203) للدول الأوروبية المستقلة. وبلغت الديبلوماسية مرتبة الحوار الدائم بين الدول، وكانت تديرها شبكات من الوكلاء المقيمين. واكتسبت الديبلوماسية الطابع المهني في القرن الثامن عشر وتبادلت الهيئات الديبلوماسية corps diplomatique الاعتراف بالمكانة وتطورت لديها روح الجماعة. وشهدت المؤتمرات تسويات جماعية متعددة الأطراف، شملت قادة الدول وديبلوماسييها معا. ونكرر القول إن الوظيفة

الرئيسة للمبادئ الأربعة التي قام عليها مجتمع الدول الأوروبية كانت حمايةَ حريةِ أعضائها واستقلالِهم.

وتبقى السيادة مطلقة الأهمية في عالم اليوم. وهي مبدأ أساسي في ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص على أنها قامت على «مبدأ التساوي السيادي بين جميع أعضائها» (Chapter 1, Article 2.1). ويعيد إعلان الألفية في العام 2000 التأكيد على الالتزام بمبدأ السيادة: «وإننا نكرس أنفسنا مجددا لدعم كل الجهود الرامية إلى دعم المساواة بين كل الدول في السيادة» (UN General Assembly 2000). لكن هذا لا يعني أن كل شيء باقٍ على حاله.

والعكس هو الأقرب إلى الصحة: ففي حين يتكرر التأكيد على أن السيادة هي القيمة الأولى في مجتمع الدول، فكل ما يتصل بالسيادة، ومن ذلك الأحكام والممارسات المتصلة بتطبيقها، قد تغير على نحو فارق. ويعود ذلك إلى ارتفاع بالغ وغير مسبوق في درجة التواصل بين المجتمعات والدول على كل المستويات الاقتصادية والسياسية والثقافية والمؤسسية والاجتماعية.

وفي بواكير القرن التاسع عشر، كان الطابع المحلي غالبا على النشاط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ففي فرنسا في العام 1835، مثلا، كان 87 في المائة من إجمالي الإنتاج يُستهلَك في منطقة لا تتجاوز حدودها عشرين ميلا من موضع إنتاجه (Schwartz 2000). وكان تجاوز هذه المنطقة يحتاج إلى البنية التحتية والاتصالات وشبكة العلاقات التي جرى تأمينها فيما بعد. تمدَّد الاقتصاد ليغطي المجال الوطني، أولا، ثم تمدد بعد ذلك إلى المجال الدولي، وهو اليوم معولم بمعنى أن التدفقات الداخلية والخارجية العابرة للحدود ترتبط بكل الأسواق وبكل المراحل في دورة حياة المنتَج.

وقد تطور القانون الدولي بسرعة مدهشة؛ وهو يواصل دوره المعهود بالنص على الأحكام المنظمة للعلاقات بين الدول، لكن كثيرا من نصوصه ليس معنيا بحماية الاستقلال والتحرر من المؤثرات الخارجية. هو معني بضبط العلاقات بين المجتمعات والاقتصادات التي يتنامى بينها الاعتماد المتبادل، وتطرد حاجتها، بالتالي، إلى تنظيم شروط ومحددات ذلك الاعتماد المتبادل. وبذلك المعنى يكون القانون الدولي معنيا بشروط التكامل أكثر مما هو معني بشروط التحرر من النفوذ الخارجي. وقد تفرع

إلى عدد من المجالات الرئيسة، بينها القانون الاقتصادي والقانون الجنائي والقانون البيئي والقانون الأمني والقانون الديبلوماسي والقانون الإنساني.

وتتصل هذه التحولات أيضا بأدوار الحكومات في علاقاتها بغيرها من اللاعبين. فقد كان اللاعبون الأصليون في القانون الدولي هم الحكومات والديبلوماسيين. واليومَ تكتسب السياسة، وعلى نحو متزايد، طابعَ حوكمة دولية أو عالمية تمضي نشاطاتها في كل اتجاه – محليا ووطنيا وإقليميا وعالميا – شاملةً التنظيمَ والسيطرة. والحوكمة، بالتالي، هي نشاط دولي عبْرَ حكومي وعبْرَ وطني، لا يشمل الحكومات أو الوحدات الحكومية أو المنظمات الحكومية الدولية التقليدية فقط، بل يشمل أيضا المنظمات غيرَ الحكومية وغيرَها من اللاعبين غير الدوليين.

وقد كان المبدأ الجوهري للنظام بين الدول هو توازنَ القوى، للحيلولة دون تنامي القوة لدى أي دولة من الدول إلى درجة تجعلها تُقرر القانون الملزم للآخرين. لكن الولايات المتحدة برزت، في نهاية الحرب الباردة، باعتبارها قوة عالمية مسيطرة. ووفقا للمنطق القديم كان يتعين على الدول الرئيسة الأخرى أن تحقق التوازن في مواجهة الولايات المتحدة لمنع قوتها من تجاوز الحد. وكان ما تحسَّب له كثير من الواقعيين بالفعل، بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، هو أن يتميز عالم ما بعد الحرب الباردة بتنافسات كثيفة، تستهدف تحقيق توازن القوى، بين الحلفاء السابقين، سواء عبر الأطلسي أو في أوروبا (Fettweis 2004; Paul et al. 2004). لكن ذلك لم يحدث. لم تقع محاولات رئيسة لتحقيق توازن يستهدف الولايات المتحدة منذ انتهت الحرب الباردة.

لِمَ لا؟ العامل الأساسي هو أنه جرى تخفيف حدة المعضلة الأمنية، بل تجاوزُها في بعض العلاقات (الفصل الثالث). تبقى المعضلة الأمنية على شدتها، في بعض العلاقات، لكنها ليست ملمحا عاما رئيسا في النظام الدولي الحالي. فمن ناحيةٍ لا تتوجس الدول خيفة من قوة الدول الأخرى، على النحو الذي ساد في الماضي؛ ومن ناحيةٍ أخرى ليس الهدف الأول لدى البلدان هو الاستقلال والتحرر من النفوذ الخارجي بمعنى إخراج الآخرين من الصورة أو حتى النزول بحضورهم إلى الحد الأدنى. اختارت البلدان أن تتعاون وتتكامل لأن ذلك يعد بمنافع اقتصادية واجتماعية وبمنافع أخرى. والتعاون أفضى إلى مستوى بالغ الارتفاع من الاعتماد المتبادل. لا شك

في أنه سبب مشكلات أخرى، لكن التراجع العام عن الاعتماد المتبادل ليس ضمن برامج أي بلد من البلدان، ربما باستثناء كوريا الشمالية.

وبإيجازٍ فيما كان الاستقلال من القيم الجوهرية في النظام التقليدي للدول، فالاعتماد المتبادل هو من القيم الجوهرية للنظام الحالي بين الدول. ركز النظام التقليدي على الاستقلال وعلى شروط التحرر من النفوذ الخارجي؛ والنظام الحالي يركز على الاعتماد المتبادل وعلى شروط التكامل. الاعتماد المتبادل تنشأ عنه منافع، لكنه يفرز أيضا مشكلات وتوترات، ورابحين وخاسرين. وفي معظم الأحوال سوف يركز المتشككون في الاعتماد المتبادل، وفي التكامل على الفهم التقليدي للسيادة باعتبارها مؤسسة لحماية الدولة ذات السيادة من النفوذ الخارجي، ولصون حرمتها الإقليمية واستقلالها السياسي ولصون مبدأ عدم تدخل الغرباء في الشؤون الداخلية للدولة.

وبهذا المعنى تكون السيادة، وهي الركيزة الرئيسة في النظام بين الدول، هي موضعَ خلاف. فهي تؤشر باتجاه التحرر من النفوذ الخارجي والاستقلال وحرية الدول في أن تخط لنفسها مساراتها. لكنها تؤشر أيضا باتجاه الاعتماد المتبادل والتكامل والتعاون المكثف، لأن الدول تعلمت أن القيم الأساسية التي تسعى وراءها، مثل الأمن والحرية والنظام والعدالة والرفاه تكون موضع رعاية أفضل حينما تشملها عملية تقوم على الاعتماد المتبادل والتكامل والتعاون الكثيف.

وهذا التوتر في القيم التي تحكم العلاقات بين الدول، بين الاستقلال والاعتماد المتبادل، بين النمو معا والحرص على التباعد، هو ما رأينا تجلياته المتنوعة في هذا الكتاب. ويمكن أن يفضي تكثيف التعاون المتبادل إلى عمليات تلاقٍ سياسية واقتصادية تمضي قدما نحو تأسيس قيم مشتركة؛ لكن الشروط الداخلية بالغة التنوع، والتلاقي هو أبعد ما يكون، وليس التلاقي بالنتيجة المحتومة على الإطلاق.

الاعتماد المتبادل هو من القيم الجوهرية في النظام الحالي، لكن الاستقلال يبقى من الشواغل المهمة أيضا. وتنشأ عن تزامن الاعتماد المتبادل والاستقلال مشكلات وتوترات تُجابَه بطرائق مختلفة، من قبل المجموعات المختلفة من الدول. وقبل أن نتابع هذه المسألة يتعين، على أي حال، أن ننظر في الاستقلال وفي الاعتماد المتبادل باعتبارهما قيمتين ليبراليتين.

الاستقلال والاعتماد المتبادل باعتبارهما قيمتين ليبراليتين

يمكن النظر إلى الاستقلال والاعتماد المتبادل باعتبارهما قيمتين ليبراليتين. ولنبدأ بالاستقلال: يمكن اعتبار «الحرية» و«الاستقلال» مصطلحين مترادفين، يعنيان التحرر الذي يسمح للدول ذات السيادة بإدارة شؤونها من غير تدخل خارجي. وأطلق جيري سيمسون Gerry Simpson على وجهة النظر هذه اسم «ليبرالية الميثاق» Charter Liberalism، لأن مبادئها «تجد أرقى تعبير عنها في ميثاق الأمم المتحدة. ومحور هذه المقاربة هو معاملة جميع الدول بالتساوي، والسماح لكل دولة منها بالحقوق ذاتها المتاحة للأفراد في مجتمع ليبرالي (أي السيادة للقانون الوطني والمساواة وعدم التدخل)، وإن لم يكن المقصود هو الاحتفاءَ بالتنوع الذي تنتجه هذه الأعراف، فلا بد على الأقل من السماح بها» (Simpson 2001: 541). وفي رسالته المعنونة «السلام الأبدي» Perpetual Peace، يدفع إيمانويل كانْت بأنه «لا يحق لأي دولة أن تتدخل بالقوة في شؤون دولة أخرى» (Kant 1992 [1795]: 96). ويتصل مبدأ عدم التدخل بالحرية كمبدأ جوهري؛ لن يسَعَ الناس أن يقرروا بأنفسهم الكيفية التي ينظمون بها حياتهم إن تعرضوا لتدخل خارجي. ومع عدم التدخل يتأتى الاستقلال السياسي الذي يسمح للمواطنين بصوغ نظامهم الداخلي (Doyle 1997: 395).

وإذا نظرنا إليها من الداخل، فإن النظرية الليبرالية عن الحكومة الديموقراطية مشروطة بوجود دول ذات سيادة، وفيها مجتمعات وطنية من السكان الذين يسعون، على نحو نشط، إلى أن يكونوا أعضاء في مجتمع سياسي مشترك. وفي النموذج التأسيسي للانتقال إلى الديموقراطية عند دانكوارت روستو Dankwart Rustow يُعبِّر عن هذه النقطة بشرط واحد يتصل بالخلفية الواحدة، وهو شرط ضروري لحدوث الانتقال إلى الديموقراطية. وذلك الشرط هو الوحدة الوطنية، وهي تعني ببساطةٍ أن «الأغلبية الساحقة في ديموقراطية تمر بمرحلة المخاض... ليست لديهم شكوكٌ أو تحفظات نظرية بخصوص المجتمع السياسي الذي ينتمون إليه» (Rustow 1970: 350). ويتعين على الإمبراطوريات المتماسكة بالقوة، كالاتحاد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية، أن تؤمِّن حلا لمسألة الوحدة الوطنية بوصفه شرطا مسبقا لعملية الانتقال إلى الديموقراطية. فلن يستطيع الحكام أداء دورهم، ولن يتيسر للسياسات أن تفعل فعلها، على نحو ديموقراطي، إن كانت الحدود

لا تحتمل ذلك. وكما قرَّر أحد المراقبين: «لا يمكن للشعب أن يقرر قبل أن يقرر شخص ما من هو الشعب» (W. Ivor Jennings, quoted in Rustow 1970: 351).

وبإيجازٍ الديموقراطيةُ الليبرالية مشروطة بالاستقلال الذي يقوم، بدوره، على السيادة. وفي الوقت ذاته فكرة الاستقلال هذه ترتكز، في المقام الأول، على الدولة وحكومتها. فهي أقل اتصالا بالأفراد وبحقوقهم السياسية وغير السياسية. وفي عالم تكثر فيه الدول غير الليبرالية، فقد يفضي الاستقلال بالناس إلى بؤس بالغ ويخضعهم إلى أهواء حكام مستبدين. لكن تأكيد الاستقلال ليس مصادقة من الليبرالية على الاستبداد؛ والمأمول هو أنه بدعوة دول كهذه إلى الانخراط في مجتمع عالمي يتألف من دول سوف يؤمن أفضل الأطر لتحولات داخلية باتجاه الليبرالية.

وفي المقابل تبدأ الفكرة الليبرالية عن الاعتماد المتبادل بالأفراد، لا بالدول. وقد تطور الموروث الليبرالي في أوروبا، في بداياته، كمعارضة للملكيات الاستبدادية التي ارتكز ادعاؤها بالحق في سلطة غير محدودة إلى تأكيدها أنها تحظى بعون من القوى المقدسة. وكان هدف الليبراليين هو تقليصَ قوة الدولة بهدف تخليق فضاء يُتاح فيه للأفراد أن يسعوا وراء خياراتهم الاقتصادية والسياسية والدينية (Held 2006: 59). وكانت المساندة المتحصلة لاقتصاد السوق القائم على احترام الملكية الخاصة عنصرا مهما هنا.

وفق العقيدة الليبرالية، الأفراد عقلانيون ويهتمون بالتعاون طلبا للمنفعة المتبادلة. وبالتالي يعني تأمين الحرية للأفراد إتاحة الفرصة لهم للتعاون ولتخليق الاعتماد المتبادل بغرض تبادل المنفعة، ويشمل ذلك التعاون المتبادل العابر للحدود. الاعتماد المتبادل هو قوة تقدم وسلام. ووصية ريتشارد كوبدن في بواكير القرن التاسع عشر هي «تقليل التواصل قدر الإمكان بين الحكومات وزيادة التواصل قدر الإمكان بين الأمم ([المجتمعات]) في العالم» (1903: 16)، وتقوم هذه النصيحة على الادعاء بأن العلاقات بين الناس، وبعكس العلاقات بين الدول (غير الليبرالية)، هي علاقات تعاون وسلام. ويؤكد عدد من الليبراليين، بنحو خاص، على التعاون الاقتصادي. ويذهب جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter، على سبيل المثال، إلى أن الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد مأهول بالماديين العقلانيين الذين يرفضون العسكرة والعدوانية. وهذا نمط من السلوك الذي يعتمد على دوافع متأصلة موروثة عن حقب تاريخية سلفت وتناصره القوى التقليدية العسكرية والأرستقراطية.

واقترح جون بيرتون John Burton (1972) «نموذج بيت العنكبوت» للعلاقات عبر الوطنية. ويذهب بيرتون إلى أن العلاقات عبر الوطنية بين الناس تشمل كثرة من الروابط المتنوعة، وبينها الجماعات الدينية والجماعات التجارية وجماعات المصالح وغير ذلك من جماعات المجتمع المدني. ولأن الأفراد أعضاء في كثير من الجماعات المتنوعة، فالصراعات بين الجماعات سوف تُكبح وربما تُستأصل (Little 1996: 12).

ويجد الليبراليون علاقة تعزيز متبادل بين تقدم الليبرالية محليا وتقدم الليبرالية في العلاقات الدولية. فالتحديث الرأسمالي والتحول التكنولوجي، على الصعيد الداخلي، يحركان عملية لتخليق مجتمع أكثر ليبرالية يكون، في النهاية، مجتمعا ديموقراطيا. وتؤمِّن الحكومات التي قامت على أسس ليبرالية ركائز تعاون في مؤسسات دولية تقوم على تلك المبادئ. وتحفِّز العلاقات الاجتماعية والاقتصادية العابرة للحدود، التي تنشأ بين أفراد وتنشأ بين جماعات خاصة، التعاون الدولي الليبرالي، كما أنها تساعد على الدفع بالمجتمع في اتجاه الليبرالية. وبإيجازٍ يطلق الاعتماد المتبادل المكثف عمليةَ تلاقٍ ليبرالي تساعد على تخليق الأسس لنظام دولي ليبرالي، لكننا رأينا أيضا أن هناك حدودا صارمة للتلاقي.

يمكن إذن اعتبارُ الاعتماد المتبادل قيمة ليبرالية جوهرية يتميز بها النظام الدولي الحالي. لكن الاستقلال يمكن النظر إليه، هو أيضا، باعتباره قيمة ليبرالية أساسية تسري في أوصال النظام الحالي. ليس هذا نظاما تحققت فيه الليبرالية؛ لم تتقدم الديموقراطية إلى درجة مكنتها من تخليق عالم يتألف من دول ديموقراطية؛ والاعتماد الاقتصادي المتبادل أدى إلى تلاقٍ جزئي؛ والحاجة إلى حوكمة عالمية هي حاجة لم يجرِ سدُّها؛ ارتقت قيم الأمن الإنساني لكن العنف داخل الدول الهشة يبقى مشكلة حادة. والنظام القائم هو نظام تتنافس فيه قيمتا الاستقلال والاعتماد المتبادل بطرائق تفضي إلى توترات ومشكلات. وذلك هو موضوع القسم التالي.

الاستقلال والاعتماد المتبادل في النظام الدولي الحالي

يحقق كل بلد التوازن الخاص به، بين الاستقلال والاعتماد المتبادل، على أساس الضغوط والفرص الداخلية والخارجية. لكن هناك توجهات مشتركة بين مجموعات واسعة من البلدان المتماثلة. وأشير هنا إلى الجماعات الثلاث من البلدان المذكورة في

الفصل الثاني: الدول الليبرالية المتقدمة في شمال العالم؛ والدول السائرة على طريق التحديث وبينها دول البريكس وغيرها من الاقتصادات الناشئة؛ والدول الهشة في جنوب العالم.

والدول الليبرالية المتقدمة هي التي مضت بالاعتماد المتبادل إلى أبعد مدى؛ بعد الحرب العالمية الثانية قادت الولايات المتحدة عملية تعزيز التعاون في أوروبا الغربية وعبْر الأطلسي. وقد أدخلت اليابان في عملية إعادة الإعمار الاقتصادي هذه، وهي عملية أسفرت عن زيادة هائلة في الاعتماد المتبادل بين الدول المشاركة فيها. وحدث ذلك ضمن عملية ارتفع فيها مستوى التعاون المؤسسي، وتحقق جانب من هذا الارتفاع عبر أنماط متنوعة من المؤسسات ذات الطابع الدولي، وتحقق جانب آخر عبر ترتيبات إقليمية، بينها إنشاء الاتحاد الأوروبي.

وفي سياق الاتحاد الأوروبي تحقق أعلى مستوى للتعاون المؤسسي الوثيق. وبدلا من الاستقلال والتحرر من المؤثرات الخارجية تبنى الاتحاد الأوروبي عناصر فوق وطنية، أي تبنى قنواتٍ رسمية للتدخل الخارجي المشروع من قِبل جماعة الدول الأعضاء في الشؤون الداخلية لكل دولة على حدة. وتتمتع مؤسسات الاتحاد الأوروبي الآن بنفوذ هائل في مجالات جرى العُرف على أنها مجال خاص للسياسات الوطنية: مثل العملة والسياسات الاجتماعية وإدارة الحدود وشؤون القانون والنظام.

فإلى أي مدى تمخض التعاون الوثيق عن تلاقٍ حول قيم مشتركة؟ يذهب أحد التحليلات إلى أن القيم من هذا النوع ظهرت بالفعل. فهناك الآن «هوية مدنية غربية» مشتركة، تنطوي، من حيث الجوهر، على «إجماع حول مجموعة من الأعراف والمبادئ، أكثرها أهميةً هو الديموقراطية السياسية والحكم الدستوري وحقوق الفرد والنظم الاقتصادية المرتكزة إلى الملكية الخاصة واحترام التنوع في المجالات غير المدنية المتصلة بالإثنية وبالدين» (Deudney and Ikenberry 1999: 193).

من المؤكد أن التعاون والقيم المشتركة يمكن أن يعزز كل منهما الآخر، كما تتوقع أغلبية الليبراليين. ولكن حتى داخل الدول الليبرالية المتقدمة، حيث نشهد العلاقات القيمية التعاونية القائمة على الإجماع الأكثر تكاملا، لم يقع حل التوتر بين الاستقلال والاعتماد المتبادل. فالذين يقفون على الطرف الخاسر في الاعتماد المتبادل المكثف يميلون إلى اكتساب «هويات مقاومة» (Castells 1998: 8) تمضي لوضع

رد الفعل، بطرائق متباينة وفيما يتصل بالوطنية، ضد التكامل، وهو ما يكتسي في بعض الحالات عناصرَ الخوف غير العقلاني من الأجانب، كما في حالة الجبهة الوطنية Front National في فرنسا وحزب الحرية النمسوي FPÖ. وتتشكك كثرة من الناس أيضا في «عجوزات التبادل الديموقراطي» كعنصر من عناصر التعاون في الاتحاد الأوروبي، كما سبق أن أشرنا.

وفي حالة الاتحاد الأوروبي قد تكون الخطوة المنطقية للمضي قُدُما فيما يتصل بالاعتماد المتبادل إنشاءَ فدرالية ترتكز على دستور مشترك، لكن هذا غير مطروح. والبديل هو أن يقتلع التعاون كل ما يعلو على الوطنية، ويرتد راجعا إلى التعاون التقليدي بين الحكومات، لكن ذلك غير مطروح أيضا. وفيما يخص الولايات المتحدة فإنها ساعدت على تطوير الاعتماد المتبادل والتعاون بين الديموقراطيات المتقدمة، وإن بقيت على الدوام حَذِرة إزاء الالتزامات التي قد تَحِدّ، على أي نحو كان، من تحررها من التأثيرات الخارجية كما بينا في الفصل السابق. وبإيجازٍ قد خطت الدول الليبرالية المتقدمة خطوات واسعة باتجاه الاعتماد المتبادل والتكامل، وبخاصة في أوروبا، لكنها ليست مستعدة للتخلي عن حرية القرار والاستقلال اللذين تؤمِّنهما السيادة.

ولأنتقل الآن إلى الدول على طريق التحديث. تمثل كل دولة من دول التحديث الرئيسة، وهي البرازيل والهند والصين، التحول العالمي نحو الاعتماد المتبادل، كما حدث عبر العقود الأربعة الأخيرة. فبين الخمسينيات والثمانينيات من القرن الماضي كان كل بلد من هذه البلدان يؤيد نسخة من التنمية الاقتصادية تركز على النماء والتحول الوطنيين، مع اندماج محدود في الاقتصاد العالمي. وبلغ ذلك أكبر درجة من الوضوح في حالة الصين؛ كان ذلك البلدُ معارضا للعالم الرأسمالي منذ فترة سابقة. وإبان الستينيات من القرن العشرين أصبح الاتحاد السوفييتي بدوره عدوا. بتعبيرٍ آخر كانت هناك مرحلة مطولة من العزلة المفروضة ذاتيا. وفي ثمانينيات القرن العشرين بدأت الصين عملية انفتاح اقتصادي أمام التجارة والاستثمار الأجنبيين هي التي أفضت إلى المستوى المرتفع الحالي من الاعتماد المتبادل.

بدأت الهند في العام 1991 عملية تحرير الاقتصاد، بتخفيف القيود المفروضة على التجارة الخارجية، وبتحسين شروط الاستثمار الأجنبي. وهناك إجماع عام

على أن تكثيف الاعتماد المتبادل أفضى إلى مستويات أعلى من النماء الاقتصادي. وشهدت البرازيل أيضا، منذ تسعينيات القرن العشرين، إصلاحا هيكليا مع تحرير للتجارة ورفع للقيود عنها. في بلدان «البيكس» الثلاثة ترافق الانفتاح الاقتصادي المتصاعد مع مشاركة أشد كثافة في النظم والمنظمات الدولية.

لكن يجب ألا يؤخذ هذا الالتفات المهم إلى الاعتماد المتبادل على أنه سياسة لم تعد تعبأ بالسيادة والاستقلال وحرية القرار. فللبلدان الثلاثة جميعا تاريخ طويل من التأكيد على احترام التكامل الإقليمي والسيادة والإحجام المتبادل عن التدخل في الشؤون الداخلية. وقد كانت للهند المبادرة في إنشاء حركة عدم الانحياز في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي؛ وتضم الحركة اليوم 120 من البلدان الأعضاء، إضافة إلى 17 بلدا لها صفة المراقب. ومن الأغراض الرئيسة للحركة تأكيدُ الاستقلال الوطني والسيادة والتكامل الإقليمي وأمن البلدان غير المنحازة.

وليس من السهل على البلدان التي لها ماضٍ كولونيالي أو التي خبرت الاعتماد الزائد على قوة أجنبية مسيطرة أن تتخلى عن التزامها بالاستقلال وحرية القرار وعدم التدخل، حتى بعد الدخول في عملية تخليق الاعتماد المتبادل الاقتصادي والمؤسسي. وعندما يصبح الاعتماد المتبادل عقبة بوجه مقتضيات الاستقلال الوطني، فإن الاعتماد المتبادل يتراجع بالضرورة. وعندما وُوجهت البرازيل بانتقادات وردت في تقرير حول حقوق الإنسان صادر عن منظمة الدول الأمريكية OAS، فإنها دانت مساسَ المنظمة بسيادة البرازيل، واتخذت تدابير تعبر رسميا عن السخط على رصد المنظمة لحقوق الإنسان (Burges 2013).

وقد أُجبرت الصينُ على التوقيع على معاهدات غير متوازنة، وعلى التنازل عن بعض أقاليمها لقوى خارجية بعد «حربي الأفيون» (Opium Wars). وترَك «فقدانُ السيادة» أثرا عميقا؛ ومنذ تلك اللحظة والصين تؤكد على السيادة والتكامل الإقليمي وعدم التدخل، على نحو يتناغم مع ما جرى التعبير عنه في «المبادئ الخمسة للتعايش السلمي» التي هي جوهر المعاهدة الصينية-الهندية في العام 1954؛ وطرحت الهند هذه المبادئ ذاتها أساسا لحركة عدم الانحياز. وفي حين اقترن الاعتماد المتبادل المكثف بعناصر من الحوكمة فوق الوطنية، في التعاون الأوروبي، تتمسك الصين وغيرها من بلدان «البيكس» بتأويلٍ محافظ للسيادة يؤكد على

حرية القرار وعلى عدم التدخل (Pan 2010). وبتعبيرٍ آخر اعترفت أوروبا بأن الاعتماد المتبادل تنشأ عنه مشكلات مشتركة يتعين أن تواجهَها الدول ذات الصلة. ولأن الدول الأوروبية تتقاسم الإيمان بقيم ليبرالية تمثل القيم المشتركةُ نقطةَ انطلاق باتجاه زيادة التعاون فيما بينها.

والبلدان على طريق التحديث، كبلدان «البيكس»، منخرطة هي الأخرى في عمليات اعتماد متبادل مكثف تخلق طلبا على ترتيبات تنظيمية عابرة للحدود. هناك أعداد متزايدة من المسائل وراء الحدود (أي قوانين لا تنظم التعرفات أو الحصص، بل تنظم معايير الإنتاج وضوابط الاستثمار وسياسات المنافسة وتدابير الشفافية وما إلى ذلك). لكن تنظيم أمور ما وراء الحدود قد يتناقض مع تأويل محافظ لمفهوم السيادة.

الدول على طريق التحديث ليست مستعدة للتنازل، فيما يتصل بمبادئ حرية القرار وعدم التدخل، بغرض مواجهة هذه التحديات. فهي لا تتقاسم أساسا قيميا مشتركا تمكن مقارنته بالقيم الليبرالية المشتركة لدى الدول المتقدمة. وهكذا انتهى الأمر إلى تزايد حدة التناقض بين الاعتماد المتبادل والاستقلال في حالة الدول على طريق التحديث. تريد هذه الدول أن تندمج في الاقتصاد العالمي، وأن تشارك في المؤسسات الدولية. لكنها تتمسك، بقدر من الحمية، بتصورٍ عن السيادة يبرز حرية القرار وعدم التدخل. وفي حالتي الصين وروسيا يوضح النظام، بكل جلاء، الحدود الصارمة لمشاركته الدول الليبرالية المتقدمة في الأساس القيمي.

وفي النهاية نأتي إلى الدول الهشة في الجنوب العالمي: إن ركزنا على الدول الأشد ضعفا في أفريقيا جنوب الصحراء فسوف نتبين أن طريقها إلى الاستقلال لم يمر بمرحلة تقوية الدولة وتعزيز تماسكها. كانت هذه الدول مستعمَرات خاضعة لسيطرة البلد الأم وشديدة الاعتماد عليها. وجاء الاستقلال عندما أصبحت مؤسسة الكولونيالية ينظر إليها باعتبارها «خطأ مطلقا» (Jackson 1993: 48) بعد الحرب العالمية الثانية.

وما نشأ عن تصفية الاستعمار كان عددا من الدول بالغة الضعف من ناحية الأساس الاقتصادي والمؤسسات السياسية والتماسك الوطني. كان الاستقلال شكليا؛ أصبحت المستعمرات السابقة دولا ذات سيادة يُنظر إليها رسميا كأنداد لكل الدول

الأخرى ذات السيادة. لكن ذلك لم يقم على أساس، لأن الدول الجديدة بقيت شديدة الاعتماد على الآخرين طالبة العون والمساعدة، وموضحة ذلك، بكل جلاء، في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة. ولهذا في حالة الدول الهشة اقترن الاستقلال الشكلي، ليس بالاعتماد المتبادل، بل بالاعتماد المفرط على الآخرين.

وتنشأ عن ذلك حالة مثقلة بالتناقض في العلاقة بين الدول الهشة والدول المتقدمة الراسخة في المجتمع الدولي. فمن ناحيةٍ تدافع الدول الهشة، بكل حمية، عن سيادتها الرسمية واستقلالها التشريعي. تريد هذه الدول أن تعامَل كأنداد في مجتمع الدول، وأن يكون لديها من الحقوق والامتيازات ما لدى الآخرين جميعا. لكنهم يرون، في الوقت ذاته، أن ماضيهم الكولونيالي يجعلهم أضعف من الآخرين جميعا، وأن ذلك يؤهلهم للمساعدات الاقتصادية ولغير ذلك من المعاملات الخاصة. الدول الهشة إذن تريد أن تُعامَل معاملةَ الأنداد، وتريد في الوقت ذاته أن تُعامَل بغير ندية. وهذا انعكاس لموقفها الخاص فيما يتصل بالاعتماد المتبادل والاستقلال.

خلاصة

تفحَّص هذا الفصلُ موقفَ القيم الليبرالية في النظام الدولي الحالي. وهذه مهمة صعبة لغياب طريقة متفق عليها للاستدلال على مدى أهمية القيم الليبرالية عبر قراءة للأحداث الحالية. فقد ترتب على التركيز على الديموقراطية والتحول الديموقراطي في كل بلد على حدة أن اختلطت الصورة: زاد عدد الديموقراطيات، لكن البلدان في المنطقة الرمادية زاد عددها على المائة، كما أن النظم الليبرالية الراسخة تواجه تحديات ديموقراطية جديدة. الأفراد يتحركون باتجاه اعتناق قيم حديثة، وبخاصة في الدول على طريق التحديث، لكن ذلك لم ينشأ عنه سوى تأييد مقيد ومشروط للديموقراطية الليبرالية.

وهناك علاقة مركبة بين القيم المحلية والقيم الحاكمة للعلاقات بين الدول. تؤثر القيم المحلية، على وجه اليقين، في القيم الحاكمة للعلاقات بين الدول، والعكس بالعكس، لكن ذلك لا يحدث على نحو صريح ومباشر. وقع الاتفاق على القيم بين الدول، بدايةً، بين النخب الأوروبية التي أنشأت النظام الأوروبي للدول ذات السيادة، وهي عملية بدأت على نحو جاد عقب انتهاء حرب الثلاثين عاما.

والمفهوم التأسيسي لمجتمع الدول هو السيادة. وبقي هذا صحيحا بعد أن تمدد مجتمع الدول باتساع الكوكب. وبقي مجتمع الدول، فترةً لا يستهان بها، مُركِّزا على حماية استقلال أعضائه وحرية قرارهم. وكانت الممارسات الأساسية المتبعة لتحقيق هذا الهدف هي القانونَ الدولي وتوظيفَ المؤتمرات والدبلوماسية. وبعد الحرب العالمية الثانية ظهر في شمال الكوكب نظام اعتماد متبادل مكثف بين الديموقراطيات الليبرالية. وشمل التعاون بينها الشؤون الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والمؤسسية والأمنية.

في وقت لاحق اختارت أغلبية البلدان في العالم المشاركةَ في شبكات الاعتماد المتبادل هذه طلبا لما تجلبه من منافع. لكن هذا لم يكن تخليا عن الاستقلال. ولهذا يُعدُّ الاستقلال والاعتماد المتبادل، معا، قيمتين جوهريتين من قيم النظام الدولي الحالي. هو نظام ليبرالي ليس لأن الديموقراطية انتصرت في كل الأرجاء، وليس لأن الاعتماد الاقتصادي المتبادل أفضى إلى تلاقٍ عالمي شامل حول المُثُل الليبرالية، بل لأن النظام الشامل للدول يمكن النظر إليه بوصفه نظاما يتميز بقيمتين ليبراليتين، هما الاستقلال والاعتماد المتبادل.

وهناك تضارُب بين هاتين القيمتين؛ ويتباين ثقل التناقض بين بلد والآخر بفعل الأوضاع الخاصة به محليا ودوليا. وفي العموم يمكن النظر إلى الاستقلال والاعتماد المتبادل باعتبارهما طرفين متقابلين لمسار متدرج واحد؛ بقي البندول المؤشر إلى درجة الاقتراب من كل طرف من الطرفين أو الابتعاد عنه ثابتا عند الاستقلال، فترةً طويلة؛ وقد ازدهر الاعتماد المتبادل الاقتصادي منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الأولى. وتميزت فترة ما بين الحربين بأزمة اقتصادية حادة عجزت البلدان أثناءها عن التعاون، وانكفأ كل بلد على نفسه منشغلا بمشكلاته الداخلية. وبعد الحرب العالمية الثانية أسست الديموقراطيات الغربية فترة مطولة من الاعتماد المتبادل صارت هي التوجه السائد عالميا بعد نهاية الحرب الباردة.

وفي الوقت الحالي يبتعد البندول، مجدَّدا، عن الاعتماد المتبادل ليعود التأكيد على مزيد من الاستقلالية. انتقلت الصين وروسيا مما كان أقرب شيء إلى عزلة اقتصادية ودخلتا في اندماج بالغ الأهمية في الاقتصاد العالمي، في فترة لم تتجاوز عدة عقود. وإضافةً إلى ما ترتب على هذا الاندماج من فوائد ترتب عليه أيضا

عدد من المشكلات. ومن المؤكد أن «انعزالية بوتين» ليست حلا طويل الأمد لهذه المشكلات، لكن يبدو أن البلدين هما الآن أكثرُ انكفاءً على الذات. وهما أيضا مدركان تماما لما يمكن أن يترتب على الاندماج الاقتصادي من مشكلات سياسية للنظم الاستبدادية. وعادةً ما يعلق الليبراليون المتفائلون على ذلك بالقول إن الأثر الطويل المدى لاقتصاد السوق الرأسمالية سيكون، لا محالة، ديموقراطية ليبرالية، على المستوى السياسي، لكن هذا زعم باطل.

كانت الولايات المتحدة، لا شك في ذلك، هي التي تقود عملية الاعتماد المتبادل، الاقتصادي والمؤسسي، في العالم الغربي بعد الحرب العالمية الثانية. لكنها لم تنخرط في تعاون شامل متعدد الأطراف، على نحو مماثل، بعد نهاية الحرب الباردة. فقد اقتضت عشرية «الحرب على الإرهاب» الدخولَ في العمليات المكلفة والمختلَف عليها في العراق وأفغانستان. وفي الوقت ذاته تُواجه الولايات المتحدة مشكلات اقتصادية وسياسية داخلية متزايدة. وفي مواجهة هذه الحالة اقترح أحد المعلقين استراتيجيةً أمريكيةً جديدةً هي «أمريكا المستقلة: يجب أن نتخفف من أعبائنا الدولية لنركز على تحسين بلدنا من الداخل» (Bremmer 2015: 18). وهو يزعم أن هذه الاستراتيجية تحظى بتأييد قوي بين الناخبين الأمريكيين، وبخاصة الشباب منهم، وهناك مؤشرات إلى تنامي قوة هذا التوجه. وقد تعني استراتيجية «أمريكا المستقلة» خطوة أخرى باتجاه الاستقلال، وبعيدا عن الاعتماد المتبادل.

أما أقطار الاتحاد الأوروبي فقد بقيت زمنا طويلا منحازة إلى أقصى درجات الاعتماد المتبادل والتكامل. لكن الأمور تغيرت. فتوسعة الاتحاد الأوروبي، وتعميق الاتحاد بين أقطار أوروبا، هما عمليتان تعمل إحداهما ضد الأخرى، إلى حد ما، لأن بعض الأعضاء الجدد ليسوا مؤهلين جيدا لمواجهة تحديات التكامل العميق وفوق الوطني. وفي عديد من البلدان ظهرت ردات فعل جماهيرية سلبية واسعة ضد نسخة الاتحاد الأوروبي من الاعتماد المتبادل الاقتصادي، لأن تلك السياسة تبدو بالغة الكلفة وقليلة الجدوى بالنسبة إلى أقسام لا يستهان بها من السكان. وسواء كان هذا صحيحا أو غير صحيح، فأجندة الاتحاد الأوروبي للمستقبل المنظور ستنشغل بالحد من أشكال الاعتماد المتبادل بأكثر مما ستنشغل بالتوسع فيها. وعلى سبيل المثال لم يتسن للاتحاد الأوروبي التوصل إلى استجابة قوية ومتناغمة لأزمة

اللاجئين، أزمة التدفق الهائل لألوف اللاجئين من شمال أفريقيا والشرق الأوسط الذين يخاطرون بحياتهم ليبلغوا أوروبا. وعلى النطاق الأوسع سوف تبقى الدول الهشة مشكلةً تواجه النظام الدولي، كما فصلنا في الفصل الخامس.

وفي اللحظة الحالية، إذن، يبدو أن الاستقلال يفوق الاعتماد المتبادل بوصفه اتجاها حاكما في القيم السائدة بين الدول. لكن هذا يحدث على خلفية اعتماد متبادل يتصاعد منذ فترة طويلة؛ وسوف يحتاج الأمر إلى مزيد من التعاون بأكثر مما سيحتاج إلى الحد منه، إذا كان لنا أن نعالج المشكلات الناجمة عن تكثيف الاعتماد المتبادل. ولن يساعد التركيزُ المتصاعد على قيمة الاستقلال على سد الاحتياج إلى مزيد من التعاون.

بدأنا هذا الفصل بالتساؤل حول درجة الثقة التي يمكن أن تتمتع بها الرؤية الليبرالية للنظام العالمي كنظام يقوم على القيم الليبرالية. وقد دفعت بأنه نظام ليبرالي حقا، ولكن ليس على النحو الذي كان يتوقعه أو يأمل به معظم الليبراليين. وسبب ذلك هو وجود توترات عميقة بين قيمتي الاستقلال والاعتماد المتبادل. لسنا بصدد مجابهات كبرى وشيكة أو صراعات بين الدول، على النحو الذي تنبأَ به الواقعيون المتشككون. لكن التوترات الداخلية في النظام الليبرالي ستواصل إنتاج مشكلات ونكسات سوف تعوق ظهورَ نظام عالمي ليبرالي مستقر وفعال.

9

الخلاصة: إعادة النظر في النظام الدولي الجديد

«المستقبل لم يتحدد بالطبع؛ لا نعلم إلى أين يمضي - التاريخ لا يحكمه نص معد سلفا»

بدأنا بالقول إن الانقسام بين متفائلين ليبراليين ومتشائمين واقعيين هو الفارق الرئيس في المناظرة الدائرة حول النظام الدولي. بالنسبة إلى الليبراليين يبدو المستقبل مشرقا: إذ يبدو أن القيم الليبرالية السياسية والاقتصادية تتصاعد سيطرتها، وهذا يمهد لعالم متعاون على أساس من القيم والطموحات المشتركة. وبالنسبة إلى الواقعيين تبدو الفوضى ملمحا رئيسا من ملامح النظام العالمي؛ وفي إطار تعدُّد القوى الصاعدة يبدو الأمر منذرا بتصاعد الصراع والتنافس، بل منذرا بحرب بين الدول. وقد عرضنا مزيدا من المواقف النظرية في الفصل

الأول؛ تقدم هذه المواقف إسهامات عديدة في المناظرة، لكن الموقفين الليبرالي والواقعي هما اللذان يحدِّدان الموضوع الرئيس للمناظرة حول النظام الدولي.

فمن يفوز في هذه المناظرة، إذن، إن كان لأحد أن يفوز؟ لا بد أن نبدأ بالإشارة إلى أن هذه ليست مجرد مباراة في كرة القدم يمكننا أن نحصي الأهداف ونحدد الفائز فيها. فكل منظور من هذين المنظورين يلقي بقدر من الضوء على بعض جوانب الواقع المعقد، تاركا جوانب أخرى في الظلام؛ وهكذا يرسم الليبراليون صورة أكثر تفاؤلا للنظام الحالي، في حين يبدو الواقعيون أكثر تشاؤما بكثير. وفي وسعنا أن نجد دائما ما يؤيد هذه النظرة أو تلك للنظام الدولي؛ ومن المفيد أن نوجز التصورين الليبرالي والواقعي لما يجري.

يبدأ السيناريو الليبرالي بإشارة إلى تحولات كثيرة في اتجاه ليبرالي: وقع تقدم هائل باتجاه الليبرالية بما يعني أن عدد البلدان الديموقراطية ارتفع عما كان قبل ذلك، كما ارتفعت أعداد الناس الذين يعيشون في ظل نظام ديموقراطي. وحقيقةُ أن جميع البلدان، تقريبا، تؤيد اقتصاد سوق رأسمالية وانفتاحا اقتصاديا تعني تغيرا مهما باتجاه التلاقي في المجال الاقتصادي. لم تعد الأجندة التقليدية للأمن تقف وحدها؛ معها الآن الأمن الإنساني بما له من أهمية. والأمن الإنساني هو حماية حياة جميع الأفراد والجماعات من أخطار تؤثر فيهم بالفعل. وهو بهذا المعنى يتضمن التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والتحول إلى الديموقراطية والحماية البيئية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون وأمورا أخرى. ومن الناحية القيمية يعني الالتفاتُ إلى الأمن الإنساني تلاقيا قويا حول قيم ليبرالية مشتركة. وقد ظهرت شبكات جديدة للحوكمة المتجاوزة للحكومات والمتجاوزة للوطنية، ما عزز ونوَّع التعاون عبر الحدود. فالقيم الليبرالية هي قاعدة النظام القائم. قد يكون هناك تأكيد مؤقت على الاستقلال، لكن هذا هو ما كانت عليه الحال أيضا في مراحل تاريخية سبقت (في فترة ما بين الحربين العالميتين، مثلا) وعلى الرغم من ذلك مالت الكفة، في النهاية، إلى تنامي الاعتماد المتبادل وزيادة التعاون؛ وسوف يمضي بنا المستقبل على السبيل ذاتها.

يُبرز السيناريو الواقعي حقيقة أننا سبق لتاريخنا أن مر بفترات اعتماد متبادل وتعاون ما لبثت أن انتهت إلى تنافس وصراع في عالم فوضوي مؤلَّف من دول مستقلة. ونحن نمضي إلى الوجهة ذاتها، في الوقت الحالي. والقوى الناشئة التي تزايد بأسُها تسعى وراء زيادة نفوذها في أقاليمها؛ والأرجح أن هذا سوف يُفضي إلى تصاعد حدة التنافس والمجابهة بين الغرب وكل من روسيا والصين. ولن تكون هناك مواجهة فعالة لمشكلة الدول الهشة لاتصالها بمصالح وطنية مختلفة، ولأن الظروف الداخلية في تلك الدول الهشة غير مواتية بالمرة، وتشهد بذلك الأوضاع في سورية أو جمهورية أفريقيا الوسطى أو جنوب السودان. وفوق ذلك قد تُفضي المشكلات المتصلة بتحولات المناخ إلى سيناريو كارثي، لأن الدول ليس في وسعها الاتفاق، قبل فوات الأوان، على إصلاحات غير معتادة. وعلى العكس فسوف تواصل الدول التعبير عن حسن النيات، لكن ذلك سيبقى مجردَ تمويه لا ينطلي على أحد، للتغطية على الصراع حول المصالح الوطنية. ونتيجة لذلك سوف تقترن المشكلات المتصلة بالدول الهشة بصراعات أشد سوءا، مرتبطة بتحولات المناخ، بل ربما بحروب مناخية.

أيُّ السيناريوهين سيُكتَب له التحقق؟ لم يفُز في المناظرة، حول النظام الدولي، الليبراليون المتفائلون ولا الواقعيون المتشائمون؛ ليس في وسعنا العثور، فيما يحيط بنا، على سيناريو حميد وصاف يقوم على التعاون والتلاقي. ولكننا لا نجد، في الوقت ذاته، سيناريو واقعيا خالصا يقوم على توترات ومنافسات تفضي إلى حروب وشيكة بين الدول. لكن وجهتي النظر هاتين تحتويان، كلتاهما، على تبصر لا غنى عنه. فالليبراليون محقون في تأكيدهم أننا نعيش اليوم في نظام ليبرالي، من حيث الشروط الأساسية: فجميع البلدان، تقريبا، منخرطة في اقتصاد سوق رأسمالية عالمية؛ وهي تتعاون في شبكة المؤسسات الدولية؛ وقد كوَّنت العناصر الرئيسة لنظام أمني؛ وهي تتشارك - على الأقل - في بعض القيم الليبرالية الأساسية. والواقعيون محقِّون في تأكيد أن الحرص على الاستقلال يفوق اليوم، من حيث الأهمية، الاعتمادَ المتبادل، وأن البلدان تقدِّم مصالحها الوطنية الضيقة على المصالح المشتركة، وأن الاندماج في اقتصاد

عالمي ينطوي على قدر لا يمكن إغفاله من التوترات والتباينات، وأن النظام الأمني مثقل بالمشكلات وغير مستقر.

ويقترح هذا الكتاب أن يشمل التحليل عددا كبيرا من الشروط والعمليات، إذا كنا نبحث عن تقييم متأنٍ ومتوازن للنظام الدولي الحالي. وقد وقع تفحُّص الظروف الداخلية للدول أولا. وركزنا على ثلاثة أنماط من الدول: الدول الرأسمالية المتقدمة في شمال العالم؛ والدول على طريق التحديث، وبخاصة الصين وغيرها من دول البريكس؛ والدول الضعيفة في جنوب العالم. وبالنسبة إلى جميع الدول انتهى التحليل إلى تزايد الهشاشة وتراجع التماسك الاجتماعي-السياسي. وهذه الحالة تؤكد وجاهة ما ذهب إليه المتشائمون الواقعيون بأكثر مما تؤيد وجهة نظر المتفائلين الليبراليين، لأن الهشاشة تجبر الدول على إعطاء الأولوية للمشكلات الداخلية. وهذا يجعلها أكثر انكفاء على الذات ويجعلها من اللاعبين الأكثر ميلا إلى التوافق في عملية تشييد النظام الدولي.

وبعد ذلك نوقشت الظروف الدولية، مع التركيز على الصراع والحرب بين الدول. ويذهب الواقعيون إلى أن الفوضى والمعضلة الأمنية لا بد أن يترتب عليهما، في كل الأحوال، خطر الصراع العنيف بين الدول. وقد بيَّنَّا خطل هذا الرأي، إذ يمكن للدول أن تتصادق وتتعايش في سلام في مجتمعات أمنية، كما هي الحال في المجتمع الأمني الذي نشأ بين ديموقراطيات غربية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان. وفي أجزاء أخرى من العالم يقوم سلام أكثر ضحالة، وإن بقي عفيا، بين الدول على رغم صراعات الجوار القريب، فيما يتصل بروسيا والصين. وهذه أوضاع تعزز وجهة نظر المتفائلين الليبراليين.

ثم انتقلنا إلى توزيع القوة والنظام الدولي. فمن حيث مصادر القوة المادية وغير المادية تبقى الولايات المتحدة القوة القائدة، ولكن بهامش ضاق عما كان قبل، بدرجة لا يستهان بها. وفي الوقت ذاته القوةُ لا تتوقف على مجرد توزيع المصادر، بل هي تتصل بالقدرة على استخدام هذه المصادر في العلاقة مع اللاعبين الآخرين، ولأسباب عديدة الولاياتُ المتحدة هي الآن أقل قدرة على أن تُملي إرادتها مقارنة بما كان في الماضي. وبهذا المعنى ما لدينا الآن هو

نظام «مُرَكَّب» (Acharya 2014: 8) يقوم على التنوع والتعقيد، وتمارس فيه الحوكمة الإقليمية دورا يفوق ما سبق. وتنطوي الأوضاع على ما يمكن أن يعزز الرؤية الليبرالية التي تقول إن الدول ستعمل معا لحل مشكلات مشتركة. لكنها تنطوي أيضا على ما يمكن أن يعزز وجهة نظر الواقعيين الذين يرون الدول أقل استعدادا لتجاوز المصالح الوطنية الضيقة، ويَعتبرون أن الشقاق يفوق التعاضد. وعموما هذا التحليل للشروط الإطارية لا يؤشر إلى خلاصة واضحة فيما يتصل بالمناظرة بين المتفائلين الليبراليين والمتشائمين الواقعيين.

بعد ذلك انتقلنا إلى فحص عمليات النظام الدولي في أربعة مجالات رئيسة. بدأنا بتحليل الأجندة الأمنية. ويتصل أحد بنودها الرئيسة بوجود الدول البالغة الهشاشة بما فيها من عنف داخلي ذي مستوى بالغ الارتفاع، ولعديد من الأسباب أولى المجتمع الدولي مشكلة الدول الهشة قدرا كبيرا من الاهتمام، لكنه عجز عن التوصل إلى طرق فعالة لمعالجتها. وفي الوقت ذاته الأوضاعُ في الدول الهشة متصلة بأنشطة إرهابية جسيمة في أوروبا والولايات المتحدة، وبالوصول المتزايد للاجئين إلى تلك البلدان. لم تتوصل أوروبا والولايات المتحدة إلى استجابات مجدية لهذه التحديات.

وتتصل المشكلة الأمنية الثانية بالأجندة الأمنية التقليدية للأمن العالمي والإقليمي. ويتخوف البعض من أن نكون في مواجهة حرب باردة جديدة، تحركها العدوانية الروسية في جوارها القريب وطموحات الصين في بحر الصين الجنوبي وفي مناطق أخرى. صحيح أن القوى الكبرى الديموقراطية والأوتوقراطية لم تنعقد بينها أواصر الصداقة التي توقعها بعض الليبراليين عندما انتهت الحرب الباردة، لكن الوضع ليس عدائيا على نحوٍ يعود بنا إلى الأجواء القديمة للحرب الباردة. فمشاركة روسيا والصين في شبكات الاقتصاد والمؤسسات والحوكمة يؤشر إلى حالة تختلف عما سبق. فالبلدان، كلاهما، يريد تكييف النظام الأمني الحالي ليتواءم، على نحو أفضل، مع المصالح الخاصة بهما، لكنهما لا يسعيان إلى تخليق نظام أمني بديل أو حتى إلى إسقاط النظام الحالي. فهل هذا يكفي لتخليق نظام أمني مستقر في آسيا والمحيط الهادي وفي الجوار القريب لروسيا

أم لا، يبقى هذا سؤالا من دون جواب. وبإيجازٍ تؤشر بعض عناصر البنية الأمنية إلى استقرار نسبي في نظام جرى إصلاحه ويتسع لجميع القوى الراسخة والناشئة، فيما تشير عناصر أخرى إلى تأزم واضطراب متفاقمين. وعناصر التأزم هي الأقوى في اللحظة الحالية.

وفيما يتصل بالشؤون الاقتصادية أهمُّ الملامح هو عملية العولمة. ويذهب الليبراليون إلى أن ما ينشأ عن العولمة من اعتماد متبادَل اقتصادي يمضي باتجاه التلاقي والتعاون؛ ويمكن أن نتبين عناصر مهمة من التلاقي والتعاون في البنية الاقتصادية الحالية. التلاقي حول اقتصاد السوق الرأسمالية والانفتاح الاقتصادي هو تطور هائل: فهو تَناءٍ عن نظم اقتصادية متنافسة ومنفصلة، واتجاهٌ نحو اقتصاد عالميّ واحد حر يجري وفق أحكام وقوانين مشتركة. لكن تبين لنا أيضا وجود حدود صارمة للتلاقي؛ فالطرق التي تتطور بها الرأسمالية تختلف باختلاف البلدان، وتحكمها الظروف الأولية المميزة لكل بلد، وهذا ما يمكن أن يُسفر عن تغيرات تنطوي على إمكانيات نشوب صراعات سياسية دولية، كما اتضح في حالة روسيا. وفي الوقت ذاته أسفرت الرأسمالية المتقدمة المرتكزة على التمويل عن مشكلات خاصة بها تتصل بالمضاربات وبالتفاوتات.

هناك إذن «حركة مزدوجة» في البنية الاقتصادية. تَوجُّه نحو التلاقي/ التعاون، وتَوجُّه نحو توترات متصاعدة تتصل بسلبيات العولمة تفضي إلى شقاق وإلى نفور من التعاون. وهذا التوجه الأخير هو السائد في الوقت الحالي.

ويثير النقاشُ حول المؤسسات الدولية سؤالا يقول: «حوكمةٌ أو جمود؟». من ناحيةٍ تشهد مجالات مهمة عديدة ومتنوعة قدرا كبيرا من الحوكمة، ومن ناحية أخرى ما يقع من إصلاحات أساسية قليل للغاية؛ ومعظم ما يقع من إصلاحات هو إدارة أزمة على المدى القصير. والدول الليبرالية المتقدمة أقل استعدادا وأقل قدرة على قيادة الحوكمة العالمية، والقوى الناشئة تركز على مصالحها الوطنية؛ وهي لا تعمل من أجل إصلاحات شاملة. سوف تؤيد القوى الناشئة الإصلاحات في بعض المجالات، وحيث يكون ذلك متناغما مع أولوياتها، لكن هذه القوى ليست طامحة إلى الهيمنة، ولا توجد لديها

خطط لنظام دولي مختلف، فضلا على نظام أكثر فعالية ومشروعية؛ هي قوى منشغلة بتأمين موقع أفضل لنفسها في المؤسسات الدولية. وبإيجازٍ ما يحدث هو حوكمة مجزأة؛ ويرى بعض الليبراليين أن هذا يرقى إلى مستوى حوكمة جيدة بما يكفي. صحيح أن هذا ليس انهيارا وليس أزمة عميقة؛ والسؤال هو ما إذا كان هذا يكفي لمواجهة التحديات التي نشأت عن حقبة طويلة من تصاعد الاعتماد المتبادل.

وأخيرا تفحصنا موقع القيم الليبرالية داخل النظام الدولي الحالي. أقررنا بأن الاستقلال والاعتماد المتبادل قيمتان تأسيسيتان في النظام الحالي. وهما قيمتان ليبراليتان لكنَّ بينهما توتراتٍ عميقة. فبعد فترة طويلة من الاعتماد المتبادل المتصاعد صار معظم البلدان يؤكد اليوم على الاستقلال. ويقترن بذلك غياب التزام بالتعاون الوثيق عبر الحدود. ونشأ عن ذلك أن المطالبات المتصاعدة بحوكمة أوسع وأفضل، في مجالات مهمة مثل تحولات المناخ والتمويل الدولي والأمن، لن يُسْتَجاب لها. والأمة الليبرالية الأولى، وهي الولايات المتحدة، هي لاعب أحادي براغماتي، ولديها مشهد سياسي داخلي يفتقر إلى التفاهم بين الحزبين الرئيسين ويحكمه الجمود أكثر من أي شيء آخر، وما من بلد آخر أو ائتلاف من بلدان عدة يستطيع أو يريد أن يتولى القيادة. وتتمثل الخسارة الفادحة الناشئة عن هذه الحالة في الافتقار إلى استجابات شاملة ومنسقة للمشكلة الأمنية الأكثر خطرا في عالم اليوم: الصراعات العنيفة داخل الدول الهشة.

فما الخلاصة العامة؟ المستقبل لم يتحدد؛ بالطبع لا نعلم إلى أين يمضي؛ إذ التاريخ لا يحكمه نص(*) معَدٌّ سلفا. وكل اتجاه من الاتجاهات التي تؤكدها السيناريوهات المختلفة يمكن أن يمضي إلى اتجاهات لم نتوقعها قط - تماما كما أن أحدا لم يتوقع أن تنتهي الحرب الباردة فجأة، على النحو الذي حدث. لكن من الممكن أن نحقق قدرا أكبر، قليلا، من الوضوح، بخصوص الموقف الحالي للنظام الدولي القائم. والرأي عندي أن الليبراليين في وسعهم أن يجعلوا موقفهم أقدر على الإقناع، فيما يتصل برؤيتهم للتحولات، وبما تنطوي عليه

(*) جاءت كلمة «نص» ترجمةً للفظ libretto ويعني، بالأساس، نصا أوبراليا. [المترجم].

من تقدم كبير ما، في مواجهة الرأي الواقعي الذي يتحدث عن «أشياء لعينة بذاتها، يتكرر حدوثها، المرة تلو الأخرى».

ولكن إن كان هذا بالفعل انتصارا لليبرالية، فهو انتصار فادح الثمن(*) - هو انتصار مثقل بمشكلات تجعله قريبا من الهزيمة. وما يعمد كثير من الليبراليين إلى التهوين من شأنه إنما هو، لسوء الحظ، أن التحول لا يكون دائما إلى الأفضل، بل إن ما يوصف أحيانا بأنه «تقدُّم» هو تحول يحل بعض المشكلات، ويُخَلِّق أو يزيد مشكلاتٍ أخرى في الوقت ذاته. وهذا يعني أنه بدلا من أن يصل بنا الليبراليون إلى عالم أفضل كثيرا، فهيمنة النموذج الليبرالي اليوم تكشف، وعلى نحو جديد وعميق، عن توترات ونقائص في ذلك النموذج.

فما يحتويه النموذج من تقدم يأتي مقترنا بمشكلات ونكسات بل بعمليات تدهور. فالانحطاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي ليس حكرا على الدول الهشة، ولا على البلدان السائرة على طريق التحديث، بل يحدث أيضا في الدول الليبرالية المتقدمة. انخراط البلدان في العولمة وفي الاعتماد المتبادل، على نحو عميق، يعود عليها بكثير من المنافع، لكنه يجلب كثيرا من المشكلات الخطيرة أيضا، ويقترن ذلك في حالات كثيرة بعمليات تدهور داخلي.

ويميل بعض المفكرين الليبراليين، على نحو متزايد، إلى الاعتراف بهذه المشكلات. ويحلل فرانسيس فوكوياما في أحدث كتبه (2014) الانحطاطَ السياسي، بالتفصيل، ويؤكد أنه «لا وجود لآلية تاريخية ذاتية الحركة تجعل التقدم حتميا أو تحول دون الانحطاط والتراجع» (Fukuyama 2014: 548). لكن الفكر الليبرالي (وغيره) لم يمضِ بعيدا فيما يتصل باقتراح الحلول، وربما كان ذلك لأسباب معقولة: ليس الأمر بسيطا، ولا توجد وصفة تناسب الجميع.

حققت القيم الليبرالية تقدما في العالم؛ لأنها طرحت نماذج اقتصادية وسياسية يجدها معظم الناس جذابة: توافر لدينا شيء يريده الآخرون أيضا لأنفسهم. والسؤال الآن هو ما إذا كانت النظم الراسخة في أمريكا الشمالية

(*) وصفه المؤلف بأنه يشبه انتصار بيروس «a Pyrrhic victory»، نسبة إلى بيروس الإبيري Pyrrhus of Epirus، الملك اليوناني المحارب الذي انتصر على أعدائه في معركة كلَّفته حياةَ خِيرة قواده ومحاربيه. [المترجم].

وأوروبا الغربية واليابان مازال في إمكانها التباهي بأن لديها نماذج اقتصادية وسياسية يجدها الناس في مختلف أنحاء العالم شديدة الجاذبية. والإجابة الموجَزة هي أن هناك مشكلات خطيرة تجب مواجهتها إذا كان لجاذبية القيم الليبرالية، ومن ثم للسيطرة الليبرالية، باعتبارها قدوةً جاذبة للآخرين، أن تستمر في المستقبل.

الطبقة الوسطى المرتاحة، وهي لُبُّ النموذج الليبرالي، واقعة تحت ضغط من أعلى، من قِبَل جماعة صغيرة من فائقي الثراء الذين تتعاظم ثرواتهم، ومن أسفل، من قِبل المهاجرين الذين تَكْبُر بتدفقاتهم هم صفوف «العمال الفقراء». ولم يكن في الأزمة المالية والاقتصادية لنموذج الرأسمالية النيوليبرالية التي بدأت في العام 2008 ما يخفف من حدة هذا الأمر؛ النموذج شديد الميل إلى التوريق والمضاربات المالية: خُفِّفت ضوابطه أكثر مما يجب، وهذا يزيد مشكلات التفاوت.

المعروف عن الديموقراطيات الليبرالية المتقدمة، عادة، أن نظمها السياسية فعالة ومتجاوبة وشفافة. لكن العملية الديموقراطية فقدت قوتها وديناميتها في معاقل الليبرالية، في الوقت الحالي. وأحد تجليات هذه الحالة هي فقدُ «رأسِ المالِ الاجتماعي» (Putnam 1995) المتصل بتزايد تشظي مجتمع الحداثة المتأخرة. والتجلي الآخر هو في المصالح المستترة للنخبة المتصلة بالعملية السياسية، وهي المصالح التي تعوق الإصلاح الشامل. وعلى يسار الطيف السياسي، لم تنجح أحزاب الديموقراطية الاجتماعية، حتى الآن، في صوغ مشروعات سياسية جديدة وشاملة يمكنها، وعلى التوازي، معالجة انفلات العولمة والتفاوت الاجتماعي-الاقتصادي والجمود السياسي المتصل بسيطرة جماعات المصالح (Fukuyama 2012).

ويمكن للعولمة أن تقوِّض الديموقراطية؛ لأنها تجعل الحكومات الوطنية أقل قدرة على السيطرة على ما يحدث داخل حدودها. ويمكن مواجهة ذلك بطرق من بينها التكامل الإقليمي، كما هو الحال بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي. لكن من الواضح أن بنية الحوكمة في الاتحاد الأوروبي أقل ديموقراطية منها

في البرلمانات والحكومات الوطنية (Sørensen 2008a) بسبب البعد عن المواطنين العاديين وغياب الحوار العام والشفافية. وتصبح المشكلة أكبر عندما نأتي إلى البنى الدولية للحوكمة، مثل نظام الأمم المتحدة. الديموقراطية الليبرالية مصممة من أجل الدولة الوطنية. وعندما يتعلق الأمر بالحوكمة عبر الحدود يتبين أنه لم يحدث التفكيرُ فيها وتطويرُها على نحو كافٍ. وهذه المشكلة أشد خطرا اليوم من قبل، لأن تقدم العولمة زاد الطلبَ على التعاون والترتيبات القانونية عبر الحدود (Held 2007).

ويذهب بعض المعلقين إلى أن هناك الآن نماذج بديلة صاعدة؛ وللنموذج الصيني، تحديدا، جاذبيته لدى عديد من البلدان النامية (Kurlantzick 2013). لا شك في أن الصين وبقية دول البريكس حققت الكثير من حيث التنمية الاقتصادية، لكنها تواجه مشكلات داخلية شديدة الخطر في عدد من المجالات، من ناحية. ومن ناحية أخرى فقد بينت أنها لا تطرح نماذج أو حتى رؤى تريد أن تستبدل بها النظام الدولي. إنهم لاعبون براغماتيون يؤكدون على مصالحهم الوطنية في إطار النظام الحالي. والميل إلى التأكيد على الاستقلال وعدم الالتزام بتعاون وثيق عبر الحدود موجود في كثرة من البلدان. لا أحد يحتمل تبعات القيادة المستنيرة المصحوبة بتأكيد على المصلحة العامة.

والسؤال هو ما إذا كان النموذج الليبرالي الأساسي للديموقراطية واقتصاد السوق هو نموذجا معيبا على نحو جوهري. من ناحيةٍ لا وجود لنماذج لافتة تُطرح كبدائل ليبرالية للنظام الدولي القائم الآن. تحقَّق التقدم السياسي فيما يخص الحريات والحقوق، وتحقَّق التقدم الاقتصادي فيما يتصل بتعزيز الرفاه وتخفيف حدة الفقر، في إطار نماذج ليبرالية بالأساس. وتَراجُع خطر الحرب بين الدول يعود، أساسا، إلى تقدم الليبرالية، وظهور مجتمع أمني ديموقراطي ليبرالي تحديدا.

من ناحية أخرى لا وجود لمسارات تمضي بنا، مباشرة، إلى معالجة المشكلات المتصاعدة التي رافقت هذا التقدم الليبرالي. وهناك عاملان رئيسان يؤديان دورهما في هذه المسألة: تحالفات اللاعبين الرئيسين والأفكار الأفضل. يمكن العثور على تحالفات إصلاحية ناشئة في كثرة من الديموقراطيات الليبرالية، لكن

اهتمام هذه التحالفات ينصب في اللحظة الحالية على الداخل، على المشكلات المحلية. وهذا يعني أنهم يؤكدون على الاستقلال ويعتبرون الاعتماد المتبادل جزءا من المشكلة، أكثر مما هو جزء من الحل. ومن ثم هناك نقص في الأفكار المناسبة لإصلاح النظام الحالي على نحو يبني على المنافع الكثيرة التي تنشأ عن الاعتماد المتبادل ويواجه على نحو فعال، في الوقت ذاته، سلبياتِه السياسيةَ والاقتصادية. وهكذا يبقى النظام على حال من الترقيع، ولو إلى حين. وإن كنا ننشد التحسين فلا مفر من الالتفات إلى الفاعلين السياسيين، وإلى الأفراد والجماعات من الراغبين في تحسين النموذج الليبرالي، وفي الانتقال بالأمور إلى وضع أفضل. وقد تكون الظروف خارجة عن سيطرتنا ولكن، وكما قال بنجامين ديزرائيلي Benjamin Disraeli: «تصرفاتنا هي في نطاق قدرتنا».

وأختم بملاحظة تتصل بالنظريات. انحازت الدراسة إلى التعددية النظرية، بمعنى أنها ارتأت إمكانية الاستفادة من رؤى نظرية متعددة المصادر لتحليل النظام الدولي. وأنا أؤيد الرأي القائل إن نظرية النظام الدولي، شأنها شأن نظرية العلاقات الدولية على العموم، «هي الآن تعددية على نحو لا رجوع عنه» (Rengger 2000: 189 -90). وفي الوقت ذاته أبرزتُ بعضَ المطالب التي لا بد منها للتوصل إلى تحليل سليم للنظام الدولي. فالتحليل المُسْتَوْفَى للنظام الدولي يقتضي الانتباه للظروف الداخلية للدول بمثل ما يقتضي الانتباه للعلاقات الدولية؛ هذا يعني أنه لا يمكن اختزال النظام الدولي إلى مجرد مسألة «دولية» أو «داخلية». هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى استبعدتُ التحليل الذي يقوم على «شيء واحد كبير» بالتركيز على جانب بعينه، من جوانب النظام الدولي، معتبرا إياه الخاصية المركزية المميزة لذلك النظام. فالنظام الدولي متعدد الأبعاد؛ لكن لا يتعين أن يمضي بنا ذلك إلى تحليل تحجب تعقيداتُه اللانهائية الصورةَ الأكبر. وبعض المُنَظِّرين ينجح، أكثر من البعض الآخر، في الاستجابة لهذه المطالب.

ولأن هذه الدراسة ركزت على الموضوع الأوسع المتصل بالمقابلة بين التفاؤل الليبرالي والتشاؤم الواقعي، فأنا أركز على هذين المنظورين. ما الطرائق التي يجب

أن تحكم تطورَ الليبرالية وتعديلَها حتى يتسنى التوصل إلى تحليل أفضل للنظام الدولي؟ وقد طرح التحليلُ، أعلاه، عناصرَ الإجابة عن هذا السؤال، وفي وسعنا توضيح النقاط الرئيسة هنا. يتعين على النظرية الليبرالية أن تتخلى عن فكرة التقدم الذي لا يعوقه عائق، وأن المجتمعات (والبشر) لا بد أن يمضوا في حركة دائمة التقدم والصعود. وهنا تكون الرؤية الواقعية المتشائمة التي لا تقبل «أن التاريخ لا يحكمه نَص»، هي نقطة الانطلاق الأفضل. ويتعين أن يقر الليبراليون أيضا بأن النموذج الليبرالي السياسي والاقتصادي ليس صيغة ثابتة، بل هو مجموعة من المبادئ التي تتطور وتتحول مع الوقت، وقد لا تكون متناغمة على الدوام (Sørensen 2011). ويترتب على ذلك أن النموذج الليبرالي الحالي قد تزيد أو تقل قدرته على مواجهة التحديات التي يتعرض لها على الدوام، بين فترة زمنية وأخرى. وأخيرا من النادر أن تتناغم العمليات الليبرالية للتنمية السياسية والاقتصادية، أو أن تخلو من المشكلات. ففيها إيجابيات وسلبيات؛ وفي فترات بعينها تسيطر السلبيات، وهو ما يَعتبر كثيرون أنه الحال بالنسبة إلى العمليات الحاضرة للعولمة. ولحسن الحظ هناك ليبراليون كثيرون – بل ربما معظمهم – مستعدون للقبول بهذه التحولات (وفرانسيس فوكوياما واحد من هؤلاء). ولم يُفضِ هذا، بالطبع، إلى اتفاق، بل إلى ثراء أكثر في التحليلات المتصلة بالنظام الحالي (Fukuyama 2012; Mahbubani 2013; Kupchan 2012)؛ وكوبتشان يعتبر نفسه «واقعيا ليبراليا له ميول بنائية» (Kupchan 2011) مشيرا بذلك إلى التحول إلى التعددية النظرية التي دعا إليها هذا الكتاب.

ويتعين على النظرية الواقعية أن تتخلى عن فكرة أن التاريخ يتألف من «أشياء لعينة بذاتها، يتكرر حدوثها، المرة تلو الأخرى» (Layne 1994): وهي فكرة أن التقدم لا يحدث، وأن المنافسات الأمنية والصراع هما احتمال ماثل في العلاقات بين الدول المستقلة. وهذا يعني بالضرورة، أيضا، التخلي عن فكرة أن شبح الحرب مخيم على الدوام في أفق عالمنا الفوضوي. وأخيرا يتعين أن يركز الواقعيون تحليلهم، ليس فقط على الظروف الدولية المتصلة بالنظام، ولكن أيضا على الأحوال الداخلية. والتفاعل بين الظروف المحلية والدولية هو

ما يقرر نوع النظام الدولي الذي يقوم في أي فترة من فترات التاريخ. وكثير من الواقعيين مستعدون الآن، وبطرق متباينة، للقبول بهذه التحولات، أو على الأقل بتعديل الافتراضات المضللة (Lake 2013; Rösch 2014).

وبالتحرك في هذا الاتجاه ينفتح الطريق أمام التحليل التعددي التركيبي المقترح في هذا الكتاب. وفي النهاية يبقى الأمر متروكا لكل دارس للنظام الدولي لكي يفكر ويبتكر الإطار المناسب للتحليل. وإذا كان الفعل يعني التحرك قُدُما، كما أشرتُ، فيتعين أن يقوم ذلك على أفضل تحليل ممكن للشروط التي أرساها النظام الدولي الحالي.

ببليوغرافيا


Withe

Abramowitz, Morton (2012). 'How American Exceptionalism Dooms U.S. Foreign Policy', *The National Interest*, http://nationalinterest.org/commentary/howamerican-exceptionalism-dooms-us-foreign-policy-7640, 22 October, date accessed 1 February 2016.

Acharya, Amitav (2014). *The End of American World Order*, Cambridge: Polity Press.

Ackerman, Bruce (1991). *We the People: Foundations*, Cambridge, MA: The Belknap Press of Harvard University Press.

Adler, Emmanuel (2008). 'The Spread of Security Communities', *European Journal of International Relations*, 14:2, 195–230.

AFP (2016). 'Ex-Prime Ministers Vie for Central African Republic Presidency', http://www.theguardian.com/world/2016/jan/07/ex-prime-ministers-vie-forcentral- african-republic-presidency, 7 January, date accessed 1 February 2016.

Aguirre, Mariano and Joanna Abrisketa (2009). 'Pressing Issues for UN Peacekeeping Operations', http://www.tni.org/article/pressing-issues-un-peacekeepingoperations, 29 September, date accessed 1 February 2016.

Albright, Madeleine K. and Richard S. Williamson (2013). *The United States and R2P*, United States Institute of Peace, http://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/us-foreign-policy-falls-victim-to-partisan-gridlock-ahead-of-2016-elections, 13 March, date accessed 1 February 2016.

Allen, Susan Hannah and Amy T. Yuen (2014). 'The Politics of Peacekeeping: UN Security Council Oversight across Peacekeeping Missions', *International Studies Quarterly*, 58, 621–32.

Allison, Graham (2004). *Nuclear Terrorism: The Ultimate Preventable Catastrophe*, New York: Times Books.

Ambrosio, Thomas (2001). *Irredentism: Ethnic Conflict and International Politics*, Westport, CT: Praeger Publishers.

Andreas, Peter (2004). 'Illicit International Political Economy: The Clandestine Side of Globalization', *Review of International Political Economy*, 1:3, 641–52.

Andrews, Edmond (2008). 'Greenspan Concedes Error on Regulation', *New York Times*, http://www.nytimes.com/2008/10/24/business/economy/24panel.html?_r=1&, 23 October, date accessed 1 February 2016.

Annan, Kofi (2000). *We, the Peoples*, Millennium Report, New York: United Nations.

Art, Robert R. and Kenneth N. Waltz (1983) 'Technology, Strategy, and the Uses of Force', in Art and Waltz (eds), *The Use of Force*, Lanham, MD: University

Press of America.

Ash, Timothy Garton (1990). ‘Eastern Europe: The Year of Truth’, *New York Review of Books*, February 15, 17–22.

Aslund, Anders (2002). *Building Capitalism. The Transformation of the Former Soviet Bloc*, Cambridge: Cambridge University Press.

Atlantic Council (2015). ‘US Foreign Policy Falls Victim to Partisan Gridlock Ahead of 2016 Elections’, http://www.atlanticcouncil.org/blogs/new-atlanticist/us-foreign-policy-falls-victim-to-partisan-gridlock-ahead-of-2016-elections, 13 March, date accessed 1 February 2016.

Autesserre, Séverine (2008). ‘The Trouble With Congo’, *Foreign Affairs*, 87:3, 94–110.

Autesserre, Séverine (2014). *Peaceland*: *Conflict Resolution and the Everyday Politics of International Intervention*, New York: Cambridge University Press.

Ayson, Robert (2015). *Asia’s Security*, London: Palgrave.

Baldwin, David A. (1979). ‘Power Analysis and World Politics: New Trends versus Old Tendencies’, *World Politics*, 31:2, 161–94.

Barber, Benjamin R. (1995). *Jihad Versus McWorld*, New York: Random House.

Barnett, Michael N. (1997). ‘The UN Security Council, Indifference, and Genocide in Rwanda’, *Cultural Anthropology*, 12:4, 551–78.

Barnett, Michael and Christoph Zürcher (2009). ‘The Peacebuilder’s Contract: How External Statebuilding Reinforces Weak Statehood’, in Roland Paris and Timothy D. Sisk (eds), *The Dilemmas of Statebuilding*, London: Routledge, 23–53.

Barnett, Michael and Raymond Duvall (2005). ‘Power in International Politics’, *International Organization*, Winter, 39–75.

Becker, Uwe (2014). ‘The Heterogeneity of Capitalism in Crisis-Ridden Europe’, *Journal of Contemporary European Studies*, 22:3, 261–75.

Beckley, Michael (2011). ‘China’s Century? Why America’s Edge Will Endure’, *International Security*, 36:3, 41–78.

Berenskoetter, Felix and M.J. Williams, eds (2007). *Power in World Politics*, London: Routledge.

Berlin, Isaiah (1953). *The Hedgehog and the Fox: An Essay on Tolstoy’s View of History*, London: Weidenfeld and Nicolson.

Berlin, Isaiah (1988). ‘On the Pursuit of the Ideal’, *The New York Review of Books*, 35:4, 1–18.

Berman, Paul (2003). *Terror and Liberalism*, New York: W.W. Norton.

Bevir, Mark and Jamie Gaskarth (2015). ‘Global Governance and the BRICs’, in Jamie Gaskarth (ed.), *Rising Powers, Global Governance, and Global Ethics*,

London: Routledge, 74–96.

Bhagwati, Jagdish (2007). *In Defense of Globalization*, Oxford: Oxford University Press.

Biermann, F., P. Pattberg, H. van Asselt and F. Zelli (2009). 'The Fragmentation of Global Governance Architectures: A Framework for Analysis' *Global Environmental Politics*, 9:4, 14–40.

Billerbeck, S.B.K. (2009). 'Whose Peace? Local Ownership and UN Peacebuilding', University of Westminster, https://kclpure.kcl.ac.uk/portal/en/publications/whosepeace-local-ownership-and-un-peacebuilding(081f42c7-97fb-4793-9468-dfba2480f376)/export.html, date accessed 1 February 2016.

Blair, Tony (2007). 'A Battle for Global Values', *Foreign Affairs*, 86:1, 79–90.

Blomfield, Adrian (2007). '$40 bn. Putin "Is Now Europe's Richest Man"', http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/1573354/40bn-Putin-is-now-Europesrichest-man.html, 21 December, date accessed 1 February 2016.

Bloomberg (2014). 'China Takes On Pollution with Biggest Changes in 25 Years', http://www.bloomberg.com/news/2014-04-24/china-enacts-biggest-pollutioncurbs-in-25-years.html, 25 April, date accessed 1 February 2016.

Booth, Ken (2007). *Theory of World Security*, Cambridge: Cambridge University Press.

Booth, Ken and Nicholas J. Wheeler (2008). *The Security Dilemma. Fear, Cooperation and Trust in World Politics*, Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Bouzis, Kathleen (2015) 'Countering the Islamic State: U.S. Counterterrorism Measures', *Studies in Conflict and Terrorism*, 38:10, 885–97.

Bowman, Steve (2002). *Weapons of Mass Destruction: The Terrorist Threat*, Washington: CRS.

Bremmer, Ian (2012). *Every Nation for Itself. Winners and Losers in a G-Zero World*, London: Penguin.

Bremmer, Ian (2015). 'What Does America Stand For?' *Time Magazine*, 185:20, 16–21.

Breslin, Shaun (2013). 'China and the Global Order: Signalling Threat or Friendship?', *International Affairs*, 89:3, 615–34.

Broadhurst, Roderic (2013). 'Corruption is a Byproduct of Chinese Party-state's Defective Genes', *South China Morning Post*, http://www.scmp.com/comment/insight-opinion/article/1378841/corruption-byproduct-chinese-party-statesdefective-genes, 12 December, date accessed 1 February 2016.

Brock, Lothar; Holm, Hans Henrik; Stohl, Michael; Sørensen Georg (2011). *Fragile States. Violence and the Failure of Intervention*, Cambridge: Polity Press.

Brooks, Stephen G. and William C. Wohlforth (2008). *World Out of Balance. International Relations and the Challenge of American Primacy*, Princeton: Princeton University Press.

Brown, Stuart (2013). *The Future of U.S. Global Power. Delusions of Decline*, Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Bull, Hedley (1995) [1977]. *The Anarchical Society. A Study of Order in World Politics*, Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Burges, Sean (2013). 'Brazil as a Bridge between Old and New Powers?', *International Affairs*, 89:3, 577–94.

Burton, John (1972). *World Society*, Cambridge: Cambridge University Press.

Bush, George H.W. (1991). 'Address to Congress', http://www.al-bab.com/arab/docs/pal/pal10.htm, date accessed 1 February 2016.

Buzan, Barry (1991). *People, States, and Fear*, 2nd ed., Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf.

Buzan, Barry (2003). 'The Middle East: A Perennial Conflict Formation', in Barry Buzan and Ole Wæver, *Regions and Powers. The Structure of International Security*, Cambridge: Cambridge University Press, 187–218.

Buzan, Barry (2004a). *From International to World Society*, Cambridge: Cambridge University Press.

Buzan, Barry (2004b). *The United States and the Great Powers. World Politics in the Twenty-First Century*, Cambridge: Polity Press.

Buzan, Barry (2006). 'Will the "Global War on Terrorism" Be the new Cold War?', *International Affairs*, 82:6, 1101–18.

Buzan, Barry (2014). *An Introduction to the English School of International Relations: The Societal Approach*, Cambridge: Polity Press.

Buzan, Barry and George Lawson (2014). 'Capitalism and the Emergent World Order', *International Affairs*, 90:1, 71–91.

Call, Charles T. (2008). 'The Fallacy of the Failed State', *Third World Quarterly*, 29:8, 1491–1507.

Campbell, Caitlin and Craig Murray (2013). 'China Seeks a "New Type of Major-Country Relationship" with the United States', *U.S.–China Economic and Security Review Commission*, http://origin.www.uscc.gov/sites/default/files/Research/China%20Seeks%20New%20Type%20of%20Major-Country%20Relationship%20with%20United%20States_Staff%20Research%20Backgrounder.pdf, 25 June, date accessed 1 February 2016.

Carrington, Damian (2013). 'Planet Likely to Warm by 4C by 2100, Scientists Warn', http://www.theguardian.com/environment/2013/dec/31/planet-will-warm-4c-2100-climate, 31 December, date accessed 1 February 2016.

Cassidy, John (2015). 'A Skeptical Note on the Paris Climate Deal', *The New Yorker*, http://www.newyorker.com/news/john-cassidy/skeptical-note-paris-climate-deal, 14 December, date accessed 1 February 2016.

Castells, Manuel (1998). *The Power of Identity*, Oxford: Basil Blackwell.

Cerny, Philip G. (2010). *Rethinking World Politics*, Oxford: Oxford University Press.

CFR(CouncilonForeignRelations)(2013).'GlobalGovernanceMonitor: ClimateChange', http://www.cfr.org/publication/18985/global_governance_monitor.html?co=C028801#!/climate-change#issue-brief, date accessed 1 February 2016.

Chan, John (2013) 'China's Looming Economic Crisis. Poverty and Rising Social Inequalities', http://www.globalresearch.ca/chinas-looming-economic-crisis-poverty-andrising-social-inequalities/5325765, 8 March, date accessed 1 February 2016.

Chandler, Marc (2013). 'BIS: Daily FX Turnover Averages 5.3 Trillion', http://www.economonitor.com/blog/2013/09/bis-daily-fx-turnover-averages-5-3-trillion/, 13 September, date accessed 1 February 2016.

Chasek, Pamela, David L. Downie and Janet W. Brown (2010). *Global Environmental Politics*, Boulder: Westview Press.

Christou, George (2014). 'The European Union's Human Security Discourse: Where Are we Now?', *European Security*, 23:3, 364–81.

Chu, Yun-Han, Larry Diamond, Andrew J. Nathan and Doh Chull Shin (2010). 'Conclusion: Values, Regime Performance, and Democratic Consolidation', in Chu et al. (eds), *How East Asians View Democracy*, New York: Columbia University Press, 238–59.

CIA World Factbook, https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2001rank.html, date accessed 1 February 2016.

Clark, Ian (2001). *The Post-Cold War Order*, Oxford: Oxford University Press.

Cobden, Richard (1903). *Political Writings*, 2 vols. London: Fisher Unwin.

Cohen, Benjamin (2014). *Advanced Introduction to International Political Economy*, Cheltenham: Edward Elgar.

Copeland, Dale C. (2000). 'The Constructivist Challenge to Structural Realism', *International Security*, 25:2, 187–212.

Copeland, Dale C. (2015). *Economic Interdependence and War*, Princeton: Princeton University Press.

Coppedge, Michael, et al. (2011). 'Conceptualizing and Measuring Democracy: A New Approach', *Perspectives on Politics*, 9:2, 247–67.

Council on Foreign Relations (2010). 'The U.S.–India Nuclear Deal', http://www.cfr.org/india/us-india-nuclear-deal/p9663, 5 November, date accessed 1 February 2016.

Cox, Michael (2003). ‘The Empire’s Back in Town: Or America’s Imperial Temptation Again’, *Millennium. Journal of International Studies*, 2:1, 1–27.

Cox, Robert (1996). With T.J. Sinclair. *Approaches to World Order*, Cambridge: Cambridge University Press.

Cox, Robert (2002). ‘Reflections and Transitions’, in R.W. Cox with M.G. Schechter: *The Political Economy of a Plural World: Critical Reflections on Power, Morals, and Civilization’*, London: Routledge, 26–44.

COW (2015). ‘Intergovernmental Organizations’, http://www.correlatesofwar.org/data-sets/IGOs, date accessed 1 February 2016.

Crosby, Alfred (2004). *Ecological Imperialism: The Biological Expansion of Europe 900–1900*, Cambridge: Cambridge University Press.

Dafoe, Allan, John R. Oneal and Bruce Russett (2013). ‘The Democratic Peace: Weighing the Evidence and Cautious Inference’, *International Studies Quarterly*, 57:1, 201–14.

Dahl, Robert A. (1976). *Modern Political Analysis*, 3rd ed., Englewood-Cliffs, NJ: Prentice Hall.

Dahl, Robert A. (1999). ‘Can International Organizations Be Democratic? A Sceptic’s View’, in I. Shapiro and C. Hacker-Cordón (eds), *Democracy’s Edges*, Cambridge: Cambridge University Press, 19–37.

Daschle, Tom (1996). ‘The Water’s Edge’, *Foreign Policy*, 103, Summer, 1–16.

Dauvergne, Peter and Deborah Farias (2012). ‘The Rise of Brazil as a Global Development Power’, *Third World Quarterly*, 33:5, 03–17.

Dawisha, Karen (2014). *Putin’s Kleptocracy: Who Owns Russia?*, New York: Simon and Schuster.

Dean, Mark and Maria Sebastia-Barriel (2004). ‘Why has World Trade Grown Faster than World Output?’, *Bank of England Quarterly Bulletin*, 44:3, 310–21.

Dervis, Kemal (2012). ‘Convergence, Interdependence, and Divergence’, *Finance & Development*, September, 10–14.

Deudney, Daniel and G. John Ikenberry (1999). ‘The Nature and Sources of Liberal International Order’, *Review of International Studies*, 25:2, 179–96.

Deudney, Daniel and G. John Ikenberry (2009). ‘The Myth of Autocratic Revival: Why Liberal Democracy Will Prevail’, *Foreign Affairs*, 88:1, 77–94.

Deutsch, Karl W. et al. (1957). *Political Community and the North Atlantic Area*, Princeton: Princeton University Press.

Dicken, Peter (2011). *Global Shift. Reshaping the Global Economic Map in the 21st Century*, 6th ed., New York: Guilford Press.

Dige Pedersen, Jørgen (2008). *Globalization, Development and the State. The Performance of India and Brazil Since 1990*, Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Ding, X.L. (2000). 'Informal Privatization through Internationalization: The Rise of Nomenclature Capitalism in China's Offshore Businesses', *British Journal of Political Science*, 30:1, 121–46.

Dobbins, James et al. (2003). *America's Role in Nation-Building: From Germany to Iraq*, Santa Monica: Rand.

Donais, T. (2009). 'Empowerment or Imposition? Dilemmas of Local Ownership in Post-Conflict Peacebuilding Processes', *Peace and Change*, 34:1, 3–26.

Donohue, Laura K. (2008). *The Cost of Counterterrorism*, Cambridge: Cambridge University Press.

Doyle, Michael W. (1983). 'Kant, Liberal Legacies and Foreign Affairs', pts 1 and 2, *Philosophy and Public Affairs*, 12/3: 205–35 and 12/4: 323–54.

Doyle, Michael W. (1997). *Ways of War and Peace*, New York: W.W. Norton.

Drezner, Daniel W. (2012). 'The Irony of Global Economic Governance. The System Worked', Council of Foreign Relations: Working Paper.

Dugard, John (2007). *Report of the Special Rapporteur on the Human Rights Situation in the Palestinian Territories Occupied Since 1967*, http://www.voltairenet.org/article145602.html, date accessed 1 February 2016.

DW (2015). 'Millions of German Workers in Poverty', http://www.dw.com/en/millions-of-german-workers-in-poverty/a-18212765, 24 January, date accessed 1 February 2016.

Economist Intelligence Unit (2012). Democracy Index 2012, https://portoncv.gov.cv/dhub/porton.por_global.open_file?p_doc_id=103, date accessed 1 February 2016.

Englebert, Pierre and Denis M. Tull (2008). 'Postconflict Reconstruction in Africa: Flawed Ideas about Failed States', *International Security*, 32:4, 106–39.

Evans, Gareth (2011). 'Interview: The RtoP Balance Sheet after Libya', http://www.globalr2p.org/media/files/gareth-_interview-the-rtop-balance-sheet-after-libya.pdf, 2 September, date accessed 1 February 2016.

Eyal, Gil, Ivan Szelenyi and Eleanor Townsley (1998). *Making Capitalism without Capitalists*, London: Verso.

Fabius, Laurent (2013). 'Veto Reform', http://foreignpolicy.com/2013/10/04/francesplan-to-fix-the-veto/, 4 October, date accessed 1 February 2016.

Feldman, Noah (2013). 'Corruption and Political Legitimacy in China', http://www.law.harvard.edu/news/spotlight/ils/11_feldman-corruption-

political-legitimacychina.html, 15 March, date accessed 1 February 2016.

Ferris, Robert (2015). 'China Air Pollution far Worse than Thought: Study', http://www.cnbc.com/2015/08/18/china-air-pollution-far-worse-than-thought-study.html, 18 August, date accessed 1 February 2016.

Fettweis, Christopher (2004). 'Evaluating IR's Crystal Balls: How Predictions of the Future Have Withstood Fourteen Years of Unipolarity', *International Studies Review*, 6, 79–104.

Fettweis, Christopher (2010). *Dangerous Times? The International Politics of Great Power Peace*, Washington, DC: Georgetown University Press.

Financial Times (2015). 'What Is the Europe Migrant Crisis and How Has it Evolved?', http://www.ft.com/intl/cms/s/2/cdd88362-524e-11e5-b029-b9d50a74fd14.html#axzz3x3WwZvK1, 4 September, date accessed 1 February 2016.

Finkelstein, Lawrence S. (1995). 'What Is Global Governance?', *Global Governance*, 1:3, 367–72.

Foot, Rosemary (2006). 'Chinese Strategies in a US-Hegemonic Global Order: Accommodating and Hedging', *International Affairs*, 82:1, 77–94.

Foot, Rosemary (2014). ''Doing Some Things' in the Xi Jinping Era: The United Nations as China's Venue of Choice', *International Affairs*, 90:5, 1085–1100.

Frandsen, Bjarne A. (2011). 'Marxist Books on the Global Financial Crisis and Capitalism', http://spip.modkraft.dk/tidsskriftcentret/linkbox/article/marxistiskeboger-om-finanskrisen, date accessed 1 February 2016.

Freedom House (2013). *Freedom in the World 2013*, https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2013, date accessed 1 February 2016.

Freedom House (2015). *Freedom in the World 2015*, https://freedomhouse.org/report/freedom-world/freedom-world-2015#.Vq9ydKN7zcs, date accessed 1 February 2016.

Frieden, Jeffrey (2012). 'The Modern Capitalist World Economy: A Historical Overview', in Dennis Mueller (ed.), *Oxford Handbook of Capitalism*, New York: Oxford University Press, 17–38.

Friedman, E.J., Hochstetler, K., and Clark, A. (2005). *Sovereignty, Democracy and Global Civil Society: State-Civil Society Relations at UN World Conferences*, New York: SUNY Press.

FSB (2015). 'About the Financial Stability Board', http://www.financialstabilityboard.org/about/, date accessed 1 February 2016.

Fukuyama, Francis (1989). 'The End of History', *The National Interest*, 16, 3–18.

Fukuyama, Francis (1992). *The End of History and the Last Man*, New York: Avon Books.

Fukuyama, Francis (2012). 'The Future of History: Can Liberal Democracy Survive the Decline of the Middle Class?', *Foreign Affairs*, 53, http://www.foreignaffairs.com/articles/136782/francis-fukuyama/the-future-of-history, date accessed 1 February 2016.

Fukuyama, Francis (2014). *Political Order and Political Decay*, London: Profile Books.

Gallie, W.B. (1956). 'Essentially Contested Concepts', *Proceedings of the Aristotelian Society*, Vol. 56, 167–98.

Gartzke, Erik A, and Alex Weisiger (2013). 'Permanent Friends? Dynamic Difference and the Democratic Peace', *International Studies Quarterly*, 57:1, 171–85.

Gaskarth, Jamie (ed.) (2015). *Rising Powers, Global Governance, and Global Ethics*, London: Routledge.

Gause, F. Gregory III (2014). 'Beyond Sectarianism: The New Middle East Cold War', *Brookings Doha Center Analysis Paper*, No. 11, July.

Geis, Anna, Lothar Brock and Harald Müller (eds) (2006). *Democratic Wars. Looking at the Dark Side of the Democratic Peace*, Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Ghemawat, Pankaj and Steven A. Altman (2014). *DHL Global Interconnectedness Index 2014*, http://www.dhl.com/en/about_us/logistics_insights/studies_research/global_connectedness_index/global_connectedness_index.html#.VFff5MkpXuM, date accessed 1 February 2016.

Giddens, Anthony (1992). *The Nation-State and Violence*, Cambridge: Polity Press.

Gilpin, Robert (1987). *The Political Economy of International Relations*, Princeton: Princeton University Press.

Glyn, Andrew (2007). *Capitalism Unleashed: Finance, Globalization, and Welfare*, Oxford: Oxford University Press.

Goh, Evelyn (2007/08). 'Great Powers and Hierarchical Order in Southeast Asia: Analyzing Regional Security Strategies', *International Security*, 32:3, 113–57.

Goh, Evelyn (2013). *The Struggle for Order*, Oxford: Oxford University Press.

Goldstein, Joshua and Steven Pinker (2011). 'War Really Is Going Out of Style', *New York Times*, December 17.

Gomez, Oscar A. and Des Gasper (2012), 'Human Security', UNDP, http://hdr.undp.org/sites/default/files/human_security_guidance_note_r-nhdrs.pdf, date accessed 1 February 2016.

Gong, Gerrit W. (1984). *The Standard of 'Civilization' in International Society*, Oxford: Oxford University Press.

Gooptu, Angshuman (2012). 'Will Basel III Help or Hurt?', *Chicago Policy Review*, http://chicagopolicyreview.org/2012/04/24/will-basel-iii-help-or-hurt/, 24 April, date accessed 1 February 2016.

Gorbachev, Mikhail (1987). *Perestroika: New Thinking for Our Country and the World*, New York: Harper and Row.

Greenberg, Edward S. and Thomas F. Mayer (1990). *Changes in the State: Causes and Consequences*, Newbury Park: Sage.

Götz, Karl Elias Immanuel (2013). *Russia's Quest for Regional Hegemony*, Aarhus: Politica.

Grimm, Sonja, Nicolas Lemay-Hébert, Olivier Nay (2014). '"Fragile States": "Introducing a Political Concept"', *Third World Quarterly*, 35:2, 197–209.

Gurr, Ted Robert (1994). 'Peoples Against States: Ethnopolitical Conflict and the Changing World System', *International Studies Quarterly*, 38, 347–77.

Gurr, Ted Robert and Barbara Harff (2003). *Ethnic Conflict in World Politics*, Boulder: Westview.

Guzzini, Stefano (2012). 'The Ambivalent "Diffusion of Power" in Global Governance', in Stefano Guzzini and Iver B. Neumann (eds), *The Diffusion of Power in Global Governance*, Basingstoke: Palgrave Macmillan, 1–37.

Gyimah-Boadi, Emmanuel (1996). 'Civil Society in Africa', *Journal of Democracy*, 7:2, 118–32.

Hale, Thomas, David Held and Kevin Young (2013). *Gridlock. Why Global Cooperation is Failing When We Need It Most*, Cambridge: Polity Press.

Hanson, Philip (2003). *The Rise and Fall of the Soviet Economy: An Economic History of the U.S.S.R. From 1945*, London: Pearson.

Harvey, David (2010). *The Enigma of Capital and the Crises of Capitalism*, Oxford: Oxford University Press.

Hautkapp, Dirk (2015). 'Der Dschihad in den Köpfen', *Berliner Morgenpost*, 7 December, p. 3.

Hay, Colin (2001). 'What Place for Ideas in the Structure-Agency Debate?' http://www.criticalrealism.com/archive/cshay_wpisad.html, date accessed 1 February 2016.

Hegre, Håvard (2014). 'Democracy and Armed Conflict', *Journal of Peace Research*, 51:2, 159–73.

Hehir, Aidan (2013). 'The Permanence of Inconsistency: Libya, the Security Council, and the Responsibility to Protect', *International Security*, 38:1, 137–59.

Held, David (2006). *Models of Democracy*, 3rd ed., Cambridge: Polity Press.

Held, David (2007). 'Reframing Global Governance: Apocalypse Soon or Reform',

in D. Held and A. McGrew (eds), *Globalization Theory: Approaches and Controversies*, Cambridge: Polity Press, 240–61.

Held, David and Charles Roger (eds) (2013). *Global Governance at Risk*, Cambridge: Polity Press.

Helleiner, Eric (2010). ‘What Role for the New Financial Stability Board? The Politics of International Standards after the Crisis’, *Global Policy*, 1:3, 282–90.

Herbst, Jeffrey (1996/97). ‘Responding to State Failure in Africa’, *International Security*, 21:3, 1209–44.

Herz, John (1950). ‘Idealist Internationalism and the Security Dilemma’, *World Politics*, II:2, 157–81.

Herz, John (1959). *International Politics in the Atomic Age*, New York: Columbia University Press.

Hettne, Björn (2005). ‘Beyond the “New” Regionalism’, *New Political Economy*, 10:4, 543–71.

Hirst, Paul and Grahame Thompson (1992). ‘The Problem of “Globalization”’, *Economy and Society*, 21:4, 357–96.

Historienet (2010). ‘Hvilke to nationer har været i krig med hinanden flest gange?’, http://historienet.dk/spoerg-os/hvilke-to-nationer-har-vaeret-i-krig-medhinanden-flest-gange, date accessed 1 February 2016.

Hobbes, Thomas (1946). *Leviathan*, Oxford: Blackwell.

Hoenig, Thomas (2012). ‘Get Basel III Right and avoid Basel IV’, *Financial Times*, http://www.ft.com/cms/s/0/99ece1b0-3fa0-11e2-b2ce-00144feabdc0.html#axzz3XYVqyPNi, 12 December, date accessed 1 February 2016.

Hoffmann, Ulrich (2011). ‘Some Reflections on Climate Change, Green Growth Illusions, and Development Space’, Geneva: UNCTAD Discussion Paper 205.

Holbig, Heike and Bruce Gilley (2010). ‘Reclaiming Legitimacy in China’, *Politics & Policy*, 38:3, 395–422.

Holm, Hans Henrik and Georg Sørensen (1995). ‘Introduction: What Has Changed?’, in Hans Henrik Holm and Georg Sørensen (eds), *Whose World Order? Uneven Globalization and the End of the Cold War*, Boulder: Westview, 1–19.

Howard, Michael (1984). ‘America and the World’, St Louis: Washington University, the Annual Lewin Lecture, 5 April.

Huitfeldt, Henrik and Johannes Jütting (2009). ‘Informality and Informal Employment’, OECD Development Centre, http://www.oecd.org/dac/povertyreduction/43280298.pdf, date accessed 1 February 2016.

Hulme, Mike (2009). *Why We Disagree About Climate Change*, Cambridge: Cambridge University Press.

Huntington, Samuel P. (1993). 'The Clash of Civilizations?', *Foreign Affairs*, 72:3, 22–49.

Huntington, Samuel P. (1996). *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*, New York: Simon and Schuster.

Huntington, Samuel P. (2004). 'The Hispanic Challenge', *Foreign Policy*, March–April, 30–45.

Hurrell, Andrew (2007). *On Global Order. Power, Values, and the Constitution of International Society*, Oxford: Oxford University Press.

IDMC (2015). 'Syria IDP Figures Analysis', http://www.internal-displacement.org/middle-east-and-north-africa/syria/figures-analysis, date accessed 1 February 2016.

IEA (2014). 'Scenarios and Projections', http://www.iea.org/publications/scenariosandprojections/,date accessed 1 February 2016.

Ikenberry, G. John (2002). 'America's Imperial Ambition', *Foreign Affairs*, 81:5, 44–60.

Ikenberry, G. John (2006). 'The Global Governance Crisis', http://www.princeton.edu/~slaughtr/Articles/InterDependent.pdf, date accessed 1 February 2016.

Ikenberry, G. John (2011). *Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order*, Princeton: Princeton University Press.

Ikenberry, G. John (2014). 'The Illusion of Geopolitics: The Enduring Power of the Liberal Order', *Foreign Affairs*, 93:3, 80–90.

Ikenberry, G. John (2014). 'The Rise of China and the Future of Liberal World Order', *Chatham House*, 7 May, http://www.chathamhouse.org/sites/files/chathamhouse/field/field_document/20140507RiseofChina.pdf, date accessed 1 February 2016.

ILO (2012). *Statistical Update on Employment in the Informal Economy*, http://laborsta.ilo.org/applv8/data/INFORMAL_ECONOMY/2012-06-Statistical%20update%20-%20v2.pdf, date accessed 1 February 2016.

Inglehart, Ronald and Christian Welzel (2009). 'How Development Leads to Democracy', *Foreign Affairs*, 88:2, 33–48.

Inkeles, Alex (1998). *One World Emerging. Convergence and Divergence in Industrial Societies*, Boulder: Westview.

Investopedia (2013). 'U.S. vs China', http://www.investopedia.com/articles/investing/032013/us-vs-china-

battle-be-largest-economy-world.asp, 20 March, date accessed 1 February 2016.

IPCC (2014). *Climate Change 2014. Summary for Policymakers*, https://ipcc-wg2.gov/AR5/images/uploads/WG2AR5_SPM_FINAL.pdf, date accessed 1 February 2016.

IRC (International Rescue Committee) (2015). 'The IRC in Central African Republic', http://www.rescue.org/where/central_african_republic, date accessed 1 February 2016.

Jackson, Robert (1993). *Quasi-States: Sovereignty, International Relations and the Third World*, New York: Cambridge University Press.

Jackson, Robert and Carl G. Rosberg (1994). 'The Political Economy of African Personal Rule', in D.E. Apter and C.G. Rosberg (eds), *Political Development and the New Realism in Sub-Saharan Africa*, Charlottesville: University Press of Virginia, 291–325.

Jackson, Robert and Carl G.Rosberg (1982). *Personal Rule in Black Africa: Prince, Autocrat, Prophet, Tyrant*, Berkeley: University of California Press.

Jackson, Robert and Georg Sørensen (2013). *Introduction to International Relations. Theories and Approaches*, 5th ed., Oxford: Oxford University Press.

Jackson, Robert and Georg Sørensen (2016). *Introduction to International Relations. Theories and Approaches*, 6th ed., Oxford: Oxford University Press.

Jackson, Tim (2009). *Prosperity without Growth: Economics for a Finite Planet*, London: Earthscan.

Jacobs, Michael (2014). 'The Real Lima Deal', http://www.project-syndicate.org/commentary/lima-global-climate-change-agreement-by-michael-jacobs-2014-12, 15 December, date accessed 1 February 2016.

James, Alan (1998). 'The Practice of Sovereign Statehood in Contemporary International Society', *Political Studies*, 47:3, 457–74.

James, Harold (2008). 'The Rise of the BRICs', *The International Economy*, Summer, 41.

Jentleson, Bruce (2007). 'Yet Again: Humanitarian Intervention and the Challenges of "Never Again", in J. Crocker, F.O. Hampson and P. Aall (eds), *Leashing the Dogs of War: Conflict Management in a Divided World*, Washington, DC: Institute of Peace, 277–97.

Jervis, Robert (2002). 'Theories of War in an Era of Leading-Power Peace', *American Political Science Review*, 96:1, 1–14.

Jessop, Bob (2002). *The Future of the Capitalist State*, Cambridge, UK: Polity Press.

Kagan, Robert (2007). 'End of Dreams, Return of History', *Policy Review*, 44,

August-September.

Kahler, Miles (2009). ‘Statebuilding after Afghanistan and Iraq’, in Roland Paris and Timothy D. Sisk (eds), *The Dilemmas of Statebuilding*, London: Routledge, 287–304.

Kahler, Miles (2013). ‘Rising Powers and Global Governance: Negotiating Change in a Resilient Status Quo’, *International Affairs*, 89:3, 711–29.

Kaldor, Mary (1999). *New and Old Wars. Organized Violence in a New Era*, Palo Alto: Stanford University Press.

Kant, Immanuel (1992 [1795]). ‘Perpetual Peace’, printed in Hans Reiss (ed.), *Kant’s Political Writings*, Cambridge: Cambridge University Press, 130 (93–130).

Kapoor, Sony (2010). *The Financial Crisis—Causes and Cures*, Brussels: ETUI.

Katzenstein, Peter (2005). *A World of Regions: Asia and Europe in the American Imperium*, Ithaca: Cornell University Press.

Katzenstein, Peter (ed.) (2009). *Civilizations in World Politics. Plural and Pluralist Perspectives*, London: Routledge.

Kennedy, Paul (2002). ‘The Eagle has Landed’, *Financial Times*, 1 February.

Keohane, Robert O. (1984). *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy*, Princeton: Princeton University Press.

Keohane, Robert O. and David G. Victor (2011). ‘The Regime Complex for Climate Change’, *Perspectives on Politics*, 9:1, 7–23.

Keohane, Robert O. and Joseph S. Nye Jr. (1977). *Power and Interdependence: World Politics in Transition*, Boston, MA: Little Brown.

Kerry, John (1998). *The New War: The Web of Crime That Threatens America’s Security*, New York: Touchstone.

Kersten, Mark (2014). ‘Does Russia Have a “Responsibility to Protect” Ukraine? Don’t Buy it’, http://www.theglobeandmail.com/globe-debate/does-russia-havea-responsibility-to-protect-ukraine-dont-buy-it/article17271450, 4 March, date accessed 1 February 2016.

Kissinger, Henry (2014). *World Order*, London: Penguin.

Kohli, Atul (2012). *Poverty Amid Plenty in the New India*, Cambridge, NY: Cambridge University Press.

Krasner, Stephen D. and Thomas Risse (2014). ‘External Actors, State-Building, and Service Provision in Areas of Limited Statehood: Introduction’, *Governance*, 27:4, 545–67.

Krastev, Ivan and Stephen Holmes (2014). ‘Putin’s Aggressive Isolationism’, *The American Interest*, 10:3, 4–11.

Krugman, Paul (2013). ‘Hitting China’s Wall’,

http://economistsview.typepad.com/economistsview/2013/07/paul-krugman-hitting-chinas-wall.html, 19 July, date accessed 1 February 2016.

Kupchan, Charles A. (2011). 'Interview', http://hevra.haifa.ac.il/gski/index.php?option=com_content&view=article&id=13:charles-kupchan-georgetown-university&catid=8:interviews&Itemid=7, 15 June, date accessed 1 February 2016.

Kupchan, Charles A. (2012). *No One's World. The West, the Rising Rest, and the Coming Global Turn*, Oxford: Oxford University Press.

Kupchan, Charles A. and Peter L. Trubowitz (2007). 'Dead Center: The Demise of Liberal Internationalism in the United States', *International Security*, 32:2, 7–44.

Kuperman, Alan J. (2013). 'A Model Humanitarian Intervention? Reassessing NATO's Libya Campaign', *International Security*, 38:1, 105–36.

Kurata, Philip (2013). 'U.S. Rebalances Strategic Focus Towards Asia-Pacific', U.S. Embassy, http://iipdigital.usembassy.gov/st/english/article/2013/03/20130313144068.html#axzz3yzuIGssl, 13 March, date accessed 1 February 2016.

Kurlantzick, Joshua (2013). 'Why the "China Model" Isn't Going Away', http://www.theatlantic.com/china/archive/2013/03/why-the-china-model-isnt-going-away/274237/, 21 March, date accessed 1 February 2016.

Kymlicka, Will (1999). 'Citizenship in an Era of Globalization', in I. Shapiro and C. Hacker-Cordón (eds), *Democracy's Edges*, Cambridge: Cambridge University Press, 112–27.

Lake, David A. (2013). 'Theory is Dead, Long Live Theory: The End of the Great Debates and the Rise of Eclecticism in International Relations', *European Journal of International Relations*, 19:3, 567–87.

Lake, David A. and Christopher J. Fariss (2014). 'Why International Trusteeship Fails: The Politics of External Authority in Areas of Limited Statehood', *Governance*, 27:4, 569–87.

Lane, Erik (2008). *Globalization: The Juggernaut of the 21st Century*, Abingdon: Ashgate.

Lapavitsas, Costas (2013). *Profiting without Producing: How Finance Exploits Us All*, London: Verso.

Laporte, Vincent (2012). 'The European Union—an Expanding Security Community?' Bruges: College of Europe (EU Diplomacy Paper 6).

Lawrence, Susan V. and Michael F. Martin (2013). 'Understanding China's Political System', Washington, DC: Congressional Research Service.

Layne, Christopher (2009). 'The Waning of U.S. Hegemony—Myth or Reality?' *International Security*, 34:1, 147–72.

Layne, Christopher and Bradley A. Thayer (2006). *American Empire: A Debate*, London: Routledge.

Legvold, Robert (2009). 'Corruption, the Criminalized State, and Post-Soviet Transitions', in Robert Rotberg (ed.), *Corruption, Global Security, and World Order*, Washington, DC: Brookings Institution Press, 194–239.

Lemay-Hébert, Nicolas (2009). 'Statebuilding without Nation-building? Legitimacy, State Failure and the Limits of the Institutionalist Approach', *Journal of Intervention and Statebuilding*, 3:1, 21–45.

Leonard, Mark (2011). *Four Scenarios for the Reinvention of Europe*, European Council of Foreign Relations, http://www.ecfr.eu/publications/summary/four_scenarios_for_the_reinvention_of_europe36149, 23 November, date accessed 1 February 2016.

Levy, Jack S. (1991). 'Long Cycles, Hegemonic Transitions, and the Long Peace' in *The Long Postwar Peace: Contending Explanations and Projections*, Charles W. Kegley Jr., (ed.) 147–176, New York: HarperCollins.

Li, Cheng (2011). 'Introduction: A Champion for Chinese Optimism and Exceptionalism', in Hu Angang (ed.), *China in 2020: A New Type of Superpower*, Washington, DC: Brookings.

Li, Shi, and Terry Sicular (2014). 'The Distribution of Household Income in China: Inequality, Poverty and Policies', *The China Quarterly*, 217, 1–41.

Li, Xiaojun (2010). 'China as a Trading Superpower', http://www.lse.ac.uk/IDEAS/publications/reports/pdf/SR012/li.pdf, date accessed 1 February 2016.

Lieber, Keir A. and Daryl G. Press (2013). 'Why States Won't Give Nuclear Weapons to Terrorists', *International Security*, 38:1, 80–104.

Lindsay, James M. (2011). 'George W. Bush, Barack Obama and the Future of US Global Leadership', *International Affairs*, 87:4, 765–79.

Lipset, Seymour M. (1959). 'Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy', *American Political Science Review*, 53, 69–105.

Little, Richard (1996). 'The Growing Relevance of Pluralism?', in S. Smith et al. (eds), *International Theory: Positivism and Beyond*, Cambridge: Cambridge University Press, 66–86.

Lobell, Steven E., Norrin M. Ripsman and Jeffrey W. Taliaferro (eds) (2009). *Neoclassical Realism, the State, and Foreign Policy*, New York: Cambridge University Press.

Lockwood, Matthew (2011). 'The Limits to Environmentalism 4',

http://politicalclimate.net/2011/03/25/the-limits-to-environmentalism-4/, 25 March, date accessed 1 February 2016.

Loke, Beverly (2010). 'Renegotiating Asia's Regional Security Order: The Role of the United States', *Panorama*, Konrad Adenhauer Stiftung, 193–206.

Lomborg, Bjørn (2007). *Cool It. The Skeptical Environmentalist's Guide to Global Warming*, New York: Alfred A. Knopf.

Luc Boltanski and Eve Chiapello (2007). *The New Spirit of Capitalism*, London: Verso.

Luján, Fernando M. (2013). *Light Footprints. The Future of American Military Intervention*, Washington, DC: Center for a New American Security.

Lukes, Steven (2005). *Power*, 2nd ed., Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Lundestad, Geir (1986). 'Empire by Invitation? The United States and Western Europe, 1945–1952', *Journal of Peace Research*, 23, 263–77.

Lundestad, Geir (2013). 'Introduction: The Past', in Geir Lundestad (ed.), *International Relations Since the End of the Cold War*, Oxford: Oxford University Press, 1–16.

Luo, Y. (1997). 'Guanxi: Principles, Philosophies, and Implications', *Human Systems Management*, 16, 43–51.

Luttwak, Edward N. (1999). 'Give War a Chance', *Foreign Affairs*, 78:4, 36–44.

Lynch, Mark (2012). *The Arab Uprising: The Unfinished Revolutions of the New Middle East*, New York: Public Affairs.

Mahbubani, Kishore (2013). *The Great Convergence. Asia, the West, and the Logic of One World*, New York: Public Affairs.

Mainwaring, Scott and Timothy R. Scully (eds) (1995). *Building Democratic Institutions: Party Systems in Latin America*, Stanford: Stanford University Press.

Mair, Peter (2009). 'Representative versus Responsible Government', Cologne: Max Planck Institute for the Study of Societies, Working Paper 09/8.

Makdisi, Saree (2014). 'Does the Term 'Apartheid' Fit Israel?' *Los Angeles Times*, 17 May.

Mallaby, Sebastian (1999). 'A Mockery in the Eyes of the World', *Washington Post*, January 31, B5.

Malloy, Allie and Sunlen Serfaty (2015). 'Obama Unveils Major Climate Change Proposal', http://edition.cnn.com/2015/08/02/politics/obama-climate-change-plan/, 3 August, date accessed 1 February 2016.

Mandelbaum, Michael (1981). *The Nuclear Revolution*, Cambridge: Cambridge University Press.

Mandelbaum, Michael (2003). *The Ideas That Conquered the World*, New York:

Public Affairs.

Mann, Michael (2003). *Incoherent Empire*, London: Verso.

Mann, Michael (2013). *The Sources of Social Power, Volume 4: Globalizations, 1945–2011*, New York: Cambridge University Press.

Mann, Thomas E. and Norman J. Ornstein (2012). *It's Even Worse Than It Looks. How the American Constitutional System Collided with the New Politics of Extremism*, New York: Basic Books.

Mayall, James and Ricardo Soares de Oliveira (eds) (2011). *The New Protectorates*, London: Hurst and Company.

McCarty, N., Poole, K., and Rosenthal, H. (2006). *Polarized America: The Dance of Ideology and Unequal Riches*, Cambridge, MA: MIT Press.

McFaul, Michael (2014). 'Confronting Putin's Russia', *New York Times*, 23 March.

McGrath, John J. (2006). *Boots on the Ground: Troop Density in Contingency Operations*, Fort Leavenworth: Combat Studies Institute.

McKinsey Global Institute (2008). 'The Carbon Productivity Challenge: Curbing Climate Change and Sustaining Economic Growth, http://www.mckinsey.com/insights/energy_resources_materials/the_carbon_productivity_challenge, date accessed 1 February 2016.

Mead, Walter Russell (2014). 'The Return of Geopolitics', *Foreign Affairs*, May–June, 69–79.

Mearsheimer, John (1990). 'Why We Will Soon Miss The Cold War', *The Atlantic Monthly*, August, digital edition: https://www.theatlantic.com/past/politics/foreign/mearsh.htm, date accessed 1 February 2016.

Mearsheimer, John (1991). 'Back to the Future: Instability in Europe After the Cold War', *International Security*, 15:1, 5–56.

Mearsheimer, John (1992). 'Disorder Restored', in Graham Allison and Gregory F. Treverton (eds), *Rethinking America's Security*, New York: W.W. Norton, 212–37.

Mearsheimer, John (1995). 'A Realist Reply', *International Security*, 20:1, 82–93.

Mearsheimer, John (2001). *The Tragedy of Great Power Politics*, New York: W.W. Norton.

Mearsheimer, John (2010). 'The Gathering Storm: China's Challenge to U.S. Power in Asia', *The Chinese Journal of International Politics*, Vol. 3, 381–96.

Mendras, Marie (2012). *Russian Politics. The Paradox of a Weak State*, London: Hurst.

Menon, Rajan and Eugene Rumer (2015). *Conflict in Ukraine—the Unwinding of the Post-Cold War Order*, Cambridge, MA: MIT Press.

Merriam-Webster Online, http://www.merriam-webster.com/dictionary/colonialism, date accessed 1 February 2016.

Milanovic, Branko (2012). 'Global Inequality: From Class to Location, from Proletarians to Migrants', *Global Policy*, 3:2, 125–34.

Milner, Helen and Andrew Moravcsik (eds) (2009). *Power, Interdependence and Nonstate Actors in World Politics*, Princeton: Princeton University Press.

Mitchell, Matthew (2014). 'Central African Republic: MINUSCA Too Little, Too Late?', http://blogs.shu.edu/diplomacy/2014/10/central-african-republicminusca-too-little-too-late/, 27 October, date accessed 1 February 2016.

Moreno-Monroy, Ana I., Janneke Pieters, Abdul A. Erumban (2012). 'Subcontracting and the Size and Composition of the Informal Sector: Evidence from Indian Manufacturing', IZA Working Paper, Bonn, http://ftp.iza.org/dp6785.pdf, date accessed 1 February 2016.

Mueller, John (1989). *Retreat From Doomsday: The Obsolescence of Major War*, New York: Basic Books.

Mueller, John (1995). *Quiet Cataclysm. Reflections on the Recent Transition of World Politics*, New York: HarperCollins.

Mueller, John (2004). *The Remnants of War*, Ithaca: Cornell University Press.

Mueller, John (2009). 'War Has Almost Ceased to Exist: An Assessment', *Political Science Quarterly*, 124:2, 297–320.

Naim, Moìses (2005). *Illicit: How Smugglers, Copycats, and Traffickers are Hijacking the Global Economy*, New York: Anchor Books.

Naìm, Moìses (2013a). *The End of Power: From Boardrooms to Battlefields and Churches to States, Why Being in Charge Isn't What it Used to Be*, New York: Basic Books.

Naìm, Moìses (2013b). 'The End of Power', http://reason.com/archives/2013/04/14/the-end-of-power, date accessed 1 February 2016.

Narlikar, Amrita (2011). 'Is India a Responsible Great Power?', *Third World Quarterly*, 32:9, 1607–21.

Narlikar, Amrita (2013a). 'Negotiating the Rise of New Powers', *International Affairs*, 89:3, 561–76.

Narlikar, Amrita (2013b). 'India Rising: Responsible to Whom?', *International Affairs*, 89:3, 595–614.

Nayar, Baldev (2003). 'Economic Globalisation and Its Advance', *Economic and Political Weekly* 38:45, 4776–82.

Naylor, R.T. (2005). *Wages of Crime: Black Markets, Illegal Finance and the Underworld Economy*, Ithaca: Cornell University Press.

NCSES (2013). 'Info Brief', http://www.nsf.gov/statistics/infbrief/nsf13313/nsf13313.pdf, date accessed 1 February 2016.

Ndegwa, S.N. (1997). 'Citizenship and Ethnicity: An Examination of Two Transition Moments in Kenyan Politics', *American Political Science Review*, 91:3, 599–617.

Newman, Edward, Roland Paris and Oliver P. Richmond (2009). 'Introduction' in E. Newman, R. Paris and O.P. Richmond (eds), *New Perspectives on Liberal Peacebuilding*, Tokyo: UN University Press, 3–26.

Noesselt, Nele (2012). 'Chinese Perspectives on International Power Shifts and Sino-EU Relations (2008–11)', *GIGA Working Paper*, 193, Hamburg.

North, James (2012). 'Washington's Role in the Renewed Violence in DR Congo', http://www.thenation.com/article/171417/washingtons-role-renewed-violencedr-congo. 21 November, date accessed 1 February 2016.

NSS (2002). *The National Security Strategy of the United States of America*, Washington, DC: The White House, Office of the President of the United States.

NSS (2010). *National Security Strategy of the United States of America*, Washington, DC: The White House, Office of the President of the United States.

Nye, Joseph S. Jr. (2002). *The Paradox of American Power*, New York: Oxford University Press.

O'Donnell, Guillermo (1973). *Modernization and Bureaucratic-Authoritarianism: Studies in South American Politics*, Berkeley: University of California, Institute of International Studies.

O'Neill, Jim (2007). *BRICS and Beyond*, New York: Goldman Sachs, http://www.goldmansachs.com/our-thinking/archive/BRICs-and-Beyond.html, date accessed 1 February 2016.

O'Neill, Kate (2009). *The Environment and International Relations*, Cambridge: Cambridge University Press.

Obama, Barack (2007). 'Renewing American Leadership', *Foreign Affairs*, 84:4, 2–16.

OCHA (UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs) (2015). 'Central African Republic', http://www.unocha.org/car, date accessed 1 February 2016.

Odom, William E. and Robert Dujarric (2004). *America's Inadvertent Empire*, New Haven, CT: Yale University Press.

OECD (2011). *Divided We Stand: Why Inequality Keeps Rising*, Paris: OECD Publishing.

OECD (2011). *Towards Green Growth*, Paris: OECD.

Ougaard, Morten (2013). 'Hegemonikrise og kampen om den næste økonomiske verdensorden', *Økonomi og Politik*, 86:3, 3–21.

Pan, Zhongqi (2010). 'Managing the Conceptual Gap on Sovereignty in China-EU Relations', *Asia Europe Journal*, 8, 227-43.

Panitch, Leo and Sam Gindin (2013). *The Making of Global Capitalism*, London: Verso.

Pankratz, Thomas, Hanns Matiasek (2012). 'Understanding Transnational Organised Crime. A Constructivist Approach towards a Growing Phenomenon, *SIAK Journal*, 2, 41–50,

http://www.bmi.gv.at/cms/BMI_SIAK/4/2/1/ie2012/files/Pankratz_IE_2012.pdf, date accessed 1 February 2016.

Pape, Robert A. (2005). 'Soft Balancing Against the United States', *International Security*, 30:1, 1–45.

Pape, Robert A. (2012). 'When Duty Calls: A Pragmatic Standard of Humanitarian Intervention', *International Security*, 37:1, 41–40.

Patrick, Stewart (2014). 'The Unruled World. The Case for Good Enough Global Governance', *Foreign Affairs*, January/February, 58–73.

Paul, T.V. (2012). 'Introduction', in T.V. Paul (ed), *International Relations Theory and Regional Transformation*, Cambridge: Cambridge University Press, 3–22.

Paul, T.V. (2005). 'Soft Balancing in the Age of U.S. Primacy', *International Security*, 30:1, 46–71.

Paul, T.V., James J. Wirtz, and Michael Fortmann (eds) (2004). *Balance of Power: Theory and Practice in the 21st Century*, Stanford: Stanford University Press.

Payne, Rodger (2004). 'Human Security and American Foreign Policy' http://www.academia.edu/554001/_Human_Security_and_American_Foreign_Policy, date accessed 1 February 2016.

Pearlstein, Richard M. (2004). *Fatal Future? Transnational Terrorism and the New Global Disorder*, Austin: University of Texas Press.

Perkovich, George (2003). 'Is India a Major Power?', *Washington Quarterly*, 27:1, 129–44.

Perry, Elizabeth (2008). 'Chinese Conception of "Rights": From Mencius to Mao—and Now', *Perspectives on Politics*, 6:1, 37–50.

Peters, G.P, J.C. Minx, C.L. Weber and O. Edenhofer (2011). 'Growth in Emission Transfers via International Trade 1990–2009', *Proceedings of the National Academy of Sciences, PNAS*, 108:21, 8533–8534.

Pettersson, Thérese and Peter Wallensteen (2015). 'Armed Conflicts 1946–2014', *Journal of Peace Research*, 52:4, 536–50.

Pikkety, Thomas (2014). *Capital in the Twenty-First Century*, Cambridge, MA: Belknap Press.

Pinker, Steven (2011). *The Better Angels of Our Nature*, London: Allen Lane.

Porter, Bruce D. (1994). *War and the Rise of the State. The Military Foundations of Modern Politics*, New York: The Free Press.

Posen, Barry R. (2003). 'Command of the Commons. The Military Foundation of U.S. Hegemony', *International Security*, 28:1, 5–46.

Posen, Barry R. and Andrew L. Ross (1996–7). 'Competing Visions for U.S. Grand Strategy', *International Security*, 21:3, 5–53.

Posner, Richard A. (2010). *The Crisis of Capitalist Democracy*, Cambridge, MA: Harvard University Press.

Priest, Dana and Arkin, William M. (2010). 'A Hidden World, Growing beyond Control', *Washington Post*, 19 July.

Putin, Vladimir (2013). 'A Plea for Caution from Russia', *New York Times*, 11 September, http://www.nytimes.com/2013/09/12/opinion/putin-plea-for-cautionfrom-russia-on-syria.html?_r=0, 11 September, date accessed 1 February 2016.

Putnam, Robert (1995). 'Bowling Alone: America's Declining Social Capital', *Journal of Democracy*, 6:1, 65–78.

Quandl (2014). 'GDP as Share of World GDP at PPP by Country' http://www.quandl.com/c/economics/gdp-as-share-of-world-gdp-at-ppp-by-country, date accessed 1 February 2016.

Reinicke, Wolfgang H. (2000). 'The Other World Wide Web: Global Public Policy Networks', *Foreign Policy*, 117 (Winter), 44–57.

Rengger, Nicholas J. (2000). *International Relations, Political Theory and the Problem of Order*, London: Routledge.

Richburg, Keith B. (2014). 'Corruption Threatens Chinese Regime's Legitimacy', http://www.keithrichburg.com/blogs/keith-b-richburg/corruption-threatenschinese-regimes-legitimacy, 23 January, date accessed 1 February 2016.

Richmond, Oliver P. (2012). 'Beyond Local Ownership in the Architecture of International Peacebuilding', *Ethnopolitics*, 11:4, 354–75.

Riskin, Carl (1987). *China's Political Economy: The Quest for Development Since 1949*, Oxford: Oxford University Press.

Risse-Kappen, Thomas (1991). 'Public Opinion, Domestic Structure, and Foreign Policy in Liberal Democracies', *World Politics*, 43:4, 479–513.

Roberts, D. (2011). *Liberal Peacebuilding and Global Governance: Beyond the Metropolis*, London: Routledge.

Roberts, Paul Craig (2014). 'Is Ukraine Drifting toward Civil War and Great Power

Confrontation?', http://www.informationclearinghouse.info/article37713.htm, date accessed 1 February 2016.

Rodrik, Dani (2011). *The Globalization Paradox. Why Global Markets, States, and Democracy Can't Coexist*, Oxford: Oxford University Press.

Rosecrance, Richard (1986). *The Rise of the Trading State: Conquest and Commerce in the Modern World*, New York: Basic Books.

Rosecrance, Ricard (1999). *The Rise of the Virtual State*, New York: Basic Books.

Rosenau, James N. (1983). "Fragmegrative" Challenges to National Security', in Terry L. Heins (ed.), *Understanding U.S. Strategy: A Reader*, Washington, DC: National Defense University Press, 65–82.

Rosenau, James N. (1993). 'Citizenship in a Changing Global Order', in James N. Rosenau and Ernst-Otto Czempiel (eds), *Governance without Government: Order and Change in World Politics*, Cambridge: Cambridge University Press, 272–95.

Rotberg, Robert I. (2009). 'How Corruption Compromises World Peace and Stability', in Robert Rotberg (ed.), *Corruption, Global Security, and World Order*, Washington, DC: Brookings Institution Press, 1–26.

Rösch, Felix (2014) 'Best Friends Forever? Classical Realism and Critical Theory', http://www.e-ir.info/2014/06/20/best-friends-forever-classical-realism-andcritical-theory/, 20 June, date accessed 1 February 2016.

Rudd, Kevin (2013). 'Beyond the Pivot. A New Road Map for U.S.–Chinese Relations', *Foreign Affairs*, March–April, 9–15.

Ruggie, John G. (1982). 'International Regimes, Transactions, and Change: Embedded Liberalism in the Postwar Economic Order', *International Organization*, 36:2, 195–231.

Russett, Bruce and John Oneal (2001). *Triangulating Peace: Democracy, Interdependence, and International Organizations*, New York: Norton.

Russett, Bruce, John Oneal and Michaelene Cox (2000). 'Clash of Civilizations or Realism and Liberalism Dejà Vu? Some Evidence', *Journal of Peace Research*, 37:5, 583–608.

Rustow, Dankwart A. (1970). 'Transitions to Democracy', *Comparative Politics*, 2:3, 337–65.

Schaefer, Brett D. (2009). 'Critical Reforms Required for U.N. Peacekeeping', http://www.heritage.org/research/reports/2009/09/critical-reforms-required-for-un-peacekeeping, date accessed 1 February 2016.

Scharpf, Fritz (1997). 'Introduction: The Problem Solving Capacity of Multi-level Governance', *Journal of European Public Policy*, 4:4, 520–38.

Schelling, Thomas C. (2000). 'The Legacy of Hiroshima: A Half-century without

Nuclear War', *Philosophy and Public Policy Quarterly*, 20, 1–7.

Schneider, Gerald (2014). 'Peace through Globalization and Capitalism? Prospects of Two Liberal Propositions', *Journal of Peace Research*, 51:2, 173–83.

Scholte, Jan Aart (2010). 'Governing a More Global World', *Corporate Governance*, 10:4, 459–74.

Scholte, Jan Aart (2013). 'Geo-politics and Changing Power Relations', SID-NL lecture, http://www.ncdo.nl/sites/default/files/Summary%20Report%20Prof%20%20Scholte.pdf, 23 September, date accessed 1 February 2016.

Schouten, P. (2009). 'Theory Talk #37: Robert Cox on World Orders, Historical Change and the Purpose of Theory in International Relations',

http://www.theorytalks.org/2010/03/theory-talk-37.html, date accessed 1 February 2016.

Schuman, Michael (2014). 'China Could Overtake the U.S. as the World's No. 1 Economy This Year', *Time Magazine*, April 30, http://time.com/82225/chinaworld-biggest-economy/, 30 April, date accessed 1 February 2016.

Schwab, Susan C. (2011). 'After Doha: Why the Negotiations are Doomed, and What We Should Do about It', *Foreign Affairs*, 90:3, 96–103.

Schwartz, Herman M. (2000). *States versus Markets: The Emergence of a Global Economy*, Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Schweller, Randall and Xiaoyu Pu (2011). 'After Unipolarity: China's Visions of International Order in an Era of U.S. Decline', *International Security*, 36:1, 41–72.

Selway, Bianca (2013). 'Who Pays for Peace', http://theglobalobservatory.org/2013/11/who-pays-for-peace/, 4 November, date accessed 1 February 2016.

Serfaty, Simon (2011). 'Moving Into a Post-Western World', *The Washington Quarterly*, Spring, 7–23.

Serwer, Andy (2009). 'The 00's: Goodbye (at last) to the Decade from Hell', *Time Magazine*, 24 November.

Shambaugh, David (2013). *China Goes Global: The Partial Superpower*, Oxford: Oxford University Press.

Shrago, Luke (2015). 'Amnesty Urges UN Powers to Waive Veto on Genocide', http://www.france24.com/en/20150225-amnesty-urges-un-security-councildrop-veto-genocide-conflict-2014-report/, 25 February.

Shuster, Simon (2014). 'No, Russia Will not Intervene in Ukraine', *Time Magazine*, 25 February, http://time.com/9826/russia-ukraine-putin-intervene/, 25 February.

Simons, C. and Zanker, F. (2014). 'Questioning the "Local" in Peacebuilding', Working paper, University of Halle.

Simpson, Gerry (2001). 'Two Liberalisms', *European Journal of International Law*, 12:3, 537–71.

SIPRI YEARBOOK 2012, Stockholm Peace Research Institute. Oxford: Oxford University Press.

SIPRI YEARBOOK 2013, http://www.sipri.org/research/armaments/milex/milexgraphs-for-data-launch-2014/The-share-of-world-military-expenditure-of-the-15-states-with-the-highest-expenditure-in-2013.png, date accessed 1 February 2016.

Sisci, Francesco (2015). 'China's New International Mindset?', http://www.gatestoneinstitute.org/5004/china-us-leadership, 4 January, date accessed 1 February 2016.

Slaughter, Anne-Marie (1997). 'The Real New World Order', *Foreign Affairs*, 76, 183–98.

Slaughter, Anne-Marie (2004). *A New World Order*, Princeton: Princeton University Press.

Slaughter, Anne-Marie (2014). 'The War of Words over Ukraine Plays into Putin's Hands', *Washington Post*, http://www.washingtonpost.com/opinions/the-war-ofwords-over-ukraine-plays-into-putins-hands/2014/03/25/42ddddac-b42a-11e3-8020-b2d790b3c9e1_story.html, 25 March, date accessed 1 February 2016.

Smith, Neil (2008). *Uneven Development*, 3rd ed., Athens, GA: University of Georgia Press.

Spero, Joan E. and Hart, Jeffrey A. (2010). *The Politics of International Economic Relations*, Boston: Cengage.

Spier, Jackie (2011). '10 Reasons to Bring Our Troops Home From Afghanistan on 10th Anniversary of War', http://www.huffingtonpost.com/rep-jackie-speier/rethinkafghanistan_b_1000059.html, 7 December, date accessed 1 February 2016.

Stanley, Marcus and Navin Beekarry (2014). "Too Big To Fail" Impact Assessment', http://fsbwatch.org/2014-governance-and-impact-report/too-big-to-fail-impact-assessment.html, date accessed 1 February 2016.

Stix, Gary (2012). 'Effective World Government Will be Needed to Stave Off Climate Catastrophe', http://blogs.scientificamerican.com/observations/2012/03/17/effective-world-government-will-still-be-needed-to-stave-off-climate-catastrophe/, 17 March, date accessed 1 February 2016.

Strange, Susan (1988). *States and Markets: An Introduction to International Political Economy*, London: Pinter.

Strange, Susan (1996). *The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy*, Cambridge: Cambridge University Press.

Streek, Wolfgang (2011). 'The Crisis of Democratic Capitalism', *New Left Review*, 71, September–October, 5–29.

Susskind, Lawrence (2008). 'Strengthening the Global Environmental Treaty System', http://web.mit.edu/publicdisputes/projarea/pdf/Global%20Environmental%20Treatymaking.pdf, date accessed 1 February 2016.

Svoboda, Michael (2011). 'A Critical Review of Bjorn Lomborg's *Cool It …* and of Media "Complicity" in Climate Contrarianism', http://www.yaleclimateconnections.org/2011/05/a-critical-review-of-bjorn-lomborgs-cool-it/, 12 May, date accessed 1 February 2016.

Swanbrow, Diane (2014). 'Income Inequality now Greater in China than in the U.S.', http://ns.umich.edu/new/releases/22156-income-inequality-now-greater-inchina-than-in-us, 28 April, date accessed 1 February 2016.

Söderbaum, Fredrik (2015). *Rethinking Regionalism*, London: Palgrave Macmillan.

Sørensen, Georg (2001). *Changes in Statehood. The Transformation of International Relations*, Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Sørensen, Georg (2004). *The Transformation of the State. Beyond the Myth of Retreat*, Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Sørensen, Georg (2008a). *Democracy and Democratization. Processes and Prospects in a Changing World*, 3rd ed., Boulder: Westview.

Sørensen, Georg (2008b). 'The Case for Combining Material Forces and Ideas in the Study of IR', *European Journal of International Relations*, 14:5, 5–32.

Sørensen, Georg (2011). *A Liberal World Order in Crisis. Choosing Between Imposition and Restraint*, Ithaca: Cornell University Press.

Tabb, William K. (2012). 'The Criminality of Wall Street', *Monthly Review*, 66:4, 13–22.

Tannenwald, Nina (2005). 'Stigmatizing the Bomb: Origins of the Nuclear Taboo', *International Security*, 29, 5–49.

Tannenwald, Nina (2008). *The Nuclear Taboo*, Cambridge: Cambridge University Press.

Teets, Jessica C. (2013). 'Let Many Civil Societies Bloom: The Rise of Consultative Authoritarianism in China', *The China Quarterly*, 213, 19–38.

Teitt, Sarah (2008). 'China and the Responsibility to Protect', http://responsibility toprotect.org/files/China_and_R2P%5B1%5D.pdf, 19 December, date accessed 1 February 2016.

The Economist (2013). 'Coming Home', http://www.economist.com/news/specialreport/21569570-growing-number-american-companies-are-moving-their-manufacturing-back-united, 29 October, date accessed 1 February 2016.

The Economist (2013). ‘Barack Obama and the War on Terror. Taking no Chances’, http://www.economist.com/news/united-states/21583256-administration-claims-alqaeda-brink-strategic-defeat-so-why-all, 10 March, date accessed 1 February 2016.

The Economist (2014). ‘The New World Order’, http://www.economist.com/news/leaders/21599346-post-soviet-world-order-was-far-perfect-vladimir-putins-ideareplacing-it, 22 March, date accessed 1 February 2016.

The Economist (2015). ‘The Causes and Consequences of China’s Market Crash’, http://www.economist.com/news/business-and-finance/21662092-chinasneezing-rest-world-rightly-nervous-causes-and-consequences-chinas, 24 August, date accessed 1 February 2016.

The Guardian (2015). ‘Climate Change’, http://www.theguardian.com/world/2015/jun/15/pope-francis-destruction-ecosystem-leaked-encyclical, date accessed 1 February 2016.

Tikhomirov, Vladimir (2000). *The Political Economy of Post-Soviet Russia,* Basingstoke: Palgrave Macmillan.

Tilly, Charles (1975). ‘Reflections on the History of European State-Making’, in C. Tilly (ed.), *The Formation of National States in Western Europe,* Princeton: Princeton University Press, 3–83.

Tilly, Charles (1985), ‘War Making and State Making as Organized Crime’, in P. Evans, D. Rueschemeyer and T. Skocpol (eds), *Bringing the State Back In,* Cambridge: Cambridge University Press, 169–91.

Tilly, Charles (1990). *Coercion, Capital, and European States, AD 990–1990*, Cambridge: Basil Blackwell.

Time Magazine (2007). ‘Choosing Order Before Freedom’, http://content.time.com/time/specials/2007/personoftheyear/article/0,28804,1690753_1690757,00.html, 19 December, date accessed 1 February 2016.

Tow, W.T., D. Walton and R. Kersten (2013). *New Approaches to Human Security in the Asia-Pacific*, Farnham: Ashgate.

Tønnesson, Stein (2004). ‘The Imperial Temptation’, *Security Dialogue,* 35:3, 329–43.

Trachtenberg, Marc (1999). *A Constructed Peace: The Making of the European Settlement 1945–63,* Princeton: Princeton University Press.

Tsebelis, George (1995). ‘Decision Making in Political Systems: Veto-players in Presidentialism, Parliamentarism, Multicameralism and Multipartyism’, *British Journal of Political Science*, 25:3, 289–325.

UIA (Union of International Associations). (2013) *Yearbook of International Organizations*, Leiden: Brill.

UN (2005). *UN Summit Outcome Document*, UN Doc., A/Res./60, 24 October.

UN (2009). *Guidance Note of the Secretary-General on Democracy*, 11 September, New York: UN.

UN (2014). 'UN Peace Operations', http://www.unmissions.org/, date accessed 1 February 2016.

UN (2015). 'Peacekeping Operations', http://www.un.org/en/peacekeeping/operations/, date accessed 1 February 2016.

UN Charter (1945), http://www.un.org/en/documents/charter/, date accessed 1 February 2016.

UN General Assembly (1960). *UN Resolution 1514*, http://www.un.org/en/decolonization/declaration.shtml, date accessed 1 February 2016.

UN General Assembly (2000). *Millennium Declaration. Resolution 55/2*, http://www.preventionweb.net/english/professional/publications/v.php?id=13539, date accessed 1 February 2016.

UN Resolution 1514, http://www.un.org/en/decolonization/declaration.shtml, date accessed 1 February 2016.

UNAMID (2013), http://www.un.org/en/peacekeeping/missions/unamid/index.shtml, date accessed 1 February 2016.

UNCTAD (2014). *World Investment Report,* http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2014_en.pdf, date accessed 1 February 2016.

UNDP (1994). *Human Development Report 1994,* http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/255/hdr_1994_en_complete_nostats.pdf, date accessed 1 February 2016.

UNDP (2013). *Human Development Report 2013,* New York: UNDP.

UNDP (2014). *Human Rights and the Millennium Development Goals*, http://www.undp.org/content/dam/aplaws/publication/en/publications/environment-energy/wwwee-library/water-governance/human-rights-and-the-millennium-developmentgoals-making-the-link/Primer-HR-MDGs.pdf, date accessed 1 February 2016.

UNESCO (2008). *Human Security. Approaches and Challenges*, Paris: UNESCO.

UNHCR (2015). 'Syria Regional Refugee Response', http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php, date accessed 1 February 2016.

Union of Concerned Scientists (2014). 'Each Country's Share of CO2 Emissions', http://www.ucsusa.org/global_warming/science_and_impacts/science/eachcountrys-share-of-co2.html, date accessed 1 February 2016.

Valbjørn, Morten and Andre Bank (2012). 'The New Arab Cold War: Rediscovering the Arab Dimension of Middle East Regional Politics', *Review of International Studies*, 38:1, 3–24.

Vayrynen, Raimo (2005) (ed.) *The Waning of Major War: Theories and Debates*, London: Routledge.

Vermeulen, S.J. (2009). 'Sustainable Consumption: A Fairer Deal for Poor Consumers', UNEP/GRID, *Environment and Poverty Times*, 6, September.

Vezirgiannidou, Sevasti-Eleni (2013). 'The United States and Rising Powers in a Post-hegemonic Global Order', *International Affairs*, 89:3, 635–51.

Victor Nee (2005). *The Economic Sociology of Capitalism*, Princeton: Princeton University Press.

Victor, David G. (2011). *Global Warming Gridlock*, Cambridge: Cambridge University Press.

Vitali, Stefania, James B. Glattfelder and Stefano Battiston (2011). 'The Network of Global Corporate Control', http://arxiv.org/pdf/1107.5728.pdf, date accessed 1 February 2016.

Voigt, Peter and Heinrich Hockmann (2008). 'Russia's Transition Process in the Light of a Rising Economy', *European Journal of Comparative Economics*, 5:2, 251–67.

Wade, Robert (2003). 'What Strategies Are Available for Developing Countries Today? The World Trade Organization and the Shrinking of "Development Space"', *Review of International Political Economy*, 10:4, 621–44.

Wagstyl, Stefan (2012). 'China: IMF Warns Investment Rate is too High by 10% of GDP', http://blogs.ft.com/beyond-brics/2012/11/28/china-imf-paper-warnsinvestment-rate-is-too-high-by-10-per-cent-of-gdp/, 28 November, date accessed 1 February 2016.

Waldron, Jeremy (2003). 'Security and Liberty: The Image of Balance', *Journal of Political Philosophy*, 11:2, 191–210.

Walker, Shaun (2014). 'Ukraine and Crimea: What is Putin Thinking?' *The Guardian*, http://www.theguardian.com/world/2014/mar/23/ukraine-crimea-what-putinthinking-russia, 23 March, date accessed 1 February 2016.

Wallerstein, Immanuel (2010). 'Structural Crises', *New Left Review*, 62, March–April, 133–42.

Waltz, Kenneth N. (1959). *Man, the State and War*, New York: Columbia University Press.

Waltz, Kenneth N. (1979). *Theory of International Politics*, Reading, MA: Addison-Wesley.

Waltz, Kenneth N. (1990). 'Nuclear Myths and Political Realities', *American Political Science Review*, 84:3, 731–45.

Wang, Honggang (2014). 'The Reshaping of Asia's Security Order and a New Regional Security Structure', Conference paper, Konrad Adenhauer Stiftung, June 22–24.

Watson, Adam (1992). *The Evolution of International Society*, London: Routledge.

Weber, Steven and Bruce Jentleson (2010). *The End of Arrogance: America in the Global Competition of Ideas*, Cambridge, MA: Harvard University Press.

Wedeman, Andrew (2004). 'The Intensification of Corruption in China', *The China Quarterly*, 180, 895–921.

Wedeman, Andrew (2013). 'Xi Jinping's Anti-Corruption Campaign and the Third Plenum', http://blogs.nottingham.ac.uk/chinapolicyinstitute/2013/11/15/xi-jinpingsanti-corruption-campaign-and-the-third-plenum/, 15 November, date accessed 1 February 2016.

Weiss, Linda (1987). 'Explaining the Underground Economy: State and Social Structure', *The British Journal of Sociology*, 38:2, 216–34.

Weiss, Thomas G. and Karen E. Young (2005). 'Compromise and Credibility? Security Council Reform', *Security Dialogue*, 36:2, 131–54.

Weiss, Thomas G. and Rorden Wilkinson (2014). 'Rethinking Global Governance? Complexity, Authority, Power, Change', *International Studies Quarterly*, 58, 207–15.

Welzel, Christian (2013). *Freedom Rising: Human Empowerment and the Quest for Emancipation*, New York: Cambridge University Press.

Wendt, Alexander (1992). 'Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics', *International Organization*, 46, 391–415.

Wendt, Alexander (1999). *Social Theory of International Relations*, New York: Cambridge University Press.

Went, Robert (2004). 'Economic Globalization plus Cosmopolitanism?', *Review of International Political Economy*, 11:2, 337–55.

Western, Jon and Joshua S. Goldstein (2011). 'Humanitarian Intervention Comes of Age', *Foreign Affairs*, 90:6, 48–59.

White House (2014). 'Fact Sheet: Announcement on US/China Agreement on Climate Change', https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2014/11/11/fact-sheet-uschina-joint-announcement-climate-change-and-clean-energy-c, 11 November, date accessed 1 February 2016.

White, Lyal (2010). 'Understanding Brazil's New Drive for Africa', *South African Journal of International Affairs*, 17:2, 221–42.

Wilson, Andres (2014). *Ukraine Crisis—What It Means for The West*, New Haven, CT: Yale University Press.

Wohlforth, William C. (2011). 'No One Loves a Realist Explanation', *International Politics*, 48: 441–59.

Wong, Joseph (2011). *Betting on Biotech. Innovation and the Limits of Asia's Developmental State*, Ithaca: Cornell University Press.

World Bank (1994). *Adjustment in Africa: Reforms, Results, and the Road Ahead*, New York: Oxford University Press.

World Bank (2012). *World Development Report 2012*, Washington, DC: World Bank.

Xia, Ming (2014). 'Rights "Crusaders" and the Legal Profession: The Emerging Civil Society', *The New York Times*, http://www.nytimes.com/ref/college/coll-chinapolitics-004.html, date accessed 1 February 2016.

Xu, Beina (2014). 'China's Environmental Crisis', Council on Foreign Relations, 5 February.

Zacher, Mark W. (2001). 'The Territorial Integrity Norm: International Boundaries

and the Use of Force', *International Organization*, 55:2, 215–50.

Zakaria, Fareed (1998). *From Wealth to Power*, Princeton: Princeton University Press.

Zakaria, Fareed (2013). 'Can America Be Fixed? The New Crisis of Democracy', *Foreign Affairs*, January–February, 22–33.

Zhang, Yunling and Tang Shiping (2005). 'China's Regional Strategy', in David Shambaugh (ed.), *Power Shift. China and Asia's New Dynamics*, Berkeley: University of California Press, 48–71.

Zubok, Vladislav (2013). 'Russia and the West: Twenty Difficult Years', in Geir Lundestad (ed.), *International Relations Since the End of the Cold War*, Oxford: Oxford University Press, 209–29.

Zürn, Michael (1998). *Regieren jenseits des Nationalstaates. Globalisierung und Denationalisierung als Chance*, Frankfurt: Suhrkamp Verlag.

المؤلف في سطور

يورغ سورنسن Georg Sørensen

■ أستاذ العلوم السياسية ونظم الحكم في جامعة آرهوس Aarhus University الدنماركية.

■ بقي سورنسن ضيفا على الوحدة البحثية «الصراعات عَـبْـرَ الوطنية والمؤسسات الدولية» من يناير حتى يونيو 2007. ثم واصل، إبَّانَ اشتغاله في مركز برلين للعلوم الاجتماعية، أبحاثه بمشروع عنوانه «أفضل أزمنة الليبرالية.. النظام والاضطراب في القرن الجديد» Liberalism's Finest Hours? World Order and Disorder in a New Century.

■ صدر له كتابٌ بعنوان «نظام عالمي ليبرالي مأزوم: الاختيار بين الفرض والكبح» A Liberal World Order in Crisis: Choosing between Imposition and Restraint.

المترجم في سطور

أسامة الغزولي

■ بدأ ضابطا مترجما (عن الروسية) بالقوات المسلحة المصرية (حتى العام 1974).

■ عمل محررا للشؤون العربية والدولية بمجلة «الوطن العربي» في باريس، ثم بجريدة «القبس» في مقرها الرئيس في الكويت، ثم بـ «الشرق الأوسط» في لندن.

■ عمل مستشارا إعلاميا لرئيس وزراء مملكة البحرين، ثم مستشارا إعلاميا للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في شمال أفريقيا، وفي الوقت ذاته مديرا لمكتب جريدة «القبس» في القاهرة حتى العام 2008.

■ ترجم عن الروسية عدة كتب منها: «أثرُ الجماعة في تربية الفرد» لأنطون مكارينكو (1976)، دار «التقدم».

■ ترجم عن الإنجليزية كتبا منها:

- «اعترافاتُ قناع» ليوكيو ميشيما، دار التنوير (1982).

- «هلال وراء الغيوم – الولايات المتحدة والعالم المسلم» لروبرت آليسون (2010)، المركز القومي للترجمة.

- «الثورة والتمرد والمقاومة» لإيريك سيلبين (2013)، المركز القومي للترجمة.

- «الإسلام والحرية» لطارق رمضان (2015)، مؤسسة قطر بلومزبري للنشر.

- «علم النفس السياسي» لكريستيان تيليغا (2016)، سلسلة «عالم المعرفة».

سلسلة عالم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت - وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير من العام 1978.

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة. ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفا وترجمة:

1 - الدراسات الإنسانية: تاريخ ـ فلسفة - أدب الرحلات - الدراسات الحضارية - تاريخ الأفكار.

2 - العلوم الاجتماعية: اجتماع - اقتصاد - سياسة - علم نفس - جغرافيا - تخطيط - دراسات استراتيجية - مستقبليات.

3 - الدراسات الأدبية واللغوية: الأدب العربي - الآداب العالمية - علم اللغة.

4 - الدراسات الفنية: علم الجمال وفلسفة الفن - المسرح - الموسيقى - الفنون التشكيلية والفنون الشعبية.

5 - الدراسات العلمية: تاريخ العلم وفلسفته، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء، كيمياء، علم الحياة، فلك) ـ الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم)، والدراسات التكنولوجية.

أما بالنسبة إلى نشر الأعمال الإبداعية ـ المترجمة أو المؤلفة ـ من شعر وقصة ومسرحية، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي.

وتحرص سلسلة «عالم المعرفة» على أن تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر.

وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين، على ألا يزيد حجمها على 350 صفحة من القطع المتوسط، وأن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته وفي حالة الترجمة ترسل نسخة مصورة من الكتاب بلغته الأصلية كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب، وكذلك يجب أن تدوّن أرقام صفحات الكتاب الأصلي المقابلة للنص المترجم على جانب الصفحة المترجمة، والسلسلة لا يمكنها النظر في أي ترجمة ما لم تكن مستوفية لهذا الشرط. والمجلس غير ملزم بإعادة المخطوطات والكتب الأجنبية في حالة الاعتذار عن عدم نشره. وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق.

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع ــ المؤلف أو المترجم ــ تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألفا دينار كويتي، وللمترجم مكافأة بمعدل ثلاثين فلسا عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي (وبحد أقصى مقداره ألفان وخمسمائة دينار كويتي).

سعر النسخة	
الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية	ما يعادل دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية
الاشتراكات	
دولة الكويت	
للأفراد	15 د. ك
للمؤسسات	25 د. ك
دول الخليج	
للأفراد	17 د. ك
للمؤسسات	30 د. ك
الدول العربية	
للأفراد	25 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	50 دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	
للأفراد	50 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	100 دولار أمريكي

تسدد الاشتراكات والمبيعات مقدما نقدا أو بشيك باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مع مراعاة سداد عمولة البنك المحول عليه المبلغ في الكويت، ويرسل إلينا بالبريد المسجل على العنوان التالي:

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب 23996 الصفاة - الرمزي البريدي 13100

دولة الكويت

بدالة: 22416006 (00965)

داخلي: 1196/ 1195/ 1194/ 1153/1193/ 1152

اتحاد الموزعين العرب

ARAB DISTRIBUTORS UNION

أسماء وأرقام وكلاء التوزيع

أولاً: التوزيع المحلي – دولة الكويت

م	الدولة	وكيل التوزيع	رقم الهاتف	رقم الفاكس	الإيميل
1	الكويت	المجموعة الإعلامية العالمية	00965 24826820 /1/2	2482682300965 /	im_grp50@yahoo.com
ثانياً: التوزيع الخارجي					
2	السعودية	الشركة السعودية للتوزيع	00966114871414	121277400966 /12121766 –	bander.shareef@saudidistribution.com babiker.khalil@saudidistribution.com
3	البحرين	مؤسسة الأيام للنشر	3661616800973 /17617733 –	1761774400973 /	cir@alayam.com rudainaa.ahmed@alayam.com
4	الإمارات	شركة الإمارات للطباعة والنشر والتوزيع	00971 43916501 /2/3	4391801900971 /43918354 –	eppdc@emirates.net.ae info@eppdco.com essam.ali@eppdco.com
5	سلطنة عُمان	مؤسسة العطاء للتوزيع	2449139900968 /24492936 – 24496748 –	2449320000968 /	alattadist@yahoo.com
6	قطر	شركة دار الثقافة	4462218200974 /44621942 –	4462180000974 /	thaqafadist@qatar.net.qa
7	مصر	مؤسسة أخبار اليوم	00202 25782700/1/2/3/4/5 00202 25806400	2578254000202 /	ahmed_isaac2008@hotmail.com
8	لبنان	مؤسسة نعنوع الصحفية للتوزيع	00961 1666314 /15	165325900961 / 165326000961 /	topspeed1@hotmail.com
9	تونس	الشركة التونسية	7132249900216 /	7132300400216 /	sotupress@sotup.com.nt
10	المغرب	الشركة العربية الأفريقية	52224920000212 /	52224921400212 /	s.wardi@sapress.ma
11	الأردن	وكالة التوزيع الأردنية	79720409500962 /6535885 –	6533773300962 /	alshafiei.ankousha@aramex.com basem.abuhameds@aramex.com
12	فلسطين	شركة رام الله للتوزيع والنشر	2298080000970 /	2296413300970 /	wael.kassess@rdp.ps
13	اليمن	القائد للنشر والتوزيع	124088300967 /	124088300967 /	alkaidpd@yahoo.com
14	السودان	دار الريان للثقافة والنشر والتوزيع	83242702002491 /	83242703002491 /	daralryan_cup22@hotmail.com daralryan_12@hotmail.com

تنويـــه

للاطـلاع علـى قائمـة كتـب السلسـلة انظـر عـدد ديسـمبر (كانـون الأول) مـن كل سـنة، حيـث توجـد قائمة كاملة بأسماء الكتب المنشورة في السلسلة منذ يناير 1978.

يمكنكم الاشتراك والحصول على نسختكم الورقية من إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب من خلال الدخول إلى موقعنا الإلكتروني:

https://www.nccal.gov.kw/#CouncilPublications

البيان	عالم المعرفة		الثقافة العالمية		عالم الفكر		إبداعات عالمية		جريدة الفنون		المسرح العالمي	
	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار
مؤسسة داخل الكويت	25		12		12		20		12		20	
أفراد داخل الكويت	15		6		6		10		8		10	
مؤسسات دول الخليج العربي	30		16		16		24			36	24	
أفراد دول الخليج العربي	17		8		8		12			24	12	
مؤسسات خارج الوطن العربي		100		50		40		100		48		100
أفراد خارج الوطن العربي		50		25		20		50		36		50
مؤسسات في الوطن العربي		50		30		20		50		36		50
أفراد في الوطن العربي		25		15		10		25		24		25

قسيمة اشتراك في إصدارات
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

الرجاء ملء البيانات في حالة رغبتكم في: تسجيل اشتراك ☐ تجديد اشتراك ☐

الاسم:

العنوان:

المدينة: الرمز البريدي:

البلد:

رقم الهاتف:

البريد الإلكتروني:

اسم المطبوعة: مدة الاشتراك:

المبلغ المرسل: نقدا / شيك رقم:

التوقيع: التاريخ: / / 20م

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - إدارة النشر والتوزيع - مراقبة التوزيع
ص.ب: 23996 - الصفاة - الرمز البريدي 13100
دولة الكويت

عددنا القادم

الأقرباء
كيف تعرَّفْنا على أقاربِنا الميكروبيين

Kin

How We Came to Know Our Microbe Relatives

تأليف: جون إل. إنغراهام

ترجمة: إيهاب عبدالرحيم علي

انطلاقًا من مفهوم «شجرة الحياة»، كما ارتآه داروين، يروي جون إل. إنغراهام في هذا الكتاب تاريخَ تعرُّفنا على هذه الشجرة، والاكتشافاتِ المتعلقة بصلات القرابة بين جميع الكائنات الحية، لاسيما قرابتنا بمن ندين لهم بالإرث الحيوي الذي يجعل الحياة ممكنة: الميكروبات.


المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب

هذا الكتاب...

تمُرُّ الديموقراطيات الليبرالية الكبرى، في عالم اليوم، بدرجة غيرِ مسبوقة من التأزُّم، على المستويين المحلي والدولي، من حيث الممارسات المرصودةُ ومن حيثُ القيمُ والغايات المنشودة. وعلى نطاق أوسع ظلَّ النظام العالمي الليبرالي، الذي أنشأتْهُ ودافعت عنه هذه القوى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، والذي ظن الجميع أنه بانتهاء الحرب الباردة لمصلحة قوى الديموقراطية الليبرالية حقق انتصارا وصل بالإنسانية إلى «نهاية التاريخ»، كما زعم فرانسيس فوكوياما (1992)، ظل هذا النظام - منذ التسعينيات، وفي أوج «شهر العسل الليبرالي» - موضعَ تساؤل من قِبَل الليبراليين أنفسهم.

يُعالجُ هذا الكتابُ تساؤلاتِ الليبراليين المتفائلين حول مستقبل النظام، والليبراليين المتشائمين الذين يحذِّرون من احتمالات انهياره. وعلى الرغم من أن الكاتب يورغ سورنسن أمْيَلُ إلى التفاؤل، فإنه يسعى في كتابه هذا - وقد حقق قدرا ملموسا من النجاح في مسعاه - إلى تجاوز الواحدية التي تحتم أن يكون مع هؤلاء «المتفائلين» أو أولئك «المتشائمين»؛ ليتخذ موقفا انتقائيا يمضي به لتوصيف مثالب النظام العالمي القائم، حتى يكونَ التعرُّف على العقبات بدايةً للتحرك إلى الأمام.

وهكذا يلفت سورنسن الانتباه إلى شروطٍ ثلاثة تحكم تطورات هذا النظام، وقد تكون هي ما يقرر مستقبله: هشاشة «جميع» الدول، المتخلفة والمتقدمة على حد سواء؛ تراجع خطر الحرب «بين» الدول، مع تصاعد الحرب «داخل» الدول، وهو تصاعد يرتبط بظاهرة الإرهاب؛ وأخيرا، بنية القوة في النظام الراهن، وتمحورها حول دور الولايات المتحدة التي لا بد لقوتها المادية من وجه اجتماعي يتمثل في تخليق وإدامة نظام مشروع. ويناقش الكتاب تأثير هذه الشروط في النظام الدولي في مجالات أربعة هي: الأمن والاقتصاد والمؤسسات والقيم، ليخلص إلى أننا نعيش، بالفعل، في نظام عالمي ليبرالي، لكن هذا النظام لم يقارب ما توقعه له الليبراليون من سلمية وتعاونية وتلاقٍ.

ISBN 978 - 99906 - 0 - 654- 6

